النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو
دراسة تحليلية نقدية

Al-niẓām al-siyāsī al-filasṭīnī ba‘d Oslo: Dirāsah taḥlīlīyah naqdīyah
Jamīl Hilāl

The Palestinian Political System after Oslo: An Analytical Study
Jamil Hilal

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة

الطبعة الأولى ـ بيروت
تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨

النّظام السّياسيّ الفِلسْطيني بَعدَ أوسْلو

دراسَة تحْلِيليّة نَقْدِيّة

جَميل هِلال

مؤسّسة الدراسات الفِلسْطينيّة
بيروت

مواطِن، المؤسّسة الفِلسْطينية لِدراسَة الدّيمقراطية
رام الله

المحتَويَات

تقديم ١
مدخل ٣

الفصل الأول: تشكّل الدولة القومية الحديثة: مناقشة لإطار نظري ٥
مدخل ٥
أولاً: محددات شكل الدولة الحديثة ٧
ثانياً: معالم الدولة القومية الحديثة ٩
ثالثاً: الدولة «الطرفية» ١٠
رابعاً: تصنيف دول العالم الحديث ١٣
خامساً: نظرية التبعية والدولة «الطرفية» ١٤
سادساً: الدولة «الطرفية» وإشكالية الديمقراطية ١٩
سابعاً: الدولة الشرق الأوسطية وبعض ملامح حقلها السياسي ٢١
ثامناً: النظم «الزبائنية» المحدثة ٢٣
تاسعاً: السمة الطبقية للدولة و«الزبائنية» الجديدة ٢٦
عاشراً: انهيار للشرعية أم صراع بشأن السلطة؟ ٢٧
حادي عشر: الدولة والمجتمع: ثنائية تعارضية أم تمايز مؤسساتي؟ ٢٨
ثاني عشر: المجتمع والدولة القطرية في الفكر الاجتماعي العربي ٣٠
ثالث عشر: «محددات» الديمقراطية السياسية في الدولة الحديثة ٣٥
أ) البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية وتحولاتها ٣٧

ب) ظروف وتوقيت نشوء الدولة الحديثة ومؤسساتها ٣٧
ج) عن المجتمع المدني والديمقراطية ٣٩
د) الفضاء الاستراتيجي الإقليمي والدولي ٤٠
هـ) الإسلام والديمقراطية ٤٢
خلاصة ٤٦

الفصل الثاني: تشكّل الحقل السياسي الفلسطيني المعاصر: نشوء منظمة التحرير الفلسطينية وتحوّلها وأفولها ٤٧
مدخل ٤٧
أولاً: منظمة التحرير تشكل حقلها السياسي الوطني ٤٩
ثانياً: «محددات» الحقل السياسي الفلسطيني ٥٣
أ) المجال التكويني ـ البنيوي ـ البرنامجي ٥٣
ب) التوتر شبه الدائم في علاقة منظمة التحرير بفضائها الإقليمي ٦٢
ج) معضلات صوغ استراتيجيا وطنية فلسطينية ٦٥
د) التحولات في الفضاء الاستراتيجي لمنظمة التحرير ٦٧
هـ) قيام سلطة فلسطينية على «إقليمها» ٧١
خلاصة ٧٢

الفصل الثالث: تحولات الحقل السياسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو ٧٥
مدخل ٧٥
أولاً: صناعة «هيمنة» جديدة في الحقل السياسي ٧٦
أ) بناء قوة أمنية ٧٨
ب) استناد السلطة إلى قاعدة تنظيمية (حركة «فتح») ٨١
ج) استمرار الاحتلال والمواجهة مع إسرائيل ٨٢

د) احتواء التشكيلات المجتمعية «التقليدية» ٨٤
هـ) الصراع بشأن الهيمنة على مؤسسات المجتمع المدنية ٨٧
ثانياً: معالم النظام السياسي الفلسطيني الناشىء ٩٣
أ) تشكل سلطة وطنية على «إقليمها» ٩٣
ب) دخول الحركة الإسلامية (الإسلام السياسي) في الحقل السياسي الفلسطيني ٩٥
ج) إعادة إنتاج خطاب «الحوار الوطني» و«الوحدة الوطنية» ١٠١
د) تراجع تأثير اليسار في الحقل السياسي الوطني ١٠٣

الفصل الرابع: السلطة الفلسطينية و«المجتمع المدني» وبعض «تصويرات» الحقل السياسي ١١١
مدخل ١١١
أولاً: مفاهيم «المجتمع المدني» الفلسطيني ١١٣
أ) درع ضد الاحتلال وركيزة الدولة الفلسطينية ١١٣
ب) حضور «المدني» وغياب «الاجتماعي» ١١٦
ج) الروابط الإرثية والأحزاب والمجتمع المدني ١٢٠
د) «المجتمع المدني» والدولة: إشكالية مفاهيمية ١٢١
ثانياً: المجتمع المدني والحقل السياسي والسلطة ١٣٢
ثالثاً: بعض «تصويرات» الحقل السياسي الفلسطيني الجديد ١٣٤
أ) الشعب الفلسطيني الأكثر ديمقراطية؟ ١٣٥
ب) الدولة الفلسطينية قائمة! ١٣٨
ج) «الخارج» و«الداخل»: النظر في المرآة! ١٣٩
د) «المنظمات غير الحكومية» ضمان الديمقراطية الفلسطينية! ١٤١
(هـ) «التكنوقراط» هم بناة الدولة الحديثة ١٤٣

الفصل الخامس: تحولات الحقل الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة وبعدها السياسي ١٤٥
مدخل ١٤٥
أولاً: البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٤٦
أ) الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ ..... ١٤٦
ب) الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع: الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧ ..... ١٥٠
ج) الانتفاضة الفلسطينية: الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٣ ..... ١٥٥
د) ملامح البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية بعد قيام السلطة الفلسطينية ١٦٠
خلاصة ١٧٥
أ) الفئات العمالية ١٧٥
ب) الفئات البورجوازية ١٧٧
ج) الطبقة الوسطى ١٨٠

الفصل السادس: نظام الحكم الفلسطيني الناشىء والزبائنية المحدثة ١٨٣
مدخل ١٨٣
أولاً: المجلس التشريعي: البحث عن دور في النظام السياسي ١٨٥
أ) البنية السياسية والتنظيمية والاجتماعية للمجلس التشريعي ١٨٦
ب) دلالات المشاركة الشعبية الواسعة في الانتخابات العامة ١٩٣
ج) خلاصة ١٩٤
ثانياً: نظام الحكم الفلسطيني: نظام «أغلبي» مركزي ١٩٦
ثالثاً: سيطرة تنظيم واحد على مؤسسات السلطة وأجهزتها ١٩٨
رابعاً: تراجع ظاهرة التحزب وانحسار دور المعارضة ٢٠٢
خامساً: السلطة الفلسطينية والعلاقات «الزبائنية» ٢٠٥
أ) مظاهر «الزبائنية» المحدثة ٢٠٨

ب) محددات «الزبائنية» المحدثة في النظام الفلسطيني ٢١١
خلاصة ٢٢٥

الفصل السابع: الحركة السياسية الفلسطينية: بين الحكم الذاتي المجزأ والدولة العصية ٢٢٧
أولاً: تشكّل السلطة قبل الدولة وبحضور الاحتلال ٢٢٧
ثانياً: تضخم بيروقراطية السلطة ٢٢٩
ثالثاً: انكشاف الكيان الفلسطيني ٢٣٢
رابعاً: ضعف الممأسسة «الدولانية» ٢٣٤
أ) غياب القضاء المستقل ٢٣٤
ب) تهميش سلطة المجلس التشريعي ٢٣٦
خامساً: التشكيلات السياسية بعد قيام السلطة الفلسطينية: تعددية، لكن تحت خيمة نظام الحزب الواحد ٢٤٢
سادساً: هيمنة مفردات بناء الدولة المستقلة على لغة الحقل السياسي ٢٤٧
سابعاً: «التضامنيات» الطوعية: ازدياد «الحرفية» وضمور القاعدة الاجتماعية .. ٢٥٥
خلاصة ٢٦٠

الفصل الثامن: خاتمة ٢٦٣
أولاً: ملامح الحقل السياسي الفلسطيني بعد أوسلو ٢٦٣
ثانياً: الحقل الاجتماعي وتحولاته ٢٦٧
ثالثاً: سمات النظام السياسي الفلسطيني المتكوّن ٢٧٠

قائمة المراجع ٢٧٧
باللغة العربية ٢٧٧
باللغة الأجنبية ٢٨٢

تَقـديـم

يشكل هذا الكتاب أول دراسة موسعة ومعمقة للتحولات في المجتمع وفي النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو. وقد عمل الأستاذ جميل هلال على إعداد هذه الدراسة خلال العامين الماضيين اللذين كان فيهما زميلاً باحثاً في **مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية**، التي تبنت هذه الدراسة. وتقوم مؤسسة **مواطن ومؤسسة الدراسات الفلسطينية** بنشر الكتاب بشكل مشترك في فلسطين والوطن العربي.

وكما هو معروف، كُتب الكثير عن اتفاقات أوسلو وتبعاتها السياسية والقانونية وتأثيرها في محيط الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي بما في ذلك الدول العربية. ومعروف أيضاً أن اتفاقات أوسلو، وإنشاء سلطة فلسطينية أول مرة على أرض فلسطين، وازدواجية دور القيادة التاريخية لمنظمة التحرير الفلسطينية كقيادة أيضاً للسلطة الفلسطينية بعد أوسلو، وبداية تشكلات مجتمعية وسياسية جديدة في المناطق التي انسحبت منها إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة، تشكل، في مجملها، ظاهرة جديدة وأمراً واقعاً لا يمكن تجاهل تطوره وتأثيره في المستقبل السياسي والمجتمعي في فلسطين والشتات.

وإزاء هذا الوضع الجديد تنشأ مجموعة من المسائل والقضايا التي ما زالت مفتوحة أو بانتظار إجابة وافية: ما هي التحولات الاجتماعية الجارية في فلسطين في ظل السلطة الفلسطينية، وهل أدت إلى ظهور نخب أو شرائح اجتماعية جديدة؟ من له مصلحة في نشوء نظام ديمقراطي فلسطيني، وما هي العناصر التي يمكن أن تؤدي دوراً في التغيير؟ هل انتهى دور «الفصائل»، وكيف يمكن تصور علاقة «الداخل» «بالخارج» في المستقبل؟ هل هناك علاقة بين القضية الوطنية والقضية الديمقراطية، وهل هناك دور خاص للمجلس الفلسطيني في ظل السلطة الفلسطينية؟ وأخيراً وليس آخراً، كيف يمكن الحفاظ على وحدة تمثيل الشعب الفلسطيني في الحاضر وفي المستقبل وضمن نطاق أي إطار؟

هذه الأسئلة لا تتعرض للمسألة السياسية، بصورة مباشرة، والمتعلقة بمسار المفاوضات وكيفية استعادة الحقوق الفلسطينية. لكن من الواضح أن التحولات في الحقل الاجتماعي في فلسطين بعد أوسلو، وسمات النظام السياسي الناشىء وآفاق

تطوره المستقبلية، ستترك أثراً محدداً في مجرى الأمور في المستقبل. وليس في الإمكان الإجابة عن بعض هذه التساؤلات من دون رصد المعالم الأساسية لهذه التحولات في جانبها السياسي أو في جانبها المجتمعي الأشمل.

ويحتل الأستاذ جميل هلال موقعاً ملائماً وفريداً لرصد الوضع الفلسطيني وتحليله بعد أوسلو. فهو أكاديمي متخصص، وباحث متميز، ومشارك في الحياة السياسية الفلسطينية خلال ما يزيد على عقدين من الزمن. وهو أيضاً محلل للحياة السياسية الفلسطينية وناقد لها. إن كل هذا سيجعل الكتاب مرجعاً أساسياً لهذه الحقبة من تاريخ الشعب الفلسطيني.

جورج جقمان

رام الله، حزيران/ يونيو ١٩٩٨

مَـدخَـل

يتناول هذا الكتاب موضوعاً على درجة عالية من التعقيد والبساطة، في آن واحد. فموضوع التحول «الدولاني» طرقه الكثيرون من الباحثين، وتتوفر عنه أدبيات غنية في بلاد كثيرة. وهو معقد لأن الدولة الفلسطينية ما زالت مشروعاً وطنياً غير منجز، وإن رأى البعض أن الدولة باتت قائمة على إقليمها ولا يحتاج استكمالها إلا وقتاً قصيراً، أو أنه في الإمكان إعلانها وفرضها أمراً واقعاً. ويكاد الوضع يكون فريداً من حيث وجود سلطة تغيب عنها الدولة (على الرغم من حضور عدد من رموزها)، ومن حيث أن حركة التحرر الفلسطيني التي خاضت مختلف أشكال النضال من أجل الاستقلال، في أكثر من مرحلة تاريخية، تحوّل جزء منها إلى سلطة، وتحول جزؤها الآخر إلى معارضة قبل أن تنجز مشروعها الوطني.

لذا يركز الكتاب على مكونات الحقل السياسي الوطني وتحولاته والعوامل المؤثرة فيه. ومن ضمن ذلك يتعرض البحث لتحولات النظام السياسي الفلسطيني منذ قيام منظمة التحرير، حتى قيام السلطة الفلسطينية، وما يحمله هذا من تحولات ذات سمة «دولانية». لقد تلاشى، أو تغيّر الكثير في الحقل السياسي الوطني منذ انطلاقة منظمة التحرير الجديدة في أواخر الستينات، وتلاشى، أو تغير الكثير منذ اتفاق أوسلو وقيام سلطة فلسطينية. إن بعض هذا التغير واضح وملموس في الحقل السياسي، كما في الحقلين الاجتماعي والأيديولوجي، وبعضه الآخر ما زال كامناً أو يعتمل. بعض هذا وذلك يتلمسه هذا البحث، لكن الكثير يبقى ينتظر البحث والدراسة والاستخلاص والنقاش، أيضاً.

لكن الأكيد أن الباحث الاجتماعي، مهما يحاول أن يكون موضوعياً، وهذا واجبه العلمي والخلقي، فإنه لا يستطيع أن يكون محايداً وإن ادعى ذلك؛ فهو جزء من موضوعه، ولا تقوى مخيلته العلمية على تجاهل أحلام وآلام وعذابات وطموحات ومشاريع البشر الذين يشكلون موضوع بحثه. فهو شاهد قبل أن يكون محللاً. من هنا أستطيع أن أدعي الموضوعية والانحياز في الوقت نفسه. وهو انحياز يشهر انتماءه إلى قيم الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية، وإن أحجم عن طرح الوصفات الجاهزة بشأن ما يجب عمله لضمان قيام دولة ديمقراطية

عصرية. إذ يحتاج هذا الطرح إلى مشروع مختلف عن مشروع هذا الكتاب الذي حقله علم الاجتماع السياسي، لا الفعل في الحقل السياسي. لذا فموضوع الفعل من أجل ضمان قيام وتطور دولة ديمقراطية عصرية بحاجة إلى بلورة من القوى الفاعلة في المجتمع السياسي الفلسطيني. على الرغم من ذلك فإن الكتاب لا يتردد، وإن بطريقة غير مباشرة، في توجيه الأسئلة القلقة إلى القوى التي ينبغي لها الإجابة عنها.

أمّا مسؤولية التقصير في التحليل وفي طرح الأسئلة الصحيحة فأتحملها وحدي.

جميل هلال

رام الله، نيسان/أبريل ١٩٩٨

الفصل الأول
تشكّل الدولة القومية الحديثة: مناقشة لإطار نظري

مدخل

شهدت الدولة الحديثة (القومية) بعد استكمال تشكلها، في أوروبا الغربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، انتشاراً في مختلف أنحاء المعمورة في القرن العشرين.[1] وهذا الانتشار جذب اهتمام علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة في العقود الأخيرة. وتثير الدولة القومية (أو القطرية في حالنا العربي) بين مواطنيها مواقف ومشاعر متباينة ومتناقضة. فهي تُرى بالعين الأولى كقوة سيطرة تحمل طموحات كلية أو استئثارية، وبالأُخرى كحام لحقوقهم ومصالحهم. وتتطلع الشعوب التي لم تنجز استقلالها السياسي (كماً هو حال الشعب الفلسطيني) إلى إقامة دولة ذات سيادة باعتبارها الشرط الذي لا بد منه لتحقيق الاستقلال والتنمية والتطور الثقافي والحياة الديمقراطية. وتتولى الدولة الحديثة مسؤولية الأمن الداخلي والخارجي، وتمارس تدخلاً، وإن بتفاوت واسع بين دولة وأُخرى، في مجالات متعددة: اقتصادية واجتماعية وأيديولوجية وثقافية. ويمس تدخلها، أحياناً، جوانب من الحياة العائلية والخاصة لسكانها ومواطنيها.

كما تقوم الدولة (ممثلة بأجهزتها التشريعية والأيديولوجية والأمنية)، بتوجيه عملية تشكيل «الأمة» (أو «الشعب» أو «الوطن»)، وبتوجيه عملية تشكّل النظام الاقتصادي. لكن عملية التوحيد هذه تواجه محددات وقيوداً خارجية (عبر شبكة علاقاتها وصراعاتها الإقليمية والدولية)، وداخلية (تكوينها الإثني والديني والعرقي والطبقي، وحجم الموارد المتوفرة، ودرجة التطور التكنولوجي...)، وتتفاوت قدرات كل دولة على تنظيم المجتمع والتوسط بينه والمؤثرات الخارجية.

ركز بعض المدارس السوسيولوجية التي ظهرت قبل الحرب العالمية الثانية

---

(١) شهدت أوروبا في بداية القرن السادس عشر نحو ٥٠٠ وحدة سياسية تقلصت إلى ٢٥ دولة ـ قومية في بداية القرن العشرين، أنظر: Tilly, 1975, p. 12.

على البحث في موضوعة الدولة من زاوية قانونية ودستورية بحتة أو من زاوية إمبريقية سلوكية، في حين تجاهلت مدارس أُخرى الدولة باعتبارها مفهوماً فضفاضاً وغير قابل للدراسة العلمية. لكن عقد السبعينات شهد بروز مدارس ابتعدت عن المقاربات اللاتاريخية في العلوم الاجتماعية، ونظرت إلى الدولة كإحدى الظواهر التي تستحق البحث والدراسة وخصوصاً في العالم الثالث. وأدت نظريات «التبعية»، من قبَل علماء الاجتماع في أميركا اللاتينية في الستينات، دوراً مهماً في تحفيز الاهتمام بموضوع الدولة في العالم الثالث. كما ظهر اهتمام مماثل في الغرب في إثر تجديد الاهتمام بالاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع التاريخي، وعلم الإنسان السياسي، من مدارس الماركسية الجديدة. وباتت الدولة موضوع اهتمام واسع في العلوم الاجتماعية منذ مطلع الثمانينات.[٢]

تتميز حلبة تعريف الدولة الحديثة بتعددية المناهج.[٣] لكن التعريف الأكثر شيوعاً في العلوم الاجتماعية الغربية يستند إلى المنهجين الفكريين اللذين مثلهما كل من كارل ماركس وماكس فيبر. فقد ربط كلاهما، وإن بأشكال مختلفة، نشوء الدولة الحديثة بنشوء الرأسمالية وتطورها، وما رافق ذلك من تكثيف لعملية تقسيم العمل والتمايزات داخل المجتمع، ومن شيوع الفردانية ومأسسة للعمليات السياسية. وكان فيبر ركز في تعريف الدولة على وجود مجتمع تحتكر الدولة شرعية استخدام العنف في حدود إقليمه. بينما ركز ماركس على الدور الذي تقوم به الدولة في تنظيم عملية سيطرة طبقية (لمصلحة الطبقة التي تمتلك وسائل الإنتاج

---

(٢) أنظر: Badie and Birnbaum, 1983.

(٣) من المفيد التمييز بين مفهوم «الدولة الحديثة» ومفاهيم «النظام السياسي» و«البنية السياسية» و«نظام الحكم». فالدولة الحديثة ـ التي ظهرت مع الرأسمالية وانتشرت مع عولمتها ـ تتعايش مع أنظمة سياسية وأنظمة حكم متعددة. ويشير النظام السياسي، عادة، إلى الطريقة التي بها يتم تداول السلطة السياسية (عبر التنافس السياسي، أو التعيين، أو الوراثة، أو غير ذلك). أمّا البنية السياسية فهي سمة لكل التشكيلات الاجتماعية، بما في ذلك تشكيلات ما قبل الدولة وما قبل تطور نظم حكومية مركزية، كونها تتعلق بعلاقات السلطة السياسية في المجتمع. ويشير مفهوم «نظام الحكم»، عادة، إلى آلية (ومصدر) اتخاذ القرار السياسي (فقد يكون ملكياً، أو جمهورياً، أو برلمانياً، أو رئاسياً، أو ثيوقراطياً، أو مزيجاً منها، أو واحداً من هذه شكلياً وغير ذلك في المضمون)، ومن البديهي أن تتداخل هذه المفاهيم. وسأتطرق لاحقاً إلى مفهوم الحقل السياسي الأكثر شمولية من المفاهيم السابقة.

عن النظريات المتعلقة بالدولة الحديثة، أنظر:

Vincent, 1987; Kazancigil, 1986; Held, 1989.

ورأس المال الخاص)، من دون أن يغفل قدرتها على ممارسة درجة من الاستقلالية الذاتية (الأتونومية). أي أن ماركس نفى حيادية الدولة أو تمثيلها «المصلحة العامة» كونه اعتبرها ممثلاً للطبقة المهيمنة على عكس الأيديولوجيات التي تقول بغير ذلك. في حين تميزت المدارس المعارضة للمدرسة الماركسية بتركيزها على مقولة أن وظيفة الدولة هي «توسيط» لحل الصراع والتوتر بين فئات المجتمع وطبقاته.

ما يهم في النقاشات النظرية بشأن الدولة الحديثة إضاءة الإطار المفاهيمي الأنجع في تحديد سمات عملية تشكّل الدولة بعد قيام سلطة فلسطينية، كشكل لم يعرفه المجتمع الفلسطيني سابقاً. أي: مناقشة المفاهيم القادرة على المساهمة في توليد أسئلة بشأن محددات تشكّل الدولة، وعمليات توليد «الشرعية» أو «الهيمنة» خلال هذا التشكّل، وعلاقة هذه ببنية المجتمع وفضائه الخارجي (الإقليمي والدولي)، إضافة إلى صوغ الأسئلة عن دور الدولة (أو السلطة المركزية) «التوسيطي» بين المجالات «الداخلية» والمجالات «الخارجية» وبين السياسي والاقتصادي، وعن وقع هذه العوامل على عملية التشكّل الدولاني وسماته.

أولاً: محددات شكل الدولة الحديثة

تتباين مدارس العلوم الاجتماعية في طرحها لمحددات سمات الدولة (القومية) أو الحديثة، والأهمية التي تعطيها لعناصر هذه المحددات، وتبرز في هذا السياق المجالات التالية:

(أ) الأهمية التي تنالها البنى والعوامل الداخلية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية)، في مقابل الأهمية التي تنالها العوامل والتأثيرات الخارجية. فبعض هذه المدارس يعطي العوامل الداخلية الدور الحاسم، والبعض الآخر يعطي العوامل والتأثيرات الخارجية السابقة لتشكّل الدولة واللاحقة له (الاستعمار الأوروبي والنظام الدولي والاقتصاد الرأسمالي العالمي...) الدور الأكبر في تحديد سمات الدولة الحديثة وبنيتها، وتحديداً في العالمين الثالث والرابع. أمّا البعض الآخر فيبحث عن المساحة التي تتلاقى وتتقاطع فوقها محددات الدولة الحديثة الداخلية والخارجية.

(ب) الأهمية التي ينالها البعدان السياسي والاقتصادي في تشكيل بنية الدولة الحديثة وبلورتها. ويدور جدل في شأن حجم «استقلالية» الدولة عن مصالح الطبقات الاجتماعية. ويشير الذين يميلون إلى إبراز «الاستقلالية» إلى تميز بنية

الدولة من بنية المجتمع، وإلى قدرتها على صوغ ومتابعة استراتيجياتها وتأثير هذه في المجتمع. وينظر بعض المدارس إلى الدولة باعتبارها المتغير التابع، وإلى الاقتصاد باعتباره المتغير المستقل. أي أن هذا البعض ينظر إلى الدولة باعتبارها جزءاً من «البناء الفوقي»، وينظر إلى الاقتصاد، بمعنى مجمل عمليات وعلاقات الإنتاج والتوزيع والتبادل في المجتمع، باعتباره «القاعدة التحتية». ويرى بعض مدارس الماركسية الجديدة أن ثقل البعد الاقتصادي لا يتعارض مع وجود درجة من «الاستقلالية» عند الدولة.(٤)

(ج) الأهمية التي تحتلها الثقافة السياسية في التأثير في شكل الدولة الحديثة ودورها في المجتمع. وهنا لا يجري، في معظم الأحيان، تحديد مفهوم «الثقافة السياسية»؛ أي هل هي ثقافة الأحزاب السياسية في المجتمع، أم ثقافة النخبة («الثقافة العالية» كما يسميها البعض)، أم الثقافة الشعبية؟ وهل تشمل المعتقدات والشعائر الدينية (للمؤسسة الدينية أم للدين الشعبي)؟ ولا يساعد كثيراً استخدام تعبيرات مثل الثقافة التقليدية أو الثقافة المشاركة أو ثقافة ما يسمى «المجتمعات الانتقالية»، فكلها مفاهيم ضبابية أو مشوشة تخفي تشوشها بمنطق تصنيفي شكلي، أو تخفيه وراء تعميمات من دون مضمون ملموس، مثل: إن شكل الدولة (وتحديداً نظامها السياسي) يعتمد في الدرجة الأولى على خصوصية الثقافة والقيم السائدة في المجتمع، وفي درجة أقل على نظامه الاقتصادي وبنيته الاجتماعية. وتدعم هذه التعميمات بالإشارة إلى وجود مجتمعات تتمتع بمستوى واحد من التطور الاقتصادي وتتباين فيما يتعلق بأشكال الدولة، معتبرين أن هذا كاف لاستخلاص أن «الثقافة السياسية» هي العامل الحاسم. أو تعميمات مثل: الدولة الحديثة تأخذ سماتها الخاصة من ثقافة مجتمعها، وهي تتدخل بدورها لتؤثر في الثقافة السائدة في مجتمعها. ويميل الذين يعطون أهمية استثنائية لتأثير الثقافة السياسية (والثقافة بصورة عامة) في شكل الدولة، أو النظام السياسي، أو نظام الحكم، إلى تجاهل الاختلافات والتباينات (وأحياناً التناقضات) داخل الثقافة الواحدة تجاه القضايا المشار إليها وغيرها.

إن مدرسة «الثقافة السياسية»، التي عادت إلى الرواج مؤخراً في أوروبا والولايات المتحدة، لا تعطي العوامل والمنعطفات الاجتماعية ـ الاقتصادية

---

(٤) في بعض كتابات ماركس إشارات إلى الاستقلالية النسبية للدولة. أنظر: «The 18 Brumaire of Louis Bonaparte». وأبرزت المدارس الماركسية الحديثة فكرة «استقلالية الدولة» النسبية [بولانتزاس (Poulantzas) وسكوكبول (Skocpol) على سبيل المثال].

والسياسية المحلية والإقليمية والدولية، عادة، وزناً كافياً، وإنما تعتبر العوامل الثقافية المصدر الأهم والأبرز في عمليات التغيير الاجتماعي، انطلاقاً من مفاهيم «جوهرانية» تاريخية وثقافية، في الكثير من الأحيان (اعتماداً من بعضها على تفسير مبسط لماكس فيبر،[٥] الذي ركز على العوامل الداخلية والثقافية، تحديداً، في تحليلاته، بما في ذلك قيام الدولة الحديثة ونشوء الرأسمالية في أوروبا الغربية). ويولد إلغاء أو تهميش دور العوامل الخارجية، صعوبات في تفسير انتشار الدولة الحديثة في أرجاء العالم المعاصر.

هناك اتجاهان رئيسيان في العلوم الاجتماعية فيما يختص بسمات الدولة الحديثة وعوامل تغييرها: يركز الاتجاه الأول على العوامل والشروط الموضوعية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية)، الداخلية والخارجية؛ ويركز الاتجاه الثاني على العوامل والشروط الذاتية، وخصوصاً على استراتيجيات اللاعبين السياسيين الفاعلين (القوى السياسية والحركات الجماهيرية ومجموعات الضغط). ومن هنا هيمنة لغة الاحتمالات والخيارات و«السيناريوهات» على هذا الاتجاه. لكن الإشكال يبقى في القدرة على الفصل بين «الموضوعي» و«الذاتي» وتشخيص العلاقة بينهما. ومن هنا ميل البعض إلى اعتبار أن العوامل الموضوعية هي المحدِّدة لخيارات اللاعبين السياسيين، وبهذا المعنى فهي حاسمة.

ثانياً: معالم الدولة القومية الحديثة

تستند الدولة الحديثة، كنموذج (مفاهيمي)، إلى جهاز بيروقراطي تراتبي يقوم على أسس «معقلنة»، وعلى تقسيم عمل مفصل. وتتولى الدولة مهمات الإدارة العامة، وجمع الضرائب، وتطبيق القانون، ومهمة المحافظة على الأمن ومهمات الدفاع. وتمارس الدولة الحديثة التي تقيم على إقليم محدد ومرسَّم بدقة (باتفاقات دولية) أساليب من السيطرة لم تعرفها أشكال السيطرة السياسية السابقة، بما في ذلك الإمبراطوريات والحكم المطلق.

على الرغم من أهمية الجدل الدائر في شأن الدولة الحديثة، بصورة عامة، فإن موضوع هذا البحث والواقع المحيط بتشكل السلطة الوطنية الفلسطينية وسعيها للتحول إلى دولة، كل هذا يستدعي التركيز على النظريات المتداولة بشأن ما يعرف بالدولة «الطرفية»، التي نشأت في ظروف تاريخية وأوضاع اقتصادية ـ اجتماعية

(٥) أنظر: Weber, 1930.

مختلفة عن تلك التي ولدت فيها الدولة الحديثة في أوروبا. فولادة الدولة الحديثة (بالتدريج) في أوروبا الغربية جرى في إطار عملية الفصل بين حيز علماني وآخر ديني، وفي مرحلة نمو رأسمالي وبروز البورجوازية كطبقة اجتماعية رئيسية.

ويمكن الاكتفاء، هنا، بالقول إن معاظلة (أو مراكبة) البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للدولة الحديثة لتشكيل ما وعلاقاته بالسوق الرأسمالية العالمية وبالنظام الدولي، تستدعي تحليلاً يستعين بالعلوم الاجتماعية، وعلم الاجتماع السياسي بصورة خاصة. بتعبير آخر، لا تلغي الخصوصيات الثقافية ـ الحضارية، أو غيرها، الحاجة إلى التحليل السوسيولوجي لعوامل اجتماعية ـ اقتصادية وسياسية عامة. بل إن هذه الخصوصيات تجعل هذا التحليل ضرورياً لتجنب الوقوع في فخ المناهج الجوهرانية الثقافية والتاريخية، التي تعيد الظواهر والتحولات إلى أساس واحد يحدد التاريخ اللاحق ويحركه، أو التي تفسر كل تغيير بأصوله جاعلة من التاريخ مجرد «تمظهر» أو «تكشف» لأساس أو أصل ثابت.

ثالثاً: الدولة «الطرفية»

تُعرّف نظرية «التبعية» الدولة الطرفية بأنها دولة تدور في فلك مركز أو «متروبول» يقع خارجها، وتستقي «استقلالية» (أتونومية) عن مجتمعها بحكم هذه التبعية الناجمة عن عملية التوسع الرأسمالي ونشوء اقتصاد رأسمالي عالمي. وترى هذه النظرية أن الدولة الطرفية تقوم بالتشويش على و«خربطة» التشكيلات الاجتماعية التي تسيطر عليها وتتولى تنظيمها وفقاً لحاجات مركز الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وبحكم هذه العملية، تقوم الدولة الطرفية بإقصاء أو باحتواء «المجتمع المدني» عبر تولي وظائفه ومصادرة دوره. أي أنها لا تقبل، أو تتحمل، وجود مؤسسات ذات استقلالية في مجتمعاتها. بتعبير آخر، تقوم الدولة الطرفية بالتوغل في الاقتصاد والمجتمعات المحلية، وبالتدخل في الشؤون الدينية، والتعليم، وحتى في شؤون العائلة، وتقلص، إلى أبعد الحدود، مجال «الحيز الخاص». وهي تستمد قوتها من ارتباطاتها الخارجية، أساساً، عبر الاستحواذ على الفائض من الاقتصاد المحلي لمصلحة المركز، في مقابل حصة يمنحها هذا لها كشريك صغير. وفي إطار هذه الوظيفة تعمل الدولة الطرفية على إيجاد قاعدة اجتماعية لها، بل تتولى صناعة «الأمة» والوطن والشعب. وتجري هذه العملية تحت شعارات استراتيجيات التحديث والتنمية. وعندما يفشل التحديث تطرح النخب المهيمنة على الدولة

العودة إلى «الأصالة» و«الجذور» و«التقاليد الوطنية الحقيقية»، وعندما تفشل التنمية يقع اللوم على تخلف المجتمع.

وفي سياق هذا التحليل، يعزو البعض هبوب رياح «الاقتصاد الحر» على العالم الثالث، ومنه العالم العربي، في عقد الثمانينات، إلى تضاؤل قدرة أنظمة الحكم على الحفاظ على استراتيجيات التنمية التي قادتها الدولة في السبعينات بحكم تحولات أسعار النفط في السوق العالمية وتقلص عائداتها، وإلى النمو السكاني السريع، والتوسع المديني (الحضري)، وتراجع العمالة العربية البينية (وتحديداً في الدول النفطية)، وتزايد المديونية الخارجية، وغير ذلك. ويعتبر هذا التحليل أن سياسة «الانفتاح» الاقتصادي والخصخصة، وبعض خطوات الدمقرطة السياسية المحدودة (التي اعتُمدت، على سبيل المثال، في مصر وسورية والجزائر واليمن والأردن وغيرها)، أساساً، عملية تهدف إلى إزالة مسؤولية التنمية عن الدولة (بعد أن فشلت في ذلك)، وتحويلها إلى القطاع الخاص، من جهة، والبحث عن «شرعية» جديدة لهذه النظم، من جهة أُخرى.

لكن رياح «لبرلة الاقتصاد» و«الانفتاح» والخصخصة و«تحرير» التجارة لم تولدها اعتبارات داخلية فقط، بل نجمت أيضاً عن تأثيرات ومناخات مؤسسات الإقراض الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) تحت شعار أن «الإصلاح الاقتصادي» أو «التعديل الهيكلي» هو الحل لأزمات دول العالم الثالث. كما أن سياسة الخصخصة وجدت بعض مسوغاتها في مشكلات إدارة وإنتاجية القطاع العام في هذه الدول، وفي عجز ميزان المدفوعات، وتفاقم مشكلات التضخم والبطالة، وفي تراجع مستويات المعيشة، وتعاظم التبعية الغذائية خلال العقود الأخيرة، وفي تزايد الفوارق بين القرية والمدينة، وتطور أشكال جديدة من اللامساواة في المجتمع، إضافة إلى حركة «تمدينية» (هجرة من الريف إلى المدن) عالية يبسطها البعض كحركة ترييف للمدن لا تمدين للريف.

ووفقاً لسياق السرد السائد لنظرية «التبعية»، تسعى الدولة الطرفية لغزو أجزاء جديدة من «المجتمع المدني». لكن مثل هذا السرد فيه الكثير من التبسيط والتعميم.[٦] فبعض صيغ نظرية «التبعية» يتجاهل تعقيدات العلاقة وتفاعلاتها بين الدولة والمجتمع، بما في ذلك في دول العالمين الثالث والرابع، ويميل إلى تنميط الدولة «الطرفية» مغفلاً تنوعها فيما يتعلق بشكل تنظيمها وسياساتها والعلاقة

(٦) للاطلاع على مناقشة في قصور هذه الصورة وافتراضاتها فيما يختص بدول الشرق الأوسط أنظر: Zubaida, 1993; Owen, 1992.

بمجتمعاتها والحقل السياسي الذي يرتبط بها.[٧] ومن هنا نجد، على سبيل المثال، درجات متفاوتة من «الأوتقراطية»، ومن «الريعية»، ودرجات متفاوتة من النجاح أو الفشل في صنع «الأمة» أو «الوطن» أو «الشعب». فبعض صيغ نظرية التبعية يميل، من خلال التركيز الشديد على العوامل الخارجية، إلى تبهيت تأثير العمليات الاجتماعية ـ الاقتصادية والثقافية التي شهدتها هذه الدول في العقود الأخيرة. وأشير هنا إلى العمليات العامة التي تأخذ تعبيرات متميزة بحكم خصوصيات التشكيلة الاجتماعية والنظام السياسي، مثل: التحضر (التمدين)، وإشاعة التعليم (بما في ذلك للإناث)، وانتشار المطبوعة (من كتاب وجريدة ومنشور)، وانتشار وسائل الاتصال (المقروءة والمسموعة)، والمواصلات الحديثة، وازدياد الفردانية في سوق العمل (فصل العمل عن العائلة)، وتحول الدولة الحديثة إلى مستخدم رئيسي لقوة العمل، ونشوء أشكال جديدة من المؤسسات والتنظيم في إطار الدولة الحديثة (برلمانات، وأحزاب، ونقابات، وبنوك، وشركات تأمين،

---

(٧) بشأن مفهوم «الحقل» أنظر: Bourdieu, 1993, pp. 72-77. يعرف الكاتب الحقل (field) كالتالي: هناك قوانين عامة للحقول المتعددة (السياسة، والفلسفة، والدين، والزي.. إلخ)، وهناك سمات خاصة بكل حقل، أبرزها:

ـ يعيش كل حقل حالة صراع يأخذ أشكالاً محددة؛ فهناك صراع بين القادمين الجدد إلى الحقل الذي يحاولون اقتحامه وبين القوى المسيطرة أو المهيمنة التي تعمل على الحفاظ على احتكارها للسلطة وكبح المنافسة؛

ـ يعرف كل حقل نفسه، بين أشياء أُخرى، عبر رهانات ومصالح محددة. وهي رهانات ومصالح غير قابلة للاختزال إلى رهانات ومصالح في حقول أُخرى؛

ـ يتمتع الحقل الفاعل بطبع معين (habitas)، الأمر الذي يعني معرفة قوانين الحقل وقواعد العمل فيه، وهو طبع مستمد من تاريخ الحقل (المحلي والدولي) ومن موقعه بين الحقول الأُخرى؛

ـ تظهر بنية الحقل في علاقات القوة بين المؤسسات واللاعبين المنخرطين في الصراع داخل الحقل، أو تتمثل بتعبير آخر في وضع توزع الموارد (المقدرات) الخاصة بالحقل والتي تمت مراكمتها خلال الصراعات السابقة، وفي توجه استراتيجياته اللاحقة. وتبقى البنية عرضة لمخاطر بسبب الصراع داخل الحقل، وهي صراعات بشأن احتكار «العنف الشرعي» (السلطة الخاصة بالحقل). ويميل الذين يسيطرون على الحقل إلى اعتماد استراتيجيات محافظة، في حين يميل الذين يتمتعون برأس مال أقل (بسيطرة أو نفوذ أقل) في الحقل (وهم، عادة، داخلون جدد) إلى اعتماد استراتيجيات انقلابية؛

ـ يشارك المنخرطون في الحقل في عدد من المصالح الأساسية تتعلق بالمحافظة على إدامة الحقل.

وشركات استيراد وتصدير، وغير ذلك). إن هذا وغيره يطرح، أحياناً كثيرة، مقولة «الاستمرارية» التاريخية التبسيطية على بساط البحث فيما يختص ببعدها الأيديولوجي (إنتاج وإعادة قراءة الأحداث والشخصيات والرموز التاريخية والثقافية والدينية للدلالة على وجود استمرارية مع ماضٍ مفترض في بعض جوانبه أو مصوغ بمفاهيم جديدة) قياساً بالتحولات والانعطافات الحادة.

رابعاً: تصنيف دول العالم الحديث

يرى سمير أمين أن عالمنا المعاصر يضم دولاً حديثة من أربعة أنماط من البلاد: العالم الرأسمالي المتطور صناعياً وتكنولوجياً؛ البلاد التي تعتمد توجهات ذات طابع اشتراكي؛ بعض بلاد آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية التي باتت تقسم بين عالم «ثالث» وآخر «رابع»، بحكم اختلاف مواقعها في السوق الرأسمالية العالمية. وتُعد دول أوروبا الشرقية في معظمها ضمن مجموعة «العالم الثالث» بعد التراجع الذي لحق بأوضاعها الاقتصادية وأوضاع سكانها المعيشية عقب تحولها إلى الرأسمالية. ويقصد بـ «العالم الثالث» الدول التي أحرزت درجة من التصنيع والتي لها وجود تنافسي نسبي في السوق الرأسمالية العالمية، كما هو حال أغلبية دول آسيا وأميركا اللاتينية وعدد من دول أوروبا الشرقية. ويقصد بـ «العالم الرابع» مجموعة الدول التي لم تحقق درجة تذكر من التصنيع والتي ما زالت تعتمد على تصدير المواد الخام والأولية كما هو حال معظم دول القارة الإفريقية.[٨] وهذا التنميط أو التصنيف ربما يكون ذا فائدة في موضعة دولة معينة وفقاً لموقعها في النظام الاقتصادي العالمي، لكنه يبقى قاصراً عن فهم أو تفسير التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية والثقافية وتأثيراتها في الحياة السياسية لهذه الدول وأنماط الحكم فيها.

يشهد تنوع البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية والثقافية للدول القومية (والدولة القطرية في حالنا العربي) على حيوية الدولة الحديثة. إن «تعميم» (أو «عولمة» كما يحلو للبعض القول) ظاهرة الدولة الحديثة لتشمل مختلف أرجاء المعمورة بات إحدى سمات العصر، على الرغم من وجود تيارات وحركات في مناطق عدة في العالم ترفض الدولة القومية (باعتبارها صيغة أوروبية المنشأ). لكن معظم هذه التيارات والحركات يعمل وينشط في إطار حقل سياسي حديث نشأ وتطور، عبر

(٨) أنظر: Samir Amin, 1997.

عمليات ثقافية وتقنية حديثة، نتيجة الصلة بالدولة الحديثة من حيث اللغة التي يستخدمها، ومن حيث استراتيجياته السياسية، وأشكال التنظيم والتقنيات التي يعتمدها. وتفترض هذه اللغة والاستراتيجيات وأشكال التنظيم وجود أمة أو شعب ودولة قومية أو وطنية (قطرية) متشكّلة، أو في حالة تشكّل، حتى عند معارضتها أو تفضيل تشكيلات أشمل (كما هو الحال في الكثير من دول منطقة الشرق الأوسط).[٩]

خامساً: نظرية التبعية والدولة «الطرفية»

لأن الاتجاهات الفكرية التي تقول بالحسم الثقافي (أي أن الثقافة هي العامل المقرر) تجد صعوبة في تفسير «عولمة» الدولة الحديثة، يتبنى البعض نظرية «التبعية» (بتلويناتها المتعددة) التي تركز على نشوء الدولة الحديثة نتيجة التغلغل الرأسمالي والتأثير الثقافي الأوروبي، ومن هنا مفهوم الدولة «الطرفية».

يستند مفهوم الدولة «الطرفية»، الناجم ـ بحسب نظرية التبعية ـ عن فرض نموذج الدولة «القومية»، إلى أطراف النظام الرأسمالي.[١٠] ويشار إلى أن هذا التطور ترافق مع تشكيل نظام سياسي عالمي ولّد نظاماً تراتبياً يقوم على سيطرة وتبعية بين مراكز وأطراف. وتم توليد هذه التراتبية، وفقاً للنظرية ذاتها، عبر آليات تقسيم العمل الدولي وعبر عمليات الإنتاج والتبادل، كما تم عبر الحروب والتوسع الإقليمي. وترى هذه النظرية أن الإمبراطوريات الاستعمارية، التي ميزت القرن التاسع عشر، كانت طريقة تكلفتها عالية للمركز لاستغلال الأطراف ولفرض السيطرة السياسية، وأن الدولة الحديثة (الطرفية) هي الشكل الأقل تكلفة لاستخراج الفائض الاقتصادي والأسهل في توفير السيطرة السياسية. فمع نشوء الدولة الطرفية بات استخراج الفائض على المستوى العالمي يتم بفاعلية أكبر وبتكلفة أقل.[١١]

على الرغم من ذلك، تتباين مواقف الذين يعطون اهتماماً خاصاً لدور النظام الدولي في تفسير انتشار الدولة الحديثة وتفسير التباينات في سماتها. فهناك من يركز كلياً على العوامل السياسية الخارجية، بما في ذلك الحروب،[١٢] وهناك

---

(٩) بشأن استخدام «الحقل السياسي» كأداة تحليلية لأنظمة بعض الدول الإسلامية، أنظر: Zubaida, 1993.

(١٠) أنظر: Wallerstein, 1974; Giddens, 1981; Samir Amin, 1997.

(١١) أنظر: Wallerstein, 1974; 1979.

(١٢) أنظر: Modelski, 1978.

من يرجح دور العوامل الخارجية غير الاقتصادية.[١٣] ويمنح آخرون[١٤] العوامل والعمليات الاقتصادية وتأثيراتها في إيجاد علاقات تراتبية في النظام الدولي الوزن الأكبر. ويستعين البعض بمقولات المدرسة الماركسية في دراسة علاقة الدولة بالمجتمع، والسوق، والأيديولوجيا القومية، والعناصر الاستراتيجية.[١٥] إن صحة مقولة أن نشوء الدولة الحديثة وانتشارها في مختلف أرجاء المعمورة حدثا نتيجة التغلغل الاقتصادي الأوروبي ونتيجة سيطرته السياسية والعسكرية وتأثيراته الثقافية في المجتمعات التي أُخضعت لهذه العمليات، يجب ألاّ تغفل صحة مقولة أُخرى، وهي أن التغلغل والسيطرة والتأثير الثقافي تركت آثاراً عميقة في هذه المجتمعات.

ومن هنا فإن الزمن التاريخي لتشكّل الدولة الطرفية مهم. ففي بعض هذه البلاد «الطرفية» دخلت الدولة الحديثة على تشكيل اجتماعي مسيطَر عليه خارجياً من دون أن يكون مستعمَراً (كما هي، على سبيل المثال، حال تركيا التي تشكلت في إثر تفكك الإمبراطورية العثمانية). لكن الدولة تشكلت في معظم البلاد في إثر حركة سياسية واسعة من أجل الاستقلال من سيطرة أجنبية مباشرة. كما تشكلت دول حديثة في إثر تحريرها من إمبراطوريات ما قبل رأسمالية كما هي الحال في أميركا اللاتينية (التي تحررت في القرن التاسع عشر من سيطرة الإمبراطوريتين الإسبانية والبرتغالية). وهناك دول تحررت من إمبراطوريات ما قبل رأسمالية كي تقع تحت سيطرة استعمارية لدول رأسمالية متقدمة (كما في العالم العربي الذي وقع، بصورة رئيسية، تحت سيطرة الاستعمارين البريطاني والفرنسي، بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية). كما تعرضت مجتمعات لاستعمار استيطاني (كما هي الحال في جنوب إفريقيا، وزمبابوي، وفلسطين). إن مثل هذه الخصوصيات ذو أهمية من زاوية تأثيره في شكل تنظيم الدولة وعلاقتها بمجتمعاتها.

يعطي بعض أصحاب نظرية «التبعية» تمرحل النظام الرأسمالي العالمي وتأثير ذلك في الدول «الطرفية» اهتماماً خاصاً. يقسم سمير أمين[١٦] مراحل تقطيب العالم رأسمالياً إلى أربع مراحل وفقاً لتطور نمط الإنتاج الرأسمالي. ويحدد آخر مرحلتين كما يلي: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية عقد الثمانينات، وهي مرحلة جرى فيها تصنيع دول طرفية، وإن بشكل غير متكافىء. وقد حدث

---

(١٣) أنظر: Wallerstein, 1974.

(١٤) أنظر: Samir Amin, 1976.

(١٥) أنظر: Anderson, 1974.

(١٦) أنظر: Samir Amin, 1997.

هذا، بصورة واضحة، في آسيا وأميركا اللاتينية، وعملت حركات التحرر في الدول الطرفية التي استقلت حديثاً على تسريع عملية التصنيع هذه. لكن هذه المرحلة تميزت، في الوقت نفسه، بالتفكيك المتعاظم لأنظمة الإنتاج القومية المتمحورة ذاتياً، وبإعادة تضمينها كعناصر مكونة في نظام إنتاج دولي مترابط. وشكّل هذا مظهراً من مظاهر تعميق العولمة. وبدأت المرحلة الأخيرة من العولمة الرأسمالية مع بدء عقد التسعينات، إذ أدت التراكمات السابقة إلى انهيار التوازن الذي ميز نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويرى سمير أمين أن التحول الأخير لا يقود إلى نظام عالمي جديد له استقطابات جديدة، وإنما إلى فوضى كونية.

كما يرى سمير أمين أن السمات الجديدة للنظام الدولي الراهن ترتكز على عنصرين، هما: تآكل الدولة القومية المتمركزة حول الذات واختفاء الصلة بين ساحة إعادة الإنتاج والتراكم المترافق مع ضعف السيطرة السياسية والاجتماعية التي ارتسمت سابقاً بحدود الدولة القومية، من جهة، وتآكل الحد الفاصل بين المركز المصنّع/ الأطراف غير المصنّعة في ظل نشوء أبعاد جديدة من الاستقطاب، من جهة أُخرى. ويتحدد موقع الدولة في تراتب النظام العالمي بحسب قدرتها على التنافس في السوق العالمية. وهي تنافسية لا تتأتى من تدابير معقلنة تحددها «القوانين الموضوعية للسوق»، وإنما نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية. ويستخدم المركز في هذا الصراع غير المتكافىء «احتكاراته الخمسة»، وهي: الاحتكار التكنولوجي؛ السيطرة على الأسواق العالمية المالية؛ احتكار الوصول إلى الموارد الطبيعية للكرة الأرضية؛ احتكار وسائل الإعلام والاتصال؛ احتكار أسلحة الدمار الشامل.

لا شك في أن التقسيم الدولي للعمل، وتغييراته، ذو آثار مهمة في دور وسمات الدولة في دول العالم الثالث.[١٧] فالدول التي تشكلت بين منتصف القرن التاسع عشر وما قبل الحرب العالمية الثانية كانت أميل إلى أن تحقق شيئاً من التراكم الرأسمالي القومي عبر بورجوازيتها المحلية (كما في عدد من دول أميركا اللاتينية والبلقان)، في حين وجدت الدول التي تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية صعوبات كثيرة في تحقيق مثل هذا التراكم. لكن هذا مهم بالقدر الذي يرتبط بالتحولات في التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية المعنية وخصوصياتها الثقافية، وبتأثيرات هذا وذاك في شكل وسياسة الدولة الحديثة فيها.

ويجدر الانتباه إلى أن قيام الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الأولى، وتشكّل كتلة من الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية، ساهما في عملية

---

(١٧) أنظر: Wallerstein in Kazancigil (ed.), 1986; Samir Amin, 1997.

استقلال وتدعيم استقلال عدد غير قليل من الدول في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، وأثرا في شكل تلك الدول ودورها. فقد تبنت عدة دول في العالم الثالث، بما فيها دول عربية وإفريقية، توجهات ذات طابع «اشتراكي». وكان لتفكك الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي، في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، وقعه على هذا الصعيد. وكان من أبرز تبعات هذا التفكك الاحتفال الصاخب باقتصاد السوق والخصخصة والليبرالية (التي مثلتها مقولة «نهاية التاريخ»)، والتوجهات نحو تقليص دور الدولة الحديثة في الاقتصاد والمجتمع، ووضع «المجتمع المدني» في العالم الثالث في موقع مواجهة مع الدولة واعتبار ذلك شرطاً لقيام نظام ديمقراطي.

ويجدر التذكير بأن هذا الاحتفال بالاقتصاد الحر يغفل أن مجتمعات أوروبا الغربية شهدت، خلال عملية تشكّل دولها الحديثة ونموها الرأسمالي، وخلال عملية تشكّل «الأمة» أو إعادة تشكّلها أو تخيّلها،[١٨] في الوقت نفسه تقريباً، دوراً تدخلياً واسعاً للدولة.[١٩] وأدت الدولة الأوروبية (ولا تزال وإن بأشكال مختلفة كثيراً عن السابق) دوراً محورياً في الحياة الاقتصادية. وفي إطار هذا التشكل نما على مراحل (لم تكن دائماً قصيرة) تمايز بين الحيز العام والحيز الخاص،[٢٠] وتولت الدولة احتكار الاستخدام الشرعي للعنف، وتركت مهمة مراكمة رأس المال لفئات أصحاب رؤوس الأموال. واعتمدت الدولة، في تمويل نفسها، وإلى حد كبير، على فائض «الحيز الخاص» الذي تركت له مهمة مراكمة رأس المال. وفي ظل هذه التركيبة نمت توازنات بين رأس المال والعمل، وبين السياسي والاقتصادي، وبين الحيز الخاص والحيز العام. وهي توازنات تخللتها ثورات ونضالات عمالية واجتماعية وتحولات على صعيد الوضع الدولي (منها استقلال المستعمرات)، وعلى الصعيد التكنولوجي. إنها «توازنات» قامت وتجددت وفقاً لتغيرات ميزان القوى الاجتماعي المحلي وتأثيرات العلاقات والمناخات الإقليمية والدولية. لقد تولت الدولة في المجتمعات الصناعية المتقدمة رعاية استقرار النظام السياسي (الليبرالي) بما يحفظ مصالح رأس المال وبما يؤمن، في الوقت ذاته، حقوقاً للمواطنين عبر استقلالية السلطتين التشريعية والقضائية.[٢١] وإلى هذا

---

(١٨) أنظر: Anderson, 1983.

(١٩) أنظر: Kazancigil, 1986.

(٢٠) أنظر: Giddens, 1981.

(٢١) أنظر: Poulantzas, 1978; Skocpol, 1979.

يستند، إلى حد كبير، مفهوم «استقلالية» الدولة باعتبارها «دولة قانون».

لم تكن العلاقة التي نمت بين المجتمع والدولة في مجتمعات العالم الثالث علاقة جامدة، بل تعرضت لتحولات كثيرة في هذا القرن وفي عقوده الأخيرة، بصورة خاصة. كما كان للتغلغل الرأسمالي والتكنولوجي والثقافي تأثيرات متباينة في هذه المجتمعات تمظهرت في أنماط متعددة من النظم السياسية ومن التنمية (أو غيابها)، وفي العلاقة بين الدولة والمجتمع. صحيح أن هناك بعض السمات المشتركة بين عدد غير قليل من هذه الدول من حيث درجة «أتوقراطيتها» ووجود بيروقراطيات ثقيلة وقمعية وتدخلية في حياة الناس فيها، فالسلطة تظهر في الكثير من مجتمعات «العالم الثالث» كعلاقات وإجراءات قمعية. وقد نجد في الكثير من هذه الدول تداخلاً واسعاً بين الحيزين العام والخاص، وبين السياسي والاقتصادي، وتداخلاً بين سلطات الدولة (التنفيذية والتشريعية والقضائية) نفسها. كما قد نجد «فضاءات اجتماعية طرفية» مستثناة من المشهد السياسي الذي تهيمن عليه الدولة، وقد ينجم عن هذه «الفضاءات» قوى معارضة علنية أو سرية للسلطة (وأحياناً للمجتمع نفسه).[٢٢] هذا، إضافة إلى تغييب الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، وتحديداً، من الفئات الفقيرة والمهمشة. ويترافق مع هذا الوضع، عادة، تراجع وتخبط عملية التنمية وغياب الديمقراطية السياسية.[٢٣] لكن من المهم إدراك أن هذا التعميم يخفي تباينات لا تقل أهمية عن السمات المشتركة. ويكفي مقارنة دول مجاورة لإظهار درجة التباينات (بين المغرب والجزائر وتونس وليبيا على سبيل المثال)، وهي تباينات تشمل درجة «طفيلية» بيروقراطية الدولة، وسعة الحيز العام للمعارضة السياسية العلنية، ودرجة «ريعية»

---

(٢٢) أنظر على سبيل المثال: Badie & Birnbaum, 1983.
وانظر كذلك النقد الموجه لأطروحات (Badie) بشأن الدولة في مجتمعات البحر الأبيض المتوسط في: Zubaida, 1993.

(٢٣) في الخطاب السائد في التسعينات يتم التعامل مع التنمية ومديري برامجها باعتبارها «التنمية الرأسمالية» أو تفعيل وترشيد الاقتصاد المحلي لمصلحة مراكز رأس المال العالمي وسيطرة الشركات فوق القومية. لكن التنمية تصبح من دون مضمون ديمقراطي إن لم يتولد منها عملية تحررية وانعتاقية للمواطنين عامة. كما يلاحظ اهتمام واسع، في العالمين الثالث والرابع، بالديمقراطية والدمقرطة. وعلى الرغم من إيجابية هذا الاهتمام، وما قد يثيره من تحفز وتعبئة سياسية ضد التسلط والديكتاتورية والتفرد، فإنه يبقى عديم الفائدة إن لم يعط الجانب الحقوقي للديمقراطية اهتماماً خاصاً، أي إن لم تربط الديمقراطية بقضايا التقدم الاجتماعي وترسيخ المساواة والعدالة الاجتماعية.

الدولة، وطبيعة النظام السياسي.

سادساً: الدولة «الطرفية» وإشكالية الديمقراطية

إن للعلاقة بين معظم الدول الطرفية (على تنوعها) وأنظمتها السياسية تعقيداتها وإشكالياتها. فبحكم تأثيرات نشأتها، وشكل وتوقيت إدخالها في النظام الرأسمالي العالمي، وبنية التشكيلة الاجتماعية التي قامت فيها، يؤثر قيام الدولة الحديثة، والمشروع الحداثي الذي تحمله، أو تطوره، لا في الحقل السياسي فقط، بل في الحقول الأُخرى أيضاً. فتشكل الدولة يترافق معه ويستتبعه تبني استراتيجيات متعددة من النخب المسيطرة على أجهزة الدولة، لتوطيد موقعها وتشريع نظامها السياسي. وقد يركز بعض هذه الاستراتيجيات على أشكال متنوعة من القمع الداخلي (عبر الجيش والأجهزة الأمنية أو نظام الحزب الواحد)، بينما يركز البعض الآخر على توليد أشكال من «الإجماع» الوطني (قد يأخذ صيغة ميثاق وطني يحدد قوانين اللعبة السياسية)، في حين يركز بعض ثالث على توليد علاقات «زبائنية» أو «توكيلية». وهناك من يطرح التنمية أو التحديث أو الدمقرطة أو العودة إلى التراث والأصالة، أو خليطاً من بعض هذه. وتحدد هذه الاستراتيجيات طبيعة التحالفات والاصطفافات الداخلية (البورجوازية المحلية أو شرائح منها، والعلاقة بالمؤسسة الدينية، وبالاتحادات الشعبية، وبالأحزاب السياسية المتعددة بما فيها الأصولية)، كما تحدد طبيعة التحالفات والاصطفافات الخارجية، الإقليمية والدولية. وقد تعمد إلى أساليب متعددة من المناورات سعياً لتحسين موقعها في النظام الإقليمي والدولي. ولا تتعارض «تبعيتها» (الاعتماد على مصادر دعم خارجية) مع مساع لتوسيع السلطة المركزية لدرجة «استقلاليتها» في العلاقة بمجتمعها،[٢٤] بل قد يشكل ذلك إحدى سماتها المهمة.

إن علاقة الدولة الطرفية بمجتمعها لا تتشكل عبر النظام السياسي السائد (نظام الحزب الواحد أو الحزبين أو الأحزاب المتعددة... إلخ) فحسب، بل أيضاً عبر الدور «التنموي» الذي تضطلع به، وعبر السياسات الاجتماعية ـ الاقتصادية والتعليمية التي تعتمدها، ودور القطاع العام في الادخار وفي الإنتاج وفي الاستثمار، إضافة إلى دور إداراتها العامة وأجهزتها الأمنية والأيديولوجية. كما تعتمد الدولة على درجة استقلالية المجتمع، وعلى فاعلية الاتحادات الشعبية

---

(٢٤) أنظر: Kaplan, 1986.

والنقابات والحركات الجماهيرية والمنظمات الطوعية.

يتم توسيع سلطة الدولة ومركزتها، عادة، عبر ازدياد دور السلطة التنفيذية على حساب السلطات الأُخرى، وعبر السيطرة على، أو احتكار، وسائل الإعلام والاتصالات، وعبر توسيع الجهاز الإداري، وتوسيع دور الأجهزة العسكرية والأمنية. ويتم اعتماد تكتيكات متعددة (قد تتغير بحسب الظرف) في توسيع سيطرة السلطة المركزية تشمل: السيطرة على، أو إضعاف، التضامنيات «الإرثية» والطوعية، وتقييد المشاركة في الحيز العام، وإشاعة المحسوبية، وتقييد قدرة فئات المجتمع في التعبير والدفاع عن مصالحها، والعمل على احتكار الحقل السياسي العلني، ودفع قوى المعارضة الفاعلة إلى العمل السري وابتكار أساليب متعددة من المقاومة والاحتجاج.

وكما سأبين بشيء من التفصيل لاحقاً، فإن إحدى مميزات الوضع الفلسطيني تتمثل في تشكّل سلطة وطنية، تحمل مشروعاً للتحول إلى دولة في زمن كوني مختلف عن الزمن الذي تحولت فيه الدول الطرفية الأُخرى، من حيث أنها ولدت نتيجة مفاوضات في لحظة كانت فيها منظمة التحرير الفلسطينية (الطرف الفلسطيني المفاوض) في أضعف لحظاتها، وفي ظل تحالفات دولية وعربية على درجة عالية من الضعف. وهي سلطة ولدت كسلطة حكم ذاتي على جزء محدود من الأرض الذي يمكن أن تقوم عليه دولة ذات سيادة، وهو أمر ما زال يلقى مقاومة شديدة من الدولة الاستعمارية (إسرائيل). لكن مشروع السلطة للتحول إلى دولة يلقى معارضة من قوى سياسية فلسطينية تعتبره مشروعاً منقوصاً (كونه على جزء محدود من فلسطين، أو لوجود قيود مختلفة على المشروع، أو لأن إمكان تحقيقه غير قائم..)، وخصوصاً أن المشروع مطروح على إقليم مزروع بمستعمرات تابعة لدولة استعمارية شبه طرفية،[٢٥] ومنفصلة عن التشكيلة المجتمعية الفلسطينية، بل تشكل امتداداً (سياسياً واقتصادياً وأمنياً) للدولة الاستعمارية. كما تخضع السلطة

(٢٥) على الرغم من أن الكثيرين من الباحثين الاجتماعيين يثيرون تساؤلات بشأن جدوى مفهوم الدولة شبه الطرفية، فإنه قد يكون ذا جدوى تحليلية في تشخيص وضع بعض الدول كإسرائيل التي تجمع بين خصائص دول في المركز (رأسمالية متطورة ومتقدمة تكنولوجياً وتملك قدرات عسكرية كبيرة)، وتلك التي في الأطراف (اعتماد على المركز كمصدر للدعم المالي والسياسي وإلى حد ما للدعم العسكري). ومن الأمثلة التي تعطى للدول شبه الطرفية: النرويج، والصين، وأستراليا، وإسرائيل. أنظر: Wallerstein, 1979, p. 100.

عن إسرائيل كدولة شبه طرفية، أنظر: هلال، آب/أغسطس ١٩٩٥.

الفلسطينية لتأثيرات دولية واسعة، لا لتأثيرات الراعي الأوحد (عملياً) للمفاوضات بينها وبين إسرائيل فحسب، بل أيضاً لتأثيرات البنك الدولي والدول المانحة (معظمها من مراكز النظام الرأسمالي). وهذه التأثيرات، بحكم المناخ الأيديولوجي السائد، تحمل أيديولوجيا تقييدية وتقليصية لدور الدولة (السلطة المركزية) بصورة عامة، والاقتصادي منه بصورة خاصة. وإضافة إلى كونها سلطة محاصرة بعملية تفاوض، فإنها تحيل قضايا السيادة والحدود الإقليمية ومصير المستعمرات على زمن لاحق، بالترافق مع سياسة فرض الأمر الواقع. ومن هنا غياب اليقين الإقليمي الذي يخترق مشروع السلطة الفلسطينية الوطني، ويولد اندفاعاً نحو العلاقات الزبائنية والمحسوبية والفساد الذي يميز الكثير من الأنظمة في المنطقة.

سابعاً: الدولة الشرق الأوسطية وبعض ملامح حقلها السياسي

استمدت الدولة الحديثة في الشرق الأوسط مفاهيمها من التجربة الأوروبية، ولذا فهي شبيهة بالدولة الأوروبية في بعض جوانبها، من دون أن تكون نسخة عنها: فهي حديثة من حيث أشكال التنظيم والإدارة والحكم؛ وهي تنطلق من مفهوم تكوينها كوحدة سياسية سيادية تلقى اعترافاً دولياً، ولها حدودها الإقليمية ورموزها (العلم والجيش والعملة والخريطة والمتحف والإحصاء السكاني واللغة الرسمية وما إلى ذلك)؛ ومن حيث أنها أعلى هيئة مشرعة للقوانين ومحتكرة لأجهزة العنف (العسكرية والأمنية).[٢٦]

يشير زبيدة[٢٧] إلى أنه ظهر إضافة إلى الدولة الحديثة، المشتقة من النماذج الغربية، مجموعة من الأنماط السياسية والخطابات والتنظيمات والتقنيات التي أسست، أو أحيت، حقلاً سياسياً من التنظيم والتعبئة والتحريض والنضال. ولغة هذا الحقل لغة: الأمة، والشعب، والقومية، والسيادة الوطنية، والديمقراطية، والحرية، والشرعية، والتمثيل، والأحزاب السياسية، والمؤسسات البرلمانية، والتيارات القومية والإسلامية والاشتراكية المتعددة. ويستند هذا الحقل ولغته إلى تغييرات بنيوية ومؤسساتية ناجمة عن فعل عوامل اجتماعية ـ اقتصادية عامة (كالتحضر والتعليم وانتشار الطباعة والتطور في وسائل الاتصالات والمواصلات).

---

(٢٦) أنظر: Owen, 1992; Zubaida, 1993.

(٢٧) أنظر: Zubaida, 1993.

وينمو هذا الحقل خلال عملية الصراع بشأن الاستقلال الوطني، وضد السيطرة والهيمنة الخارجية، وعبر التنافس بين قوى وأيديولوجيات متعددة. وقد تزداد حدة هذا التنافس بين الدولة الحديثة واتجاهات داخلها، مترافقة، عادة، مع محاولات دؤوبة من أصحاب السلطة لقمع المعارضة ولعرقلتها وتحييدها. وفي الكثير من الدول العربية والشرق الأوسطية (كما في مناطق أُخرى في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية) نجحت مجموعة معينة، أو تيار، أو حزب معين، في فرض سيطرتها على الحقل السياسي لمصلحة عمليات تعبئة وتنظيم تديرهما السلطة وتستثني القوى الأُخرى التي دفعها القمع إلى العمل السري أو المنفى أو الاضمحلال (لعل نظام البعث في العراق من الأمثلة الساطعة في هذا المجال).

ويدخل في مفهوم الحقل السياسي رؤية الأمة القومية (أو الوطن) كمجتمع سياسي متخيل له سيادة ووجود محدد.[٢٨] وتتمايز المجتمعات، إذا ما استثنينا المجتمعات المحلية (القرى الصغيرة والمخيمات والحارات)، حيث العلاقات بين الناس علاقات مباشرة، بالأسلوب الذي يتم تخيلها به. فالأمة القومية مهما تكبر ـ قياساً بالمجتمع الديني والحكم الوراثي ـ تبقى، كمتخيل، ذات حدود يقع خلفها أمم أو أوطان أُخرى أو شعوب أُخرى. فلا توجد أمم أو أوطان تشمل البشرية كلها. وهي، كمتخيل، ذات سيادة لأن الأمم ولدت في عصر الأنوار والثورة (في أوروبا وأميركا)، أي في عصر تم فيه هدم شرعية الأنظمة الإلهية والوراثية التراتبية. كما يجري، عادة، تخيل الأمة القومية كمجتمع لأن التفكير فيها يتم على أساس علاقات رفقة أو أخوة أفقية متشابكة، على الرغم ممّا قد تحتويه من علاقات لامساواة واستغلال. ومن أبرز الأدوات المنتجة لهذا المتخيل الرواية والجريدة (ويمكن إضافة الإذاعة والتلفاز الوطنيين أو القوميين). وهذا المتخيل يجعل ملايين البشر على استعداد لأن يَقتلوا، بل ويموتوا من أجل متخيل كهذا ولد في القرنين الأخيرين.

---

(٢٨) يعتبر أندرسون أن القومية أو الوطنية أو الأمة «مصنوعات ثقافية من نوع معين (أي مصنوعات طوعية)» يتطلب فهمها معرفة كيف دخلت الوجود التاريخي، وكيف تغير معناها مع الزمن، ولماذا باتت تحتل شرعية وجدانية عميقة. ويرى أن استحداث هذه المصنوعات الثقافية في أواخر القرن الثامن عشر كان محصلة «تقطير تلقائي معقد لتقاطع قوى تاريخية محددة.» لكن بعد تشكلها تصبح ترسيمة ذات شكل موحد قابلة للزرع، بدرجات متباينة من الوعي، في تضاريس اجتماعية شديدة التباين، وقابلة للدمج، بالتالي، في تجمعات سياسية وأيديولوجية واسعة الاختلاف. أنظر: Anderson, 1983, p. 4.

لقد نما في الحال الفلسطيني حقل سياسي وطني حديث ـ بعد فترة انغماس في الحقل القومي العام وقبله في الصراع مع الانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني ـ في عملية الصراع بشأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة. أي أنه تشكل في إطار النضال والتعبئة والتنظيم من أجل دولة فلسطينية مستقلة تقام على إقليم أُعيد، فلسطينياً، تخيّل حدوده أكثر من مرة خلال النصف الثاني من هذا القرن. كما تشكل الحقل السياسي الفلسطيني الحديث في إطار الصراع بشأن الحفاظ على استقلالية م.ت.ف. من تأثيرات وتدخلات دول عربية، وفي مواجهة مساعي إسرائيل، كدولة مستعمرة للإقليم الفلسطيني، لإضعاف وتدمير المنظمة، وعبر تطور علاقاتها وعلاقات فصائلها بدول وأحزاب وقوى وهيئات دولية وإقليمية متعددة في العالم. وجرت عملية النضال والصراع والتعبئة والتنظيم في إطار تخيل وطن فلسطيني لشعب مشتت ومحتل تخضع أجزاؤه المبعثرة لسيطرة دول عدة. وكان لقيام سلطة وطنية على جزء من أرض فلسطين أثر حاسم في إدخال تضاريس جديدة على الحقل السياسي الفلسطيني، وسأعود لمناقشة هذا الموضوع لاحقاً.

ثامناً: النظم «الزبائنية» المُحدثة

من الشائع توصيف الدولة العربية بدولة «خارجة» عن المجتمع. ويقف خلف هذا مجموعة من الاعتبارات: الاعتبار الأول مفاهيمي يرى في «الدولة» و«المجتمع» كيانين مستقلين ومنفصلين الواحد عن الآخر تجمعهما علاقة تصارعية وتنافرية، وسأعود لمناقشة هذا المفهوم لاحقاً. ويعود الاعتبار الثاني إلى استخدام صفة «التخارج» كرديف للتبعية الاقتصادية باعتبارها نتاجاً للتغلغل الاقتصادي الغربي أو للتبعية السياسية، حيث تتحول الدولة إلى وكيل أو وسيط لدولة أجنبية أو للنظام الدولي في علاقتها بمجتمعها. أمّا الاعتبار الثالث فيرجح أن يستخدم توصيف «الخارج» للدلالة على استمرار بعض ممارسات الدولة الاستبدادية وشكل من «التلزيم» ساد في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني.

إن الدولة التي سادت، تاريخياً، الشرق الأوسط كانت «متخارجة» عن المجتمع، بمعنى أنها بقيت خارج العلاقات الاجتماعية والمؤسسات الأهلية في المجتمع، لأنها لم تجد مصلحة لها في ذلك، أو لأنها لم تملك إمكان اختراق المجتمع، باستثناء المناطق التي تستطيع مراكز السلطة الوصول إليها، وباستثناء جمع الضرائب الموكلة للحكام المحليين أو «الملتزمين». وهذا لا ينطبق على

الدولة الحديثة العربية التي تتدخل بصورة واسعة في مجالات كثيرة، وفي مختلف مناطق إقليمها.

لكن يمكن القول إن الكثير من الدول العربية الحديثة يملك سمات «متخارجة»، بمعنى أنه يعتمد في موارده، وإن بدرجات متفاوتة، على مصادر ليست من فائض إنتاج مجتمعاته. والنموذج الأنقى لهذا هو الدولة النفطية، التي تستمد مواردها من العائدات النفطية، أو من المساعدات من دول غربية ككراء لدور استراتيجي (ربما كانت إسرائيل المثال الأبرز لهذا، وكذلك الأردن). لكن دولاً أُخرى استفادت (مصر، وسورية، والأردن، على سبيل المثال) من العائدات النفطية بطريقة غير مباشرة، سواء عبر المعونات والمنح من الدول النفطية، أو عبر تحويلات مواطنيها العاملين في الدول النفطية. ويمكن اعتبار م.ت.ف.، قبل أن يكون لها إقليم محدد وقبل حرب الخليج الثانية، من المستفيدين غير المباشرين في هذا المجال (عبر الجالية الفلسطينية التي كانت تدفع ضريبة أو تبرعات للمنظمة، وعبر المساعدات التي كانت تقدمها هذه الدول إلى المنظمة).

تأخذ الدولة في هذه الحالة دور «المعيل» الذي لا يوزع العائدات النفطية بحسب منطق اقتصادي (خطة تنموية) أو منطق اجتماعي معين (نظام ضمان ورعاية اجتماعيين يشملان كل المواطنين)، وإنما، أساساً، وفقاً لحسابات سياسية تهدف إلى تكوين وإدامة مؤيدين وموالين (زبائن أو وكلاء) للنظام. إن هذا الدور التوزيعي القائم على أساس منطق سياسي شمل أنظمة متعددة ذات ثروة نفطية (منها العراق، والسعودية، والجزائر)، أو أنظمة من دون ثروة نفطية تذكر لكنها تعيل بيروقراطية واسعة تسيطر، إلى حد كبير، على المكونات الاستراتيجية والاقتصادية لمجتمعاتها (سورية). ومن هنا تبهت السمة «المتخارجة» للدولة بالقدر الذي يتعاظم فيه اعتماد الدولة على الفائض الاقتصادي للمجتمع، وبالقدر الذي تخف فيه حركة المد والجزر في عوامل استقرار النظام تبعاً لحركة المساعدات الخارجية.

يجدر هنا التمييز بين الزبائنية والزبائنية المحدثة. ويحصر استخدام مفهوم الزبائنية المحدثة في الدول الحديثة، أو الحركات التي تعمل في حقل سياسي يتمحور حول إقامة أو تشكل دولة حديثة. وتلجأ أنظمة كثيرة إلى توليد علاقات زبائنية كاستراتيجيا، بين استراتيجيات أُخرى، لتوسيع سيطرتها وإدامتها. وتتمظهر هذه الاستراتيجيا في:

(١) تولي رأس هرم السلطة توزيع موارد عامة، وفقاً لحسابات سياسية، لكسب الولاء، ولتحييد أو احتواء المعارضة، ولمحاصرة الصراعات المهددة

للسلطة. ويترافق مع هذا تنمية وتوسيع أجهزة أمنية وعسكرية تستهلك جزءاً مهماً من موارد الدولة، وتشكّل مداخل لتشكيل شبكات من الزبائنية. وتصبح الدولة وأجهزتها مستخدِماً رئيسياً (وأحياناً الرئيسي) في المجتمع، بما في ذلك احتكار الوظائف المرموقة أو ذات الامتيازات. وهناك مداخل أُخرى للزبائنية تتمثل في التوزيع (الجهوي، أو القطاعي، أو لمصلحة فئات أو زمر معينة) للاستثمار والعقود والرخص التجارية.

(٢) الميل في اتجاه ربط السلطة بشخص محدد أو عائلة أو طائفة أو زمرة معينة. ويشمل هذا الميل الأنظمة الملكية التقليدية مثل السعودية والمغرب والأردن، والأنظمة التي حملت أيديولوجيات قومية و«ثورية» و«اشتراكية» مثل سورية والعراق، ومصر في المرحلة الناصرية. لكن ليس كل نظام يتسم بالحكم الفردي هو، بالضرورة، نظام زبائني؛ فقد ساد مصر عبد الناصر وإيران الخميني حكم فردي، لكن ليس نظاماً زبائنياً، إذ تميزا بسيادة شبكة معقدة من العلاقات والتوازنات وعلاقات سلطة معقدة. ففي النظام الزبائني يفرض الحاكم الفرد سيطرته المباشرة على أجهزة الدولة والحزب الحاكم، ويتسم مركز السلطة بدرجة متدنية من الصراعات الداخلية والخلاف في الرأي.

(٣) ميل الأنظمة ذات العلاقات الزبائنية إلى تهميش دور المؤسسات الوطنية التي تتمتع باستقلالية ذاتية أو صفة تمثيلية (البرلمانات، والاتحادات القطاعية، والنقابات العمالية والمهنية، والأحزاب، والحركات السياسية، ومحاكم العدل العليا...)، أو تحويلها إلى واجهات للنظام القائم، أو قمعها، أو تفريغها من مضمونها. بتعبير آخر، تتولى السلطة احتكار الحقل السياسي برمته دافعة المعارضة إلى اعتماد أساليب من المقاومة السرية أو العلنية المحصورة في مسارب ضيقة، أو قبول درجة من الاحتواء والعمل في المجالات التي تحددها الفئة الحاكمة. لقد شهدنا مثل هذا في معظم دول المنطقة، وإن بأشكال وأساليب مختلفة ودرجات متفاوتة.

لكن يجب التمييز بين أنظمة الحكم الفردي والأنظمة الزبائنية المحدثة، على الرغم من أن الأخيرة تكون، عادة، أنظمة حكم فردي. ومع ذلك يمكن أن نجد أنماطاً من الحكم الفردي في الدول الديمقراطية (تاتشر، وديغول، ونتنياهو)، من دون أن ينجم عنها مصادرة دور المؤسسات الوطنية. كما نجد أشكالاً من الزبائنية في دول كثيرة في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية وفي الغرب (الولايات المتحدة، وإيطاليا، على سبيل المثال) تحدث على مستويات محددة (مستوى مجلس بلدي،

أو إدارة شركة على سبيل المثال)، لكنها لا تصبح ظاهرة تحتل كل مجالات الحيز العام إلا حين تأخذ شكل توزيع موارد الدولة، وفقاً لحسابات سياسية، وتشمل المستويات العليا في الدولة، وينجم عنها تهميش المؤسسات التمثيلية.

تاسعاً: السمة الطبقية للدولة و«الزبائنية» الجديدة

في ضوء التوصيف السابق للزبائنية في الدولة الحديثة يمكن إعادة النظر في مقولة «استقلالية» الدولة أو تمثيلها مصالح طبقية معينة، وإخراجها من إطارها النظري العام إلى حيز التحليل السياسي. وتبرز، هنا، ضرورة التمييز بين الدولة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، حيث الجدل الدائر في شأن ما إذا كانت الدولة أداة بيد الطبقة المسيطرة اقتصادياً (البورجوازية) أو أنها لا تمثل طبقة معينة بل تتولى التوسط بين الطبقات المتعددة، وبين ما هو قائم في الشرق الأوسط (وأماكن أُخرى) حيث عملت الدولة الحديثة في عدد من الدول (مصر عبد الناصر، والعراق وسورية بعد تولي حزب البعث السلطة) ضد مصالح الطبقات المسيطرة اقتصادياً (كبار التجار وملاك الأراضي والصناعيين)، ولمصلحة فئات اجتماعية أُخرى في المجتمع، وحيث سيطرت على موارد أساسية واستراتيجية في الاقتصاد، وعلى أجهزة أمنية وعسكرية كبيرة (قياساً بحجم السكان)، الأمر الذي مكنها من تولي دور «توزيعي»، وتنظيم علاقات «زبائنية» عند بعضها. وقد نجد أنماطاً أُخرى من الدولة الحديثة تجمع بين هذه السمة وسمات أُخرى.

ويشار في هذا السياق إلى «هلامية» التكوين الطبقي (وهذا لا يعني غياب وجود فئات أو طبقات اجتماعية) في معظم البلاد العربية (كما هو حال دول كثيرة في العالمين الثالث والرابع)، وإلى ضعف حضور (فيما يتعلق بالحجم والوزن الاجتماعي) طبقة عمالية مدينية، تحديداً، وضعف البورجوازية المنتجة في معظم التشكيلات الاجتماعية العربية المعاصرة. لقد سهل هذا التكوين الطبقي «الهلامي» على السلطة المركزية فرض أنماط فوقية من السيطرة لمصلحة نخب أو شرائح اجتماعية محددة، من جهة، وسهل ظهورها ككيان «متخارج» عن المجتمع، من جهة أُخرى. ولعل هذا الوضع وهذه العوامل يفسران المزيج الذي نجده في عدد من دول العالم الثالث والرابع (بما في ذلك دول الشرق الأوسط) من البنى «الزبائنية» والبيروقراطية ـ العسكرية والأيديولوجيات الشعبوية.

وفي السياق ذاته، يشار إلى اعتماد فئات كبيرة من الطبقات الوسطى، في

الدول العربية، اعتماداً مباشراً أو غير مباشر على الدولة يأخذ شكل وظائف في مؤسساتها وأجهزتها أو في المؤسسات والشركات والأعمال المرتبطة بها، الأمر الذي يسهل تعميم علاقات زبائنية، ويُصعّب تبني الديمقراطية السياسية. ويعتبر البعض أن كبار موظفي الدولة وضباط الجيش يشكلون وجهين لشريحة اجتماعية واحدة، وأن مثقفي الدول العربية هم، في الغالب، مثقفو السلطة. وهناك من يرى، في عدد من دول المنطقة، تحالفاً بين بورجوازية القطاع الخاص والفئات العليا من بيروقراطية الدولة. ويقوم الحلف على تخلي الأولى عن أي دور سياسي معارض في مقابل فسح الفرص أمامها لمراكمة رأس المال. ووفقاً لتقسيم العمل المفترض هذا تتولى الدولة مهمة تطويع العمال عبر توفير بعض أنواع الرعاية الاجتماعية وممارسة القمع السياسي في الوقت ذاته.[٢٩] وتفترض هذه المقولة تشكل شبكة من المصالح بين زعماء النقابات العمالية وبورجوازية القطاع الخاص والفئات العليا من بيروقراطية الدولة، وهو تحالف معطل لقيام نظام ديمقراطي.

لكن المشكلة هنا تكمن في التعميم غير المستند إلى البحث والمعطيات الاجتماعية والاقتصادية المحددة زمنياً ومكانياً. فليس هناك ما يدفع إلى افتراض أن التشابه في وضع علاقة السلطة في المغرب بتشكيلتها الاجتماعية، مع علاقة السلطة في السعودية أو سورية أو الأردن أو مصر أو ليبيا أو قطر أو السلطة الفلسطينية بتشكيلاتها الاجتماعية، هو أهم من خصوصيات هذه العلاقة في كل منها. إن وجود بعض السمات العامة يجب ألاّ يلغي الخصوصيات التي قد تكون بالأهمية نفسها أو تفوقها.

عاشراً: انهيار للشرعية أم صراع بشأن السلطة؟

يستخلص البعض أن ما يجري في معظم الأنظمة العربية هو انهيار «للشرعية». ويستند هذا الاستخلاص إلى حجم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول التي لم تجد حلولاً لها، وإلى ظهور حركات إسلامية أصولية وجماهيرية فيها. لكن الإشكالية هنا تمكن في غموض مفهوم وشروط وظروف «انهيار» الشرعية وكيفية اكتساب حركات وقوى جديدة «شرعية» أُخرى في الحقل

(٢٩) أنظر: ووتربوري، ١٩٩٥.

السياسي القومي أو الوطني. فما هو قائم، عادة، صراع بشأن السلطة السياسية، سواء لتكريسها أو للمشاركة فيها، أو لقلبها أو للتأثير في سياستها في اتجاهات معينة، وهذا ما نراه في دول مثل السودان، والجزائر، وإيران، والأردن، ومصر، ولبنان، ومناطق السلطة الفلسطينية، وتركيا، وتونس، وغيرها. كما يجب التمييز بين انهيار شرعية «النظام» وانهيار شرعية «الدولة»، فالصراع، في معظم الأحيان، يخص النظام السياسي من دون أن يطال شرعية وجود الدولة حتى من القوى التي ترفض فكرة الدولة القومية أو القطرية.

هناك عدد من العوامل التي تقوم بخلخلة «شرعية» الأنظمة السلطوية، وتساهم في تحولها في اتجاه الديمقراطية السياسية،[٣٠] من أبرزها: استيفاء النظام للوظيفة التي قام من أجلها؛ بروز صراعات لا تجد حلاً داخلياً بين شرائح الفئة الحاكمة؛ ممارسة ضغوط خارجية على النظام من أجل اعتماد أشكال من الليبرالية. لكن لكل من هذه العوامل إشكالياته. فقد يطرح النظام وظيفة أو وظائف جديدة لنفسه، كما هي الحال في بعض دول المنطقة، وقد تكون الضغوط الخارجية متناقضة، أو قد تركز على الإجراءات الليبرالية الاقتصادية وتتجاهل التحول نحو الديمقراطية السياسية (إلا بالقدر الذي يخدم الليبرالية الاقتصادية)، فضلاً عن تجاهل حقوق المواطنة الديمقراطية. وقد ينجم عن الصراعات بين كتل النظام تحولات في اتجاه المزيد من الديكتاتورية، وخصوصاً في حال تدخل العسكر طرفاً في الصراع. كما أن افتقاد النظام للشرعية لا يكفي، في حد ذاته، لانهيار النظام إذا ما وفر لنفسه وسائل السيطرة الاقتصادية والأمنية وإذا لم يتوفر، داخلياً، بديل مقبول جماهيرياً.

حادي عشر: الدولة والمجتمع: ثنائية تعارضية أم تمايز مؤسساتي؟

تشيع في الأدبيات السياسية والاجتماعية التي تتناول علاقة الدولة بالمجتمع فرضية استقلالية وانفصال كل منهما عن الآخر، لا على الصعيد المفاهيمي فحسب، بل أيضاً على صعيد الواقع. لقد أشرت سابقاً إلى بعض حيثيات ذلك في المناقشات بشأن «استقلالية» الدولة عن الطبقات الاجتماعية، وفي الحديث عن بعض الدول «الطرفية» الذي يستمد قوته وموارده من مصادر «خارجة» عن المجتمع

(٣٠) أنظر: Linz, 1978.

الذي يحكمه، وتولي هذه الدول وظيفة توزيعية انتقائية، وتولّد نظم ذات علاقات «زبائنية» مستخدمة، في الوقت نفسه، أجهزة وبيروقراطيات وتقنيات ولغة الدولة الحديثة.

لكن الدولة الحديثة (سواء القائمة أو التي في حالة تشكّل) ترسم، على أرض الواقع، حدود المجتمع كتشكيلة اجتماعية ـ اقتصادية وكنظام سياسي من حيث أنها: تقيم فوق إقليم (منطقة جغرافية محددة) يشكل نطاق ولايتها؛ تطرح، عادة، سياسة «تنموية»؛ تحدد الجهاز المسؤول عن جمع البيانات الاقتصادية والديموغرافية المتعددة ونشرها؛ تضع مناهج تعليمية وتربوية؛ تشرف على البنوك؛ تصوغ حدود الحيز العام؛ تشرّع الأنظمة التي تحدد الحقوق والواجبات (التجنيد الإجباري، وطريقة تشكيل هيئات الحكم المحلي، ونظام الانتخابات والأحزاب، وقانون الجنسية، وقانون الأحوال الشخصية، وأنظمة الضمان الاجتماعي...)؛ تسيطر على الحدود والمعابر (أسلاك شائكة، وحرس حدود، ونظام جمارك، وما إلى ذلك)؛ توظف نسباً متفاوتة من قوة العمل؛ تسيطر على جزء من الاقتصاد والإنتاج والتوزيع والتبادل. بتعبير آخر، يصعب النظر إلى الدولة بمعزل عن مجمل تشابكاتها وتأثيراتها في المجتمع. وهي تقع، بهذا القدر أو ذلك، تحت تأثير شبكة علاقات ومناخات إقليمية ودولية، وقلما تستطيع تسييج نفسها، فترة طويلة، من وقع هذه وتأثيرها.

غير أن الذين يطرحون مقولة انفصال الدولة الحديثة عن المجتمع قد يقرّون بتأثير الأولى في الثاني، لكن من موقع وجود تعارض بينهما، ويعتبرون أن أي توسع في نشاط الدولة يقود إلى اختزال في نشاط المجتمع، وبالعكس. ويرتبط هذا الموقف، عادة، بالموقف الذي يضع المجتمع المدني في مواجهة الدولة باعتباره القوة القادرة على تقليص سلطتها وحماية الفرد من سطوتها. لكن هذا الموقف يحمل رؤية اختزالية للدولة (اختزالها إلى عملية صنع القرار أو إلى مجموعة من الأجهزة)، كما يحمل نظرة تبسيطية (أفقية عادة) للمجتمع «المدني» سأتطرق إليها لاحقاً لدى مناقشة استخدامها كأداة تحليلية في الوضع الفلسطيني الراهن. وإضافة إلى ذلك نجد مفهوماً ضيقاً لعلاقات السلطة يحصرها في إطار الدولة، في حين تمتد ممارسة السلطة (بالمفهوم الأوسع) إلى ما هو أبعد من الدولة كونها تمر عبر قنوات وانضباطات وترتيبات متعددة داخل مؤسسات كثيرة في المجتمع (مدارس، وجامعات، ومصانع، وورش عمل، ومؤسسات دينية، ومستشفيات، ومنظمات أهلية وخيرية، ووحدات عائلية، ووحدات عسكرية...). وهي علاقات أكثر اتساعاً وإن كانت أكثر التباساً (بحكم الخطاب الذي تستخدمه)

من تلك التي تمارسها الدولة.[٣١]

ويساهم في تمظهر الدولة ككيان «منفصل» عن المجتمع استنادها إلى مؤسسات تحتل حيزاً منفصلاً عن المجتمع، كما هي الحال بالنسبة إلى الجيوش (والتشكيلات العسكرية الأُخرى) التي تؤسس ثكنات (بنظام من التدريب والتفتيش والتراتب القيادي والترتيب المكاني والمراقبة) تعزلها عن مجتمعها. وينطبق هذا، وإن بصورة أقل، على البيروقراطيات الأُخرى التي تقيمها الدولة والتي تخضع لتراتبية وأنظمة وإجراءات وانضباطات خاصة بها تجعلها تتمظهر كموجودات منفصلة عن المجتمع. و«يتشيأ» القانون الذي يحكم العلاقات بين أفراد ومؤسسات المجتمع بحيث يبدو فوق المجتمع.

بسبب هذه الإشكاليات يتجه بعض علماء الاجتماع السياسي إلى تجنب اعتبار الدولة والمجتمع كيانين منفصلين، من دون أن ينجم عن ذلك إلغاء التمايز بينهما، وإلى تجنب اختزال الدولة إلى مجرد أداة لصنع القرار.[٣٢] ويقترح هؤلاء التعامل مع الدولة باعتبارها نتيجة عمليات تنظيم مكاني وترتيب زماني وتخصص وظيفي، وعمليات الإشراف والمراقبة، وهي عمليات تولد مظهر عالم منقسم إلى دولة ومجتمع. بتعبير آخر، ليست الدولة مجرد قناع للطبقة الحاكمة أو كلية مصطنعة أو «شبح في آلة»، ولا تشكل والمجتمع طرفين تربطهما علاقة ميكانيكية أو يعيشان حالة من التفاوض أو التصارع الدائم. فالدولة والمجتمع يتمايزان بمؤسسات كل منهما وبوظائف هذه المؤسسات (الشرطة، والجيش، والوزارة، والقضاء)، ويترابطان بترابط أو تفاعل هذه المؤسسات (البرلمان المنتخب شعبياً، والجهاز العام التعليمي والصحي، على سبيل المثال).

ثاني عشر: المجتمع والدولة القطرية في الفكر الاجتماعي العربي

يجري، كما أشرت سابقاً، تمثيل الدولة ككيان منفصل عن المجتمع في عدد واسع من الكتابات السياسية والاجتماعية الغربية والعربية عن الدولة الحديثة في الشرق الأوسط. ويتم استخدام العلاقة بين الدولة والمجتمع تفسيراً لظواهر اجتماعية وسياسية، بما في ذلك توفر الديمقراطية السياسية أو غيابها. ونجد من

---

(٣١) أنظر: Foucault, 1980.

(٣٢) أنظر: ميتشل، ١٩٩٦.

يناقش الدولة من منظور قوتها في «اختراق المجتمع» من جهة، وضعفها في تحقيق تغييرات اجتماعية هادفة، من جهة أُخرى. وتتمثل قوة «الدولة» ـ وفقاً لهذا المنظور ـ في القدرة على الضبط الاجتماعي الذي يتجسد في اختراق أجهزتها ومؤسساتها للمجتمع، والاستقطاع الناجح للموارد لأهداف تضعها الدولة، وفي قدرتها على تنظيم السلوك اليومي للناس. ويتمحور الصراع هنا بين قادة الدولة (النخب الحاكمة) الذين يسعون لتعبئة المواطنين والموارد وفرض مجموعة معينة من الأحكام، وبين قوى اجتماعية أُخرى تطرح مجموعة مختلفة من التدابير.[٣٣]

وفي إطار تحليله للدولة العربية الحديثة يعتبر العروي أنها جاءت عبر التطور «الطبيعي» للدولة السلطانية المستبدة (القائمة على القمع والطاعة والتصرف الحر في بيت المال)، وعبر عملية إصلاح استعارت من الخارج (الأوروبي) وسائل مستحدثة للنقل والاتصال بهدف تطوير الإنتاج.[٣٤] وهو يرى أن الإصلاح (المتمثل في «التنظيمات» التي اعتمدت في القرن الماضي) طُبق أملاً بتقوية سلطة السلطان داخلياً وخارجياً، لكنه مهد، موضوعياً، لتوسيع العلاقات الرأسمالية وتقوية نفوذ الاستعمار الغربي. ويعتبر الكاتب أن الفكر السياسي الإسلامي «متجذر في الطوبى التي كانت نتيجة لضرورة معايشة الدولة السلطانية رغم إهمالها لمقاصد الشريعة.» ويشدد على وجود «تخارج» بين مفهوم الدولة ومفهوم الحرية في المجتمع العربي الإسلامي التقليدي، إذ كلما اتسع مفهوم الدولة ضاق مجال الحرية. ويرى أن أدلة الحرية ورموزها في المجتمع العربي تقع خارج الدولة أو ضد السلطة المركزية. ومن هذه الرموز: البداوة، والعلاقات القرابية (الحمولة والعشيرة)، والتصوف. ويعتبر أن مفهوم الحرية في الفكر الإسلامي ذو معنى نفساني ميتافيزيقي، في حين أنه يأخذ مضموناً سياسياً اجتماعياً في الفكر الغربي. بتعبير آخر، يرى العروي في الدولة القطرية العربية امتداداً للدولة السلطانية لا تكويناً جديداً نشأ بفعل التأثير الأوروبي نتيجة تحول الدولة الحديثة إلى شرط للمشاركة في النظام الدولي (سواء في الجمعية العامة للأمم المتحدة أو في الألعاب الأوليمبية). وهو رأي فيه الكثير من التبسيط كونه يركز على الجانب الأيديولوجي، ويغفل التغييرات الكبيرة والواسعة التي دخلت على المجتمعات العربية خلال هذا القرن، بما في ذلك التي حدثت بعد الاستقلال السياسي.

ويرجع بعض المفكرين العرب فشل ترسخ الليبرالية في العالم العربي إلى

---

(٣٣) أنظر: Migdal, 1988.

(٣٤) أنظر: العروي، ١٩٨٨.

نشوئها كتجربة قامت بها الدولة بقصد السيطرة على المجتمع، لا وسيلة لسيطرة المجتمع على الدولة. ويقول الجابري إن دولة العسكر هي التي تلت التجربة الليبرالية، وتولت تدمير «المجتمع المدني» بحظر المؤسسات الخارجة عن الدولة. ويرى أن الدولة العسكرية كانت أشد «استبداداً» من نموذج الحزب الحاكم الواحد كما عرفته دول أوروبا الاشتراكية، لأن الأحزاب الشيوعية أقامت دولة، في حين أن نموذج العالم العربي تمثل في جيش ينشىء دولته وحزبه. ويعزو الجابري ضعف «المجتمع المدني» إلى هشاشة المدينة الإسلامية في مواجهة «تسلط» المجتمع الريفي ـ البدوي ومؤسساته وقيمه وسلوكه.[٣٥] وهو في هذا، شأنه شأن العروي، يقلل من شأن التحولات الواسعة التي دخلت على الدولة في المجتمعات العربية منذ القرن الماضي ومن تنوع أشكالها الراهنة. وكما أشرت، فإن أحد مفعلات هذا التنوع هو توقيت وشكل ومدة السيطرة الأوروبية، وطبيعة وسعة الحقل السياسي الوطني الذي تبلور قبل الاستقلال السياسي وبعده.

هناك اتجاه في الفكر العربي السوسيولوجي ينظر إلى الدولة القطرية ككيان «منسلخ» عن مجتمعه. ويرى أن الدولة تقيم علاقة تفريغية بمجتمعها إذ تتولى السيطرة على كل أوجه نشاطاته. ويشار، دلالة على ذلك، إلى سيطرة الدولة على القطاع الحديث من الاقتصاد، وعلى تولي النظام في هذه الدول تشكيل نقابات «تمثل» العمال والفلاحين كما تشاء هي تمثيلهم، ويسري هذا على اتحادات المرأة والاتحادات المهنية، حيث تتولى تعيين هيئات على هذه النقابات والاتحادات من موظفين لديها. كما تنشىء صحافة تنطق باسمها، وتبث في المؤسسات الأهلية رجالاتها. باختصار، يرى هذا الاتجاه أن الدولة تقوم بصنع مجتمع على صورتها.[٣٦]

يرى العروي أن الدولة العربية لا تمثل «العام» في مبدأ سلطتها وبنيانها الحقوقي، ولا تجسده في القوانين التي تنظم المجالات الاجتماعية.[٣٧] ويرى الأيوبي أن النموذج السائد للدولة العربية هو النموذج «النمساوي» الذي تسعى الدولة فيه لتحييد الطبقات والتجمعات القومية عن طريق تدعيم أدوات الحكم المركزي من جيش وبيروقراطية.[٣٨] ويرى سلامة أن الدولة العربية الحديثة

(٣٥) أنظر: الجابري، ١٩٨٢.

(٣٦) أنظر: شرارة، ١٩٨١.

(٣٧) أنظر: العروي، ١٩٨٨.

(٣٨) أنظر: الأيوبي، ١٩٩٢.

«شُيِّدت على سلسلة من عمليات الاستبعاد والإقصاء التي تضافرت آثارها مؤدية إلى تكاثر عدد الأيتام السياسيين وأيتام السياسة، لأن السياسة أصبحت منذئذ فصاعداً هي الدولة ولا شيء غير الدولة.» كما يرى أن سبب تفشي الخطاب الديني في الكثير من المجتمعات الإسلامية يتصل بانعدام «مشروعية السلطات الديكتاتورية من الأساس ـ ومن ثم في تداعي خطابها القومي ـ وبصورة خاصة في تجزؤ المجتمعات [العربية] بفعل عوامل غير دينية تجزؤاً يجعل من المرجعية الدينية دعوة سامية إلى توحيد الصف حول الدولة ولمصلحتها.»[٣٩]

لكن القول بالانفصام والانسلاخ بين الدولة والمجتمع الذي يجد صداه القوي في الفكر العربي الاجتماعي يستند إلى أيديولوجيا شعبوية ولاتاريخية وإلى قراءة متعجلة لواقع المجتمعات العربية بتناقضاتها وتعددية مصالح فئاتها الاجتماعية وصراعاتها. وهو فكر يبتعد، في الكثير من الأحيان، عن التعامل مع التحولات الواسعة التي دخلت على هذه المجتمعات. كما يميل إلى الخلط بين مفهوم «الدولة» الحديثة ومفهوم «السلطة»، وبين هذين ومفهوم «النظام السياسي» الذي يقع في صلبه نظام الحكم وآليات اتخاذ القرارات التي تمس الحيز العام. لقد أثمرت أطروحة الفصل والاغتراب المتبادل بين الدولة والمجتمع ـ كما يقول أحد المفكرين العرب ـ «فكرة شعبوية عن المجتمع»، وأخذت قطاعات من «الإنتليجنسيا» العربية تميل إلى التسليم بالنتائج الناجمة عن الأطروحة المذكورة، وإلى تبني آراء قاطعة عن «طبيعة» تكوين مجتمعاتها كما تحددها مصطلحات الخطاب الإسلامي.[٤٠]

لكن أنماط الدولة الوطنية (القطرية) التي يشخصها الكثيرون من المفكرين العرب وغيرهم ليست أنماطاً فريدة، وإنما نجد شبيهاً بها في مناطق عدة من العالم، بدءاً من الدولة «الريعية»، إلى النموذج «البونبارتي» ـ وهو نموذج يجسد أقصى درجات من استقلالية الدولة عن المجتمع، يتيحها وجود توازن طبقي معين يستمر فترة زمنية قصيرة ـ إلى الدولة ذات نظام الحزب الواحد، إلى نموذج ما يطلق عليه البعض «شبه الدولة» نظراً إلى عدم استيفاء شروط «السيادة» الكاملة.[٤١]

لقد دخلت الدولة الحديثة إلى العالم العربي ككيان «وافد» أو كنموذج

---

(٣٩) أنظر: سلامة، ١٩٩٥.

(٤٠) أنظر: العظمة، ١٩٩٥.

(٤١) أنظر: Jackson, 1990.

«إجباري» وحيد عبر السيطرة الأوروبية ومتطلبات العلاقات الدولية المعاصرة. لكن هذا ينطبق على السواد الأعظم من دول العالم المعاصر. وهذه الحقيقة لا تساعد، في حد ذاتها، في فهم التحولات الجارية راهناً في المجتمعات العربية، بما في ذلك علاقة الدولة بالبنى المجتمعية المختلفة، ولا في فهم تأثيرات هذه الدولة ووقع مساعيها لتوليد «تنمية اقتصادية» عبر الوسائل البيروقراطية أو سيطرة «الحزب الواحد»، أو عبر محاولات صنع زعيم «كرزماتي». كما لا يشكل وصف بعض مظاهر الحياة السياسية العامة (سلوك السلطة المركزية) بديلاً من مهمة التحليل للواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي وتأثيرات فضائه الإقليمي والدولي.

تظهر الدولة القطرية العربية في كتابات كثيرة دولة «أوتقراطية» أو استبدادية تقيم بيروقراطيات قمعية تديرها نخب تعمل لمصالحها الشخصية والفئوية. لكن هذا التعميم، والذي قد لا يخلو من الصحة، يخفي تنويعات مهمة في أنماط الدولة القطرية في العالم العربي؛ ويكفي التأمل في الفوارق بين أنماط الدول القطرية في السودان ومصر والأردن وسورية والمغرب والسعودية والجزائر والعراق وليبيا والصومال لملاحظة هذه التنويعات. وتظهر مشكلة هذا التوصيف في سهولة الوقوع في مزالق نظرة «جوهرانية» إلى التاريخ والثقافة. ويبدو من قراءة بعض هذه التوصيفات كأن الوضع السائد في هذه الدول هو الوضع الطبيعي بحكم قانون حديدي لا مفر منه سوى باعتماد «وصفة» تنسجم مع «الجوهر» التاريخي أو الثقافي لهذه الدول كالعودة إلى «الجذور»، أو عبر دعوات طوباوية مثل «الاكتفاء الذاتي» وتنمية «المجتمعات المحلية».

لكن العلاقة بين الدولة والمجتمع في العالم العربي علاقة متغيرة ومتحركة منذ قرن تقريباً (وأكثر في بعض الدول كمصر). وهي علاقة لم تكن نتيجة مسار أحادي الاتجاه قوامه عملية القمع/الاغتراب الذي تمارسه الدولة على المجتمع سواء لفرض التحديث والتنمية الاقتصادية أو بسبب فشلهما، وإنما نتيجة تحولات اجتماعية ـ اقتصادية متعددة المظاهر مست مختلف جوانب حياة هذه المجتمعات. ومن هذه التحولات: النمو السريع للمدن؛ هجرة العمالة بين البلاد العربية وخارجها؛ تفكيك وتغيير المجتمعات المحلية؛ تكثيف التقسيم الاجتماعي للعمل؛ توسيع التعليم المجاني للذكور والإناث؛ توسيع الاتصالات والنقل؛ وسائل الإعلام المعتمدة على التكنولوجيات الحديثة؛ ظهور منظومات فكرية وتنظيمات سياسية جديدة، أي ظهور حقل سياسي يتمحور، بصورة أو بأُخرى، حول الدولة.

ثالث عشر: «محددات» الديمقراطية السياسية في الدولة الحديثة

تعج الكتابات السياسية والاجتماعية بمقولات عن مضمون الديمقراطية ومقوماتها أو شروط قيامها، ليس هنا مجال عرضها، وإنما أكتفي بالتنويه بأهمية تجنب الوقوع في فخ معالجة قضايا الديمقراطية باعتبارها قائمة (تطول وتقصر) من المتغيرات التي تتجمع أو تتلاقى على طريقة بعض النظريات البنيوية ـ الوظائفية أو المدارس الوضعيَّة الإمبريقية، والتي هي أقرب، كما وصفها البعض، إلى قائمة مشتريات إذا ما توفرت حضرت الديمقراطية وإلا غابت.(٤٢) فهناك من يحصر تعريف الديمقراطية بمجموعة الإجراءات والأعراف والقوانين التي تمكن المواطنين من اختيار حكامهم، والتداول الدوري للسلطة عبر الانتخابات العامة الحرة والنزيهة، وفصل واستقلالية السلطات في إطار قانوني مؤسساتي (برلمان، وأحزاب، ومنظمات طوعية، وما إلى ذلك)، وإجراءات متفق عليها (تحدد كيفية تداول السلطة، على سبيل المثال). وهناك من يوسع التعريف ليشمل حق المواطنين في المشاركة، مباشرة أو عبر ممثلين منتخبين، في تقرير المسائل التي تتعلق بحياتهم ومستقبلهم، إضافة إلى تمتعهم بالحقوق (والمساواة) المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمعلوماتية والبيئية. وهناك من يرى ضرورة توسيع الديمقراطية لتشمل لا ما يعرف بالمجتمع السياسي فحسب، بل أيضاً ما يعرف بالمجتمع المدني. بتعبير آخر، إن الديمقراطية تخص النظام السياسي الذي تعمل وفقاً له دولة ما ويحدد سلوكها، ومواقف القوى المخولة فيها تجاه القضايا الأساسية التي تواجه هذه التشكيلة.

يستند هذا البحث إلى المقاربات السوسيولوجية التاريخية المقارنة لعملية نشوء الديمقراطية السياسية (وشكل الدولة بصورة عامة). وهي مقاربات تبرز ثلاثة محددات أساسية لدمقرطة النظام السياسي في مجتمع ما. وتتمثل هذه المحددات، في:

أولاً، دور الطبقات الاجتماعية (ومدى تبلورها) وموازين القوى بينها؛

ثانياً، ظروف وشروط نشوء الدولة الحديثة وتكوينها والمؤسسات التي تسند إليها؛

---

(٤٢) أنظر: Lipset, 1989.

ثالثاً، تأثيرات المحيطين الإقليمي والدولي.[٤٣]

ويضيف البعض تأثير الثقافة السائدة، وتحديداً الدين، لكنني سأناقش أن هذا العامل ليس عاملاً مستقلاً، وإنما يقع تأثيره من خلال تفاعل العوامل السابقة وحركتها، وفي الدور الذي قد يأخذه في تكوين لغة الحقل السياسي المتمحور حول الدولة الحديثة وتشكّلها.

تفترض هذه المقاربات أن الديمقراطية السياسية تمحورت تاريخياً حول: تقليص اللامساواة في توزيع السلطة؛ نقل الحقوق إلى مختلف الطبقات والفئات في المجتمع (المحرومة منها تحديداً) عبر توسيع التصويت والترشيح ليشمل الأعضاء البالغين كافة من دون تمييز؛ المشاركة الأوسع للجمهور في الأمور السياسية العامة.

يتبنى هذا البحث[٤٤] منظوراً مفاده أن فهم الشكل الذي تأخذه الدولة الحديثة، وسمات نظامها السياسي يستدعي تفحص العوامل الثلاثة المذكورة أعلاه. وطبعاً، إن ما تطرحه، أو تفترضه، هذه العوامل من أوضاع وتحولات ومنعطفات يتسم بالتشابك والتأثير المتبادل (وإن بشكل غير متكافىء) وفقاً لمكونات اللحظة التاريخية («الزمن المحلي والكوني»). كما أن هذه العوامل لا تلغي دور العوامل الذاتية بقدر ما تحدد الخيارات المتاحة، وهي خيارات تختلف باختلاف مواقف ومصالح الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، وحصيلة الصراع بين هذه الخيارات، أو بين استراتيجيات الفاعلين في الحقل السياسي. وسأحاول توضيح كل من هذه العوامل على حدة.

---

(٤٣) لمناقشة الخلفية النظرية والتاريخية لهذه المحددات أنظر:

D. Rueschemeyer, 1992; Moore, 1996.

وانظر أيضاً: Arat, 1991; Potter, 1993.

(٤٤) لمناقشة بعض العوامل المحددة للدمقرطة في بعض الأدبيات السوسيولوجية، أنظر: جميل هلال، «الدولة والديمقراطية» (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦). لمحاججة المواقف النظرية السائدة تجاه موضوعة الدولة في الشرق الأوسط وإشكالاتها، أنظر: Zubaida, 1993.

كأمثلة على التحليل السوسيولوجي المقارن، أنظر:

Anderson, 1974; Skocpol, 1979; Moore, 1996.

أ) البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية وتحولاتها

يحدد ميزان القوى الاجتماعي السائد في مجتمع ما إمكانات قيام نظام سياسي ديمقراطي فيه. فالصراع الاجتماعي (الصراع بشأن المساواة والعدالة الاجتماعية)، بمستوياته وأشكاله المتعددة، هو الذي وضع الديمقراطية على جدول أعمال التاريخ الحديث، وهو الذي حدد مسارها أكثر من أي صراع آخر؛ فالديمقراطية تقدمت أو تعطلت أو تراجعت عبر آليات العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية، وعبر إدارة كل طبقة أو فئة اجتماعية (عبر ممثليها) لمصالحها المستقلة. ومن هنا سعت القوى المستثناة (الطبقات والفئات المحرومة أو المستغلة أو المقموعة) لإعادة توزيع السلطة والفائض الاقتصادي في المجتمع وإزالة أسباب استلاب مساواتها. فالطبقات والشرائح والفئات المقموعة، أو المستغلة والتي تعاني تمييزاً ما، تجد في إشاعة الديمقراطية (السياسية والاجتماعية) مصلحة لها، والطبقات والفئات التي تتمتع بالسلطة والامتيازات والثروة تقاوم توسيع الديمقراطية، إذا ما رأت في ذلك تهديداً لسلطتها وامتيازاتها.

لكن يجب التنبيه هنا لخطورة الأخذ الميكانيكي في التحليل الطبقي للعوامل المشجعة أو المعوقة للديمقراطية السياسية فيما يختص بإنتاج النظم السياسية وبإعادة إنتاجها. فهناك عوامل يصعب تجاهلها مثل درجة وقوة التنظيم للفئات الاجتماعية المتعددة، وكفاءة القيادة السياسية، والاستراتيجيات والأيديولوجيات المعتمدة في الصراع بشأن التغيير.

ب) ظروف وتوقيت نشوء الدولة الحديثة ومؤسساتها

نشأ نموذج الدولة الحديثة (الدولة القومية) في أوروبا الغربية (بريطانيا وفرنسا بصورة رئيسية)، وانتشر بصورة سريعة، كنموذج لإدارة سلطة مركزية ذات «سيادة» إقليمية ليشمل العالم المستعمَر وغير المستعمَر. ومن هذا المنظور شكلت الدولة القومية نموذجاً «إجبارياً»، إذ لم يجد منافسة من نماذج أُخرى. وارتبط ظهور الديمقراطية السياسية بنشوء الدولة القومية وبتطورها. وتتطلب الديمقراطية قيام سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية مستقلة في إطار قانون منظم لعمل المؤسسات ومقيد بإجراءات محددة للحكومة، بما في ذلك الحكومة المنتخبة من الشعب (دولة القانون).

ما زال جدل واسع يدور في علم الاجتماع في شأن مقومات تبلور نظام

سياسي ديمقراطي في الدولة القومية.[٤٥] ولست هنا في صدد الإحاطة بمختلف جوانب هذا الجدل، بل سأكتفي بالتلميح إلى أبرز محاوره، وبما يخدم فهم عملية التحول في النظام السياسي الفلسطيني منذ قيام سلطة فلسطينية عقب التوصل إلى اتفاق أوسلو سنة ١٩٩٣. وتشمل هذه المحاور أنماط علاقة الدولة بالمجتمع «المدني»، وتوفر حدود دنيا من النمو الاقتصادي، والتعليم، والتحضر (التمدين)، ووجود ثقل عددي للطبقة الوسطى، وتوفر ثقافة مدنية مؤاتية، كشروط ضرورية (أو مرافقة) لنمو الديمقراطية السياسية والحقوق المدنية في الدولة الحديثة ولتوطدهما.

يعتبر البعض توفر درجة ملموسة من «الاستقلالية» للدولة عن الطبقات الاجتماعية المهيمنة، شرطاً ضرورياً لتقبل المطالبة بالديمقراطية السياسية من طبقات وفئات المجتمع الأُخرى. في المقابل، يرى آخرون أن الدولة القوية ذات «الاستقلالية» الملموسة عن الطبقات والقوى الاجتماعية توفر بيئة أقل ملاءمة للديمقراطية. ويبرز هذا، تحديداً، عندما يكون جهاز القمع في الدولة (الجيش والشرطة والاستخبارات) قوياً قياساً بالقوى الأُخرى في المجتمع. لكن المشكلة هنا تبقى، كما أشرت سابقاً، في مفهوم «الاستقلالية». فمقولة «استقلالية» الدولة قد لا تكون من دون مضمون في كثير من دول «العالم الثالث»، بما في ذلك عدد من الدول القطرية العربية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الاعتماد (فيما يتعلق بالدعم السياسي والعسكري ومصادر الريع) على دول أجنبية.

لقد ترافق مع التطور الرأسمالي الغربي نمو «مجتمع مدني» في شكل روابط ومنظمات وجمعيات واتحادات (ما يطلق عليه «تضامنيات») متعددة. ومن أهم هذه التضامنيات، الأحزاب السياسية المتنافسة في شأن السلطة، إضافة إلى الاتحادات القطاعية والنقابات العمالية والمهنية. فالأحزاب السياسية تقوم بمهمة مزدوجة هي تعبئة ونقل آراء وتطلعات الطبقات والفئات الاجتماعية المتعددة إلى المجتمع

---

(٤٥) يرى البعض أن حجم الدولة (السكاني) له صلة ما بالديمقراطية، وخلاصة هذا الرأي ما يلي: أن كل الدول الصغيرة (التي يبلغ عدد سكانها نصف مليون شخص كحد أعلى والتي بلغ عددها في العالم، في بداية عقد الثمانينات، نحو ٧٧ دولة جميعها مستقلة أو ذات حكم ذاتي) استقلت بعد الحرب العالمية الثانية. وتظهر الدول الصغيرة في العالم الثالث استعداداً أكبر لممارسة الديمقراطية من الدول الأكبر حجماً. لكن الدول الصغيرة تجد صعوبة في حماية نفسها من تدخل الدول الإقليمية والكبرى، وبالتالي تجابه مشكلة أمنية استراتيجية لأن أمنها يعتمد على الدول الأكبر، وتميل إلى الاعتماد، أكثر من غيرها، على التجارة الخارجية. أنظر:
Clarke & Payne, 1987.

السياسي.

وفي السياق ذاته، نجد مفكراً مثل غرامشي يعطي دور الأحزاب في تكوين قادة سياسيين أهمية كبيرة، باعتبار أن الأحزاب توفر الأطر للنشاطات والممارسة السياسية والنظرية والأيديولوجية لاكتساب الخبرة الضرورية لتولي المواقع المسؤولة في الحياة العامة. فهو يشدد على أن غياب الأحزاب السياسية يفقد الدولة الحديثة الكوادر المجربة والمختبرة، ويؤدي إلى الفقر والخمول في الحياة البرلمانية. ويقود هذا وذاك إلى تراجع مستويات الثقافة السياسية، الأمر الذي يجعل الأحزاب التي تتشكل في مثل هذه الأوضاع سريعة العطب وسهلة الإفساد.(٤٦)

من جانبه يميز ميلباند الحكومة، أي جهاز صناعة القرار اليومي، من الحكم أو ممارسة السيطرة النهائية. ويرى أن الدولة تبقى أداة هيمنة على المجتمع بحكم تمثيلها مصالح الطبقة الحاكمة (البورجوازية) والتزامها المشاريع الخاصة و«عقلانية» السوق. كما يرى أن الدولة حتى تبقى فاعلة تقوم بفصل نفسها عن شرائح الطبقة الحاكمة، وتحقق في بعض الحالات (الحرب أو حدوث أزمة قومية) درجة عالية من الاستقلالية (الأتونومية) عن المصالح الطبقية. ويركز بولانتس على المكونات البنيوية للدولة في المجتمع الرأسمالي التي تمكنها من حماية الإطار البعيد المدى للإنتاج الرأسمالي، حتى لو نجم عن ذلك الصراع مع بعض شرائح الطبقة البورجوازية. ويرى أن على الدولة حتى تستطيع حماية المصالح البعيدة المدى للطبقة المهيمنة أن تكون مستقلة نسبياً عن المصالح المحددة لشرائح البورجوازية.

ج) عن المجتمع المدني والديمقراطية

من النظريات التي راجت منذ مطلع التسعينات تلك التي تطرح أن الديمقراطية تزدهر في الدول التي تتمتع بمجتمع «مدني» فاعل. لكن هذه المقولة تطرح إشكالية من شقين على الأقل: الأول ذو طبيعة تعريفية، بمعنى أن الديمقراطية تعرّف بوجود مجتمع مدني فاعل، أو أن المجتمع المدني يعرّف بكونه جزءاً مكوناً من الديمقراطية. والثاني، البعد الأيديولوجي الذي بات يصبغ مصطلح «المجتمع المدني»، ولذا يحتاج رواجه في الأعوام الأخيرة إلى تفسير (Keane, 1988؛ بشارة [عزمي]، ١٩٩٦). وفي الغالب، يعطى هذا المفهوم تعريفاً وظيفياً: أي أن المجتمع المدني يُعرّف بمجموع المؤسسات والمنظمات والروابط

(٤٦) أنظر: Gramsci, 1971.

التي تقوم بدور يحد من سلطة الدولة، أو يشكّل عازلاً بين السلطة والفرد في المجتمع، أو أنه يُستخدم مرادفاً لمصطلح «المجتمع» كما هو متداول في لغة العلوم الاجتماعية. ومن هنا فإن الآراء التي تربط غياب أو ضعف «المجتمع المدني» بظهور حكومات مستبدة لا تضيف معرفة أو رؤية جديدة. بل إن بعضها يسقط في مطبات فكرية ومنهجية عندما لا يجد تفسيراً لضعف «المجتمع المدني»، أو لغياب الديمقراطية، سوى في السمات التكوينية لثقافة ذلك المجتمع. وفي الغالب، يتمحور هذا حول مسألة الدين أو «الثقافة السياسية». وسأعود إلى مناقشة هذه المسألة لاحقاً في إطار الوضع الفلسطيني.

ولذا فإن المدخل الأقدر على تفحص علاقة الدولة والديمقراطية في دول العالم الثالث (أو دول الجنوب بحسب التسميات الحديثة) هو الذي يبدأ تفحص ظروف تشكّل الدولة الحديثة في هذه البلاد والشروط التي حكمت النمو الرأسمالي فيها. وهي شروط مختلفة عنها في الدول الأوروبية. وفي كلا الحالتين ثمة تباينات وفوارق مهمة بين هذه الدول يصعب تجاهلها. كما أن هناك حاجة إلى تفحص تجربة ممارسة السلطة التي يستند إليها هذا التشكل، وتحديداً تجربة وبنية حركة التحرر الوطني التي قادت بناء الدولة الحديثة في تشكيلة اجتماعية ما، وفي سياق تأثيرات إقليمية ودولية محددة.

د) الفضاء الاستراتيجي الإقليمي والدولي

تشكلت الدولة والطبقات الاجتماعية في معظم مجتمعات العالم الثالث (والرابع) في سياق ومناخات التمدد الرأسمالي، وما رافقه من سيطرة عسكرية واقتصادية متعددة الأشكال. واختلف وقع العولمة الرأسمالية على البلد المعني وفقاً لعدد من العوامل، منها: حجم البلد؛ تشكيلته الاجتماعية ـ الاقتصادية؛ موقعه الجغرافي؛ موارده الطبيعية ودرجة ارتباطها بحاجات السوق الرأسمالية العالمية. لكن من العوامل الحاسمة ما يرتبط بتوقيت تجربة البلد الاستعمارية، وبموقع البلد في شبكة الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ويحدد الاعتباران الأخيران درجة تأثير القوى ما فوق القومية (الدولية تحديداً) في شكل النظام السياسي الجديد. بتعبير آخر، نجم عن العولمة علاقات تراتبية بين الدول، وهي تراتبية قلصت في العالم الثالث (وبدرجة أقل خارجه)، إلى حد كبير، سيطرة الدولة والمجتمع على الاقتصاد، كون العولمة تضمنت إعادة الهيكلة العالمية للإنتاج (بما فيها إعادة التوزيع المكاني أو الموقعي للإنتاج وفقاً لاعتبارات درجة ربحية رأس المال)،

والهجرة (بين الدول وداخلها)، والتحكم في أسعار المواد الخام.

على سبيل المثال، أخرّت عملية التتبيع الاقتصادي عملية التصنيع في دول العالم الثالث، وأبقت، بالتالي، الطبقة العاملة المدينية صغيرة، الأمر الذي أضعف من وزن وتأثير القوى الداعمة للتغيير الديمقراطي والمطالِبة به. كما استدعى واقع «النمو المتأخر» أو «النمو المستلب» التدخل الواسع من الدولة الحديثة في الاقتصاد، وما نجم عن هذا من انعكاسات على النظام السياسي في المجتمع المعني. ومن المتوقع ألاّ تولد التبعية الاقتصادية والسياسية مناخات مشجعة على التغيير الديمقراطي كونها تقود، عادة، إلى تقوية الجهاز التنفيذي (وتحديداً الأمني والعسكري)، والجهاز الأيديولوجي (المتمثل في السيطرة على وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وعلى المعلومات، والتعليم، والإنتاج الثقافي والفكري) للدولة عبر المساعدات العسكرية والاقتصادية، في مواجهة القوى الاجتماعية والسياسية المحلية التي تحمل مشروعاً للتغيير المجتمعي الديمقراطي.

لكن التغييرات التي شهدها العالم في أواخر الثمانينات وانتهاء «الحرب الباردة» ولدت رؤى تقول إن العولمة التكنولوجية والإعلامية والمعلوماتية، وما يرافقها من تدفقات أيديولوجية ما فوق قومية، تشكل عاملاً من العوامل الضاغطة من أجل الدمقرطة السياسية (الليبرالية)، وخصوصاً بعد أن تلاشت الحاجة إلى دعم أنظمة سلطوية تحت شعار مواجهة «خطر» تمدد الشيوعية. لكن يجب التمييز بين تأثيرات «العولمة» المتنوعة في هذه التشكيلة الاجتماعية أو تلك، بما في ذلك توسيع الفجوة بين الفقراء والأغنياء على الصعيدين الدولي والمحلي، وبين سلوك قوى وجهات دولية وإقليمية قد يدعم بعضها أنظمة غير ديمقراطية كونها تتبنى أيديولوجيا الليبرالية الاقتصادية الجديدة.(٤٧) فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، على الرغم من تغنيها بالديمقراطية السياسية دعمت، ولا تزال، دكتاتوريات وأنظمة تسلطية في الشرق الأوسط وخارجه عندما وجدت قوى نافذة في الولايات المتحدة أن مصالحها تملي ذلك. وهي وإن أخذت، ومعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذان يحرصان على إزالة العقبات من أمام توسيع وتعميق

(٤٧) للاطلاع على المناقشة للأطروحات السائدة عن العولمة الرأسمالية وما تولده من تراتبيات متغيرة بين الدول وازدياد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة وداخلها، وتأثيراتها في درجة سيطرة الدولة على الاقتصاد ومحددات التأقلم وفق «الدمج» الأفقي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وإعادة هيكلة الإنتاج والهجرة، والأيديولوجيا الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي تحملها، وردات الفعل المتباينة التي تولدها، أنظر: Mittelman, 1996, Chapters 10 & 11.

التمدد الرأسمالي عالمياً، تمارس ضغوطاً في التسعينات، أي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، على بعض الدول هنا وهناك، من أجل تبني بعض أشكال الدمقرطة السياسية (تضمن لبرلة الاقتصاد)، فإنها تفعل ذلك من أجل مصالحها أولاً وقبل أي اعتبار آخر، انطلاقاً من أن بعض أشكال الدمقرطة قد يساعد في إضفاء الاستقرار السياسي الضروري لتشجيع استثمارات الشركات فوق القومية والتغلغل الرأسمالي.

كما أن الضغط من أجل بعض أشكال الدمقرطة السياسية كثيراً ما ترافق مع ضغط من أجل تقليص الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يعني توسيع اللامساواة في المجتمع وتعريض فئات واسعة منه للمزيد من الانكشاف والإفقار. وهذا هو مضمون ما يدعو إليه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تحت شعار «التعديل الهيكلي» الذي يشتمل على: تفكيك القطاع العام؛ الخصخصة (أي تحويل مكونات القطاع العام إلى القطاع الخاص)؛ «لبرلة» التجارة (أي تحريرها من أية قيود)؛ الانفتاح التام على رأس المال الأجنبي؛ توفير الشروط الملائمة للاستثمارات الرأسمالية الأجنبية والمحلية؛ رفع الدعم الحكومي عن السلع الضرورية... وما إلى ذلك.

هـ) الإسلام والديمقراطية

ساد كتابات المستشرقين التقليديين نظرية مفادها أن الإسلام هو سبب ضعف المجتمع في الدول الإسلامية لأنه يشجع على الخنوع السياسي، الأمر الذي يوطد ويسهل سيطرة الدولة ويضعف، أو يغيّب، إمكان نمو الديمقراطية.(٤٨) وبقي هذا الرأي رائجاً حتى فترة قريبة حين بدأ بعض المؤرخين يشكك في مقولة أن الدولة كانت دائماً مهيمنة في التاريخ الإسلامي. وعمقت الثورة الإيرانية، سنة ١٩٧٩، هذا التشكك حين تبين أن «المجتمع المدني» الإيراني المشكل من رجال الدين والبورجوازية التجارية والطبقة الوسطى المدينية الجديدة كان قادراً لا على تحدي السلطة المركزية فحسب، بل أيضاً على الإطاحة بها. وبدأ بعض الأكاديميين في الغرب يتبنى فكرة أن الدولة الشرق الأوسطية أضعف مما كانت تبدو عليه، وذلك بعد ظهور مجموعات إسلامية راديكالية بدأت تتحدى السلطة المركزية وتطرح نفسها بديلاً منها. ومع اتساع موجات الإسلام السياسي الأصولي، انهارت بسرعة فكرة أن

---

(٤٨) يعتبر غيلنر أن المجتمعات الإسلامية «مشوهة بالإيمان... وتبدي رغبة ضعيفة تجاه المجتمع المدني.» أنظر: Gellner, August 1991.

المجتمعات الشرق الأوسطية هي مجتمعات ضعيفة وأن الدولة الشرق الأوسطية دولة قوية.

ومع تراجع مقولة المستشرقين التقليديين القائلة إن الإسلام يشجع على الخنوع السياسي، أخذ المستشرقون الجدد يطرحون مقولة أن الإسلام ينفرد بين الأديان في رفضه تشريع السلطة السياسية وأنه يجعل المثل السياسية التفصيلية جزءاً لا يتجزأ من الشريعة. وأخذ هؤلاء في تصوير التاريخ الإسلامي كتاريخ لمجتمعات قوية تحجب الدعم عن السلطة السياسية، وهو ما يحرمها إرساء جذور عميقة في المجتمع. أي أنه يُبقي الدولة «متخارجة» عن المجتمع. واعتبر بعضهم أن قوة المجتمع «الإسلامي» جعلت الدولة تتسم بالضعف وعدم الاستقرار الأمر الذي عرقل نمو الديمقراطية.(٤٩) وهناك من يرى،(٥٠) مستنداً إلى جوانب من أفكار ماكس فيبر، أن «الأخلاق البروتستانتية» وامتناع المجتمع من معاداة السلطة السياسية ضروريان، لا لظهور الرأسمالية فقط، بل أيضاً الدولة الحديثة.(٥١)

---

(٤٩) أنظر: Hall, 1985.

(٥٠) أنظر: Gellner, 1981.

(٥١) في نقد نظرية الإسلام كمعوق للنمو الاقتصادي، أنظر: Rodinson, 1973.
وفي نقد الفكر الاستشراقي، وموضعته في مناخات الإمبريالية أنظر: Said, 1978. وللتعرف إلى سوسيولوجية وإبستمولوجية نقدية للاستشراق (الأقل تأثيراً في العلوم الاجتماعية والإنسانية في الغرب من الانطباع السائد في العالم العربي) وكذلك، وبشكل مستفيض، إلى الخطابات الإسلامية، أنظر: أركون، ١٩٩٦. يرى أركون أن استخدام أسلوب المماحكة الجدالية والهجومية من كتاب مسلمين ضد «أخطاء» الاستشراق يتناسى النواقص الصارخة للخطابات الإسلامية التي تزيد على تلك الأخطاء فداحة. وهو يدعو، بالتالي، إلى تحرير النقاش والحوار الدائر من أيديولوجيا الصراع بين الغرب والعالم العربي، ومن المستوى الدوني والزائل والعابر لهذا الصراع، ومن ثقل وضغط التصورات العتيقة التي كونت المخيلة الجماعية عند الطرفين وصولاً إلى مستوى معرفي عميق. ويرى أركون أن الفكر الاستشراقي يعتمد النقد الفللوجي التاريخاني (الذي يجمد الفكر في نوع من «الجوهرانية والثيولوجيا الدوغمائية» عبر البحث عن المصادر والأصول وضبط سلسلة الناقلين، ويتعامل مع التاريخ كراوية لأحداث ووقائع لا ككلية يعيشها فاعلون اجتماعيون بخيالاتهم وأحلامهم وأساطيرهم وصراعاتهم...)، ويقوم بتعميم العقائد واليقينيات والممارسات ذات القاعدة الاجتماعية المحدودة والأفق الأيديولوجي الضيق (تقوم بها طبقة محدودة من رجال الدين) على مجمل الفضاء الجغرافي الاجتماعي الموصوف بالإسلامي. ويدعو أركون، في المقابل، إلى تحرير الفكر من أشكال التصور والإدراك التي فرضتها الأدبيات الأورثوذكسية «السكولاستيكية» التي ثبتت وخلدت التصورات المجتزأة والمشوهة المتعلقة بالمناقشات الكبرى للفلسفة السياسية التي ابتدأت مع افتتاح المدينة. =

باختصار، يصور المستشرقون الجدد والقدامى، ويشاركهم في هذا الرأي حركات إسلامية سياسية أصولية، الإسلام ككيان واحد له جوهر ثابت وغير قابل للتغيير أو التأثر بالتحولات التاريخية.[٥٢] وفي حين يصور المستشرقون هذا «الجوهر» معادياً للدولة وغير ملائم للحداثة والديمقراطية، يرى بعض مفكري الحركات الإسلامية الجديدة أن الإسلام هو مفتاح الخلاص والمدينة الفاضلة. ويرى الطرفان أن هناك ثقافة واحدة للإسلام (تتمثل في النص)، وهي ثابتة منذ ظهوره.[٥٣] وفي حين يرى بعض المستشرقين أن الثقافة الإسلامية ثقافة معادية للديمقراطية والتجدد وغير مشجعة على النمو الاقتصادي، ترى حركات الإسلام السياسي (الأصولية والراديكالية) أن سبب تأخر وتراجع وتأزم أوضاع الدول «الإسلامية» يعود إلى تخلي هذه الدول عن جوهر هذه الثقافة، وإنكار راهنيتها والتخلي عن مضمونها.

ينظر الموقف اللاتاريخي والجوهراني إلى العلاقة بين الإسلام والحداثة بشكل

= يتجنب الفكر التبسطي اللاتاريخي الذي يختص بالدولة والديمقراطية وعلاقة الفرد والدولة السؤال عما إذا كانت الثقافة السياسية المؤاتية أو الداعمة للديمقراطية ظاهرة تنمو وتتوطد مع نمو وتوطد الديمقراطية السياسية بمكوناتها القائمة على التعددية الفكرية والحزبية والتنظيمية وتنوع روابطها المهنية والجماهيرية ومنابرها الحرة ونظامها السياسي القائم على الاستقلالية والفصل بين سلطات الدولة، أم أن توفر ثقافة سياسية ملائمة شرط ضروري سابق على ظهور الديمقراطية. يلخص دانيال ليرنر النظرة الاستشراقية التبسيطية في شعاره أن على المجتمعات الإسلامية أن تختار بين «مكة أو التصنيع» وأن لا طريق أمام هذه المجتمعات إن أرادت السير في طرق الحرية والديمقراطية، سوى التحرر من الإسلام. أنظر: Lerner, 1958. وانظر أيضاً برنارد لويس الذي لا يرى إمكان وجود تطابق بين الإسلام والديمقراطية الليبرالية: Lewis, 1964, & February 1993. وانظر رد إدوارد سعيد على مقولات لويس: سعيد، ١٩٩٦.

(٥٢) أنظر: Sadowski, 1993.

(٥٣) في الحركات الإسلامية الحديثة ثمة من يدعو إلى الانطلاق في بناء النظام الإسلامي من «العرف السياسي السائد في العصر...»، ويدعو إلى «استيعاب التراث الإنساني المعاصر في إطار الإسلام»، وإلى استيعاب لا فقط «التقدم الغربي العلمي التقني وإنما أيضاً استيعاب كل ما هو متساوق مع الإسلام ومحقق لقيمه في العدل والشورى والقوة والإتقان... مثل النظام السياسي الديمقراطي والنظام القضائي والإداري وغير ذلك من كل نظام ثبت نفعه.» وهو يتبنى «حرية التعبير والنشر وتشكيل الجمعيات والأحزاب وتداول السلطة عبر صناديق الاقتراع والتقاضي إلى قضاء عادل مستقل.» لكن إيجابيات هذا التصور الذي يحاول طرح مشروع إسلامي يتماشى مع لغة العصر تبقى مقيدة بالعداء للعلمانية (العلمانية لا تعني العداء للدين) ومشروطة بمسعى لفرض هيمنة «الثقافة الإسلامية» على المجتمع. أنظر: الزعاترة، ١٩٩٦.

مجرد، وليس انطلاقاً من نظرة إلى المجتمعات كتشكيلات اجتماعية ـ اقتصادية (وثقافية) تتغير بحكم تأثير عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية قابلة للدراسة والفهم والتفسير. ويجري خلط بين الخصوصية الثقافية وافتراض وجود جوهر «تاريخي» أو «ثقافي» ثابت يقرر مسبقاً مسار تطور هذه المجتمعات. فلا ينجم عن الإقرار بالخصوصية افتراض وجود جوهر ثابت. فالجوهرانية تتجاهل تعددية مجتمعات الشرق الأوسط والتعددية داخلها؛ إذ على الرغم من اتفاق علماء الدين المسلمين على وجود أساسيات في العقيدة فإنهم يختلفون في رؤيتهم لكيفية تنظيم المجتمع الإسلامي بما في ذلك دور الديمقراطية والشورى والدولة في هذه العملية.(٥٤) ومن المنطلق اللاتاريخي ذاته يجري، أحياناً، تجاهل تأثير السيطرة الأوروبية في المجتمعات الشرق الأوسطية (وغيرها)، وتأثيرات النظام العالمي (الاقتصادي والسياسي) القائم والمتغير في هذه الدول وفي دول العالم الثالث.

يتمثل جانب من التباين بين المستشرقين التقليديين والجدد في أن التقليديين يرون أن الدولة «الإسلامية» تقود مجتمعاً ضعيفاً، بينما يرى المستشرقون الجدد أن المجتمع «الإسلامي» هو الطرف الأقوى في هذه العلاقة. ويميل كلاهما إلى الاعتقاد أن توطد وترسخ الديمقراطية في دول الشرق الأوسط عملية غير قابلة للتحقق بحكم هيمنة الإسلام.(٥٥) كما يبهتان من تأثيرات ووقع الإمبريالية التي رافقت التمدد الرأسمالي، وبالتالي، يهمشان تأثير سياسة القوى الدولية في المجتمعات الإسلامية وغيرها. كذلك يميلان إلى التغافل عن وتبهيت وقع النظام الاقتصادي العالمي وتحولاته على المجتمعات في العالمين الثالث والرابع، بما في ذلك على البنية الطبقية والاجتماعية.

---

(٥٤) للتعرف إلى بعض هؤلاء أنظر: Kramer, 1993؛ عبد الرازق، ١٩٢٥. وانظر كذلك: العروي، ١٩٨٨. وانظر: أركون، ١٩٩٦، لمناقشة بشأن مفهوم الدولة في الفكر العربي المعاصر. وللتعرف إلى نظرية نقدية للخطابات الإسلامية المعاصرة القائمة على الترديد والتكرار لا البحث والتأليف، أنظر: أبو زيد، ١٩٩٤.

(٥٥) يصر بعض الأدبيات الانتقادية للفكر الاستشراقي، فيما يختص بعلاقة الإسلام بالديمقراطية والتنمية الاقتصادية، على البحث عن تفسيرات لغياب الديمقراطية أو استلاب التنمية الاقتصادية في المجال الثقافي أو النظم الاعتقادية والمعيارية سواء فيما يسمى الثقافة السياسية أو المدنية أو جوانب منها، وفي «الخطاب العام» الذي «يمنع من المساءلة أو حتى ملاحظة النواقص الاجتماعية»، بحسب البعض. أنظر على سبيل المثال: Kuran, 1996.

وتغفل هذه النظرة ثراء وحيوية الجانب النقدي والتنقيبي الذي يتداوله الناس في خطابهم اليومي.

خلاصة

ينطلق هذا البحث في فهم سمات النظام السياسي الفلسطيني والتغييرات التي دخلت عليه بعد قيام سلطة حكم ذاتي فلسطيني على جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة من منظور يعطي انتباهاً خاصاً للعوامل التي أثرت وتؤثر في سمات ومكونات وديناميةالحقل السياسي الفلسطيني المتمحور حول إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وهو لهذا يتفحص الحقل السياسي الذي شكلته م.ت.ف. بعد نشوئها، والعوامل التي أثرت في بنية ومكونات ولغة هذا الحقل والقوى الفاعلة فيه، والتغييرات التي دخلت عليه منذ تأسيس أو إعادة تأسيس المنظمة حتى الفترة الراهنة، أي فترة ما بعد قيام سلطة وطنية فلسطينية تسعى للتحول إلى دولة ذات ولاية إقليمية. كما يتطرق البحث إلى خصائص التشكيلات الاجتماعية الفلسطينية والتحولات التي دخلت عليها (تحديداً في الضفة الغربية وقطاع غزة) وانعكاساتها السياسية، وسمات النظام السياسي الفلسطيني المتشكل بعد قيام السلطة الفلسطينية، وتأثيرات العوامل المحلية والإقليمية والدولية فيه، والمأزق الذي يواجهه المشروع الوطني المتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ولا يستثني هذا المنظور تأثير الحقل الثقافي في الحقل السياسي والعكس، لكنه يتعامل مع تأثيرات هذا الحقل من موقف أن الثقافة موروث متحرك ومتغير وتعددي التكوين والعناصر. أي أن المكونات الثقافية، لأي مجتمع، مكونات قابلة لتفسيرات عدة (متضاربة في أحيان كثيرة) وتخضع لعملية إعادة إنتاج مستمرة من كل جيل، وفقاً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمنحيات السياسية الجديدة. كما تنطوي هذه المكونات على رهانات انتقادية وفلسفية وفنية واجتماعية متنوعة ومتصارعة يبرز بعضها ويتراجع وفقاً للمنعطفات التي يمر بها المجتمع. ويظهر تأثير المجال الثقافي (فيما يتعلق بالعناصر التي يبرزها ويعيد إنتاجها وتفسيرها) في مواقف وبرامج وخطابات القوى الفاعلة (بما في ذلك مؤسسات الدولة) في التشكيلة الاجتماعية المعنية. وهي تشكيلة تقيم بفضاء استراتيجي محدد وتتأثر بتحولاته السياسية والاقتصادية وبسياسات القوى الفاعلة فيه.

الفصل الثاني
تشكّل الحقل السياسي الفلسطيني المعاصر: نشوء منظمة التحرير الفلسطينية وتحوّلها وأفولها

مدخل

يجوز الحديث عن تشكّل حقل سياسي فلسطيني معاصر مع قيام م.ت.ف. سنة ١٩٦٤، وإعادة تشكيلها سنة ١٩٦٩، كائتلاف بين فصائل المقاومة الفلسطينية يهدف إلى تحقيق حق المصير وإقامة دولة مستقلة للشعب الفلسطيني. وجاء تشكيلها بعد اختفاء الحقل السياسي الوطني ـ كما تبلور في الصراع ضد الحركة الصهيونية الاستيطانية والانتداب البريطاني ـ وانخراط الفلسطينيين في حركات فوق ـ وطنية (قومية ناصرية، وبعثية، وإسلامية إصلاحية، وشيوعية)، وبعد أحداث وتحولات سياسية مهمة جرت في معظم الدول العربية المحيطة بإسرائيل، كان من أبرزها: تسارع الاستقلال السياسي في البلاد العربية وقيام دول قطرية؛ نمو تيارات قومية مثل الناصرية، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب؛ إلحاق الضفة الغربية بشرق الأردن؛ إخضاع قطاع غزة للإدارة المصرية. لقد قامت إسرائيل، سنة ١٩٤٨، على معظم أرض فلسطين الانتدابية من دون قيام دولة فلسطينية كما دعت إلى ذلك قرارات الأمم المتحدة. وفي إطار تأثير الحركات السياسية القومية وهيمنة شعارات الوحدة العربية والاشتراكية العربية غاب، لفترة، حضور حركة وطنية فلسطينية، ومعها حقل سياسي وطني. والتحق النشيطون السياسيون الفلسطينيون بالحركات القومية والإسلامية والأحزاب الشيوعية العربية، بل وأدى بعضهم دوراً قيادياً في تشكيل هذه الحركات.[١]

---

(١) عرف الحقل السياسي قبل سنة ١٩٤٨ تعددية حزبية وإن لم تُعرف الانتخابات العامة الحرة خلال فترة الانتداب البريطاني، كما لم تعرف الأحزاب الرئيسية انتخابات ديمقراطية داخلية ولا تسجيلاً للعضوية أو الاجتماعات الدورية (باستثناء الحزب الشيوعي)، وكانت الفروع تدار مركزياً. وشكلت القوى السياسية إطاراً جبهوياً سنة ١٩٣٦ عُرف باللجنة العربية العليا. أنظر: الأزعر، ١٩٩٦. ويجدر الذكر أن غياب الحقل السياسي الوطني في إثر هزيمة ١٩٤٨ أو ما دخل =

ليس هنا مجال مناقشة العوامل والاعتبارات التي قادت إلى بناء مؤسسة وطنية فلسطينية، سواء تلك المتصلة باستراتيجيات الدول العربية القطرية المتعلقة بإدارة الصراع مع إسرائيل، أو تلك المتعلقة بضبط أعمال الحركة الفدائية الفلسطينية الجنينية. ونشأ معظم هذه الأنظمة بعد هزيمة ١٩٤٨، بعد فترة صراع بشأن الاستقلال السياسي، عبر انقلابات عسكرية على نظم سابقة شاركت في الهزيمة، واتسمت بالتبعية الشديدة للغرب وبالتخلف الاقتصادي. لذا فإن هذه الأنظمة أسندت شرعيتها، في الخمسينات والستينات، إلى أيديولوجيا إنهاء بقايا وآثار السيطرة الأجنبية، وتحرير فلسطين، والتنمية الاقتصادية، فيما استند عدد منها إلى بناء «اشتراكية عربية». وهي أمور أثرت، من دون شك، في سمات هذه الدول القطرية. كما أثر فيها فشل محاولات الوحدة، وتحديداً تلك التي قامت بين مصر وسورية. إن اللافت للنظر أن الدولة العربية القطرية، وتحديداً تلك التي رفعت شعارات قومية، هي التي شجعت على تشكيل كيانية فلسطينية.[٢]

لكن الحدث الحاسم الذي أدى إلى نقل م.ت.ف. من منظمة فلسطينية شكلية وغير فاعلة إلى مؤسسة وطنية تتمتع بقاعدة جماهيرية واسعة ومنحها صفة كيانية تمثيلية كان هزيمة ١٩٦٧، واحتلال إسرائيل كل الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى شبه جزيرة سيناء والجولان. لقد تم قراءة هذه الهزيمة، على أنها فشل لمضمون الشعار الذي نادى أن «طريق الوحدة العربية هو الطريق لتحرير فلسطين»، وعلى أن الأنظمة العربية القائمة غير قادرة، حتى إن رغبت في ذلك، على هزيمة إسرائيل وتحرير فلسطين. لقد استبدلت حركة «فتح» (كبرى فصائل حركة المقاومة) الشعار «القومي» بشعار «وطني» طرح أولوية تحرير فلسطين على هدف الوحدة القومية ورفعت شعار: «تحرير فلسطين هو طريق الوحدة العربية.» ونجم عن هذا الخطاب الجديد مطلب رفع الوصاية العربية عن الحركة الوطنية الفلسطينية. لكن علاقة توتر ومواءمة ومفاوضة بين الحقل «الوطني» وبعده «القومي» بقيت حية داخل الحركة الفلسطينية بحكم العلاقة المفتوحة بين «الوطني» و«القومي» من جهة،

= القاموس العربي تحت اسم النكبة، لم يعن اختفاء الهوية الوطنية الفلسطينية، فقد أعيد إنتاجها، وإن بمفردات تنوعت بتنوع ظروف وأوضاع التجمعات الفلسطينية المتنوعة، وساهمت المخيمات في الشتات وقطاع غزة والأقلية العربية في إسرائيل في منح عملية إعادة الهوية الوطنية أبعاداً مختلفة بعد النكبة. عن هذه المسألة، أنظر:

Kimmerling & Migdal, 1993; Khalidi, 1997.

(٢) للاطلاع على بعض الوثائق فيما يختص بهذه المسألة، أنظر: علوش، ١٩٩٣.

وبحكم علاقة التوتر والمهادنة والمجابهة التي سادت بين المنظمة وفصائلها وبين الدول العربية القطرية (وهي دول اكتسبت زي وأدوات ورموز الدولة الحديثة)، من جهة أُخرى. بتعبير آخر، لقد تمحور الحقل السياسي الفلسطيني بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ حول استراتيجيا إقامة دولة فلسطينية من دون أن يكون في قدرة هذه الاستراتيجيا تجاهل البعد العربي في الصراع مع إسرائيل. ومع تبلور م.ت.ف. الجديدة هيمن على الحقل السياسي الفلسطيني خطاب «الدولة المستقلة، وتقرير المصير والعودة.»

أولاً: منظمة التحرير
تشكّل حقلها السياسي الوطني

سمحت ظروف ما بعد هزيمة الأنظمة العربية في حزيران/يونيو ١٩٦٧، والأجواء الشعبية الفلسطينية والعربية المتولدة منها، بخيار تحول العمل الفدائي إلى حركة مقاومة ذات تأييد شعبي فلسطيني واسع (تحديداً بعد معركة الكرامة في ٢١ آذار/مارس ١٩٦٨)، وقدرة تعبوية عالية. وأتاح التأييد الشعبي في العالم العربي بصورة عامة، ودول الطوق بصورة خاصة، انخراط فصائل المنظمة في عملية تعبئة سياسية وتنظيمية وعسكرية واسعة داخل التجمعات الفلسطينية في دول الطوق العربي، وتحديداً في المناطق المحتلة، والأردن، وسورية، ولبنان (أي في الدول ذات خطوط التماس المباشرة مع إسرائيل)، رافعة شعار الكفاح المسلح ضد إسرائيل باعتباره طريق التحرير. كما مكّنت هذه الظروف حركة المقاومة من إعادة تشكيل م.ت.ف.، تحت شعار تحرير فلسطين، كائتلاف بين مختلف القوى السياسية الفلسطينية المسلحة (بما فيها قوى مثلت امتداداً تنظيمياً وسياسياً لأنظمة عربية)، بتوجهاتها الفكرية والأيديولوجية المتعددة، وتمثيلها قوى اجتماعية شعبية اختلفت عن التشكيلة السابقة للمنظمة التي سيطرت عليها رموز العائلات التقليدية والشرائح الاجتماعية المهادنة للأنظمة العربية التي تقيم على أرضها.[٣] ومن هنا

(٣) عن خلفية تشكيل بعض الأنظمة العربية منظمةَ التحرير، ومواقف قيادة المنظمة الأولى وتكوينها الاجتماعي بما في ذلك موافقتها على التخلي عن تنظيم الفلسطينيين وتسليحهم في الأردن وأن لا «أهداف لها في الضفة الغربية»، أنظر: فيصل حوراني، ١٩٩٢، و١٩٨٠. من المعروف أن أحمد الشقيري، أول رئيس لمنظمة التحرير، لم يكن يخفي معارضته لوجود الأحزاب والتنظيمات السياسية في المنظمة. وظهر هذا في ميثاق المنظمة الأول الذي اعتبر «أن المذاهب العقائدية، =

شكلت المخيمات (التي ولدتها هزيمة ١٩٤٨) قاعدة رئيسية لعملية التنظيم والتعبئة لفصائل المقاومة الرئيسية. وباتت مختلف الفصائل الفلسطينية ممثلة في م.ت.ف. التي احتلت حركة «فتح» مواقع القيادة فيها منذ البداية، كما جرى تعديل ميثاقها كي يكون أكثر تماشياً مع تشكّل حقل سياسي وطني جديد.(٤)

تمكن الحقل السياسي الجديد، بما أملاه من أساليب تنظيم جديدة، وعلاقات بين فصائل المقاومة، ومن لغة تحررية اشتقت الكثير من مفرداتها من قرارات الأمم المتحدة، من إكساب م.ت.ف. سمة كيانية وتمثيلية للشعب الفلسطيني خلال فترة زمنية قصيرة جداً. كما مكن المنظمة من أن تبدأ ممارسة دور المركز السياسي الموجِه والممثِل لنضالات وتطلعات وحقوق الفلسطينيين كشعب، وتخطي عقبات تبعثره في تجمعات متعددة ومتباينة الظروف والأوضاع.

لكن الحقل السياسي الفلسطيني الجديد بقي مشدوداً إلى شروط غياب إقليمه الخاص، بعد أن فشلت حركة المقاومة الفلسطينية في تأمين حيز مجاور (في الأردن) يشكل قاعدتها الارتكازية، إذ انتقلت لاحقاً إلى لبنان، كما بقي مشدوداً إلى شروط استمرار الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني للأراضي الفلسطينية. أي أن الحقل السياسي الفلسطيني بقي مشدوداً إلى مهماته التحريرية من جهة، ومحكوماً، إلى حد بعيد، بشروط فضائه الاستراتيجي الإقليمي والدولي من جهة أُخرى. ولم تنجح محاولات م.ت.ف.، على الرغم من كل زخم الانتفاضة، في مقايضة وجودها في لبنان بإقامة دولتها على إقليمها الخاص، بعد أن أُخرجت من لبنان في إثر غزوه وحصار بيروت سنة ١٩٨٢.

تميز الحقل السياسي الفلسطيني الناشىء بتولي م.ت.ف، بتكوينها الائتلافي

= سياسية كانت أم اجتماعية أم اقتصادية لا تشغل أهل فلسطين عن واجبهم الأول في تحرير وطنهم...» (المادة التاسعة من الميثاق قبل تعديله سنة ١٩٦٩). لقد أسقط الميثاق المعدل صيغة العداء للتعددية، وفصل رئاسة المجلس الوطني عن رئاسة اللجنة التنفيذية، وأقر انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية من المجلس الوطني مباشرة لا أن يعينهم الرئيس كما كان سابقاً، كما أقر باستقلالية الفصائل، وتخلى عن مفهوم للوحدة الوطنية جعله مرادفاً للاندماج. أنظر كذلك: Helena Cobban, *The Palestinian Liberation Organization: People, Power, and Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984).

(٤) بشأن تفصيلات هذا التحول والتحولات اللاحقة في الفكر السياسي الفلسطيني، أنظر: ماهر الشريف، ١٩٩٥.

وبشأن تأثير الفضاءات الإقليمية والدولية في مواقف المنظمة، أنظر:

Alain Gresh, *The PLO: The Struggle Within* (London: Zed Books Ltd., 1988).

(وإن تحت هيمنة تنظيم «فتح»)، مهمة حياكة روابط بين التجمعات الفلسطينية المختلفة الأوضاع والتكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في الشتات وتحت الاحتلال، والحيلولة دون تحولها إلى جزر معزولة بعضها عن بعض. وقد تم ذلك عبر عدد من العمليات السياسية والتنظيمية والمؤسساتية. كان من هذه العمليات تجديد صوغ الهوية الوطنية الفلسطينية (التي بدأ تشكلها الأولي مع القرن العشرين) عبر إعادة روايتها في ضوء عمليات التشرد والشتات والضم والاحتلال التي تعرض لها الشعب الفلسطيني سنة ١٩٤٨، ثم سنة ١٩٦٧، وما تولد من هذين الحربين من أشكال من التدمير المجتمعي والإقصاء والتمييز.[٥] وانخرط في هذه العملية مؤسسات م.ت.ف.، ومؤسسات وأطر فصائلها التي جمعت أعضاء من تجمعات فلسطينية متعددة ومتباعدة.

تشكّل الحقل السياسي الوطني الجديد بعد انهيار الحركة الوطنية الفلسطينية الذي تلا هزيمة ١٩٤٨. وهو تشكّل استدعى تحديد القوى المكونة لهذا الحقل (فصائل المقاومة بصورة رئيسية)، والعلاقات بينها، وخطاباتها، وأشكال تنظيمها، وأساليب نضالها، والأهداف المحركة لها. ومن هنا وجدت القوى التي تشكلت لاحقاً خارج هذا الحقل (حركات الإسلام السياسي الأصولي) أن عليها أن تنافس من على أرضيته (أحد الأشكال الأولى برز في الانخراط في الانتفاضة الشعبية سنة ١٩٨٨)، وأن تأخذ من أشكال تنظيمه وأساليب عمله وأشكال نضاله (المقاومة المسلحة للاحتلال الإسرائيلي، على سبيل المثال)، وأن تستقي من لغته (وإن رفضت فضاءه العلماني ومواقفه السياسية). لكن هذا أدخل، في الوقت نفسه، تغييراً في القوى المكونة للحقل وعلاقاته الداخلية، كما سأبين لاحقاً.

لم تكن م.ت.ف. تقيم، كبنى وبرامج سياسية وعلاقات ومؤسسات وأساليب تعبئة وأشكال نضال (أي كحقل سياسي)، بفراغ سياسي. فهي منذ تأسيسها، تعرضت لتأثير أحداث ولضغوط متنوعة، أخذ بعضها شكل منعطفات حادة، كما حدث في أيلول/سبتمبر سنة ١٩٧٠، وبعد حرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣، وبعد الحرب الأهلية في لبنان سنة ١٩٧٥، وحصار بيروت سنة ١٩٨٢، وفي إثر الانتفاضة الشعبية في الضفة والقطاع في نهاية سنة ١٩٨٧، وفي إثر انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب

---

(٥) عن مراحل تطور الهوية الفلسطينية منذ بداية هذا القرن حتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، أنظر: Khalidi, 1997. وعن أشكال التدمير المجتمعي الذي تعرض له الفلسطينيون، أنظر: صالح عبد الجواد، «برنامج التدمير الاجتماعي الشامل للشعب الفلسطيني»، صحيفة «الأيام»، ١٧ و١٨/٩/١٩٩٧.

الخليج، وبدء مفاوضات مؤتمر مدريد، واتفاق أوسلو، وقيام سلطة وطنية فلسطينية على إقليمها سنة ١٩٩٤. ولذا فمن الضروري تناول علاقة الحقل السياسي الفلسطيني بفضائه الإقليمي (إسرائيل ودول المنطقة)، والدولي (التحالف مع الاتحاد السوفياتي وتوتر العلاقة بالولايات المتحدة). فقد كان للأحداث والمنعطفات والاستراتيجيات التي اعتمدتها قوى هذه الفضاءات وقعها على هذا الحقل.[٦] كما تأثر الحقل بالتحولات التي دخلت على البنية الاجتماعية للتجمعات الفلسطينية الرئيسية (بما فيها في الضفة الغربية وقطاع غزة) خلال عقدي السبعينات والثمانينات من حيث: التكوين الاجتماعي؛ انتشار التعليم ومستوياته؛ درجة الاندماج في المجتمع المضيف؛ درجة التنظيم السياسي والقطاعي والمهني.

وتجدر الإشارة إلى أبرز هذه الأحداث والتحولات في سياق مسعى لفهم محرك عملية التغيير التي دخلت على مكونات ومناخات، وأساليب عمل، وعلاقات الحقل السياسي الفلسطيني خلال العقود الثلاثة الماضية، والتي تمثل آخرها في قيام سلطة وطنية على أجزاء من الضفة والقطاع. وسأتطرق، بإيجاز، إلى هذه التحولات تحت العناوين التالية:

(١) خصوصية تشكل المنظمة خارج إقليمها الخاص وتكوينها القيادي، والوقع التراكمي لذلك على بنيتها وبرنامجها؛

(٢) التوتر في علاقة م.ت.ف. بفضائها الإقليمي؛

(٣) التحولات في فضاء م.ت.ف. الاستراتيجي؛

(٤) إشكاليات صوغ استراتيجيا فلسطينية في شروط الوضع الفلسطيني؛

(٥) قيام سلطة فلسطينية على جزء من إقليمها.

---

(٦) كان للصدام المسلح بين حركة المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، الذي وصل إلى ذروته في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، وقعه المؤثر في بلورة مشروع الدولة الفلسطينية على الضفة والقطاع والذي تبنته المنظمة سنة ١٩٧٤، ولقيت في إثره اعترافاً عربياً بوحدانية وشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني. وحفز على بلورة هذا المشروع طرح الملك حسين، سنة ١٩٧١، فكرة المملكة العربية المتحدة التي تضمنت إقامة نظام فدرالي بين الأردنيين والفلسطينيين يضم جغرافياً الأردن والضفة الغربية، كما أثرت زيارة السادات لإسرائيل سنة ١٩٧٧، وما نجم عن اتفاقية كامب ديفيد من خلل في ميزان القوى الإقليمي، وخروج المنظمة من لبنان سنة ١٩٨٢، في تبني الحقل السياسي الفلسطيني لغة جديدة تتسم بـ «الواقعية» (الاستعداد للتفاوض والاعتراف بإسرائيل وقبول قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٨٣). وجاءت مطالب الانتفاضة وشعاراتها في أواخر سنة ١٩٨٧ لتعزز هذه اللغة. وبشأن تأثيرات بعض هذه الأحداث في التوجهات السياسية للمنظمة، أنظر مقابلة ياسر عبد ربه، صحيفة «الأيام» الفلسطينية، ١٩٩٧/٦/٥، ص ١٨.

ثانياً: «محددات» الحقل السياسي الفلسطيني

أ) المجال التكويني ـ البنيوي ـ البرنامجي

شكّلت م.ت.ف. وأدارت حقلاً سياسياً وطنياً له معالمه وعلاقته وأحكامه وخطابه ورموزه، كما أوجدت تعبيرات خاصة بالهوية الوطنية الفلسطينية. وجرى هذا في سياق صراعات متعددة الأطراف والأشكال، وفي خضم متغيرات وتحولات محلية وإقليمية ودولية. وتمثل أحد أهم محددات هذا الحقل في تمركز قيادة ومؤسسات ممثلة بـ م.ت.ف. خارج الإقليم الفلسطيني. وأوجد هذا التموضع عدداً من المظاهر والمسارات، منها:

١ ـ بروز إشكالية في العلاقة بين «الداخل» و«الخارج» الفلسطينيّين؛

٢ ـ تضخم أجهزة م.ت.ف. الإدارية؛

٣ ـ توليد علاقات توتر وصراع بين المنظمة والدول العربية، وتحديداً المجاورة لإسرائيل، بحكم سيادة نموذج الدولة القطرية (على الرغم من الأيديولوجيات القومية لبعضها) واستراتيجياتها الخاصة من جهة، ولما مثلته م.ت.ف. كحركة تحرير، من جهة أُخرى.

مكن برنامج المنظمة وأساليب التنظيم والتعبئة والنضال من إكسابها شعبية واسعة بين تجمعات الشعب الفلسطيني المتعددة، كما ساهم توجه برنامجها السياسي بعد حرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣، الذي طرح إقامة سلطة وطنية على الأراضي التي يندحر عنها الاحتلال، في اكتسابها اعترافاً عربياً رسمياً كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في قمة الرباط سنة ١٩٧٤. وساعد وضعها كحركة تحرر وطني في اعتراف منظمة الأمم المتحدة بها، ومعها عدد واسع من دول العالم الثالث والدول الاشتراكية، وبعض الدول الأوروبية. وتوافرت عدة عوامل واعتبارات لمنح المنظمة هذا الاعتراف على مستوياتها المتعددة، منها:

١ ـ اعتماد الكفاح المسلح في المواجهة مع إسرائيل الذي منحها شرعية شعبية.

٢ ـ الصيغة الائتلافية التي اعتمدتها في تشكيل هيئاتها القيادية ومؤسساتها الوطنية (مجلس وطني، ولجنة تنفيذية، وقيادة فلسطينية، كما في الاتحادات والمنظمات النقابية والمهنية والقطاعية).

٣ ـ دورها كبنية جامعة بين التجمعات الفلسطينية المتباينة الأوضاع والظروف، وكتعبير عن هوية موحدة لهذه التجمعات، وكبرنامج تحرر وطني يطرح الاستقلال السياسي، في دولة ذات سيادة، وحقّ العودة.

٤ ـ ترسخ الكيانية القطرية في العالم العربي الأمر الذي أعطى مشروعية لدولة فلسطينية مستقلة.

٥ ـ ثنائية القطبية في النظام الدولي الذي أتاح تحالف المنظمة مع أحد القطبين في مقابل تحالف إسرائيل مع القطب الآخر.

كما أولى برنامجها السياسي الجديد، الذي اعتُمد سنة ١٩٧٤، انتباهاً لمرحلة الصراع مع إسرائيل والتفاتاً أكبر إلى ميزان القوى في صوغ البرامج السياسية. وكان لبرنامج النقاط العشر الذي أقرته المنظمة سنة ١٩٧٤ أثر تعبوي في الأراضي الفلسطينية المحتلة كونه مثّل مشروعاً واضحاً من دون أن يخل بقدرة م.ت.ف. التعبوية تجاه التجمعات الفلسطينية في الشتات، ومن دون أن يتأثر كثيراً بتشكيل جبهة رفض فلسطينية (دعمها العراق وليبيا آنذاك) في إثر تبني برنامج النقاط العشر.

لكن تكوّن مركز الحقل السياسي الوطني خارج الإقليم الفلسطيني أوجد معضلة ذات بعد استراتيجي، لم تجد ما يقلص من وطأتها إلاّ تفجر الانتفاضة في أواخر سنة ١٩٨٧. وتمثلت هذه المعضلة في محدودية إمكانات منظمة التحرير من صوغ استراتيجيا ناجعة لمواجهة التفوق العسكري الإسرائيلي (النوعي) انطلاقاً من تمركزها خارج إقليمها، والقيود العربية المفروضة على حركتها، واستمرار الاحتلال العسكري الاستيطاني للأراضي الفلسطينية.

عبّرت الانتفاضة، في جانب مهم من جوانبها، عن المأزق الاستراتيجي الذي طرحه تمركز م.ت.ف. خارج إقليمها من جهة أولى، والاختلال الواسع في ميزان القوى على الصعيد الإقليمي والدولي، من جهة ثانية،[٧] وغياب القاعدة

(٧) جاءت الانتفاضة نتيجة تفاعل عوامل ثلاثة أساسية: الأول وجود وطنية فلسطينية نضالية تبلورت طوال عقدين من الزمن، وقاومت، بنجاح، محاولات إضعافها وتشتيتها. ومن هنا كانت م.ت.ف. عند انطلاق الانتفاضة المرجعية السياسية الوحيدة للفلسطينيين داخل الأرض المحتلة وخارجها؛ الثاني وجود احتلال عسكري استيطاني حوّل الأراضي المحتلة إلى احتياطي رخيص للأيدي العاملة لرأس المال الإسرائيلي وإلى سوق أسيرة للسلع الإسرائيلية. فقد ولّد الاحتلال درجة استعداد عالية للانخراط في أشكال متعددة من المقاومة؛ الثالث إنجاز عملية بناء واسعة نسبياً لمنظمات جماهيرية وروابط مهنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، شملت قطاعات الطلاب والنساء والعمال والمعلمين والمثقفين والمحامين، وغيرهم. لقد وفرت هذه المنظمات الجماهيرية والمهنية التجربة التنظيمية وشبكة العلاقات الضرورية لدعم الانتفاضة وإدامتها أطول فترة ممكنة، ومكّنتها، ولا سيما في مرحلتها الأولى، من تحمل ممارسات الضغط والقمع والإرهاب الإسرائيلية.

الارتكازية المجاورة لفلسطين، من جهة ثالثة. لكن هناك ما يدعم الرأي القائل إن بنية م.ت.ف. وفصائلها الرئيسية وتكوينها القيادي وأساليب عملها حالت دون الاستثمار الكامل والناجح للانتفاضة. فقد تأخرت المنظمة في بلورة البرنامج الذي يدعم ويتفاعل مع مطالب الانتفاضة التي طرحتها هذه في أشهرها الأولى، ولم تشجع وتدعم، عملياً، مساعي وإمكانات تعميق بعدها الشعبي والديمقراطي، ولم تنجح في تعبئة التجمعات الفلسطينية في الشتات لدعم الانتفاضة مادياً وسياسياً وإعلامياً، ولم تجند، بصورة كافية، الدعم الدولي لأهدافها في إنهاء الاحتلال والاستقلال. ولعل الخلل الأكبر تمثل في امتناعها، ومعها فصائلها الرئيسية، من تطوير بنيتها وتكوينها القيادي بما يكسبها المرونة والقدرة على التفاعل السريع مع الوضع الذي ولدته الانتفاضة، وبما يتيح حلاً للعلاقة بين «الداخل» و«الخارج» على قاعدة التكامل والتساند، وبما يتلاءم مع متطلبات انتقال مركز الثقل إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، بكل ما ينجم عن ذلك من إجراءات وتشكيلات تنظيمية وأشكال نضالية وأساليب عمل جديدة.

وهناك ما يدعم مقولة أن العلاقة بين قيادة مقيمة خارج إقليمها وبين القيادة الموحدة للانتفاضة المقيمة على إقليم محتل اتسمت بالفوقية والإدارية، كما اتسمت بالتنافس الفئوي السلبي بين فصائل المنظمة. ورجح هذا الشكل من العلاقة تراجع جماهيرية وديمقراطية الانتفاضة وتبقرطها بالتدريج، وإحلال مهمات ذات تشكيل أحادي الجانب لمجموعات صدامية فوقها أو بديلاً منها، عزلتها عن جماهير الانتفاضة. فقد تراجعت سمات هذه الانتفاضة كظاهرة شعبية ذات بعد ديمقراطي بعد اندفاعها وزخمها في مرحلتها الأولى، وتحللت إلى مجموعات فئوية صغيرة تمارس علاقات تسلطية مع الجمهور الفلسطيني. لكن هذا يجب ألاّ يقلل من تأثيرات الانتفاضة السياسية في الرأي العام الإسرائيلي والدولي، بما في ذلك ما أدى إليه الضغط اللاحق من قبول إسرائيل الاعتراف بالمنظمة والتفاوض معها.

لكن م.ت.ف. شهدت تغييرات مهمة خلال السبعينات والثمانينات، على أكثر من صعيد، يمكن الإشارة إلى أبرزها تحت العناوين التالية:

١ ـ ازدياد ظواهر الروتينية والبقرطة

ينجم عن مأسسة أي نظام ثوري، عادة، بروز أشكال من الروتين والبقرطة، تأخذ هذا الحجم أو ذاك من التأثير بحسب وقع عوامل أُخرى ودورها. ومن العوامل التي ساهمت في التأثير في بنية م.ت.ف. وقدرتها على التفاعل السريع

والمبادر مع الأحداث والتطورات:[٨]

(أ) بروز نزعة عسكريتارية رافقت الانتقال من العمل الفدائي المعتمد على وحدات فدائية صغيرة إلى العمل وفقاً لنظام وحدات عسكرية نظامية تقوم على التراتبية والمركزية الشديدة. أي الانتقال إلى نظام القواعد العسكرية الثابتة أو شبه الثابتة، بكل ما ينجم عن ذلك من فصل المجموعات العسكرية عن المجتمع المحيط وخضوعها لانضباطات وتراتبيات وترتيبات مكانية وزمنية تكرس هذا الفصل. لقد انتقلت ظاهرة العمل الفدائي، التي شهدتها فترة الستينات وبدايات السبعينات، إلى ظاهرة العمل العسكري النظامي وشبه النظامي.[٩]

ودفع انخراط م.ت.ف. وفصائلها في الحرب الأهلية اللبنانية (بشكل إجباري إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الاستقطاب الذي حدث داخل المجتمع اللبناني) إلى شكل من عسكرة التجمع الفلسطيني في لبنان وإلى ترسخ الأشكال النظامية.

(ب) تدفق المساعدات المالية على المنظمة (ومعظم فصائلها) من الدول النفطية خلال عقدي السبعينات والثمانينات. لقد مكن هذا الريع من تفريغ أعداد كبيرة من العناصر في أجهزة المنظمة ومؤسساتها وفصائلها. وساهم حجم المساعدات المالية من الدول الخليجية، والمساعدات الأُخرى من الدول الاشتراكية، في التوسع في تشكيل الأجهزة والمقرات والمكاتب، إذ بات لكل فصيل مقراته، ومكاتبه التنظيمية والإدارية والمالية والإعلامية، ومليشياه، وقواعده العسكرية، وسجونه، ومجلاته، ومشاريعه الاقتصادية، وغير ذلك. ولا شك في أن استسهال أسلوب «التفريغ» همش من قيم العمل التطوعي والشعبي وأشكاله. كما شجع على التنافس الفصائلي (الشكلي في أحيان كثيرة)، وعلى تكرار بناء المؤسسات والخدمات والوظائف ذاتها.

(ج) ساهم الاعتراف الدولي الواسع بالمنظمة بعد سنة ١٩٧٤ وتوفر

---

(٨) أنظر: وقائع «الديمقراطية والمستقبل الفلسطيني»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤. وانظر كذلك: Jamil Hilal, «PLO Institutions: The Challenge Ahead,» *Journal of Palestine Studies,* Vol. XXIII/1, No. 89, 1993.

(٩) شكل العمل الفدائي جزءاً مهماً من عمليات صوغ هوية فلسطينية جديدة، وجاء رداً على العنف الذي أدى إلى قيام إسرائيل والذي مارسته لاحقاً ضد الفلسطينيين. كما تنتمي ظاهرة حمل السلاح والانتماء إلى تشكيلات «مليشيا»، أو إلى القوات العسكرية، بين الفئات المعدمة من اللاجئين الفلسطينيين، إلى قيمتها المعنوية (إضافة إلى الوطنية) كرد اعتبار ضد عملية التهميش التي عانتها تلك التجمعات (وفي لبنان تحديداً).

الإمكانات المالية والكادرية لديها في توسع الجهاز الدبلوماسي بحكم ما نجم عن هذا الاعتراف من فتح وتشغيل مكاتب وسفارات وبعثات دبلوماسية. كما نجم عن قيام علاقات متميزة بالاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية عملية واسعة من المنح والبعثات والدورات العسكرية والحزبية والمهنية، ومن إعلاء شأن نموذج الدولة البيروقراطية ونموذج التنظيم القائم على المركزية الشديدة.

لقد جرت العمليات السابقة في سياق مسار انحداري للقوى القومية الراديكالية واليسارية في العالم العربي، قلص، بالتالي، تأثيراتها السياسية والتنظيمية والبرنامجية في م.ت.ف. وفصائلها. كما جرت هذه العمليات في وضع تميز بغياب تشكيلة مجتمعية موحدة للشعب الفلسطيني، وبسيطرة تنظيم سياسي واحد على م.ت.ف. (حركة «فتح») ذي توجه وطني شعبوي جرى طوال السبعينات والثمانينات، من دون أن يلغي تأثير القوى اليسارية البرنامجية والقيمية والتنظيمية في الحقل السياسي الفلسطيني.

٢ ـ التكوين الائتلافي لمنظمة التحرير ودور اليسار

كان انخراط فصائل المقاومة في إطار م.ت.ف. شرطاً كي تكسب شرعيتها السياسية، كما أضفى هذا الانخراط شرعية على تمثيل المنظمة. وعكَس الميل إلى تقديس «البندقية»، في أيديولوجيا معظم فصائل المقاومة، واقع التشرد واللجوء، كما عكس الطابع العنفي الإجلائي لدولة إسرائيل. وعززت المواجهات العسكرية التي جرت بين م.ت.ف. وإسرائيل، وبين المنظمة وبعض الأنظمة العربية، الهوية الفلسطينية والالتفاف حول المنظمة كممثل للشعب الفلسطيني.

أخفت الوظائف شبه الدولانية (توزيعية في جانب مهم منها) التي اضطلعت بها م.ت.ف. خلال السبعينات والثمانينات، هشاشة هذا الجانب لافتقاده الإقليم الخاص في نظام دولي مشكّل على أساس دول حديثة، وخففت، ربما، من تركيزها على دورها التعبوي. وكان من المنتظر أن تبرز حروب إسرائيل ضد م.ت.ف. سنة ١٩٨٢ حقيقة كون المنظمة غير قادرة على إدارة مهمات شبه دولانية من دون إقليمها الخاص، ومن خارجه. وهكذا فإن الأجهزة المتضخمة (العسكرية وشبه العسكرية والدبلوماسية والإدارية) التي أنشأتها م.ت.ف. وفصائلها، خلال النصف الأول من السبعينات في لبنان، أصبحت عبئاً عندما فقدت المنظمة قاعدتها في ذلك البلد. فلم يكن مصادفة أن عدداً من قادة الانشقاق في حركة «فتح» (الذي جرى سنة ١٩٨٣) جاء من النخب البيروقراطية العسكرية وشبه العسكرية. وهي بيروقراطية تعرضت، وقتئذ، للتفتت بعد أن خسرت، نتيجة الغزو

الإسرائيلي، معظم قواعدها ومقراتها العسكرية في الجنوب اللبناني، وهو ما كان قد زودها بامتيازاتها.

بات من الصعب على م.ت.ف. بعد خروجها من لبنان المحافظة على تماسك مؤسساتها وفاعليتها خارج الأراضي المحتلة. وبدأ دور المؤسسات ومعها الاتحادات القطاعية والنقابات المهنية في الشتات، في التراجع. وتحول المجلس الوطني الفلسطيني إلى شبيه بالمهرجان الشعبي، يصعب أحياناً إيجاد أماكن لعقده. وتحول معظم الاتحادات والنقابات إلى مكاتب قيادية من دون قواعد منظمة أو فاعلة. واستفحل أسلوب العمل الإداري والتنظيم الحلقي بديلاً من عمليات التعبئة السياسية والاجتماعية.

لكن المنظمات القطاعية والمهنية التي أنشأتها القوى السياسية الفلسطينية في أواخر السبعينات في الأراضي المحتلة، أخذت سمات مختلفة نوعاً ما عن مثيلاتها في الشتات، إذ أنشأت هذه المنظمات قاعدة جماهيرية منظمة. كما أن تطور الحركة الجماهيرية في «الداخل»، خلال عقد الثمانينات، استند إلى أسلوب مختلف لعمل الحركة الوطنية في الضفة والقطاع عن جناحها في الخارج. فقد تم تنظيم علاقات الائتلاف بين القوى السياسية الفلسطينية في «الداخل» بصورة مختلفة عما ساد الهيئات القيادية لـ م.ت.ف. واتحاداتها الشعبية. ففي الشتات، تم إشراك مختلف الفصائل بصرف النظر عن وزنها الجماهيري ودرجة تأثيرها في الرأي العام الفلسطيني، في حين أسست الفصائل الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة منظماتها الجماهيرية، وروابطها المهنية ونقاباتها أيضاً. وشكّل منع فصائل المقاومة من حرية العمل العلني من قبَل الاحتلال الإسرائيلي دافعاً إلى بناء هذه المنظمات الجماهيرية والروابط المهنية، إذ اعتُمدت كأدوات للتعبئة السياسية ولتوسيع القاعدة الاجتماعية للتنظيمات السياسية الفلسطينية، أولاً من اليسار الفلسطيني بصورة خاصة، لأن حركة «فتح» لم تكن تستطيع استخدام كامل إمكاناتها المالية والإدارية والسياسية لتقييد نمو هذه المنظمات في الأراضي المحتلة. إن مبادرة اليسار إلى تشكيل منظمات قطاعية جماهيرية اضطرت حركة «فتح» إلى الانخراط في عملية البناء هذه، حيث لحقتها «حماس» في أواخر الثمانينات.

لقد نمت المنظمات الجماهيرية (الأطر النسائية والطلابية واللجان النقابية وغيرها) في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبمبادرة من الأحزاب والتنظيمات اليسارية، على الرغم من قمع الاحتلال الإسرائيلي وقيوده. أي أنها نمت في سياق عملية تحدٍ للاحتلال وشكلت رداً على محاولات إسرائيل قمع تعبيرات الوطنية الفلسطينية وتدمير بنية المجتمع في الضفة وغزة. ويمكن الاستشهاد هنا بالنمو السريع، خلال

الثمانينات، في عدد الروابط المهنية، والاتحادات الشعبية، ومنظمات العمل التطوعي، ومراكز الأبحاث والجامعات والمعاهد.

في المقابل، بقيت التجمعات الفلسطينية في الشتات مقيدة (قانونياً وسياسياً)، في معظم الحالات، في حركتها لتطوير منظماتها الجماهيرية. وهي احتمت، في معظم الأحيان، بـ م.ت.ف. وفصائلها، لكنها بقيت عرضة لتقلب سياسة البلد تجاه المنظمة. فمع تأزم العلاقة أو انقطاعها بالنظام كانت أغلبية المنظمات والمؤسسات المدعومة من م.ت.ف. وفصائلها تتقوقع أو تنهار كما حدث في لبنان بعد آب/أغسطس ١٩٨٢، وفي الكويت بعد حرب الخليج. ومثلت مجزرة صبرا وشاتيلا والحروب اللاحقة ضد المخيمات شكلاً رمزياً درامياً لذلك.

٣ ـ ازدياد السمة الريعية وتراجع دور المؤسسات الوطنية

نمت، للأسباب التي أشرت إليها، داخل م.ت.ف. وفصائلها، خلال هذه الفترة، شريحة بيروقراطية واسعة نسبياً استحوذت فئاتها العليا على امتيازات مادية ومعنوية ملموسة. ووقف على رأس البيروقراطية «القيادة التاريخية» للمنظمة وفصائلها. ولا شك في أن أخذ المبادرة التاريخية كان له أثره في حفاظ هذه القيادة على موقعها. لكن سيطرة هذه القيادة على موارد واسعة نسبياً مكنها من القيام بوظيفية توزيعية وأكسب المنظمة وبعض فصائلها سمة «ريعية». لقد انتقلت هذه السمة، وإن بشكل ووظائف جديدة وإمكانات مختلفة، إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، كما سأناقش لاحقاً.

مهدت السمة الريعية، والتحول إلى تشكيلات عسكرية نظامية، وتبني أشكال تنظيمية مركزية، وتراجع فعالية اليسار الفلسطيني، الأرضية لتهميش المؤسسات الوطنية، ولازدياد السلطة الفردية ومعها أنواع من العلاقات الزبائنية.

لقد عبّر نظام «الكوتا»[١٠] (أو المحاصصة) في تشكيل هيئات م.ت.ف.، في لحظة تاريخية معينة، عن مسعى لتثبيت وتكريس شرعية التعددية السياسية والتنظيمية والأيديولوجية في الحقل الوطني الفلسطيني عبر تمثيل (بالتفاوض بين قيادات الفصائل لا بالانتخاب أو التزكية الشعبية) مختلف الفصائل (وانسحب هذا

(١٠) نص ميثاق م.ت.ف. على انتخاب أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني. لكن هذا لم يأخذ طريقه للتطبيق (بما في ذلك تحت الاحتلال) لاعتبارات كثيرة منها اعتماد المنظمة على شرعيتها الثورية والتشتت الجغرافي للشعب الفلسطيني. وتكرست عضوية المجلس الوطني الفلسطيني (والتي لم تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة بحكم وقوعهما تحت الاحتلال) عبر «الكوتا» والاتفاق التفاوضي الدوري بين قيادات فصائل المقاومة.

على التجمعات السكانية والاتحادات القطاعية والمهنية والشخصيات الاجتماعية) في هيئات المنظمة ومؤسساتها. لكن نظام الكوتا، ساهم، بحكم المنطق الذي مثله، في تسويغ ممارسة السلطة الفردية وتهميش دور المؤسسات الوطنية عبر حصر صوغ المواقف وتركيب الهيئات والمؤسسات في يد التنظيم الأكبر (فتح)، وعبر حصر عملية صوغ القرار السياسي في إطار القيادة الفلسطينية (المشكّلة من قادة الفصائل) كترجمة لشعار «الإجماع الوطني» ومقتضيات «الوحدة الوطنية». لقد هيأ هذا الوضع لعملية تغييب المؤسسات والهيئات الوطنية والحزبية على حد سواء، كما هيأ، لاحقاً، لعملية تغييب دور الفصائل المشاركة في م.ت.ف.، وترسيم الحكم الفردي وتغذية العلاقات «الزبائنية».

سرّع إخراج م.ت.ف. من لبنان سنة ١٩٨٢، حيث تمركزت قيادتها ومؤسساتها وقواتها منذ سنة ١٩٧٠، في عملية تعميق الميل إلى تهميش المؤسسات الوطنية وإلى بروز فئة عليا من البيروقراطية لا تخضع لأي نوع من أشكال الرقابة الشعبية بحكم عزلتها عن الجمهور الفلسطيني.

٤ ـ تفجر الانتفاضة في الضفة والقطاع

كشفت الانتفاضة عن حاجة إلى تجديد الوسائل التعبوية لـ م.ت.ف. وفصائلها، وتحديداً في أساليب عمل هذه المنظمة وفصائلها الرئيسية. كما كشفت الانتفاضة عن الحاجة، عبر مبادرتها، إلى تشكيل اللجان الشعبية كشكل تنظيمي ديمقراطي يؤمن أوسع مشاركة في النشاط السياسي والاجتماعي. فقد شكلت اللجان الشعبية أطراً أتاحت الانخراط المباشر للجمهور في إدارة شؤون الحياة اليومية، ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي في الوقت نفسه. لكن هذا التطور الديمقراطي أُحبط لأسباب عدة، أبرزها: السياسة الإسرائيلية التي أفردت قمعاً خاصاً للجان الشعبية والمنظمات الجماهيرية، وذلك عبر شن حملات الاعتقال الواسعة لأعداد كبيرة من الكوادر التنظيمية والسياسية المجربة؛ البيروقراطية المفرطة في بنية م.ت.ف. التي عرقلت القدرة على التفاعل مع متطلبات الانتفاضة التنظيمية والديمقراطية، وخصوصاً فيما يتعلق بتعزيز دور «اللجان الشعبية» وتشجيع تطورها. فقد بقيت قيادة المنظمة، وقيادة فصائلها الرئيسية تتعاملان مع ساحة الانتفاضة كإحدى ساحات النضال الرئيسية، لا باعتبارها ساحته الرئيسية بكل ما يتطلبه ذلك تنظيمياً وسياسياً وعلى صعيد التحرك الإقليمي والدولي. لذلك لم تستطع المنظمة المثقلة بالأجهزة الإدارية (بسبب سياسة تفريغ مفتوحة) أن تجدد من هياكلها وبرامجها بما يتلاءم مع انتقال مركز ثقل العمل الوطني إلى المناطق

المحتلة سنة ١٩٦٧، وبما يمكّن من التعبئة الأوسع للتجمعات الفلسطينية المختلفة؛ فنخبها البيروقراطية لم تر في الانتفاضة أكثر من مجال للاستثمار السياسي السريع، لا مصدراً وفرصة للتغيير والتجديد، بما يبقي الانتفاضة مشتعلة حتى تحقيق أهدافها الرئيسية.

لكن التغير الأهم الذي دخل على الحقل السياسي الفلسطيني ظهر بعد الخروج من بيروت، وتمثل في انتقال صناعة القرارات الوطنية، كلياً، إلى خارج مؤسسات م.ت.ف.، في الوقت الذي كان مركز الثقل الوطني ينتقل إلى الأراضي المحتلة. وهو ميل، كما أشرت سابقاً، احتضنته بنية المنظمة وائتلافها القائم على نظام الكوتا وعلى سيطرة أشكال من التنظيم المرتكز على هذا التكوين، والذي لم يتجدد بعد التغييرات السياسية الواسعة التي دخلت فضاءها بعد سنة ١٩٧٤ وبعد سنة ١٩٨٢ حين بات العمل العسكري من الخارج يحتل حيزاً وتأثيراً هامشيين. كما كان هذا الميل حاضراً في السمة الشعبوية لأيديولوجيا حركة «فتح»، وفي تمركز قيادات تاريخية لم تتغير على رأس فصائل المنظمة. كان هذا الميل واضحاً منذ فترة مبكرة، فقد أشار إليه الخطاب السياسي لليسار الفلسطيني بانتقاداته المتكررة للتفرد والاستفراد والفئوية وهيمنة «فتح» بالوسائل البيروقراطية على مؤسسات م.ت.ف.، من خلال تعيين كوادرها على رأس مؤسسات المنظمة ودوائرها ومكاتبها، بالإضافة إلى التحكم في مالية المنظمة وطرق توزيعها.

ومع ذلك، فإن شعارات الإصلاح الديمقراطي لـ م.ت.ف. التي رفعتها فصائل اليسار لم تجد صدى جماهيرياً واسعاً لها. ويعود ذلك، جزئياً على الأقل، إلى أن دعوات الإصلاح الديمقراطي بدت كأنها موجهة إلى تحسين حصة هذه الفصائل في نظام «الكوتا» كونها لم تترافق مع عملية تجذير في علاقات هذه الفصائل الداخلية، وفي علاقاتها بجمهورها.[١١] ولم يكن ممكناً إجراء أي تعديل في حصص نظام الكوتا من دون موافقة قيادة «فتح»، أو من دون تحدٍ حقيقي تقوم به المنظمات اليسارية مجتمعة لحركة «فتح». ولم يحدث إلا نادراً، ولفترات وجيزة، أن اتفق اليسار الفلسطيني على برنامج سياسي وتنظيمي موحد في مواجهة قيادة «فتح» وهيمنتها على م.ت.ف. كما تمكنت قيادة حركة «فتح» من استغلال التنافس بين المنظمات اليسارية، واستعداد كل منها، عبر صفقات ثنائية، لتحسين مواقعه (حصته) داخل أطر ومؤسسات المنظمة، لتكريس سيطرتها على مؤسسات المنظمة.

---

(١١) اعتمدت فصائل اليسار الفلسطيني أشكالاً تنظيمية شديدة المركزية (النموذج السوفياتي من «المركزية الديمقراطية»)، الأمر الذي حد من صدقية دعواتها إلى دمقرطة مؤسسات المنظمة.

ومع الصعوبات والتعقيدات المتزايدة أمام ممارسة كفاح مسلح بشكل يؤثر في خدمة استراتيجيا سياسية واضحة ومتكاملة، وفي ظل غياب إجراءات لدمقرطة المؤسسة الوطنية لـ م.ت.ف.، نمت نزعات ترسيم الأشكال الإدارية لاتخاذ القرار قائمة على السيطرة على موارد المنظمة. ولذا ظهر التحدي الحقيقي للمنظمة من هامش الحقل السياسي الفلسطيني وخلال فترة قصيرة من تفجر الانتفاضة، وذلك عبر حركة المقاومة الإسلامية.

شكّل غياب استراتيجيا مستقلة وواضحة لـ م.ت.ف. بعد خروجها من بيروت، عنصراً في تعزيز الصراعات داخلها. وجاء تبني برنامج الدولتين، في ظل اشتعال الانتفاضة، بعد نقاش طويل بين الفصائل الرئيسية في المنظمة. لكن هذا البرنامج بقي من دون استراتيجيا محددة، لا على صعيد تجديد بنية المنظمة، ولا على صعيد دورها التعبوي للتجمعات الفلسطينية، ولا على صعيد التحرك المنظم داخل إسرائيل، أو التحرك على الصعيدين الإقليمي والدولي، بأشكال تتلاءم مع المتغيرات التي دخلت على الفضاءين الأخيرين (انتهاء الحرب الباردة، وتفسخ النظام العربي الإقليمي خلال وبعد حرب الخليج الثانية). من هنا شهدت فترة الثمانينات اتساع حركة انتقاد م.ت.ف. وفصائلها وفقدان الثقة بهما لدى أوساط واسعة من فلسطينيي الأراضي المحتلة والشتات.

لذا لم يكن مصادفة بروز دور مؤثر للحركة الإسلامية الأصولية بعد فترة قصيرة من تفجر الانتفاضة، وطرحها منظوراً أيديولوجياً شمولياً في مواجهة المنظور العلماني التعددي، الذي ساد الحقل الوطني الذي مثلته م.ت.ف.

ب) التوتر شبه الدائم في علاقة منظمة التحرير بفضائها الإقليمي

١ ـ العلاقة بين منظمة التحرير ومحيطها العربي

كان من نتائج تموضع م.ت.ف. (كمقرات، ومراكز، وأجهزة، ومعسكرات، ومؤسسات مختلفة) خارج إقليمها أن تعرضت لضغوط متعددة من أجل الانضباط لسياسة هذه الدولة العربية أو تلك. وهي سياسة مالت إلى التعامل مع المنظمة من منطلقين: الأول منطلق أمني يقيس العلاقة بالمنظمة من زاوية تأثير حضورها في استقرار النظام؛ الثاني منطق السعي لاستخدامها كورقة لتحسين موقع الدولة القطرية التفاوضي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

لذا لم يوفر شعار «عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية»، الذي رفعته

المنظمة، حماية لها من ممارسة الضغط العربي الرسمي عليها. وفرض هذا الوضع على المنظمة إعطاء أولوية لإدارة علاقاتها بالأنظمة العربية على حساب العلاقة بالقوى السياسية العربية خارج السلطة. وهي قوى دخلت مرحلة جزر في السبعينات ترافقت مع حلول الحقبة النفطية، بما حملته من تأثيرات قوى إقليمية جديدة. كما قاد توقيع اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية إلى تأزم العلاقة بين المنظمة ومصر فترة غير قصيرة، وإلى تشكيل «جبهة الصمود والتصدي» الرسمية سنة ١٩٧٨ والتي لم تستمر طويلاً قبل تفككها. في الواقع، إن مساعي قيادة المنظمة لإيجاد هامش استقلالي عبر اللعب على التناقضات العربية الرسمية لم يكن سوى تعبير عن شرط الفضاء الاستراتيجي العربي الذي تقيم به وعن افتقادها إقليمها الخاص.

لكن الصراع لم ينحصر في مجال العلاقات بين المنظمة والأنظمة، بل شمل قوى خارج هذه، في لبنان تحديداً. فقد هدف مفجرو الحرب الأهلية في لبنان، بين ما هدفوا إليه، إلى محاصرة وجود م.ت.ف. في البلد (عبر تدمير القاعدة الاجتماعية للمنظمة المتمثلة في المخيمات)، وإلى إنهاكها عسكرياً (من قبَل حزبي «الكتائب» و«الأحرار» اللبنانيين وإسرائيل)، وربما إلى تقييد قدرتها السياسية على معارضة اتفاق كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر. كما أوقعت الحرب الأهلية لبنان في منطقة نفوذ سورية المباشر، وقربت المنظمة من تأثيرات الفضاء الاستراتيجي السوري.

وبعد أن فقدت قاعدتها في لبنان في أواخر صيف سنة ١٩٨٢، تصاعدت الضغوط العربية على م.ت.ف.، وعمق التشتت الجديد مأزقها التنظيمي والسياسي. وكان من أبرز تعبيرات ذلك: الحركة الانشقاقية في حركة «فتح»، التي وجدت دعماً مالياً وعسكرياً وسياسياً من أكثر من نظام عربي متطلع إلى احتواء المنظمة أو تقويض نفوذها؛ الضغوط التي مورست على المنظمة للتمحور عربياً (والتي نجمت، وإن لفترة قصيرة، عن اتفاق عمان في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٥)؛ الحروب ضد المخيمات في لبنان في النصف الثاني من الثمانينات؛ تراجع القضية الفلسطينية على جدول الأعمال العربي الرسمي، كما دلت على ذلك القمة العربية في عمان سنة ١٩٨٧؛ التجاهل العربي الرسمي للانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة سياسياً ومادياً؛ عقد قمة الجزائر في منتصف سنة ١٩٨٨، والتي لم يتمخض عنها سوى دعم شكلي للمنظمة أو للانتفاضة.

لقد دخلت حركة المقاومة الفلسطينية، بعد توليها قيادة المنظمة في أواخر السبعينات، في مواجهات سياسية أو عسكرية ـ سياسية مع معظم الدول العربية في

المشرق العربي: دخلت في مجابهات مع مصر الناصرية عقب قبول جمال عبد الناصر مبادرة روجرز في تموز/يوليو ١٩٧٠، ودخلت في مواجهة عسكرية مع النظام الأردني في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، ومع الدولة اللبنانية سنة ١٩٧٣، ومع القوات اللبنانية خلال الحرب اللبنانية الأهلية، ومع سورية خلال جزء من تلك الحرب، ووجدت نفسها في مواجهة مع مصر السادات (في إثر اتفاق كامب ديفيد)، ودخلت في مواجهة عسكرية مع سورية سنة ١٩٨٣ (حصار طرابلس)، كما حدثت مواجهة سياسية مع ليبيا والعراق بعد إعلان المنظمة برنامجها المرحلي وقبولها مبادرة الملك فهد في قمة فاس سنة ١٩٨٢، ومع دول الخليج بعد حرب الخليج الثانية بسبب موقفها خلال الحرب.

٢ ـ وقع التحولات الإقليمية والدولية على أوضاع التجمعات الفلسطينية

تركت المنعطفات السياسية الإقليمية والدولية آثاراً مباشرة وغير مباشرة في دور م.ت.ف. ومكانتها، وفي أوضاع التجمعات الفلسطينية تحت الاحتلال وفي الشتات. ومن أبرز هذه المنعطفات: حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣؛ اتفاق كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل سنة ١٩٧٨؛ اجتياح لبنان سنة ١٩٨٢؛ تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار المعسكر الاشتراكي؛ حرب الخليج الثانية؛ مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط سنة ١٩٩١؛ الاتفاق الإسرائيلي ـ الأردني؛ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية سنة ١٩٩٤.

لقد تركت هذه المنعطفات آثارها في النظام الإقليمي، كما تركت وقعاً مباشراً وملموساً على الشرط السياسي والاجتماعي الفلسطيني، وخصوصاً في الثمانينات وبداية التسعينات. لكن الضغوط الخارجية (سياسية ومالية وعسكرية) في الفترة نفسها، لم تكن وحدها التي أثرت في دور المنظمة ومكانتها. فقد ضيق التحول السياسي في واقع التجمعات الفلسطينية الرئيسية كثيراً من المساحة الاجتماعية التي استندت إليها م.ت.ف. في عملية التعبئة الوطنية واستمدت منها تأثيرها ومخزونها النضالي. فقد شهد معظم التجمعات الرئيسية تحولات تراكمية نوعية في أوضاعه الحياتية، وشهد بعضها تحولات درامية في هذه الأوضاع. فالحرب الأهلية الطويلة والدامية في لبنان، والغزو الإسرائيلي للبلد، وحصار عاصمته، وإخراج م.ت.ف. منه، والحرب ضد المخيمات الفلسطينية هناك، والقيود التي فُرضت على الوجود الوطني الفلسطيني أنتجت، بعد سنة ١٩٨٢، وضعاً كارثياً لهذا التجمع. وفي سورية اتسع الخلاف، بعد سنة ١٩٨٢، بين

القيادة السياسية السورية وقيادة م.ت.ف. الأمر الذي خلف صعوبات أمام عملية التعبئة السياسية للتجمع الفلسطيني هناك. واضطرت الفصائل التي اتخذت من سورية مقرات لها إلى مراعاة القيود التي وضعت على حرية حركتها.

لقد أدى خروج المنظمة من لبنان إلى تغير نوعي في الوضع السياسي، إضافة إلى الوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي للتجمع الفلسطيني هناك. وقاد تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار المعسكر الاشتراكي إلى تغير سلبي في مكونات الفضاء الاستراتيجي لـ م.ت.ف.، وساهما في زيادة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وسرّعا، بالتالي، في عمليات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧.

كما كان لحرب الخليج الثانية وقع اقتلاعي وتقييدي على معظم الجوالي الفلسطينية في دول الخليج، وتحديداً في الكويت، إضافة إلى وقع حصار مالي ودبلوماسي على المنظمة. واستمرت علاقة التوتر بين المنظمة والدول الأُخرى المشاركة في المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية، بعد اتفاق أوسلو وبعد معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية كما عبّر عنه، على سبيل المثال، الموقف من الإشراف والسيادة على الأماكن الدينية في القدس، وخمول العلاقة بين السلطة الفلسطينية وسورية.

يمكن القول إن التحولات في الثمانينات وبداية التسعينات قلصت المساحة الاجتماعية التي تستطيع المنظمة وفصائلها الاستناد إليها. ومن هنا كانت أهمية الانتفاضة الشعبية سنة ١٩٨٧ التي أعادت الاهتمام بالقضية الوطنية الفلسطينية، وعززت، بالتالي، دور م.ت.ف. لكن الانتفاضة وفرت فرصة ملائمة لولادة حركة المقاومة الإسلامية الأصولية كقوة سياسية ذات قاعدة جماهيرية طرحت نفسها قوة منافسة لـ م.ت.ف. وبرنامجها. لقد نجم عن ذلك، كما سأناقش لاحقاً، تغييرات في تضاريس الحقل السياسي الفلسطيني الذي بات يضم تياراً إسلامياً أصولياً مؤثراً.

ج) معضلات صوغ استراتيجيا وطنية فلسطينية

انتقلت م.ت.ف.، خلال ربع قرن من عمرها، من هدف التحرير الكامل إلى: بناء الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل الأرض الفلسطينية في أواخر الستينات؛ الموافقة سنة ١٩٧٤ على إقامة سلطة وطنية على أية أراض يتم تحريرها؛ شعار الدولتين لشعبين سنة ١٩٨٨؛ الموافقة، أخيراً، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على اتفاق أوسلو الذي طرح حكماً ذاتياً على مناطق في الضفة الغربية

وقطاع غزة (يستثني المستعمرات الإسرائيلية) كمرحلة انتقالية تفضي إلى مفاوضات مفتوحة النتائج بشأن الوضع النهائي. كما انتقلت من الكفاح المسلح كـ «استراتيجيا» وأسلوب وحيد، إلى اعتماد المفاوضات الدبلوماسية كـ «استراتيجيا» وحيدة، عملياً، وتقلبت في تحالفاتها العربية ووسعت من نطاق القوى الإسرائيلية التي تتعامل معها، وأدخلت تغييرات مهمة على تحالفاتها الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.

حكمت عوامل وحيثيات متنوعة هذا التنقل في مواقف واستراتيجيات المنظمة، منها: تأثيرات الفكر السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية قبل سنة ١٩٤٨ والذي اتسم بالرفضاوية؛ تمركزها خارج إقليمها، وتركيبها الائتلافي (بتداخلاته العربية) الذي حتم الميل إلى نهج يولد سياسة تلقى أوسع إجماع بين فصائلها؛ التباين في ظروف وأوضاع التجمعات الفلسطينية المتعددة ورؤيتها لتأثيرات المواقف السياسية عليها (وانعكاسات هذا على قدرة المنظمة على التعبئة السياسية). لكن العامل الرئيسي تمثل في غياب «إقليمها» الخاص الذي تقيم عليه من دون منازع وما نجم عن هذا الغياب من حضور قوي لتأثيرات الفضاء الاستراتيجي الإقليمي والدولي في مواقف وتحركات المنظمة بحكم حساسية وضعها لأية تغييرات في موازين القوى الإقليمية والدولية. فلم يكن هناك مجال، على سبيل المثال، للمنظمة أن تتفاوض مع إسرائيل في ظل إصرار الأخيرة على رفض الاعتراف بها، ولا أن تقيم علاقات بالولايات المتحدة في ظل الشروط السياسية والتنظيمية التي وضعتها هذه عليها.

كما ولّد التكوين الائتلافي للمنظمة كوابح داخلية على حرية وسرعة طرح مواقف تستدعيها المنعطفات، وزاد في هذه الصعوبة لجوء بعض فصائل المعارضة، في أحيان كثيرة، إلى تبني مواقف رفضاوية لا تستند إلى استراتيجيات واضحة في مقابل مواقف قيادة المنظمة التي كانت تميل إلى البراغماتية المفرطة. وكان بعض هذه الفصائل شكل امتداداً لدول عربية: منظمة «الصاعقة» (سورية)، وجبهة التحرير العربية (العراق)، والقيادة العامة (ليبيا وسورية)، على سبيل المثال. لقد تمثل هذا في تشكيل جبهة الرفض المضادة لبرنامج النقاط العشر (برنامج إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية) الذي اعتمدته المنظمة سنة ١٩٧٤. وتمثل كذلك في الموقف من اتفاق أوسلو بين إسرائيل وم.ت.ف.، إذ اكتفت منظمات المعارضة، وتحديداً الفصائل العشرة برفع شعار «إسقاط اتفاق أوسلو» من دون تلمس استراتيجيا بديلة. كما تمثل في موقف منظمات المعارضة الرافض للمشاركة في أول انتخابات تشريعية

فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت شعار أنها محكومة بسقف اتفاق أوسلو.

لم تنج المعارضة الإسلامية السياسية من مشكلات المعارضة العلمانية، إذ تبنت حركة «حماس» خطاباً يكاد ـ إذا ما تجاهلنا مفرداته الدينية ـ يكون نسخة مكررة عن الذي بدأته فصائل منظمة التحرير: التحرير الكامل؛ الدولة الإسلامية على كامل التراب الفلسطيني؛ الكفاح المسلح كأسلوب رئيسي أو وحيد... إلخ.

د) التحولات في الفضاء الاستراتيجي لمنظمة التحرير

يمكن تحديد أربعة عناوين للتأثيرات التي فعلت في فضاء المنظمة الاستراتيجي منذ النصف الثاني من الثمانينات:

١ ـ قيام توازن دولي جديد

في أواخر الثمانينات، تكوّن وضع دولي جديد في إثر انهيار التوازن الدولي الذي تشكّل بعد الحرب العالمية الثانية وتمثل في سياسة «الحرب الباردة». وجاء التوازن الجديد لمصلحة الولايات المتحدة بصورة خاصة، ومراكز النظام الرأسمالي العالمي بصورة عامة. فقد نجم عن انهيار المعسكر الاشتراكي، وتفكك الاتحاد السوفياتي، والتحول نحو الرأسمالية سعي حثيث من الولايات المتحدة (ومراكز النظام الرأسمالي الأُخرى) لاستثمار هذا الوضع. وما يهمنا هنا ليس آليات إنتاج نظام دولي جديد، وإنما أثر هذا التحول في الوضع الدولي في م.ت.ف. وهو أثر تمثل في فقدها دعم قطب دولي رئيسي، وتكريس حليف إسرائيل الاستراتيجي قطباً مُسيطراً في العلاقات والمؤسسات الدولية بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والهيئات المتفرعة من المنظمة الدولية.

٢ ـ تحول جديد في ميزان القوى الإقليمي عقب حرب الخليج الثانية

لعل من أبرز إفرازات حرب الخليج الثانية تعميق الاختلال في ميزان القوى الإقليمي، فقد أسفرت الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد نظام الحكم في العراق عن توسيع هيمنة الولايات المتحدة على المنطقة. كما تمخض عنها تدمير جزء مهم من الطاقة العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية للعراق، وبالتالي، توسيع الفجوة العسكرية بين إسرائيل والدول العربية، وتفتت النظام الإقليمي العربي. بالإضافة إلى ذلك شهدت فترة ما بعد سنة ١٩٨٢ (أي الفترة التي تلت خروج

المنظمة من بيروت) تراجعاً سريعاً في مستويات الدعم العربي للمنظمة وفصائلها، وتراجعاً في صدقية قرارات الإجماع العربي سواء فيما يختص بدعم م.ت.ف. وبرنامجها، أو فيما يتعلق بتوفير الدعم السياسي والمادي والدبلوماسي للنضال الفلسطيني.

في الوقت نفسه، واصلت الولايات المتحدة سياستها في دعم إسرائيل وتقويتها، وغض النظر عن ترسانتها النووية، والتغطية على سياستها المعادية لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، وخرقها المتعمد للقرارات الدولية. وبناء على هذا سارعت سنة ١٩٩١ ـ مستغلة نتائج حرب الخليج وتفكك الاتحاد السوفياتي ـ إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر سلام في مدريد وبدء عملية المفاوضات الثنائية العربية ـ الإسرائيلية، والإسرائيلية ـ الأردنية ـ الفلسطينية. وقادت عملية الضغط على م.ت.ف. كي تقبل شروطاً مقيدة ومجحفة؛ كان أبرزها استثناءها من عملية التفاوض المباشر واشتراط التفاوض مع وفد أردني ـ فلسطيني مشترك (لم يستمر هذا الوفد طويلاً تحت حركة التفاوض وخصوصية الموضوع الفلسطيني المتمثل في التفاوض على الحقوق الوطنية إضافة إلى الحدود)، وتجزئة المفاوضات إلى مرحلتين (مرحلة انتقالية وأُخرى تتناول الوضع النهائي)، والامتناع من اعتماد قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق الفلسطينية أسساً للمفاوضات، وتجاهل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة، والانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، بالتالي، كأسس للحل.

وسهل دخول الدول العربية المعنية من دون استراتيجيا تفاوضية موحدة على الولايات المتحدة وإسرائيل فرض الكثير من شروطهما. كما بدأت إيران وتركيا، تستفيدان من القيود العسكرية والاقتصادية والتجارية والدبلوماسية المفروضة على العراق ومن الانقسامات العربية، في ممارسة دورهما كقوتين إقليميتين.

وساهم في الاتجاه ذاته تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات العربية، وفقدان الدور المؤثر لقوى التغيير الاجتماعي والديمقراطي. وزاد في عدد من الدول العربية دور الحركات الدينية الأصولية كحركات سياسية ذات قواعد شعبية تطرح نفسها كمعارضة للنظم القائمة وتسعى لتولي السلطة بشتى الوسائل. ومع استمرار مشكلات البطالة، واتساع حجم الفقر، وغياب حقوق المواطنة، استمرت مواجهات العنف بين السلطة والحركة الإسلامية الراديكالية، وباتت تلك المواجهات تعمق التناقضات في المجتمع وتخفي أساسها الاجتماعي، وتغطي بالتالي على سبل معالجتها.

كما شهد الوضع العربي بعد حرب الخليج تراجعاً في الدعم الرسمي والشعبي للقضية الفلسطينية كعنوان للتحرر ومواجهة السيطرة الخارجية على المنطقة، وبرز هذا الأمر في الدخول العربي خيمة المفاوضات مع إسرائيل من دون موقف ضاغط لتحسين شروط المشاركة الفلسطينية. وهو أمر انعكس في تدني مستوى التنسيق بين الأطراف العربية المفاوضة، وفي غياب دور الدول العربية غير المشاركة في المفاوضات الثنائية وتلك المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف.

لقد أضفى الفضاء الاستراتيجي الدولي والإقليمي مناخاً جديداً على الحقل السياسي الفلسطيني اختلف عما ساد خلال مرحلة «الحرب الباردة»، وخصوصاً المرحلة التي سبقت حصار بيروت سنة ١٩٨٢. لقد ضغط هذا المناخ بشدة على قيادة م.ت.ف. للالتحاق بعملية المفاوضات وفقاً لشروط تقييدية ومجحفة بحقوق الشعب الفلسطيني.

٣ ـ بدء المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية

ساهم المناخ الإقليمي والدولي الجديد في دفع حكومة شمير الليكودية إلى الموافقة على مبدأ التفاوض مع وفد مشترك أردني ـ فلسطيني. كما ساهم، في الاتجاه ذاته، الأثر الذي تركته الانتفاضة الفلسطينية في الوضع الداخلي الإسرائيلي وفي الرأي العام العالمي. فقد تمكنت الانتفاضة من توليد إدراك داخل المجتمع الإسرائيلي للتكلفة العالية الناجمة عن إخماد مقاومة شعبية تحمل راية التحرر والاستقلال وتملك طاقة على التجدد والاستمرار. كما تمكنت من إظهار إسرائيل كقوة استعمارية احتلالية قامعة لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

لقد توفرت، بعد حرب الخليج، ظروف اعتبرتها الولايات المتحدة مؤاتية لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والفلسطيني ـ الإسرائيلي باعتبارها شرطاً ضرورياً لتوليد نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط يخدم ضمان استقرار مصالحها الاستراتيجية في المنطقة (وهذا يختلف عن ضمان استقرار المنطقة)، من جهة، ويمنح إسرائيل (كحليف استراتيجي) دوراً محورياً في هذا النظام، من جهة أُخرى. لقد وجدت القيادة الإسرائيلية نفسها في وضع يصعب فيه رفض الدخول في عملية تفاوض ترعاها الولايات المتحدة، وتحديداً بعد موافقة الدول العربية المعنية عليها، وإيماءات م.ت.ف. بالموافقة عليها مع «ضمانات أميركية» معينة. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن عنصراً مهماً في جذب الموافقة الإسرائيلية على التفاوض مع الطرف الفلسطيني كان تبني الولايات المتحدة الجزء الأكبر والأهم من التقييدات والشروط الإسرائيلية بشأن صيغة المفاوضات وأسسها وشكل المشاركة

الفلسطينية فيها.

لقد كشف يتسحاق شمير، بعد خسارة حزبه في انتخابات الكنيست الإسرائيلي في حزيران/يونيو ١٩٩٢، أن حكومته سعت لتجويف المفاوضات، ولتقويض أهدافها المعلنة، وللارتداد عن التزام أسسها، ولمواصلة عملية الاستيطان، وللسعي، في الوقت نفسه، للحصول على المساعدات الأميركية لتمويل الهجرة اليهودية إلى إسرائيل. وهي السياسة التي عاد إليها الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو بعد نجاحه في انتخابات الكنيست في أواخر أيار/مايو ١٩٩٦. وكما هو متوقع، سعت الحكومة الإسرائيلية بقيادة حزب العمل، التي تولت السلطة سنة ١٩٩٢، وعلى أرضية برنامج انتخابي يقوم على «حل إقليمي»، لاستغلال كل عناصر القوة لديها بما في ذلك تحسين علاقاتها الدولية على صعيد أوروبا وأميركا والعالم الثالث، واختلال الميزان العسكري بصورة واسعة لمصلحتها، وتدني مستوى التنسيق بين الأطراف العربية المشاركة في المفاوضات، وضعف الدعم العربي لـ م.ت.ف. ولذا واصلت سياسة الإبعاد والاستيطان والاعتقال الإداري وإجراءات إغلاق المناطق المحتلة وعزل القدس عن بقية الأرض الفلسطينية، حتى بعد اتفاق أوسلو واعترافها بالمنظمة.

٤ ـ انتقال مركز الثقل إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة

يمكن القول إن العوامل التي قادت إلى انتقال مركز ثقل النضال الفلسطيني إلى إقليمه، بعد فترة من التنقل خارجه، هي في معظمها العوامل ذاتها التي هيأت لعملية تفجر الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧.

على الرغم من أن المنظمة تمكّنت من استعادة وحدتها في ربيع سنة ١٩٨٧ (بعد انقسام استمر نحو خمسة أعوام)، فإنها بقيت ضعيفة، كما دلت على ذلك مجريات ومقررات القمة العربية التي عقدت في عمان في خريف السنة نفسها، والتي أعطت القضية الفلسطينية اهتماماً ثانوياً بعكس ما تعودته القمم العربية. وساعد في هذا بقاء م.ت.ف.، بعد خروجها من لبنان، من دون استراتيجيا واضحة؛ فهي اكتفت بتكرار طرح برنامجها السياسي «المرحلي» بصيغته العامة من دون تحديد الأشكال التنظيمية والسياسية والدبلوماسية والتعبوية المطلوبة لمراكمة القوى للتقدم في اتجاه تحقيقه.

لم تشعر قيادة المنظمة بعد حصارها في بيروت سنة ١٩٨٢، بضرورة تهيئة

الأوضاع الذاتية لعملية انتقال مركز ثقل النضال الفلسطيني إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧، وتوفير كل ما من شأنه رفع تكلفة الاحتلال إلى أقصى درجة ممكنة. ولم يجر، بالتالي، تطوير استعدادات م.ت.ف. في الخارج (مؤسساتها واتحاداتها وأجهزتها ومكاتبها وقيادات فصائلها) لدعم الحركة الوطنية في الداخل ولمساندتها والتكامل معها، باعتبار أن الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة تشكل الإقليم الفلسطيني لاحتضان مركز ثقل عموم الحركة الوطنية الفلسطينية بحكم المزايا الوطنية لهذا الإقليم: وجود جزء من الشعب الفلسطيني على أرضه؛ وجود احتلال استيطاني عنصري وقمعي؛ مراكمة خبرة نضالية بالمقارعة اليومية للاحتلال؛ ضعف تأثير العوامل الإقليمية ذات المساعي الإلحاقية؛ وجود حركة جماهيرية منظمة إلى درجة عالية نسبياً؛ الابتعاد النسبي عن تأثير بيروقراطية المنظمة.

لذا كان للانتفاضة، عملياً، الفضل الأكبر في تكريس انتقال مركز الثقل للعمل السياسي الفلسطيني إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وجاء اتفاق أوسلو وقيام سلطة وطنية فلسطينية ليكرسا هذا كواقع مقيم ويولدا تغييرات مهمة في الحقل السياسي الفلسطيني، بما في ذلك زيادة تأثير دور التجمع الفلسطيني في إسرائيل في هذا الحقل.[١٢]

هـ) قيام سلطة فلسطينية على «إقليمها»

أدخل اتفاق أوسلو الحركة الوطنية الفلسطينية في منعطف حاد ومرحلة جديدة؛ فهو أنهى مرحلة بكاملها من النضال الفلسطيني من دون أن يحقق البرنامج الذي شكّل أحد أبرز محاور الحقل السياسي الوطني الذي رسمت تخومه م.ت.ف. خلال ربع قرن على وجودها ككيان وطني. وهو برنامج تمحور، وما زال، حول إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وحول ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير والعودة.

لقد أدخل اتفاق أوسلو على الحقل السياسي الفلسطيني وقائع ومناخات جديدة، أبرزها:

١ ـ قيام سلطة وطنية فلسطينية على إقليمها الخاص في الضفة والقطاع قبل رسم حدوده، من جهة، وقبل تشكّل دولة من جهة ثانية، وفي وضع اتسم

(١٢) تحتاج انعكاسات قيام السلطة الفلسطينية على التجمع الفلسطيني في إسرائيل، والعكس، إلى دراسة خاصة. ويبدو دور هذا التجمع مرشحاً للتزايد سواء فشلت المفاوضات مع إسرائيل في التوصل إلى حل بشأن الوضع النهائي، أو أدت إلى اتفاق.

بمواصلة إسرائيل وضع الشروط والقيود على السلطة الوطنية، وباستمرارها في احتلال واستيطان أجزاء مهمة من الضفة الغربية والقطاع، وبمواصلة رفضها الإقرار بالاستقلال الفلسطيني ومترتباته، من جهة ثالثة. بتعبير آخر: بقيت مهمة إنجاز الاستقلال السياسي قائمة (إنجاز مهمة بناء دولة)؛

٢ ـ تلاشى، عملياً، دور المؤسسات الوطنية الجامعة ونشاطها، وترسخ تقليد اتخاذ القرارات خارج المؤسسات الوطنية. لقد نجم عن هذا تهميش كامل لمؤسسات م.ت.ف. ويحمل هذا الوضع تهديداً لوحدة الشعب الفلسطيني ومخاوف حقيقية من تحوله إلى تجمعات معزول بعضها عن بعضه الآخر. كما كرّس دمج مؤسسات م.ت.ف. في أجهزة للسلطة الفلسطينية تهميشها ككيان (مؤسسة)، وكدور (ممثل للشعب الفلسطيني في كل أماكن وجوده)، وكبرنامج وطني يمثل المصالح الوطنية الجامعة للشعب الفلسطيني في تجمعاته المختلفة؛

٣ ـ انتخاب مجلس تشريعي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي وفر إمكان إدخال تعديل جدي على بنية النظام السياسي الفلسطيني، لأن قيامه، كمؤسسة منتخبة بأسلوب ديمقراطي ومباشر، أوجد حالة تتعاكس مع الاتجاه الذي سار عليه النظام السياسي الفلسطيني بتسارع منذ سنة ١٩٨٢. ويفسر هذا، إلى حد بعيد، محاولات التهميش التي تعرض لها المجلس التشريعي من السلطة التنفيذية ورئيس السلطة الفلسطينية تحديداً؛

٤ ـ بروز بعض مظاهر انفضاض عن التشكيلات السياسية القائمة (فصائل م.ت.ف.) من دون ظهور تشكيلات سياسية جديدة باستثناء حركة المقاومة الإسلامية، التي تشكلت خارج إطار م.ت.ف. كما لم تنجح، إلى الآن، محاولات تجديد التشكيلات السياسية السابقة، أو بناء تشكيلات جديدة من داخل المنظمة. وتسترعي الانتباه ظاهرة ضمور الأحزاب السياسية بعد اتفاق أوسلو وقيام سلطة فلسطينية، كون هذا الوضع السياسي المستجد تطلب حضورها بقوة باعتباره شرطاً ومكوناً أساسياً لتبلور نظام سياسي ديمقراطي.

خلاصة

تعرض النظام السياسي الفلسطيني، منذ ولادة حركة المقاومة الفلسطينية المعاصرة لتغييرات جذرية. فمنذ منتصف الستينات حتى منتصف التسعينات دخلت تغييرات مهمة على هذا النظام، ارتبطت بأحداث كانت م.ت.ف. أحد أطرافها أو من الأطراف المتأثرة بها. من هذه «الأحداث»: حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧

واحتلال إسرائيل باقي الأراضي الفلسطينية؛ أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ في الأردن (التصادم المسلح مع النظام الأردني) وإخراج المقاومة الفلسطينية؛ الحرب الأهلية في لبنان التي بدأت سنة ١٩٧٥؛ الاعتداءات الإسرائيلية على مواقع المقاومة الفلسطينية والمنظمة في لبنان طوال فترة السبعينات حتى غزو لبنان وحصار بيروت وإخراج منظمة التحرير من لبنان في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢؛ اتفاق كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل سنة ١٩٧٨؛ الانشقاق في حركة «فتح» والمنظمة سنة ١٩٨٣، وإعادة توحيد المنظمة سنة ١٩٨٧؛ الاعتداءات المسلحة على المخيمات الفلسطينية في لبنان؛ بدء الانتفاضة الفلسطينية في أواخر سنة ١٩٨٧؛ انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفياتي؛ حرب الخليج في أواخر سنة ١٩٩٠ وبداية سنة ١٩٩١؛ بدء مفاوضات مدريد في خريف السنة نفسها؛ التوصل إلى اتفاق أوسلو سنة ١٩٩٣؛ استلام حزب العمل السلطة في إسرائيل سنة ١٩٩٢؛ قيام سلطة فلسطينية على جزء من الضفة والقطاع سنة ١٩٩٤؛ عودة الليكود إلى الحكم في إسرائيل سنة ١٩٩٦ ومواصلته سياسة الاستيطان وإعادة صوغه اتفاق أوسلو، عملياً؛ التصادمات المسلحة بين السلطة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وتجميد المفاوضات بين الطرفين فترة غير قصيرة سنة ١٩٩٧؛ الإغلاقات الإسرائيلية المتكررة للمناطق الفلسطينية بعد سنة ١٩٩٣.

لقد جُبل الحقل السياسي الفلسطيني، منذ نشوء حركة وطنية فلسطينية في بدايات القرن العشرين، من بنى محلية ومن «أحداث» إقليمية ودولية تركت تأثيرها فيه. فهو حقل صنعته تنظيمات سياسية وبنى عسكرية وجماهيرية وخدماتية وبرامج سياسية، وتشكل عبر مجابهات دموية مع إسرائيل وتصادمات عسكرية وسياسية مع أكثر من نظام عربي، وأثرت فيه مناخات دولية شهدت تغييرات جذرية، وتحالفات وعلاقات عربية ودولية متغيرة. كما جُبل من مسيرة نضالية سقط فيها عشرات الآلاف من الشهداء ومئات الآلاف من الجرحى والمعتقلين وتخللها تدمير مخيمات، وتهجير جوال، وعمليات إبعاد وحصار وإفقار.

إن هذا الحقل المعجون بالأحداث المحلية والإقليمية والدولية المتتالية، والذي يستند إلى بنى اجتماعية ـ اقتصادية وثقافية ورواية تاريخية متعددة الفصول، هو الذي صاغ الهوية الفلسطينية المتجددة. وهي هوية افتقدت «الإقليم» وفقاً لمقتضيات الدولة الحديثة التي أصبحت وحدة ووسيط العلاقات الدولية ومكون منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها الدولية المتعددة. لقد أعطى فقدان «الإقليم» الكفاح المسلح مدلولاته الاستثنائية في مرحلة الستينات والسبعينات، والتي أخذت بعداً

رمزياً محورياً في عملية بناء الهوية الفلسطينية بملامحها الخاصة. وهو أمر ولّد، في الوقت ذاته، مواجهات مع الدولة المستعمِرة، ووفر شروط توليد أشكال نضالية جديدة كان أبرزها الانتفاضة الشعبية التي تفجرت في أواخر سنة ١٩٨٧.

لكن المنعطف النوعي الذي دخل فيه النظام السياسي الفلسطيني تمثل في قيام سلطة فلسطينية على إقليمها (وإن مجزأً ومقيداً) في سنة ١٩٩٤، الأمر الذي جعل الصراع الأساسي يدور بشأن حدود هذا الإقليم وشكل السيادة الوطنية عليه. لقد كان لهذا وقعه على تضاريس الحقل السياسي الفلسطيني فيما يتعلق بالأولويات والخطاب والبنى والعلاقات الداخلية التي تحكمه. إذ باتت بنية الخطاب تشمل الديمقراطية، والمواطنة، وحقوق الإنسان، والانتخابات، والعلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية، واستقلالية القضاء، وحرية الصحافة والإعلام، والتنمية الاقتصادية، وبرامج التعليم، والنظام الاقتصادي، والعلاقة بين السلطة والمعارضة، وتوسيع رقعة الانسحاب الإسرائيلي، والمفاوضات، والسيطرة على الموارد الطبيعية والمعابر، وغير ذلك. كما أن الرموز والمفردات المتداولة تتمحور حول بناء الدولة والسيادة (والصعوبات التي تواجهها هذه العملية): جوازات سفر، ومجلس وزراء، ووزارات (بما تعنيه من تراتبية مناصبية وبيروقراطية)، وديوان موظفين، ومجلس تشريعي، وانتخابات لمجالس محلية، وهيئة إذاعة فلسطينية، واستعراض حرس الشرف، ومكتب رئاسة، ودائرة إحصاء مركزية فلسطينية، وشرطة فلسطينية، وأجهزة أمن، وضرائب، وبرامج تعليم فلسطينية، واتفاقات دولية... إلخ.

هذا لا يعني أن احتمالات قيام مواجهات ساخنة مع إسرائيل لم تعد قائمة، فقد أشارت أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بقوة إلى هذا. وستبقى الاحتمالات قائمة ما دامت حدود الإقليم الفلسطيني لم تتحدد، وعلاقاته بمحيطه الإقليمي في حالة توتر وهلامية، وما دامت قضية اللاجئين الفلسطينيين معلقة، ومستقبل القدس والمستعمرات غامضاً أو معلقاً. لكن من المؤكد أن طبيعة هذه المواجهات وحجمها يختلفان كثيراً عن مرحلة ما قبل تأسيس إقليم فلسطيني. لقد انتهى النظام «الفصائلي» الذي مثلته م.ت.ف. طوال أكثر من عقدين ونصف عقد، وإن ما زال يترك بعضاً من آثاره. ويخضع النظام الفلسطيني الجديد لمؤثرات جديدة سأتناولها وأبعادها بشيء من التفصيل لاحقاً.

الفصل الثالث
تحوّلات الحقل السياسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو

مدخل

هيأ اتفاق أوسلو والاتفاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية التي تلته، وما سبقه من مفاوضات علنية وسرية، لتحولات واسعة في الحقل السياسي الفلسطيني، لعل أبرزها قيام سلطة وطنية على جزء من إقليمها الفلسطيني. وتمخض عن قيام سلطة فلسطينية تغييرات في العلاقات الفلسطينية الإقليمية والدولية، وتحديداً مع إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، بعد اعترافهما بـ م.ت.ف.، لكن من دون أن ينجم عن هذا الاعتراف، الإقرار بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة، أو الإقرار علناً بحقه في دولة مستقلة. وبات حل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، بعد اتفاق أوسلو، يتم عبر عملية تفاوض تحكمها بنود هذا الاتفاق لا قرارات الهيئات الدولية، ويتم تحت إشراف (وضغوط) الولايات المتحدة بعد أن استُبعدت منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والهيئات الدولية الأُخرى من أي دور في العملية، واحتفظت جمهورية روسيا، كراع للمفاوضات، بدور شكلي.[1]

من أبرز التغييرات التي دخلت الحقل السياسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو، انتهاء دور م.ت.ف. التي هيمنت على ذلك الحقل، وتولي السلطة الفلسطينية التي قامت، وفقاً للاتفاق المذكور، بدور محوري في ترتيب الأوضاع الداخلية للحقل. صحيح أن المنظمة بقيت قائمة، لكنها بقيت عنواناً، واقتصر دورها على مشاركة إحدى هيئاتها (اللجنة التنفيذية) في اجتماعات «المجلس الوزاري»، في إطار تشكيلة «القيادة الفلسطينية». كما بقي المجلس الوطني الفلسطيني لكن كهيئة

---

(١) بشأن هذه النقطة أنظر:

Naseer Aruri, «The Serious Challenges Facing Palestinian Society,» *Middle East International,* 25/8/1995.

احتياطية، إن جاز التعبير. ومن هنا، فالمرة الوحيدة التي دعي فيها المجلس إلى الاجتماع، بعد اتفاق أوسلو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، كانت في نيسان/أبريل ١٩٩٦ لتولي تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، أي لتنفيذ أحد بنود الاتفاق المذكور.[٢]

ويمكن مناقشة التغييرات التي دخلت الحقل السياسي الفلسطيني بعد قيام سلطة فلسطينية تحت العناوين التالية:

أولاً: صناعة «هيمنة» جديدة في الحقل السياسي

مع قيام السلطة الفلسطينية انتقلت عملية صناعة «الهيمنة» في الحقل السياسي الجديد من أطر م.ت.ف. إلى أطر سلطة فلسطينية تسعى للتحول إلى دولة على إقليم فلسطيني. ولذا باشرت فور قيامها منح نفسها رموز دولة حديثة وشكلها، في المجالات المتاحة لها وفقاً لاتفاق أوسلو والاتفاقات اللاحقة.[٣] لقد انتقلت

---

(٢) بات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته الأخيرة، وهو أعلى هيئة تشريعية وقيادية للشعب الفلسطيني، أقرب إلى مؤتمر ـ تزداد سمته الاحتفالية دورة بعد دورة ـ يلتئم بمعدل مرة كل عامين أو ثلاثة، ويضم أعضاء معينين، معظمهم من العاملين في أطر ومؤسسات واتحادات م.ت.ف. وفصائلها، ولا يختلف عنه في هذا المجال تكوين المجلس المركزي الفلسطيني. لقد أصبح دورهما محصوراً في تأمين «شرعية» للصفقات السياسية والتنظيمية التي تعقدها قيادات الفصائل، أو للمواقف السياسية التي تتبناها قيادة الفيصل الأكبر، بعد أن تراجع دور فصائل المنظمة ومشاركتها في الحياة السياسية. لذا لم يكن غريباً أن تتم دعوة المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الأخيرة (نيسان/أبريل ١٩٩٦) إلى غرض واحد هو الموافقة على تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، وأن يوجه عمليات التعيينات والترتيبات الإدارية لهذه الدورة كي يؤمن أغلبية لمصلحة التعديل. أنظر: فيصل حوراني، «المجلس الوطني الفلسطيني: دورة تعديل الميثاق»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٢٧، صيف ١٩٩٦.

(٣) تعبير «الهيمنة» (بمفهوم غرامشي) أدق من تعبير «الشرعية» كونه أشمل من التعبير الأخير كما استخدمه ماكس فيبر على سبيل المثال. ولا يرتبط مفهوم «الهيمنة» بنمط محدد من المشاركة الديمقراطية أو التمثيل السياسي، كونه يرتبط أكثر بالمجال الثقافي ـ الأيديولوجي ـ الخلقي والاجتماعي. كما يتيح المفهوم استخدام مفاهيم أُخرى من دون إرباك، مثل مفاهيم «الإيواء»، و«الاحتواء» و«التحالفات» و«المواثيق» الوطنية، وما إلى ذلك. وتتحول «الهيمنة» إلى «سيطرة» في حال تحولت إلى مجرد استخدام أدوات غير أيديولوجية وثقافية (أي، أدوات عسكرية وإدارية واقتصادية) لإدامة السلطة القائمة.

السلطة من حقل يخيم عليه خطاب التحرير والمقاومة، ويقيم ائتلاف فصائل مسلحة، ويتسم بالتعددية السياسية والفكرية والإعلامية وبدرجة عالية من التسيس الجماهيري، ويدير تحالفات عربية ودولية على أساس الموقف من حقوق الشعب الفلسطيني، إلى حقل تسيطر عليه سلطة مركزية تحتكر استخدام العنف في المناطق المحددة لها وفقاً للاتفاقات مع إسرائيل (مناطق أ)، ومهمة حفظ «الأمن والنظام» على إقليمها الخاص (وهو إقليم يتداخل مع مناطق تخضع لسيطرة أجنبية) من جهة، وتتولى عملية تفاوض مع إسرائيل في شأن حدود إقليمها وصلاحياتها، من جهة أُخرى. كما انتقل الحقل من وضع تشترك في رسم معالمه وعلاقاته الداخلية ومكوناته قوى سياسية مسلحة متعددة الاتجاهات السياسية والفكرية إلى وضع يهيمن على السلطة فيه تنظيم واحد، وهي سلطة تُقيم علاقاتها الإقليمية والدولية على أسس تحكمها مقتضيات ممارسة السلطة والاتفاقات مع إسرائيل ومتطلبات التفاوض في شأن الوضع النهائي، إضافة إلى الضغوط الإقليمية والدولية.

باختصار، لم تعد م.ت.ف.، بفصائلها المسلحة المتعددة ومقراتها في «الخارج»، هي التي تهيمن على الحقل السياسي الفلسطيني، وإنما سلطة جديدة تحتكر شرعية «العنف» الداخلي وصناعة القرار السياسي، وتقيم على إقليمها وتتفاوض مع إسرائيل. وبات يحكم سلوك السلطة الفلسطينية اعتباران أساسيان: الأول، فرض سلطتها الوحيدة على إقليمها في مناطق الضفة الغربية والقطاع؛ الثاني، توسيع رقعة هذا الإقليم وتوسيع مجالات صلاحياتها كي تأخذ شكل دولة حديثة عبر قنوات التفاوض الثنائي، بإشراف أميركي، وتنظم علاقات بمحيطها الإقليمي والدولي على هذا الأساس. لقد نجم عن هذا تداعيات اجتماعية ـ اقتصادية وثقافية على مجتمع الضفة الغربية وقطاع غزة سأناقشها في فصل لاحق. كما نجم عنه تهميش تأثير ودور التجمعات الفلسطينية في الخارج ووضعها في حالة قلق شديد على مصيرها. وربما كان أخطر ما تحمله تفاعلات الحقل السياسي المتكون الوقع المحتمل على الهوية الوطنية الفلسطينية، كما صاغتها م.ت.ف. بفصائلها ونضالاتها وبعدها التحرري ومضمونها الموحد لشعب شرد وأُلحق واحتُلت أرضه وحُرم من حقه في تقرير المصير.

اعتمدت السلطة الفلسطينية في فرض سلطتها على إقليمها على أساليب ووسائط وبنى متعددة، أهمها: بناء قوة أمنية مسلحة كبيرة، وفرض احتكار شرعية استخدامها للعنف؛ الاعتماد على حركة «فتح» كقاعدة تنظيمية؛ الاستخدام السياسي لتوزيع الموارد التي في حيازتها؛ استمالة بعض تشكيلات المجتمع المحلي والسعي للهيمنة على المنظمات الأهلية وتقليص استقلاليتها؛ استخدام الصراع المستمر مع

إسرائيل لتوطيد «شرعيتها»؛ السعي لاحتواء وتحييد المعارضة وإيواء شريحة واسعة من «الإنتليجنسيا»؛ الإعداد والتحضير لفوز قاعدتها التنظيمية في الانتخابات العامة والهيئات المحلية؛ السيطرة على جزء مهم من وسائل الإعلام المحلية.

وقد شملت صناعة الهيمنة استخدام الآليات التالية:

أ) بناء قوة أمنية

كان بناء قوة عسكرية (شرطة وأمن) في مقدمة الأمور التي حرصت السلطة الفلسطينية على القيام به. وهو أمر سمحت به الاتفاقات مع إسرائيل،[٤] واعتبرته شرطاً لتنفيذ المرحلة الانتقالية، انطلاقاً من الأولوية التي منحتها إسرائيل لموضوع الأمن وضغطها من أجل أن تتولى السلطة الفلسطينية مهمة «المحافظة على أمن الإسرائيليين» (وفقاً لنص اتفاق أوسلو ـ ٢). لكن السلطة الوطنية الفلسطينية شكّلت قوتها الأمنية لاعتباراتها الخاصة، أيضاً. فهي، كأي سلطة مركزية أو دولة حديثة، تصرفت باعتبارها صاحبة شرعية احتكار العنف واستخدامه في إقليمها. وبحسب بعض التقديرات،[٥] تجاوز عدد قوات الشرطة والأمن الثلاثين ألفاً (لنحو مليونين ونصف مليون من السكان) بعد عامين من عمر السلطة، ووصل العدد إلى ٣٤ ألف شرطي في صيف سنة ١٩٩٧.[٦] واعتبر بعض المعلقين أن هذه الظاهرة هي بمثابة «عسكرة» المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع. لكن مثل هذا التشخيص ليس دقيقاً لأن ما يجري ليس عسكرة للمجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، وإنما أمر تم لإدامة سيطرة سلطة مركزية ولمنع ظهور مراكز قوى داخلها عبر إقامة قوات أمنية متعددة تحتكم إلى مرجعية رئيس السلطة الفلسطينية.

---

(٤) أنظر كلمة رابين عن الموضوع في الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ١٩٩٣/٨/٣٠.

(٥) أنظر: Usher in Giacaman, 1998.
يطرح أشر أرقاماً عن حجم القوات الأمنية بناء على مقابلات مع مسؤولي أجهزة أمنية، حيث توقع بعضهم أن يصل مجموع حجم القوات الأمنية إلى ٤٠ ألف شرطي.

(٦) إن نسبة عدد أفراد الشرطة إلى عدد السكان في لندن هي شرطي واحد لكل ٣٢٠٠ شخص، وفي لوس أنجلس شرطي واحد لكل ٢٨٠٠ شخص. ووصلت النسبة في مناطق السلطة الفلسطينية (على أساس وجود ٣٠ ألف شرطي ورجل أمن، وعدد سكان نحو ٢,٥ مليون نسمة) إلى رجل أمن واحد لكل ٨٤ فرداً. لكن يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن السلطة الفلسطينية لا تمتلك (ولا يتيح اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات) صلاحية تشكيل جيش نظامي حديث، كما أن هذه النسبة تشمل الشرطة والاستخبارات والأجهزة الأمنية الخاصة، وهي لا تعمل كجسم موحد، وبعضها ذو مستوى متدن من الفعالية.

لذا كان متوقعاً أن تدخل السلطة بعد فترة قصيرة من قيامها، في مواجهة مع الحركة الإسلامية لحسم واقع تميّز بـ «ازدواجية السلطة». كما قامت الأجهزة الأمنية الفلسطينية للسبب ذاته، إضافة إلى الضغوط الإسرائيلية والأميركية، بحملة اعتقال بين صفوف المعارضة (الإسلامية تحديداً) عقب العمليات العسكرية التي قامت بها حركة «حماس» في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦، والتي أدت إلى مقتل نحو ستين شخصاً من الإسرائيليين في القدس وتل أبيب، وإلى فرض حصار اقتصادي وأمني إسرائيلي على المناطق الفلسطينية والضغط على السلطة الفلسطينية لقمع المعارضة وتدمير «بنيتها التحتية».

لقد استثمرت السلطة الفلسطينية أجواء افتقاد الأمن الشخصي في المناطق الفلسطينية المحتلة، بعد التراجع الذي شهدته الأوضاع الداخلية للانتفاضة في بداية التسعينات والذي ترافق مع تدهور الأوضاع المعيشية بعد حرب الخليج الثانية، وما رافقها من إجراءات إسرائيلية (الإغلاق والحصار) جرت خلال حرب الخليج واستمرت بعدها.(٧) كما ورثت السلطة الفلسطينية اقتصاداً تابعاً وهشاً ومفككاً في الضفة الغربية وقطاع غزة تعتمل فيه اختلالات عميقة وحالة جماهيرية حساسة تجاه قضية الأمن الشخصي والاجتماعي.

لكن الظاهرة التي تسترعي الانتباه هي تعدد الأجهزة الأمنية الفلسطينية، الذي لا يعود إلى شروط إسرائيلية، وإنما إلى اعتبارات تتعلق بآليات إدارة السلطة الجديدة للسيطرة الداخلية وقاعدتها التنظيمية.(٨) فتعددية الأجهزة الأمنية وتوسعها كانا، في جانب منهما، وسيلة لاستيعاب نشيطي حركة «فتح» في الانتفاضة، والمعتقلين سابقاً في السجون الإسرائيلية في أجهزة السلطة، إضافة إلى بعض نشيطي حركة «فتح» في التنظيمات المسلحة (الفهود السود وصقور «فتح») التي تم حلها

---

(٧) بشأن بعض جوانب «الفلتان الأمني» الذي ساد المرحلة الأخيرة من الانتفاضة وتحديداً الممارسات إزاء المتهمين بالعمالة للأجهزة الأمنية الإسرائيلية، أنظر: B'TSELEM, «Collaborators in the Occupied Territories: Human Rights Abuses and Violations,» Jerusalem, January 1994.

(٨) اعتبر عبد الله حوراني، العضو السابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أن تعدد الأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية، اقتداء «بأسوأ الأنماط العربية قاطبة في مسألة تعدد الأجهزة، وجعل العامل الأمني هاجسنا الأساسي...»، ويرى أن «اختصاصات الأجهزة الأمنية لم تحدد ولم تتضح لها الحدود ولم تحدد لها الاختصاصات... وبسبب نقص التجربة والاندفاع لتوسيع دائرة النفوذ من قبل كل جهاز والاعتقاد أنهم بذلك يحققون الرضا، تزداد صراعاتهم وأخطارهم وتنافسهم.» أنظر: صحيفة «الحياة الجديدة»، ٢٥/٩/١٩٩٥.

بعد اتفاق أوسلو. إن لاستيعاب أفراد التنظيمات المذكورة أهمية خاصة من حيث معرفة هؤلاء بالمجتمع المحلي والانتماءات السياسية والتنظيمية في المناطق الفلسطينية. لقد وفرت لهم الأجهزة الأمنية موقعاً (وموردا ًمالياً) في النظام الناشىء، و«مكافأة» على دور نضالي سابق، واحتواء محتملاً للتذمر والاغتراب لدى قواعد حركة «فتح». كما تم استيعاب القوات العسكرية لـ م.ت.ف. (وأغلبيتهم من حركة «فتح») في البنى الأمنية الجديدة للسلطة الفلسطينية. وقد شمل هذا الاستيعاب كوادر وقيادات «فتح» التي عادت أغلبيتها العظمى إلى الضفة والقطاع.

إلا إن تعدد الأجهزة الأمنية،[٩] وغياب القيادة الموحدة لها يتيحان آلية لسيطرة رئيس السلطة الوطنية تمكنه من تولي دور الحكم بين هذه الأجهزة المتنافسة، ومن منع تشكل مراكز قوة بديلة. أي أن التعددية تمكن من قيام علاقات «زبائنية» بين قيادة كل جهاز ورئيس السلطة الفلسطينية.

وتوفر الأجهزة الأمنية أداة أساسية بيد السلطة في مواجهة معارضي النظام، وتحديداً المعارضة الإسلامية بحكم تبنيها استراتيجا العمل العسكري ضد أهداف إسرائيلية، وبحكم نشأتها خارج إطار المنظمة، واستقلالها المالي، ومستوى تنظيمها، وبحكم تمتعها بقاعدة شعبية واسعة نسبياً (قياساً بالمعارضة العلمانية) تستند إلى شبكة من الخدمات الاجتماعية وإلى أيديولوجيا دينية شعبوية. هذه العوامل مجتمعة تجعل الحركة الإسلامية ذات السمة الأصولية خطرة من وجهة نظر السلطة. ولذا كانت المواجهة المبكرة بين السلطة وحركة «حماس» متوقعة. فبعد مقتل ١٣ مواطناً فلسطينياً في غزة، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر (أي بعد أشهر قليلة من قيام السلطة الفلسطينية في مناطق غزة وأريحا)، على يد الشرطة الفلسطينية، وبعد التظاهرات الجماهيرية التي قامت بها حركة «حماس»، جاءت المواجهة مع الحركة الإسلامية من قبَل السلطة عبر تنظيم «فتح»، وامتداده في السلطة، لحسم «ازدواجية السلطة» الذي أوحت به تصرفات «حماس».

لكن لم يكن استخدام القوة والاعتقال التعسفي (من دون محاكمة) تجاه الحركة الإسلامية الأسلوب الوحيد الذي اعتمدته السلطة الناشئة تجاه هذه الحركة

---

(٩) تشمل هذه: الأمن العام، والأمن الوقائي، وأمن الـ «١٧» أو أمن الرئاسة، والقوات الخاصة، والأمن العسكري، والاستخبارات العامة، والشرطة البحرية، وشرطة الحدود، والشرطة الجامعية. ويبلغ عدد الأجهزة الأمنية ثمانية أجهزة بحسب تصريح أحمد قريع (رئيس المجلس التشريعي)، لإذاعة «صوت فلسطين» الرسمية، الذي حمل على تداخل صلاحيات الأجهزة الأمنية، مضيفاً: «نحن لسنا بحاجة إلى ثمانية أجهزة أمنية.» أنظر: صحيفة «الأيام»، ٦/ ٢/ ١٩٩٧.

سواء لتحجيمها أو استجابة لضغوط إسرائيلية وأميركية. فالسلطة استخدمت أيضاً أسلوب الحوار مع «حماس»؛ فقد عقد ممثلو السلطة وحركة «فتح» جلسات حوار طويلة مع ممثلي الحركة الإسلامية. كما استخدمت بعض صيغ «الاحتواء» السياسي عبر تعيين مقربين من التيار الإسلامي السياسي في الحكومة وترخيص حزب مقرب من هذه الحركة، وواصلت محاولات التوصل إلى اتفاقات لتنظيم العلاقة بها. كما شارك مندوبو حركة «حماس» في معظم جلسات الحوار الوطني التي عقدت بعد تأزم العلاقة بالحكومة الإسرائيلية في إثر فوز حزب الليكود واليمين الإسرائيلي المتطرف بالانتخابات في منتصف سنة ١٩٩٦. ومن المتوقع أن تستمر هذه المساعي بعد إفراج إسرائيل عن الشيخ أحمد ياسين في إثر عملية فاشلة لاغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» في عمان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، ومع استمرار التباين بين قيادة «حماس» في الخارج (المتجمعة في عمان) وقيادتها في الأراضي الفلسطينية.

ب) استناد السلطة إلى قاعدة تنظيمية (حركة «فتح»)

بيّنت المواجهة مع الحركة الإسلامية أن تنظيم «فتح» هو الركيزة الرئيسية للسلطة الفلسطينية. فهذه السلطة لم تعتمد على أجهزتها الأمنية فقط في حسم «ازدواجية السلطة»، بل لجأت أيضاً إلى تفعيل وتعبئة تنظيم «فتح» في عملية المواجهة والتعامل معه باعتباره «حزبها»؛ فهو التنظيم الذي تشكل منه قوام أجهزتها ومؤسساتها المتعددة؛ وهو التنظيم الذي خاضت به الانتخابات التشريعية والرئاسية وأحرز أغلبية كبيرة في المجلس التشريعي؛ وهو التنظيم الذي تشكلت منه أغلبية المجلس الوزاري، والأغلبية الساحقة من الوكلاء، والوكلاء العامين، والمدراء العامين في الوزارات المتعددة، وسأعود إلى هذا الموضوع لاحقاً. كما أن رئيس السلطة الفلسطينية هو ـ إضافة إلى كونه رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ـ رئيس حركة «فتح». وكذلك فإن رئيس المجلس التشريعي ونائبيه هم من حركة «فتح»، كما هو حال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وجميع مسؤولي الأجهزة الأمنية. وكل الذين يتولون منصب «محافظ» في الضفة والقطاع هم من حركة «فتح» أو مقربون منها. هذا إضافة إلى قيادة هذا التنظيم لعملية المفاوضات ولجانها.

لقد استثمرت حركة «فتح» موقعها المهيمن على مؤسسات م.ت.ف.، لتكريس موقعها في السلطة الناشئة. وتم إدماج تنظيم «فتح» في أجهزة ومؤسسات السلطة المتعددة وتحويله من تنظيم مهيمن في المنظمة إلى التنظيم الحاكم في

مناطق السلطة الفلسطينية. ويعيد هذا الوضع إلى الأذهان تجربة جبهة التحرير الجزائرية وحزبي البعث في سورية والعراق، مع فوارق مهمة سأشير إليها لاحقاً. لعل الوضع الراهن على صعيد التكوين التنظيمي ـ السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة يشير إلى أن أية معارضة للنظام ستبقى، في المنظور القريب، محدودة الفعالية إن لم تجر اصطفافات سياسية جديدة أو تحولات جذرية داخل حركة «فتح».

ج) استمرار الاحتلال والمواجهة مع إسرائيل

من الجلي أن عنصراً مهماً من عناصر توليد «هيمنة» للسلطة الناشئة تمثل في حالة المواجهة السياسية التي سادت بينها وبين إسرائيل منذ اتفاق أوسلو. فالاتفاق الأخير ترك القضايا المهمة معلقة لمرحلة لاحقة، ومنح، في الوقت نفسه، إسرائيل، بحكم توازن القوى القائم وغياب آلية دولية لتنفيذ الاتفاقات، إمكان تفسير وإيجاد الوقائع على الأرض، وخصوصاً أن الاتفاق لم ينص، بصورة قاطعة، على وقف الاستيطان ولم يمنح السلطة السيطرة على الموارد الطبيعية أو على المعابر التي بقيت تحت سيطرة إسرائيل. فقد منح اتفاق أوسلو إسرائيل إمكان التحكم، إلى درجة عالية، في طبيعة ورقعة صلاحيات السلطة الفلسطينية، ووضع مصير المناطق الفلسطينية تحت رحمة مفهوم إسرائيل لمتطلبات أمنها. واستخدمت إسرائيل اتفاق أوسلو، وميزان القوى المختل لمصلحتها لممارسة ضغوط متنوعة (اقتصادية وإدارية وسياسية) على السلطة الفلسطينية لقمع المعارضة الإسلامية تحت شعار محاربة «الإرهاب».

ومارست حكومتا حزبي العمل والليكود سياسة فرض الأمر الواقع عبر الإغلاق، وتمديد المفاوضات، ومواصلة الاستيطان، وعبر تغيير معالم مدينة القدس العربية وتكوينها البشري ومواصلة تهويدها، وعبر استمرار حملات الاعتقال للفلسطينيين. بتعبير آخر، منح تناقض هدف السلطة إلى إقامة دولة مستقلة مع سياسة إسرائيل المعطلة لهذا الهدف «شرعية» وطنية ترتفع حدتها مع ازدياد حدة المجابهة كما حدث في المواجهات المسلحة في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، وتنخفض، وتنقلب إلى حركة انتقادية وتذمرية، عندما تتراجع السلطة أمام السياسة والضغط الإسرائيليين.

غير أن عامل المجابهة مع سياسة إسرائيل وممارساتها ليس العامل الوحيد المحدد لموقف الجمهور الفلسطيني في الضفة والقطاع من السلطة. فرؤية هذا الجمهور لأداء السلطة وسلوك رموزها عامل مهم كذلك. وتشير استطلاعات الرأي

إلى أن نسبة عالية من الجمهور تعتقد أن هناك فساداً في مؤسسات وأجهزة السلطة، وهي نسبة مالت إلى الارتفاع خلال سنتي ١٩٩٦ و١٩٩٧. إذ اعتقد نحو نصف (٤٩٪) الجمهور (١٨ عاماً فما فوق) أن هناك فساداً في مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ووصلت النسبة إلى ٥١٪ في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وارتفعت إلى ٥٧٪ في نيسان/أبريل ١٩٩٧، وبلغت ٦٢,٩٪ في حزيران/يونيو ١٩٩٧ بعد نشر مضمون تقرير الرقابة العامة، ووصلت إلى ٦٤,٩٪ (أي ثلثي الجمهور تقريباً) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.[١٠] وترافق هذا مع اعتقاد نسبة عالية من الجمهور أن التعيينات في مؤسسات السلطة الفلسطينية تتم على أساس الواسطة (التنظيمية والفئوية والعائلية)، إذ بلغت هذه النسبة ٦٤,٤٪ في تموز/يوليو ١٩٩٥، ونحو ٥٦,٥٪ في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.[١١] على الرغم من ذلك، فإن تقويم أداء الحكومة الفلسطينية (مجلس الوزراء) ومؤسسة الرئاسة بقي عالياً، ربما لاعتبارات المواجهة الدائرة مع إسرائيل.[١٢]

---

(١٠) «مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، قسم البحوث المسحية»، استطلاع رقم ٢٤، ورقم ٢٥، ورقم ٢٧، ورقم ٢٩. أشار استطلاع لمركز القدس للإعلام والاتصالات (القدس)، أجري في نيسان/أبريل ١٩٩٧، إلى أن ٣٤,٨٪ من الجمهور يعتقدون أن هناك فساداً بنسبة عالية في مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها، ورأت نسبة ٤٤٪ أن الفساد موجود لكنه غير متفش. أي أن ٧٩٪ من الجمهور يعتقدون أن ثمة شكلاً من أشكال الفساد موجود في مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها، صحيفة «القدس»، ١٠/٤/١٩٩٧. وفي آذار/مارس ١٩٩٨، أشار استطلاع إلى انخفاض طفيف في نسبة الذين يعتقدون أن هناك فساداً في مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها، إذ بلغت النسبة ٦٠,٧٪. أنظر: «مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، قسم البحوث المسحية»، استطلاع رقم ٣٢.

(١١) المصدر نفسه، استطلاع بتاريخ ٦ ـ ٨ تموز/يوليو ١٩٩٥، واستطلاع رقم ٢٥، بتاريخ ٢٦ ـ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

(١٢) اعتبر ٦٢,٦٪ من المستفتين أن أداء الحكومة جيد أو جيد جداً (١٣,٧٪ جيد جداً، و٤٨,٩٪ جيد) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وبلغت النسبة ٥٨,٧٪ (١٥,٣٪ جيد جداً و٤٣,٤٪ جيد) في نيسان/أبريل ١٩٩٧، وبلغت ٥٣٪ في حزيران/يونيو ١٩٩٧ (١٢,٤٪ جيد جداً و٤٠,٦ جيد). أمّا فيما يختص بمؤسسة الرئاسة فبلغت النسبة ٧٢٪ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (٢٩,٢٪ جيد جيداً، و٤٢,٨٪ جيد)، و٧٨,٧٪ في نيسان/أبريل ١٩٩٧ (٣٣,٣٪ جيد جداً و٤٥,٤٪ جيد)، وبلغت ٦٨,٣٪ في حزيران/يونيو ١٩٩٧ (٢٥,٦٪ جيد جداً، و٤٢,٧٪ جيد). المصدر نفسه، استطلاع رقم ٢٤ و٢٨ و٢٧. لكن يجب توخي الحذر في قراءة هذه النتائج، فهناك أقلية قليلة من الجمهور تعتقد أنها تستطيع انتقاد السلطة من دون خوف، ولم تتجاوز هذه النسبة ٣٧,٥٪ في مقابل ٥١,٩٪ عبرت عن خوفها من انتقاد السلطة، ونحو ١٠,٦٪ قالت إنها لا تعرف. استطلاع رقم ٢٥، بتاريخ ٢٦ ـ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

د) احتواء التشكيلات المجتمعية «التقليدية»

جارت السلطة الفلسطينية الانتماءات المحلية والعائلية والانتماءات الدينية، وظهر ذلك في سياسة التعيينات التي راعت اعتبارات عائلية ومحلية، كما ظهر في تشكيل دائرة خاصة تعنى بالشؤون العشائرية مرتبطة بمكتب الرئيس. ويمكن النظر إلى سياسة التعيينات في المناصب الحكومية، والتي تأخذ في الاعتبار، بين آليات أُخرى، الانتماءات المحلية والعشائرية، في إطار عملية بسط سيطرة السلطة على المجتمع عبر توليد علاقات زبائنية. وتجلى ذلك، أكثر ما تجلى، في كثرة رسائل الشكر (مدفوعة الأجر) التي نشرتها الصحف المحلية من العائلات التي اعتبرت تعيين أحد أفرادها في منصب حكومي تكريماً أو تمثيلاً لها.

يمكن النظر إلى «العشائرية» في مجتمع الضفة الغربية وقطاع غزة كتعبير عن امتداد لتضامنيات محلية كونها تطرح نفسها أطراً تمثيلية (وإن فضفاضة) للمجتمع المحلي في مقابل المجتمع الوطني. وكان لهذه التضامنيات دور ـ محدود في النتيجة العامة ـ على صعيد الترشيح والتصويت لعضوية المجلس التشريعي الفلسطيني، وقد تؤدي دوراً ملموساً أكثر في انتخابات الهيئات المحلية. وتظهر «العشائرية» كتعبيرات عن نزعات المحلية في النظرة إلى الوظائف في الإدارات الحكومية والعامة كمناصب تمثيلية عائلية أو محلية. أي أن الانتماءات العشائرية والمحلية تميل إلى التعبير عن نفسها في تشكيلات عمودية محلية، بعكس القوى والأحزاب السياسية ذات القاعدة الوطنية التي تقوم على تشكيلات أفقية. لكن يجب النظر إلى هذه الظاهرة لا من زاوية ما تمثله لأفراد هذه التضامنيات المحلية أو «الإرثية» فقط، بل أيضاً من منظور عملية احتوائها في أطر ومؤسسات وطنية لها منطقها ونظمها ومراسيمها المختلفة تماماً عن تلك التضامنيات. فالهيئات المحلية (البلدية والقروية) ترتبط بوزارة الحكم المحلي بعلاقة «ترتسم معالمها... عبر القرارات والممارسات والمعاملات اليومية بين الوزارة من جهة، والهيئات المحلية، من جهة أُخرى»، أي علاقة تقوم بين مركز وتوابع.[١٣] كما يحكم العملَ في الوزارات، بغض النظر عن حيثيات التعيين لهذا الفرد أو ذاك، منطقٌ إداري تراتبي ممركز لا يستند إلى اعتبارات محلية أو عشائرية.

لكن «العشائرية» والتضامنيات المحلية والإرثية تميل إلى الظهور مع تراجع نفوذ التضامنيات الوطنية الطوعية، وتحديداً القوى والأحزاب السياسية. وقد يجري

---

(١٣) أنظر: الجرباوي، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

الاستقواء بالتضامنيات المحلية من قبَل سلطة مركزية لإضعاف أو محاصرة التشكيلات السياسية الوطنية، وذلك لأن التشكيلات العائلية والمحلية أكثر استعداداً لتقبل علاقات «زبائنية» وعلاقات وساطة من التشكيلات السياسية الحزبية الوطنية. ولا شك في أن التشكيلات الإرثية توفر في ظروف حياتية قلقة وانتقالية، درجة من الحماية ضد التقلبات الاقتصادية وظروف القمع (الاعتقال، والإبعاد، ومنع التجول، والإغلاق...). وهي تعمل، في حال غياب الدولة أو ضعفها، على توفر حدود دنيا من التكافل والإسناد الاجتماعي للفرد. كما أن خضوع الأراضي الفلسطينية التاريخي لقوانين مفروضة من قوى خارجية (القوانين العثمانية، وقوانين الانتداب البريطاني، والقوانين الأردنية، وقوانين فترة الإدارة المصرية لقطاع غزة، إضافة إلى الأوامر العسكرية التي اعتمدها الاحتلال العسكري) شجع على اللجوء إلى القضاء العشائري، أو استخدام الوجهاء أو القوى السياسية في حل الخلافات والمنازعات. لكن، حتى تكتمل الصورة، يجب الإشارة إلى أن الظروف التي أشرت إليها ولّدت، في مجتمع الضفة والقطاع، منظمات حديثة (فيما يتعلق بالأسس، والأهداف، وشكل التنظيم) أخذت شكل جمعيات ونواد وتنظيمات ومنظمات جماهيرية وشركات ومؤسسات أهلية على درجات متفاوتة من التأثير واتساع القاعدة الاجتماعية. بتعبير آخر، ينشط ويتصارع ويتوافق في الحقلين الاجتماعي والسياسي عدة قوى ذات أهداف وأيديولوجيات متباينة، أحدها التشكيلات الإرثية.

يمكن الاستعانة بمفهوم «التمفصل» لفهم العملية الجارية فيما يختص بالتشكيلات الإرثية. فعملية «التمفصل» يمكن أن تتجسد في صلات بين أنماط إنتاج مختلفة، وبين «لحظات» غير «متقابلة» أو متجانسة من بنى السلطة. ولذا يمكن أن يتم التمفصل، على سبيل المثال، بين عناصر من نمط الإنتاج الرأسمالي وعناصر اجتماعية وثقافية من أنماط ما قبل رأسمالية (إقطاعية أو شبه إقطاعية أو خراجية). وتساهم شروط وظروف معينة في حدوث «التمفصل». فهو أكثر احتمالاً في المراحل الانتقالية حيث تفقد فئة اجتماعية هيمنتها من دون أن تتمكن فئة، أو فئات أُخرى، من احتلال مكانها أو من فرض هيمنتها على التشكيلة الاجتماعية. وتظهر خطابات (أو أيديولوجيات) التمفصل في المنعطفات السياسية أو الاجتماعية الحادة إذ تسعى لإدخال تعديل على عناصر في الحقل السياسي القائم.

على صعيد الأراضي الفلسطينية حدث «تمفصل» لاقتصاد رأسمالي تابع مع تشكيلات اجتماعية عائلية أو محلية في حقل سياسي يشهد تشكل سلطة وطنية

مركزية تسعى للتحول إلى دولة تشرف على اقتصاد له سمة «ريعية» من حيث اعتماده، إلى درجة ملموسة، على المساعدات والمعونات الخارجية،[١٤] وتهيمن عليه وحدات اقتصادية صغيرة ذات صبغة عائلية أو محلية، ويدور في فلك اقتصاد صناعي ومتطور تكنولوجياً. ومن هنا سعت التشكيلات العائلية للتعبير عن نفسها سياسياً في وقت شهد فيه الحقل السياسي دخول عناصر جديدة (أبرزها قيام سلطة وطنية)، وتراجع عناصر أُخرى (القوى والأحزاب السياسية).

ولذا تعامل مع الانتماءات الإرثية أو العضوية أكثر من خطاب سياسي، لكن على أرضية تشكل حقل سياسي جديد؛ فهناك من دعا إلى التعامل معها باعتبارها حقيقة واقعة، لأن «العشائرية والحمائلية والعائلية موجودة في شعبنا ومجتمعنا وجودها في سائر الشعوب والمجتمعات العربية»، ولأن الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية «نمت وترعرعت في ظل العشائرية والحمائلية»، ولأن «الفكر الوطني والسياسي نما وترعرع بين وفي ظل المجتمع العشائري»، وبالتالي لا تشكل «العشائرية» تعبيراً عن أزمة في الحركة الوطنية الفلسطينية.[١٥] في المقابل، اعتبرها البعض الآخر ردة إلى الخلف وتتعارض مع مشروع بناء دولة حديثة تقوم على حقوق وواجبات المواطنة والمساواة أمام القانون، وآليات الانتقال الديمقراطي للسلطة ومراقبتها ومحاسبتها. في حين تعاملت السلطة الفلسطينية مع التشكيلات الإرثية من منطق الاحتواء، وهو ما اعتبره البعض «ابتلاعاً من دون هضم»، بحيث تبقى قائمة لاعتبارات سياسية، لكن بعد تجريدها من النفوذ.

---

(١٤) بلغت تحويلات الدول المانحة حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ ما مجموعه ١,٣٤٧,٦٦ مليار دولار مثّل ٥٤,١٪ من مجموع التعهدات خلال الفترة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦. أنظر: JMCC, June 1997. وحولت الدول المانحة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة مبلغ ٢٨٧,٤١ مليون دولار سنة ١٩٩٦ (من مجموع التزاماتها البالغة ٨٣٥,٦٤)، وحولت سنة ١٩٩٥ مبلغ ٤٨٦,٤٥ مليون دولار (من مجموع التزاماتها البالغة ٦٢١,٢٥ مليون دولار)، وحولت سنة ١٩٩٤ مبلغ ٤٣٩,٥٠ مليون دولار (من مجموع التزاماتها البالغة ٧٦٦,١٩ مليون دولار). وبلغت قيمة الوعود من الدول المانحة للمناطق الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٨ ما مجموعه ٢,٩٥٥ مليار دولار. أنظر:

«Aid for Trade: Putting Donors to Work,» *Palestine Economic Pulse,* Vol. 1, No. 5. September-October 1996.

(١٥) أنظر: جميل السلحوت، «الحركة الوطنية نمت في ظل العشائرية ويجب استغلالها لصالح الوطن والشعب»، صحيفة «القدس»، ١٩٩٥/١٢/٢٠، ص ١٤.

هـ) الصراع بشأن الهيمنة على مؤسسات المجتمع المدنية

استوعبت مؤسسات السلطة الفلسطينية عدداً غير قليل من «الإنتليجنسيا» المقيمة والعائدة، واستوعبت المنظمات الأهلية (تحديداً البحثية، والخدماتية، والمعنية بحقوق الإنسان والحريات الديمقراطية، والجامعات) بدورها عدداً منها. وكان غرامشي اعتبر أن مسرح الصراع بشأن «الهيمنة» هو «المجتمع المدني». ومن هنا كان من المتوقع حال قيام سلطة مركزية أن تسعى لفرض أشكال من السيطرة على المنظمات غير الحكومية والخيرية. وساهم في دفع السلطة إلى فرض سيطرة على هذه المنظمات حجم الدعم المالي الذي تتلقاه من منظمات حكومية وغير حكومية أجنبية. أي أن جانباً من الصراع بشأن الهيمنة على المنظمات الأهلية يتصل بوقف الدور التوزيعي للمنظمات غير الحكومية في الضفة والقطاع (بحكم الطابع الخدماتي والتوزيعي أو «الريعي» لأغلبيتها)، وبحصره في السلطة ومؤسساتها.[١٦]

ويتضح هذا أكثر إذا ما تذكرنا أن التنظيمات السياسية الفلسطينية (واليسارية بصورة خاصة) وجدت في تشكيل مؤسسات ذات طابع أهلي مصدراً لتمويل بعض نشاطاتها ولتوسيع نفوذها، وخصوصاً بعد الأزمة التمويلية لـ م.ت.ف. (وبالتالي فصائلها) بعد حرب الخليج.[١٧] لكن عدداً كبيراً من المؤسسات غير الحكومية استقل عن التنظيم السياسي الأم لأكثر من اعتبار، على العكس من المؤسسات

---

(١٦) أنظر: علي الخليلي (مدير عام في وزارة الثقافة)، «من نفر مثقف.. إلى مؤسسة أهلية كاملة الصفات؟!»، صحيفة «القدس»، ٦/٨/١٩٩٥. يقدر المقال المذكور عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في الضفة والقطاع بـ ١٧٠٠ منظمة، لكن الرقم الفعلي أقل من ذلك كثيراً وقد لا يتعدى ١٠٠٠ منظمة. أنظر: هلال ومجدي، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. يقول الخليلي بلغة تهكمية: «إن طريق المثقف الفلسطيني (الشاطر) الذي يتحسس متغيرات الحال، ويفهمها على إيقاع العصر، تستند إلى ثلاثة عناصر، أو ثلاثة إمكانات متاحة له... أولاً: (بروبوزل)، أي تقديم اقتراح لمشروع ثقافي... وثانياً: (فندريزن)، أي الميزانية التمويلية لهذا المشروع... وثالثاً: (سي. في.) أي السيرة الذاتية للمتقدم صاحب المشروع... فإذا تكاملت هذه العناصر الثلاثة... في الشخص (الحرك) لدى العنوان الصحيح، في الجهة الأوروبية أو اليابانية أو الأميركية وحتى الإسرائيلية ـ التي يجب بالطبع أن تكون جهة إسرائيلية ذات طابع تقدمي، سلمي، إنساني، وتطبيعي جداً بالذات ـ تمكن ذلك الشاطر من التحول الفوري، من مجرد (نفر مثقف) إلى مؤسسة أهلية، اجتماعية ثقافية كاملة الصفات الوطنية في شبكة (المنظمات غير الحكومية)...»

(١٧) أنظر: Hammami, 1995.

الخيرية التي أقامها أو هيمن عليها الاتجاه الإسلامي. وقد أخذ جانب من الصراع بين السلطة والمؤسسات الأهلية (أو بعضها) شكلاً قانونياً، تمثل في الصراع بشأن نصوص ومضمون مشروع قانون المنظمات الأهلية والخيرية، وشكلاً تنظيمياً، تمثل في إقامة مكتب المنظمات الوطنية كبديل مرتبط بالسلطة (وحركة «فتح»)، ومنافس لشبكة المنظمات الأهلية التي تصدرت معركة استقلالية هذه المنظمات.[١٨] وأخذ هذا الصراع صدى واسعاً نسبياً بسبب غياب اتحادات جماهيرية ومهنية ونقابات فاعلة ومستقلة تواجه الضغوط المفروضة على المنظمات غير الحكومية، وبسبب تراجع دور الأحزاب والقوى السياسية اليسارية التي أعطت العمل الجماهيري والنقابي أهمية خاصة، وسأعود إلى هذه النقطة لاحقاً.

لقد وجد جزء من «الإنتليجنسيا» في الضفة والقطاع لنفسه (كفئات أو أفراد، وبصورة مباشرة أو عبر فصائل يسارية) مواقع في تلك المنظمات أو قام بتأسيسها.[١٩] وهي منظمات ستضطر، في مرحلة ما، إلى الاعتماد على علاقة ما بالسلطة الفلسطينية (إلى استيفاء شروط قانون الجمعيات في حال إقراره)، كما أن عدداً كبيراً منها عرضة للإغلاق أو التحول في نمط الخدمات التي يقدمها في حال تراجع الدعم المالي الخارجي. ومعظمها غير قادر، بتشكيله الحالي، على الاستمرار من دون هذا الدعم. ويبدو أن القليل من هذه المنظمات سيكون قادراً، في المنظور القريب أو المتوسط، على التحول إلى منظمة أهلية فعلية (بمعنى الاعتماد على مصادر تمويل ومساءلة محليّين).[٢٠]

لقد شنت أطراف في السلطة حملة ضد المنظمات غير الحكومية في الضفة والقطاع باعتبارها تحرف مصادر تمويلية عن السلطة الوطنية الفلسطينية الأحوج

---

(١٨) في إطار هذا الصراع منعت وزارة الداخلية الفلسطينية شبكة المنظمات الأهلية من عقد اجتماعها الانتخابي المزمع عقده في غزة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. أنظر: «الرسالة الإخبارية لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية»، العدد السابع، شباط/فبراير ١٩٩٧.

(١٩) من اللافت للانتباه أن عدداً غير قليل من الذين شاركوا في مفاوضات مدريد وواشنطن بات إمّا في منصب حكومي، وإمّا رئيساً لمؤسسة غير حكومية. كما أن الكثير من المؤسسات الخيرية و«التنموية» يرئسها أفراد من العائلات التقليدية.

(٢٠) يستخدم البعض تعبير المنظمات الأهلية ليشير إلى المنظمات الإرثية ذات العضوية القسرية، تمييزاً لها من المنظمات المدنية ذات العضوية الاختيارية. وتعطى المنظمات الأخيرة سمات وأدواراً مجتمعية تغييرية ودينامية قياساً بالدور المحافظ والمعطل للتغيير الذي يُفترض في المنظمات الإرثية. أنظر: مناقشة علي الجرباوي في: زياد أبو عمرو، «المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين» (رام الله: مواطن، ١٩٩٥).

إليها. يقول أمين عام الرئاسة في مؤتمر للمنظمات غير الحكومية عقد في غزة في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٩٦: «إن السلطة الوطنية الفلسطينية ستعمل على أن تدفع هذه الملايين في مكانها الصحيح، وهي حق شرعي لكل أبناء الشعب الفلسطيني وليست هبات لأشخاص أو مؤسسات بعينها تتصرف بها بفردية أو احتكار دون مساءلة أو حساب.»

لكن لخفوت دور «الإنتليجنسيا» في الضفة والقطاع تجاه التحولات في الحقل السياسي الفلسطيني حيثيات أُخرى، أبرزها الدور الثانوي الذي احتلته الثقافة في النظام السياسي الفلسطيني السابق بحكم: سيطرة الهم الوطني؛ غياب الإقليم المستقل؛ غياب الحياة المدينية الفلسطينية منذ النكبة (ومن هنا هيمنة الإنتاج الثقافي الفلسطيني من المنافي حيث تعرّف إلى وعايش حياة مدينية)؛ التعامل مع الثقافة ككمالية أو كامتداد للعمل السياسي؛ ضعف الأحزاب والقوى السياسية الداعمة للثقافة والفن والإنتاج الفكري (بعكس الاهتمام بالفولكلور ذي السمة المحافظة)؛ غياب الاستقلالية التنظيمية والمالية لاتحادات الكتاب والأدباء الفلسطينيين كغيرها من الاتحادات.

إن حسم «ازدواجية السلطة»، التي سادت، لفترة قصيرة، في الضفة والقطاع بين السلطة الناشئة والاتجاه الإسلامي الأصولي، بالعنف وفرض سيطرة أجهزة الأمن الفلسطينية، ولّد ردات فعل سلبية وانتقادات بين فئات من المجتمع، وبروز تخوف من أن يشمل استخدام العنف كل أشكال المعارضة، عُبِّر عنه في الخشية من انتقاد السلطة كما أشار أكثر من استطلاع للرأي. وبرزت ردات فعل قوية، في هذا المجال، بين صفوف الحركة الطالبية الجامعية.[٢١]

---

(٢١) هيأت الاعتقالات بين صفوف المعارضة من الطلبة، والمواجهات التي جرت بين أجهزة الأمن والطلبة في جامعتي بير زيت والنجاح، لردات فعل قوية شملت تظاهرات طالبية ومواجهة مع رئيس السلطة ومطالبة باحترام حرمة الجامعة. وانعكست هذه على نتائج انتخابات مجالس الطلبة، وعلى تراجع نسبة الطلبة المؤيدة لحركة «فتح». ففي انتخابات مجلس طلبة جامعة بير زيت التي جرت بتاريخ ٨ أيار/مايو ١٩٩٦ حصلت الكتلة الإسلامية على ٢٣ مقعداً من مجموع ٥١ مقعداً، بينما حصلت كتلة «القدس والعودة» (كتلة الشبيبة الفتحاوية) على ١٧ مقعداً، وحصلت جبهة العمل الطالبية (المقربة من الجبهة الشعبية)، وكتلة الاتحاد (القريبة من حزب الشعب) على سبعة مقاعد، وثلاثة مقاعد على التوالي، وحصلت كتلة الوحدة الطالبية (المقربة من الجبهة الديمقراطية) على مقعد واحد. هذا وكانت نتائج انتخابات سنة ١٩٩٥ حصول حركة الشبيبة على ٢١ مقعداً والكتلة الإسلامية على ١٨ مقعداً. وساهم في هذه النتيجة: حملات الاعتقال الواسعة نسبياً في صفوف الطلبة على يد سلطات الاحتلال، بما في ذلك حملة مداهمات =

يرى بعض الباحثين الفلسطينيين أن «الشبيبة [الفتحاوية] التي أصبحت جزءاً من السلطة هي غير الشبيبة التي ما زالت تمثل وتقود الحركة الطلابية كحركة قطاعية، وأن بقاء مساحة فاصلة ضروري لبقاء الشبيبة كحركة نقابية طلابية ذات قاعدة واسعة لأن التماثل بين الاثنين يقود لتآكل الحركة شعبياً، كما أظهرت

= منازل الطلبة في بير زيت ليلاً واعتقال مئات الطلبة الذين تم ترحيل قسم منهم إلى قطاع غزة؛ تصرفات بعض أجهزة الأمن الفلسطينية في اقتحام جامعة النجاح. لقد أثر الحدث الأخير في الخطاب السياسي والنقابي للكتل الطالبية، وتحويل الخطاب من السياسي (تأييد أو معارضة أوسلو) إلى خطاب يتمحور حول قضايا الديمقراطية واستقلالية الجامعات، والحركة الطالبية ومستقبلها. ورفعت الشبيبة الفتحاوية شعار: «نحن على يمين السلطة طالما أصابت وعلى يسارها إن أخطأت.» كما تراجعت نسبة المقترعين نحو ٢٢٪ عن الأعوام الماضية (كانت نسبة الاقتراع في انتخابات مجلس الطلبة في بير زيت سنة ١٩٩٣ نحو ٩٢٪، انخفضت إلى ٨٦,٥٪ سنة ١٩٩٥، وإلى ٧٨,٥٪ سنة ١٩٩٦). أنظر: مجدي المالكي، في: مجلة «السياسة الفلسطينية»، العدد ١١، صيف ١٩٩٦؛ إصلاح جاد، «الحركات الشعبية الاجتماعية في واقع متغير»، صحيفة «الأيام»، ١٩٩٦/١٢/٢٥. ودخل تحسن طفيف على تأييد كتلة الشبيبة الفتحاوية في انتخابات سنة ١٩٩٧ وتراجع في نسبة تأييد الأحزاب اليسارية. أنظر مقال مجدي المالكي عن هذه الانتخابات في: مجلة «السياسة الفلسطينية»، العدد ١٤، ربيع ١٩٩٧. وفي انتخابات مجلس طلبة جامعة بير زيت في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٨، فازت الكتلة الإسلامية (حماس) بـ ٢٠ مقعداً، والكتلة المؤيدة لفتح بـ ١٩ مقعداً، وكتلة القطب الديمقراطي (اليسار) بـ ١٠ مقاعد، وكتلة التغيير (غير سياسية) بمقعدين.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، جرت انتخابات لمجلس الطلبة في جامعة النجاح حيث لم تخل النتائج من ردة فعل على اقتحام الشرطة الفلسطينية الجامعة في أيار/مايو ١٩٩٦، وعلى مجمل التحول في الوضع في الضفة الغربية والقطاع بعد قيام سلطة وطنية فلسطينية. فقد حازت الكتلة الإسلامية ٣٩ مقعداً، بينما حازت حركة الشبيبة ٣٦ مقعداً (بعد أن كانت الكتلة هي المسيطرة خلال أعوام طويلة)، وحازت كتل المعارضة العلمانية ٧ مقاعد (٥ منها لجبهة العمل القريبة من الجبهة الشعبية، ومقعدان لكتلة الوحدة المقربة من الجبهة الديمقراطية)، ولم تحز الكتل العلمانية المشاركة في السلطة التنفيذية (حزب الشعب، وفدا) نسبة الحسم المطلوبة للفوز. بتعبير آخر، حازت المعارضة بشقيها (الإسلامي والعلماني) ٤٦ مقعداً في مقابل ٣٦ مقعداً لفتح. وقد تألف مجلس طلبة جديد في جامعة النجاح يضم كتلة «فلسطين المسلمة» (المقربة من «حماس»)، وكتلة العمل المقربة من الجبهة الشعبية. أنظر: عمر عبد الرازق، «قراءة تحليلية في نتائج انتخابات مجلس اتحاد الطلبة للعام ١٩٩٦/١٩٩٧ في جامعة النجاح الوطنية»، مجلة «السياسة الفلسطينية»، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٧. هذا وحازت، في انتخابات أيار/مايو ١٩٩٧، كتلة الشبيبة ٥ مقاعد في مجلس جامعة بيت لحم في مقابل ٤ مقاعد لتحالف اليسار.

تجارب الاتحادات الشعبية التي أصبحت جزءاً من السلطة في الدول العربية المجاورة سواء الاتحادات الطلابية أو العمالية أو النسائية.»[٢٢]

لا شك في أن التغيير في السلوك الانتخابي للحركة الطالبية الفلسطينية يعود إلى تأثيرات نجمت عن إقامة سلطة وطنية، وعن نقل الصراع مع إسرائيل إلى حيز المفاوضات والاحتجاجات السياسية، وهو صراع شغل محور عمل الاتحادات الشعبية قبل قيام السلطة الوطنية. وباتت «الفئات الاجتماعية المختلفة تنتبه لترى ما إذا كانت الأسس والتشريعات المختلفة التي تقوم عليها عملية البناء الوطني تخدم مصالحها مستقبلاً أم أنها ستتعارض معها.» لكن السلوك الانتخابي للحركة الطالبية ما زالت تتحكم فيه بدرجة رئيسية اعتبارات سياسية تتعلق بالتسوية السياسية وشروطها، لا برامج مطلبية قطاعية. كما أن الثقل الذي تتمتع به المعارضة بين صفوف الطلبة هو الذي يفسر النتائج الانتخابية، لكن هناك اعتبارات جديدة تتعلق بموقع مسؤولي الاتحادات القطاعية (كالطلبة) في السلطة.[٢٣]

هناك دلالات سياسية على الأسلوب الذي تعاملت به السلطة مع أول إضراب مطلبي لموظفي قطاع عام. وهو الإضراب الذي قام به المعلمون في الضفة الغربية في ربيع سنة ١٩٩٧، حيث تم التعامل مع قضيتهم المطلبية بأسلوب إداري وأمني شمل التهديد بالفصل، كما شمل الاحتجاز غير القانوني لممثلي المعلمين الذين أفرزهم النضال المطلبي، في الوقت الذي وقفت قيادة الاتحاد الرسمي موقفاً متفهماً ومسانداً للسلطة.

بتعبير آخر، هناك عملية إعادة صوغ للحقل السياسي الفلسطيني بعد قيام سلطة وطنية تحتكر في مناطقها استخدام القوة وتتولى عملية توزيع الموارد العامة

---

(٢٢) أنظر: إصلاح جاد، «الحركات الشعبية الاجتماعية في واقع متغير»، صحيفة «الأيام»، ١٢/٢٥/ ١٩٩٦.

(٢٣) «إن الحركة الطلابية بمختلف أقطابها لم تطرح بعد وبشكل استراتيجي، ما هو الهيكل التنظيمي الذي يجب أو لا يجب أن يضم كل أطراف الحركة الطلابية. قد يكون هذا الأمر مرتبطاً باستمرارية توزع الكتل الطلابية على خطوط التنظيمات والأحزاب السياسية، أو وصول قيادة الخارج لاتحاد عام طلبة فلسطين واستيعاب جزء كبير منها في أجهزة السلطة. وقد يكون الأمر راجعاً أيضاً لاستيعاب جزء ليس قليلاً من قيادات وكوادر الشبيبة في أجهزة السلطة خاصة الأمنية منها. ولكن من العوامل المهمة أيضاً اختفاء عامل الإجماع الوطني بالنسبة لكيفية حل القضية الفلسطينية، وتحول جزء من زملاء الأمس في العمل الوطني... إلى أصحاب موقف مختلف تجاه العديد من القضايا الجديدة التي يثيرها الوضع الحالي.» أنظر: المصدر نفسه.

وتعمل على تهميش السلطات الأُخرى (السلطتين التشريعية والقضائية).[٢٤] ويجب النظر إلى احتكار شرعية استخدام العنف والسيطرة على توزيع موارد مهمة كجزء من استراتيجيات السلطة لبسط سيطرتها، لكنها لا تقتصر عليهما. لذا تولت السلطة توليد خطاب «إقناعي» عبر أجهزتها الإعلامية (الإذاعة والتلفاز والصحف وخطب الجوامع، والمدارس عبر كتب التربية المدنية) لفرض الهيمنة (بمفهوم غرامشي) على «المجتمع المدني».[٢٥] وهي سلطة تقدم نفسها لا كوارث شرعي لـ م.ت.ف. فحسب، بل أيضاً كنواة لدولة حديثة تعمل وتفاوض وتتحرك لامتلاك مقومات وسمات سيادية أسوة بغيرها من الدول الحديثة. ومن هنا الإصرار على تجميع أكبر قدر من رموز السيادة مهما تكن شكلية (من التسميات والألقاب «الدولاتية» (من دولة)، مثل: وزارة؛ وزير؛ وكيل وزارة؛ مجلس وزراء؛ هيئة رئاسة؛ مجلس أمن قومي...)، إلى التركيز (المبالغ فيه، ربما) على امتلاك بعض المرافق ذي الرمزية الكيانية (مطار، وميناء...).[٢٦]

ومن المتوقع أن تكون سياسة التعيينات في أجهزة ومؤسسات السلطة المتعددة قد هدفت، من ضمن اعتبارات أُخرى، إلى توسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة: أولاً، عملت على تحويل حركة «فتح» إلى تنظيم حاكم ومسيطر على أجهزة السلطة ومؤسساتها، وربطت العضوية التنظيمية بالمنصب الوظيفي في أجهزة السلطة المركزية والهيئات المحلية، وما يتفرع من هذه وتلك من مصالح وخدمات

---

(٢٤) أنظر المقابلة مع أمين سر المجلس التشريعي، روحي فتوح، في مجلة «المجلس التشريعي الفلسطيني»، العدد الأول، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ويعتبر أمين سر المجلس التشريعي أن من أبرز الصعوبات التي تواجه عمل المجلس تتمثل في تجاهل السلطة التنفيذية لقراراته والقوانين التي يقرها، وفي التعتيم الإعلامي على أعماله.

(٢٥) هناك عدد من الإذاعات ومحطات التلفزة العاملة في الضفة الغربية التي تبث برامج غير إخبارية، كما بلغ عدد الصحف في الضفة الغربية وقطاع غزة في أواخر سنة ١٩٩٦ نحو ٢٥ صحيفة (وفقاً لمعلومات وزارة الإعلام) صنف منها ٩ صحف معارضة (لكن الرئيسية أو الأوسع انتشاراً منها إمّا موالية للسلطة، وإمّا مستقلة تمارس رقابة ذاتية)، وبلغ عدد المجلات والنشرات في الفترة ذاتها ٩٧ مجلة ونشرة صنف منها ١١ مجلة ونشرة معارضة. كما تنشر الصحف والمجلات المحلية مواقف المعارضة. لكن تدخّل السلطة التنفيذية (أيار/مايو ١٩٩٧) عرقل البث المتلفز المباشر لجلسات المجلس التشريعي.

(٢٦) ربما كان استخدام اتفاق أوسلو ـ ٢ (الموقع في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٩٥) تعبير «رئيس» بالحروف اللاتينية بدلاً من استخدام مرادفها بالإنكليزية (أي rais بدلاً من President) مراعاة لهذا الاعتبار.

ونشاطات وعلاقات متعددة في القطاعين العام والخاص؛ ثانياً، هدفت إلى تجيير التضامنيات الإرثية للوصول إلى المجتمعات المحلية؛ ثالثاً، هدفت إلى استيعاب شريحة واسعة (نسبياً) من الإنتليجنسيا والتكنوقراط في أجهزة السلطة ومؤسساتها، وإلى تحييدها.

وليس غريباً ـ في ظل تضخم الأجهزة البيروقراطية ـ أن يُخصَّص أكثر من نصف نفقات السلطة الوطنية كرواتب وعلاوات لموظفيها.[٢٧]

ثانياً: معالم النظام السياسي الفلسطيني الناشىء

يمكن التعرف على المعالم التالية للنظام السياسي الجديد:

أ) تشكل سلطة وطنية على «إقليمها»

دخل النظام السياسي الفلسطيني مرحلة تشكّل جديد يهيمن عليها مشروع إقامة دولة مستقلة فوق إقليمها. ولعل هذا يوضح، إلى حد كبير، اندفاع السلطة الوطنية الفلسطينية لبناء قدرة ردعية داخلية كبيرة (قياساً بحجم السكان)، وللموافقة على إجراء انتخابات عامة تشريعية للحصول على شرعية ديمقراطية. كما يفسر سعيها لتنمية مواردها (من الدول المانحة والضرائب، ووسائط أُخرى) بما يمكّن من تحمل النفقات الأمنية والمدنية وتوليد نشاطات اقتصادية واجتماعية وإعلامية تقوي قدرتها على التحول إلى دولة. وهو يفسر (وإن لا يبرر) قيام السلطة ببناء شبكة من العلاقات الزبائنية بهدف إدامة نفسها.

لكن يجب الحذر من الخطاب الأيديولوجي والأحادي الجانب والشديد المبالغة في توصيف سلوك السلطة الفلسطينية. فقد اعتبر أحد الكتّاب الفلسطينيين السلطة الوطنية الفلسطينية: «... الأداة المحلية الأساسية في انهيار بنية المجتمع

---

(٢٧) رصد مشروع ميزانية سنة ١٩٩٧ للسلطة الوطنية الفلسطينية ما نسبته ٥٩٪ من النفقات للأجور والرواتب والعلاوات، في مقابل ٦٪ للمشاريع التطويرية. وقد لاحظت لجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس التشريعي الفلسطيني أن «التعيينات لا تتم حسب الحاجة الفعلية للوزارات والمؤسسات.» كما لاحظت وجود «تضخم في حجم التوظيف خاصة الوظائف العليا لدى الوزارات والمؤسسات العامة.» أنظر: صحيفة «القدس»، ٢١/ ٥/ ١٩٩٧.

الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. فهي أنجزت تمزيق النسيج الخلقي للمجتمع وحولت البنى الجماهيرية والثقافة السياسية التعددية، والتي بنيت خلال عشرين عاماً في مقاومة الاحتلال، إلى مخلفات من الماضي... لقد تمكن عرفات خلال العام الماضي، اعتماداً على بيروقراطية عسكرية تقدر بـ ١٩ ألفاً، وبيروقراطية مدنية تقدر بـ ٢٧ ألفاً، من تحويل البنية السياسية للضفة الغربية وقطاع غزة، بما يلائم جدول أعمال أسياده. وهكذا أصبحت السلطة الوطنية الفلسطينية أكبر مستخدم للعمل في مجتمع يعاني الخنق الاقتصادي المتعمد، والتفقير عبر سياسة الاحتلال المولدة للتخلف الاقتصادي... لقد جرى دفع مسيرة المجتمع المدني نحو الأسلوب التقليدي في الحكم وحل النزاعات الذي يعتمد على دور العشيرة وفقاً للقوانين القبلية... لقد نجحت [السلطة الوطنية الفلسطينية] باعتبارها المستقبل الوحيد للدعم الدولي وفقاً لاتفاق أوسلو في إفلاس وفي كبت حركة منظمات غير حكومية نشطة كونت العمود الرئيسي لمجتمع مدني يتشكل.»[٢٨] كما يجب الحذر من مقولات تنطلق من أن «السلطة في مأزق شامل، وأنها لم تحقق شيئاً على صعيد الفئات الاجتماعية المختلفة (باستثناء الأمن)، فالبطالة مستشرية، والتجار يعانون من الممارسات الإسرائيلية، والفلاحون تصادر أراضيهم عبر الطرق الالتفافية وغيرها دون تدخل من السلطة، والأداء التفاوضي للسلطة شيء، والاستفتاءات التي تجري في نابلس والقدس وبيت ساحور لا قيمة لها ولا تشكل مؤشراً حقيقياً لأداء السلطة...»[٢٩]

ويمثل الضعف الراهن لدور أحزاب وقوى المعارضة الوطنية العلمانية عنصراً مهماً من عناصر تشكل النظام وسلوكه واتجاهات تغييره. فالنظام الديمقراطي، في النهاية، حصيلة توازنات قوى ترتكز على وجود تعددية سياسية وتنظيمية وفكرية في إطار دولة قانون. فمن جهة ساهمت المرحلة الثانية (التراجعية) من الانتفاضة والتطورات التي تلت اتفاق أوسلو في إنتاج حالة من تراجع التسيّس، إن جاز التعبير. كما ساهم قيام سلطة وطنية فلسطينية في الضفة وقطاع غزة في بروز تقبل لدى جمهور هذه المناطق لترك شؤون المفاوضات والتسوية السياسية مع إسرائيل للسلطة الوطنية. وسهلت الأوضاع المعيشية الصعبة انشداد الجمهور، وإن موقتاً،

---

(٢٨) أنظر: Naseer Aruri, *op.cit.*

(٢٩) من مداخلة للأستاذ بشير البرغوثي، في ندوة عن دور الحزب السياسي الفلسطيني في ترسيخ الديمقراطية، في مؤسسة «مواطن» بتاريخ ١٣/ ١٠/ ١٩٩٥.

إلى شؤونه الخاصة. وساهم ارتباك المعارضة في الاتجاه ذاته.

تشتمل المآخذ على قوى المعارضة العلمانية على: المشاركة في نظام «كوتا»، الأمر الذي ساهم، في النتيجة، في تشريع هيمنة تنظيم واحد على سياسة م.ت.ف. وبنيتها ومقدراتها؛ غياب جدول أعمال موحد للقوى اليسارية، ساهم في انتقال صيانة القرارات الوطنية إلى خارج تلك المؤسسات؛ ضعف الممارسة الديمقراطية داخل أحزاب اليسار عبر «تصنيم» مبدأ «المركزية الديمقراطية» داخلياً، وفي علاقاتها بالجمهور ممثلاً بروابطه ونقاباته واتحاداته؛ استعداد بعض قوى المعارضة للتنقل بين المعارضة والرفض والدخول في تشكيلات تنظيمية ليست ذات صدقية عالية على الصعيد الجماهيري (المشاركة في جبهات «الرفض» (١٩٧٤ ـ ١٩٧٨)، و«الإنقاذ» (١٩٨٤ ـ ١٩٨٧)، و«القوى العشر» (١٩٩٣ ـ ١٩٩٦)؛ استسهال الاستنكاف عن المشاركة في الأطر الوطنية الفلسطينية القيادية، أو التحالف غير الانتقادي مع قيادة «فتح»... إلخ؛ الوقوع في أخطاء تكتية ذات أبعاد «استراتيجية» كرفض المشاركة في الانتخابات التشريعية سنة ١٩٩٦ بتسويغات لم تفهمها أغلبية الناس في الضفة والقطاع. ومن هذه المآخذ التحالف (سياسياً) مع تيار الإسلام السياسي المعارض للعلمانية والديمقراطية بمفهومهما العصري، ولـ م.ت.ف. وبرنامجها، والمعترض (حتى وقت متأخر) على خطاب الوطنية الفلسطينية. وبانت علاقة التحالف تلك كعلاقة تابعة (الاختباء وراء تنظيم له امتداد جماهيري بانتظار متغيرات) وارتباك تكتي. لكن المأزق الأكبر للمعارضة العلمانية يكمن في استمرار تشرذمها، وغياب استراتيجيا واضحة للتغيير السياسي والاجتماعي.

ب) دخول الحركة الإسلامية (الإسلام السياسي) في الحقل السياسي الفلسطيني

نجحت الحركة الإسلامية الأصولية التي نمت في الضفة الغربية وقطاع غزة في النصف الثاني من الثمانينات في التحول، خلال فترة قصيرة، من تنظيم صغير محدود التأثير ومحاصر من حركة وطنية علمانية إلى تنظيم ذي قاعدة جماهيرية. وكما أشرت سابقاً، كان من أسباب توسع نفوذ الحركة الإسلامية بعد تفجر الانتفاضة تراجع القدرة التعبوية لـ م.ت.ف. وفصائلها، مع انتقال مركز ثقل الحقل السياسي الفلسطيني إلى الأراضي المحتلة، وتزايد عبئها البيروقراطي، وانتشار

الخمول والروح «الزعامتية» والترهل التنظيمي في أوساطها.[٣٠] ومن هنا اهتمام حركة «حماس» بطرح «خلقية ثورية» كانت قد مثلتها الحركة الفدائية (بخطاب علماني) في الستينات. وكان لا بد من انخراط الحركة الإسلامية في العمل المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي (الأمر الذي أحجمت عنه حتى تفجر الانتفاضة) إن هي أرادت كسب شرعية الانخراط في الحقل السياسي الوطني، وتحديداً بعد تراجع دور الكفاح المسلح في جدول أعمال م.ت.ف. وفصائلها، وتضعضع مكانتها بعد خروجها من بيروت سنة ١٩٨٢، وما رافق ذلك من انقسامات.[٣١]

لكن الخلقية «الثورية» التي طرحتها الحركة الإسلامية وتبنيها للكفاح المسلح، وإن ساهما في عملية التعبئة السياسية في لحظة نهوض جماهيري، فإنهما لا يوفران، في حد ذاتهما، حلاً للمعضلة الاستراتيجية الناجمة عن الاختلال الواسع في ميزان القوى المحلي والإقليمي والدولي. ولذا وجدت الحركة الإسلامية نفسها ـ كما حدث لحركة المقاومة الفلسطينية من قبلها ـ أمام خيارات محددة: فعليها إن أرادت أن تدخل كلاعب فاعل في الحقل السياسي الوطني أن تتقدم ببرنامج سياسي يتعامل مع موازين القوى الفاعلة في الساحة الفلسطينية. وفي هذه الحالة لن يختلف البرنامج كثيراً عما طرحته المنظمة سنة ١٩٧٤، وكررت طرحه، بوضوح أشد، في إعلان الاستقلال سنة ١٩٨٨. فالأهداف التي طرحتها حركة «حماس» في بداية تأسيسها مالت إلى التجريد والعمومية قياساً بالمواقف والسياسة اللتين تتطلبهما القضايا الكثيرة للواقع المحلي والإقليمي والدولي وتناقضاته.[٣٢]

---

(٣٠) من العوامل التي ساعدت في نهوض الحركة الإسلامية الفلسطينية نجاح الثورة الإيرانية، ونجاح جماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية في الأردن، وتزايد نفوذها في مصر والجزائر والسودان، وتراجع تأثير التيارات القومية العربية واليسارية، وانهيار المعسكر الاشتراكي. لكن يبقى العامل الأهم تضعضع مكانة منظمة التحرير وقدراتها التعبوية بعد إخراجها من الساحة اللبنانية سنة ١٩٨٢ والأحداث التي تلت ذلك وساهمت في الاتجاه نفسه. أنظر: جواد الحمد وإياد البرغوثي، ١٩٩٧.

(٣١) أنظر: الجرباوي، ١٩٩٣.

(٣٢) طرح ميثاق حركة «حماس» الذي صدر في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٨ أن أهداف الحركة تكمن في «منازلة الباطل وقهره ودحره ليسود الحق وتعود الأوطان وينطلق من فوق مساجدها الآذان معلناً قيام دولة الإسلام ليعود الناس والأشياء كل إلى مكانه الصحيح.» لكن الحركة بدأت تبلور أهدافها بلغة سياسية أكثر ملموسية مع تزايد انخراطها في الحقل السياسي الوطني، فباتت تنظر إلى الكفاح المسلح كطريق للتحرير الموصل إلى الدولة. وباتت أدبيات «حماس» السياسية تتضمن تعبير «الدولة الفلسطينية المستقلة»، بل وبات قادة حماس يتحدثون عن «نظام سياسي =

كما يبقى الإسلام السياسي الأصولي عرضة كغيره من التنظيمات السياسية القائمة على أساس تراتبي، للبقرطة و«الروتنة» والمركزية الشديدة، والاعتماد المتزايد على الأساليب الأمرية (والإدارية) في القيادة، وخصوصاً في ظروف القمع والعمل السري وشبه السري. وهكذا لم يعف اعتبار الحركة الإسلامية نفسها جزءاً من حركة عالمية يشكل العالم الإسلامي كله احتياطاً لها ومجالاً لعملها، من التعامل مع خصوصيات الحقل السياسي الوطني (الدولاني) ومعضلاته.

إن خطاب الإسلام السياسي، أساساً، خطاب تعبوي موجه نحو «أسلمة المجتمع» أو بناء الدولة «الإسلامية»، ويحمل، بالتالي، تحريضاً ضد السلطة المركزية في المجتمع. وتياره المركزي لم يتحول إلى خطاب يحمل مشروعاً وطنياً مقاوماً للاحتلال، إلاّ بعد بدء الانتفاضة في أواخر سنة ١٩٨٧.(٣٣) ومن هنا يتضمن هذا الخطاب دعوة إلى فئات وطبقات اجتماعية فلسطينية متعددة، وغير متجانسة، مثل الإنتليجنسيا «المبترلة» (الفئات الدنيا وذات الوضع المعيشي القلق من الطبقة الوسطى، والتجار الأغنياء التقليديين والجدد)، إضافة إلى فئات فقيرة ومسحوقة. أي أنه خطاب يتضمن دعوة موجهة إلى طبقات أو فئات مختلفة لتشكيل «كتلة» لها مشروعها المجتمعي ورؤيتها المعارضة للسلطة القائمة (وستكون معارضة لأي سلطة ما دامت ليست من إفرازات مشروعها المجتمعي). ويتضمن

= ديمقراطي شوري قائم على التعددية السياسية»، وعن «دولة متعددة الأحزاب والسلطة فيها لمن يفوز بالانتخابات.» كما اعتبرت حركة المقاومة الفلسطينية نفسها رأس حربة لحركة «تحرر عربية إسلامية، وإن بقي الشعب الفلسطيني صاحب القضية الأول.» صحيح أن برنامج «حماس» ما زال يقوم على تحرير كامل فلسطين، إلا إن الحركة، باتت تضع، وتحديداً بعد اتفاق أوسلو، هدف تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة من الاحتلال على رأس قائمة أهدافها المرحلية كخطوة على طريق الهدف الاستراتيجي، بل يعتبرها بعض قادتها «هدفاً استراتيجياً على المدى المتوسط.» ولا يعارض مؤسس الحركة (الشيخ أحمد ياسين) توقيع اتفاق هدنة مع إسرائيل شرط أن تنسحب «من الضفة الغربية وقطاع غزة وشرقي القدس، أي إلى حدود عام ١٩٦٧ بدون شروط.» أنظر: جواد الحمد وإياد البرغوثي، ١٩٩٧، الباب الأول، الفصل الأول. لكن هذا الهدف الذي يلتقي مع هدف م.ت.ف. والسلطة الفلسطينية لا يلغي التعارض مع السلطة في قضايا أُخرى (تحديداً استخدام العمليات العسكرية ضد أهداف إسرائيلية مدنية). كما أن توزع قيادة حماس بين عمّان ومناطق السلطة الفلسطينية يطرح علامات استفهام بشأن وحدة الحركة، وتأثير سياسة الأردن فيها أو في جناح منها. لرؤية علمانية لميثاق «حماس» ولمحة تاريخية عن جذورها في جماعة الإخوان المسلمين في مصر والأردن، أنظر: ياسين، ١٩٩٠.

(٣٣) صدر أول بيان يحمل توقيع «حركة المقاومة الإسلامية» بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٧.

الخطاب آلية أيديولوجية تمنح الفئات المخاطَبة «هويات» ذات رواية إسلامية معينة، كما تحدد لها مصالح ومواقع اجتماعية جديدة. أي أنها تمثل دعوة إلى بناء «كتلة تاريخية» تستند إلى تفسير سياسي راهن للإسلام.

لكن التركيز على الجانب الأيديولوجي في دعوة الحركة الإسلامية لم يأت على حساب بناء المؤسسات كمولد لقاعدة اجتماعية للحركة. ومن هنا نشاطها في بناء الكتل الطالبية في الجامعات، والجمعيات الخيرية الإسلامية (لجان الزكاة)، والأندية الرياضية، والمستشفيات، والمكتبات، ورياض الأطفال وغيرها، والحرص على إدارتها بعيداً عن الأساليب التي شاعت بين فصائل م.ت.ف. القائمة على التنافس الفئوي الضيق وعلى الشكلية والكسب التنظيمي السريع. لقد سارعت الحركة الإسلامية الأصولية إلى الانخراط في الحقل السياسي الوطني لحظة إدراكها ضرورة التعامل مع الوطنية الفلسطينية. ولذا نجدها تستخدم مفرداته، وأشكال تنظيمه (من مكتب سياسي، إلى الأجهزة المختلفة)، وتقنياته (الانتخابات، والصحف، والتظاهر، والحوار، وإبرام اتفاقات، والتفاوض، وفصل البنية السياسية عن البنية العسكرية، واعتبار الحرب الأهلية «الصدام المسلح مع السلطة» خطأً أحمر...)، وأشكاله في العمل الجماهيري. بتعبير آخر، ظهرت حركة «حماس» كتنظيم سياسي عصري يفعل ويتفاعل مع حقل سياسي يشتق مكوناته من مؤثرات وبنى ومقولات عصرية، بما في ذلك إعلان تشكيل حزب في محاولة لحل معضلة التوفيق بين الاستراتيجيا التي حملها عند قيامه وحاجته إلى الحفاظ على وجوده التنظيمي والسياسي في الحقل السياسي الوطني.[٣٤] لقد انتقلت الحركة الإسلامية الفلسطينية في أواخر سنة ١٩٨٧ (بعيد انطلاقة الانتفاضة) من تيار يغلب على نشاطه الجانب الاجتماعي الدعوي (جسمه الرئيسي حركة «الإخوان المسلمين») إلى تنظيم سياسي ـ عسكري حديث مقاوم للاحتلال (جسمه الرئيسي حركة «حماس»).[٣٥]

---

(٣٤) أُعلن رسمياً إقامة «حزب الخلاص الوطني الإسلامي» في غزة في ١٩٩٦/٣/٢١، أي بعد الإجراءات الواسعة ضد «حماس» من قبل إسرائيل والسلطة الفلسطينية عقب العمليات المسلحة التي قامت بها في القدس وتل أبيب. وقد نفى الحزب أن تكون له صلة تنظيمية وسياسية رسمية بحركة «حماس» إلا إن معظم قياداته ورموزه من حركة «حماس».

(٣٥) أنظر: خالد حروب، ١٩٩٦. يرى الكاتب أن بعض السمات الذي رافق نشوء الحركة وأثر في فكرها وممارستها السياسية يعود إلى الوضع الخاص والمحلي الذي تأسست «حماس» فيه (انطلاقها، كقيادة وتنظيم، من داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، وتحت الاحتلال العسكري =

ونجد دعوات ـ وهي في المضمون دعوات عصرية ـ إلى بناء «كتلة تاريخية» من طبقات وفئات غير متجانسة المصالح في الخطابات الشعبوية (الدينية والقومية والوطنية). وتحتوي هذه الخطابات على منظومات رمزية محركة وجاذبة لمجموعات (طبقات وفئات وشرائح) اجتماعية متعددة. وقد تلقى هذه الدعوات استجابة أوسع في مجتمعات يكون فيها التكوين الطبقي في حالة انتقالية أو حراكية أو هلامية. وفي الوضع الفلسطيني حملت حركة «فتح» خطاباً «شعبوياً» لكنه يختلف عن خطاب حركة «حماس» كونه استند إلى دعوة وطنية علمانية لا إلى دعوة «دينية».[٣٦] إن هذا لا يلغي تأثيرات الحركة الإسلامية الأصولية في لغة الخطاب السياسي للحقل السياسي الفلسطيني، فقد ازداد، بصورة ملحوظة، استخدام المفردات والإشارات الدينية، وذكر الآيات القرآنية في هذا الخطاب، والميل إلى المحافظة في مجالات السلوك واللباس والعلاقات الاجتماعية. ولعل هذا وراء اتهام بعض مؤيدي التيار الإسلامي للعائدين (إذ لم يتأصل هذا التيار بينهم بحكم ارتباطهم بـ م.ت.ف. ومفاهيمها العلمانية) بـ «التحلل» الخلقي لأن بعضهم بدا أقل محافظة في المظهر والسلوك العام مما هو سائد في مجتمع ما بعد الانتفاضة.[٣٧]

لكن الحركة الإسلامية الأصولية ـ وهذا يسري على القوى الفاعلة الأُخرى

= الإسرائيلي)، وتأثر بعض السمات الأُخرى بالوضع الإقليمي والدولي. ويعزو الكاتب ضعف التنظير السياسي عند «حماس» إلى نشأتها هذه وغياب الجسم الرديف للحركة في الخارج لمدها بالنظرية سواء في ما يتعلق بالقضايا السياسية أو بالقضايا الاجتماعية (باستثناء الدعوة الدينية الإسلامية)، ويبرز هذا في ميثاق «حماس». ويشير الكاتب إلى أن «حماس» على الرغم من نشأتها المحلية فإنها ليست ظاهرة منفصلة عن حركة المد الإسلامي التي نمت بسرعة فاقت قدرتها على الاستيعاب والتنظير، الأمر الذي لم يوفر مستودعاً فكرياً لـ «حماس». ويرى أن هذا أوقع الحركة في مآزق ـ على الرغم من أن الاحتلال ساعد إلى «حد كبير في تأجيل مواجهة عدد مهم من الإشكاليات» ـ برزت في ضمور العلاقات السياسية للحركة على الصعد الفلسطينية والعربية والدولية، وفي «الموقف من المشاركة في الانتخابات التشريعية، والموقف من إقامة حزب سياسي، والموقف من مواصلة العمل العسكري أو تجميده، وغير ذلك من القضايا التي تفاقمت آثارها مع قيام السلطة الفلسطينية.» أنظر الفصل السادس من المصدر أعلاه.

(٣٦) تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض قيادات «فتح» جاء من بيئة جماعة الإخوان المسلمين (مثل خليل الوزير، وصلاح خلف، وسليم الزعنون، وأبو يوسف النجار).

(٣٧) وهو أسلوب من أساليب الضغط للامتثال لمفاهيم الإسلام السياسي المتعلقة بـ «أسلمة المجتمع» الفلسطيني.

في الحقل السياسي الفلسطيني بعد تشكل السلطة الفلسطينية ـ لم تعد تواجه الاحتلال فقط، بل دخلت أيضاً تحت خيمة تأثيرات الحقل السياسي الفلسطيني وما يدعو إليه من إدارة علاقة بالسلطة المركزية، ومن اعتماد أشكال جديدة من العمل السياسي تختلف عن أشكال معارضة مفاوضات مدريد وحتى معارضة اتفاق أوسلو. ففي المرحلة التي سبقت إقامة السلطة الوطنية كانت المعارضة للمفاوضات تمثل، عملياً، معارضة لمواقف التنظيم الفلسطيني المسيطر على م.ت.ف.، لكنها بعد اتفاق أوسلو أصبحت تأخذ شكل معارضة لسلطة رسمية قائمة بأجهزتها ومؤسساتها، وبشرعيتها المستندة إلى انتخابات ديمقراطية. وهي سلطة مقيدة باتفاقات والتزامات مع إسرائيل، ولا تزال في حالة مواجهة معها كدولة محتلة.

وهذا يفسر تعددية أشكال العلاقة بين السلطة والحركة الإسلامية الأصولية، والتي شملت الحوار معها وتعيين مقربين لها في السلطة واعتقال أعداد من قيادتها وكوادرها وإغلاق صحفها بين الحين والآخر. كما شملت الحملات الإعلامية ضد حركة «حماس» و«الجهاد الإسلامي» وتحميلهما مسؤولية تأخير تطبيق المرحلة الثانية من اتفاق أوسلو وتجويع عائلات العمال الذين يعتمدون في دخلهم على العمل داخل إسرائيل بسبب عملياتهما العسكرية ضد أهداف إسرائيلية. وشملت، من جهة أُخرى، محاولات من قادة حماس لإجراء حوارات سريعة مع إسرائيل، كما كشف الملك حسين عقب محاولة الاستخبارات الإسرائيلية اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» في عمّان بتاريخ ٢٥/٩/١٩٩٧.

لقد بسطت السلطة الوطنية سيطرتها بسرعة على مناطقها، وتولت فرض الأمن والنظام في هذه المناطق،[٣٨] ونجحت في الحفاظ على تماسك تنظيم «فتح» والاستناد إليه كقاعدة للحكم. ونجحت السلطة، إلى حد كبير، في خطها «البراغماتي» الذي يصوغه رئيسها، وكان هذا الأخير قد نجح في تهميش المعارضة داخل الحركة، وقيادات «فتح» التي اختارت المعارضة من «الخارج».

هذا لا يعني أن «حماس» باتت تنظيماً هامشياً، وإن وُجدت مؤشرات إلى تراجع نسبي في حجم تأييدها الجماهيري بعد تأسيس السلطة الفلسطينية. فهي ما زالت تنظيماً له قاعدته الجماهيرية ويتفوق على أي من التنظيمات السياسية العلمانية

---

(٣٨) يقول الطيب عبد الرحيم، أمين عام الرئاسة، في حفل تخريج الدفعة الأولى من قوات جهاز الأمن الوقائي (بتاريخ ١٨/١٠/١٩٩٥): «إننا لن نسمح بأن نكون دولة مليشيات مثل أفغانستان ولبنان والصومال، وإن الجهة المسؤولة عن الأمن الفلسطيني هي قوات الأمن.» صحيفة «القدس»، ١٩/١٠/١٩٩٥.

المعارضة (أو مجموعها) في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن اتساع أو ضيق نفوذ الحركة الإسلامية الأصولية في الأراضي الفلسطينية يعتمد، إلى حد كبير، على علاقتها بالسلطة خلال الفترة الانتقالية، وطبيعة «الحل» الذي سينجم عن مفاوضات الحل «النهائي» بين السلطة وإسرائيل.

ج) إعادة إنتاج خطاب «الحوار الوطني» و«الوحدة الوطنية»

لعل ضعف إدراك أبعاد التحول الذي دخل على الحقل السياسي الفلسطيني ومؤثراته بعد اتفاق أوسلو، واصطدام المشروع الوطني الفلسطيني بعقبات الموقف الإسرائيلي (والأميركي) هما من العناصر التي تفسر استمرار بعض مفردات الخطاب السياسي الفلسطيني السابق عند معظم الأحزاب والقوى السياسية. وهو خطاب يجد في الدعوة إلى «الحوار الوطني» مخرجاً للمأزق السياسي، ويجد في الوحدة الوطنية استعادة لدور فُقد، وفي المشاركة الرمزية (كما حدث في دورة المجلس الوطني الأخيرة في نيسان/أبريل ١٩٩٦) حلاً لمعضلة الموقف المزدوج من السلطة بعد فشل تجربة التنظيمات العشرة في المعارضة وتراجعها عن شعار «إسقاط اتفاق أوسلو».[٣٩] إن خطاب الحوار والوحدة الوطنية يقفز عن حقيقة قيام سلطة منتخبة تقيم اتفاقات وترتيبات مع إسرائيل وغيرها، ويكتم صعوبات تشكيل

---

(٣٩) تضمنت مداخلة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في جلسة الحوار الوطني التي عقدت في نابلس بتاريخ ١٩٩٧/٣/٢٧ التأكيد أن «الحوار ضرورة وطنية ملحة تمليها دروس التجربة التاريخية المعاشة والتحديات الراهنة والمنظورة»، معتبرة أن الكل في قارب واحد، وأن التناقض الرئيسي هو مع الاحتلال. واعتبرت أن اتفاق أوسلو بات أمراً واقعاً وأنها تتعامل مع نتائجه على هذا الأساس على الرغم من أنها تعتبره لا يلبي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية وأنه ألحق إجحافاً كبيراً بها. ونفت المذكرة المذكورة أن الغرض من الحوار «الالتحاق بسلطة أو الحصول على كوتا أو حصة من كعكة تقتسم.» واقترحت تشكيل مرجعية وطنية عليا من القوى الوطنية والإسلامية تشرف على التفاوض وأدواته على أن تجري المفاوضات مع إسرائيل على أساس قرارات الشرعية الدولية، وفي إطار الأمم المتحدة. وحددت هدف الحوار بإعادة «ترتيب البيت الفلسطيني وإعادة اللحمة لشعبنا على أسس سياسية واضحة تعيد الاعتبار للبرنامج الوطني.» كما دعت المذكرة إلى «تعزيز بناء المجتمع المدني، واحترام التعددية السياسية وفصل السلطات ووقف عسكرة المجتمع وتحريم الاعتقال السياسي ومحاربة الفساد والرشوة واستغلال النفوذ، واحترام حرية الصحافة ووسائل الإعلام.» ودعت أيضاً إلى الحفاظ على م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وإلى إعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية تنهي الاستئثار والتفرد.

اصطفافات جديدة (تشكيل قطب سياسي ثالث خارج حركتي «فتح» و«حماس» على سبيل المثال). كما أن للسلطة اعتباراتها من خطاب الحوار والوحدة الوطنية، منها: المأزق الوطني العام الذي وصلت إليه الاتفاقات مع إسرائيل؛ خسارة الرهان على عودة حزب العمل الإسرائيلي إلى الحكم؛ احتواء أو تحييد أو «إيواء» المعارضة أو إدخالها في ترتيبات على شاكلة الجبهات الوطنية في عدد من البلاد العربية. ولعل هذا من حيثيات تعبير «تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي على أساس الوحدة الوطنية» الذي ورد في نص مشروع قانون الأحزاب السياسية الفلسطيني الذي قدمته السلطة.(٤٠) كما أنه من غير المستبعد أن يكون للسلطة من وراء الحوار اعتبارات تكتية تتعلق بتحسين مواقعها التفاوضية مع إسرائيل.

يتوجه خطاب «الحوار الوطني» و«الوحدة الوطنية» (ومفرداتهما مثل ترتيب «البيت» الفلسطيني، والقيادة الجماعية) نحو صوغ نموذج معين للعلاقات الفلسطينية السياسية الداخلية قام خلال فترة ما قبل قيام السلطة الفلسطينية. فهذا الخطاب يعكس، في جانب منه، رغبة في الحفاظ على تماسك الجسم الأساسي في م.ت.ف. ومنع من تآكله واندثاره لما يحمله ذلك من مخاطر على حقوق الشعب الفلسطيني، وتحديداً في الشتات. لكن لم يعد لهذا الخطاب الوظائف ذاتها بعد قيام سلطة فلسطينية وقيام نظام الحزب الواحد. لقد رفضت حركة «فتح»، بصورة مستمرة، اعتماد مبدأ التمثيل النسبي في مؤسسات واتحادات المنظمة. وهي لم تعتمده في نظام الانتخابات التشريعية، وإنما اعتمدت قانون انتخابات يقوم على الدوائر المتعددة (١٦ دائرة في الضفة والقطاع والقدس) ونظام الأغلبية.(٤١) وفي كلا الحالتين جرى استبعاد نظام التمثيل النسبي كونه لا يسهل تكريس سيطرة التنظيم الأكبر.

---

(٤٠) راجع نص القانون المنشور في: صحيفة «القدس العربي»، ١٩٩٥/٩/٧. من الأمثلة على دعوات «الوحدة الوطنية» دعوة عباس زكي، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» ومن المعارضين لاتفاق أوسلو (وعضو مجلس تشريعي لاحقاً)، بعد عودته إلى الضفة الغربية (في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)، إلى «رص الصفوف وتحقيق الوحدة الوطنية لمواجهة تحديدات الاحتلال وانعكاساته على حياة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج»، وإلى «حوار ديمقراطي معمق وجدي.» أنظر: صحيفة «الحياة الجديدة»، ١٩٩٥/٩/٢٢، ص ١٥.

(٤١) في الوقت الذي يؤكد أبو علي شاهين، وهو أحد قادة حركة فتح ويُعتبر من مؤسسي حركة الشبيبة الفتحاوية (ووزير لاحق)، أهمية الوحدة الوطنية لتحقيق أهداف وتطلعات الشعب الفلسطيني، فإنه يشدد على أهمية بناء حركة فتح قوية لتكون العمود الفقري للمرحلة القادمة نحو بناء الوطن الفلسطيني. أنظر: صحيفة «القدس»، ١٩٩٥/٩/٢٥.

د) تراجع تأثير اليسار في الحقل السياسي الوطني

منح تشكيل سلطة وطنية فلسطينية وتحول تنظيم «فتح» إلى حزب السلطة،[٤٢] أهمية خاصة للتعددية الحزبية التي من دونها تصبح الديمقراطية مطلباً خلقياً أو تبشيرياً. ولا يقلل من أهمية هذه التعددية، بل ربما يزيدها ملحاحية، استمرار الاحتلال ومواجهة السلطة الفلسطينية استراتيجيا إسرائيلية تتمحور حول تقليص «السيادة» الإقليمية لهذه السلطة (سياسياً واقتصادياً وجغرافياً) وتجزئة إقليمها، وحفاظ إسرائيل على مستعمراتها وتوسيعها وضم القدس ومحيطها، من جهة، وتحقيق «اندماج» إسرائيل في المنطقة على أسس تعزز مكانتها الاستراتيجية (أمنياً وسياسياً واقتصادياً) من جهة أُخرى.[٤٣] كما تتعرض السلطة لضغوط من الدول المانحة والبنك الدولي لتوفير أسس وشروط اقتصاد رأسمالي (تابع بالضرورة) غير مقيد، ومن دون انتباه لسمات الاقتصاد الفلسطيني ومشكلاته وحاجات الفلسطينيين.

لذا كان متوقعاً أن تبدأ عملية بلورة تحالفات واصطفافات اجتماعية جديدة وأن يعاد صوغ مؤسسات المجتمع وفقاً لرؤية السلطة المركزية، وأن تُسرَّع في هذه العملية التغيرات الاقتصادية (المتمثلة في الإغلاقات، واستمرار السيطرة الإسرائيلية

---

(٤٢) يرى مروان البرغوثي، أمين سر حركة «فتح» في الضفة الغربية، أن مشروع «فتح» هو بناء الدولة الفلسطينية، ومشروع الحركة الإسلامية «أسلمة المجتمع». أمّا باقي القوى السياسية الفلسطينية فلا تحمل، في رأيه، مشروعاً متبلوراً. ويضيف «أن السلطة تتحرك في صفوف الشعب، وحركة فتح تتحمل أعباء السلطة بسبب استنكاف الآخرين عن المشاركة.» أنظر: صحيفة «القدس»، ٢٤/ ٩/ ١٩٩٥. بتعبير آخر تطرح «فتح» كحزب مشروع «بناء الدولة» و«التنمية الاقتصادية» رداً على اتهامات التفريط بالبرنامج السياسي لمنظمة التحرير وعلى عجز السلطة عن معالجة الأزمة الاقتصادية في الضفة والقطاع. كما تطرح أن مناطق السلطة الفلسطينية هي الملجأ الأخير والوحيد لفلسطينيي الشتات عند تعرضهم للقمع والتشريد. تقول افتتاحية إحدى الصحف المحلية المقربة من «فتح» والسلطة:

«... إن ما يحدث لأهلنا في الصحراء الليبية وفي البحر ما هو إلا درس يتعين علينا أن نفهمه جيداً وأن نزرعه في وعينا ووعي أجيالنا القادمة. درس يقول إن بلادنا مهما ضاقت، تظل المكان الوحيد الذي يتسع لنا، ويستر عرينا، ويصون شرفنا وكرامتنا... ما يتعين علينا فعله هو بناء بلدنا كي يكون بلد كل الفلسطينيين في الحاضر والمستقبل دون أن يفارقنا اليقين الذي يقول أولاً وأخيراً.. ليس لنا إلا أنفسنا.» أنظر: نبيل عمرو، «ليس لنا... إلا أنفسنا..»، افتتاحية صحيفة «الحياة الجديدة»، ١٩/ ١٠/ ١٩٩٥.

(٤٣) هلال، تموز/يوليو ١٩٩٥.

على المعابر والتجارة الخارجية والموارد الطبيعية، ونشوء احتكارات، وغير ذلك)، التي تعيشها مناطق السلطة الفلسطينية. فقد برزت مؤشرات إلى أن النخبة التكنوقراطية ـ الأمنية في السلطة تقوم لوحدها، أو بالتحالف مع شرائح من البورجوازية المحلية (أصحاب العقارات، والتجار، والمتعهدين، والمستثمرين...)، وعبر علاقات بالشركات الأجنبية، ببناء قوة اقتصادية لنفسها. ومن المتوقع أن يفاقم استمرار هذه العملية من أوضاع فئات اجتماعية واسعة، كما سيحرمها، في حال غياب ممثلين سياسيين لها، ممارسة الضغط على هذه النخب. كما سيزيد في اعتماد السلطة على أجهزة الأمن والشرائح العليا من البيروقراطية وشرائح من البورجوازية المحلية والتكنوقراط وممثلي مصالح رأس المال الأجنبي المحليين لإدامة النظام السياسي القائم. وعادة، تترافق هذه العملية مع اتساع سطوة «بيروقراطية» السلطة على المجتمع، من جهة، وتكريس علاقة تابعة لمصادر الدعم الخارجي من جهة أُخرى. إن تعبير «الدول المانحة» تعبير له دلالاته السياسية والاقتصادية، فهو يشير إلى الطبيعة الطرفية للاقتصاد الفلسطيني الناشىء من جهة، وإلى سمة ريعية للسلطة الناشئة من جهة أُخرى.

ويتوقع تفاقم هذه الحالة إذا ما استمر تراجع نفوذ المعارضة العلمانية وتشرذمها. وهو تراجع لا تقتصر أسبابه على عوامل ذاتية (على الرغم من أهميتها القصوى)، بل، أيضاً، على عوامل موضوعية تتصل بتراجع ميزان القوى الاجتماعي المحلي بفعل التغييرات التي دخلت على أوضاع الطبقة العاملة وصغار الفلاحين، والتي نجمت عن حرب الخليج، وتوقف استيراد العمل الفلسطيني في الدول النفطية، وعن إغلاق إسرائيل المتكرر للضفة والقطاع، وغياب استراتيجيا ناجعة للسلطة لمجابهة هذه الأوضاع. وفي ظل الأوضاع القائمة والمتوقعة فإنه ليس مرشحاً حدوث تحولات اقتصادية، في المنظور القريب، تسمح بتغيير نوعي في وضع معظم السكان.

لكن اتساع الهوة الاجتماعية واللامساواة، واتساع حجم الحرمان والإفقار يطرحان البحث عن تعبيرات تنظيمية سياسية تحقق مصالح وحقوق الطبقات والفئات المحرومة والمستثناة، إضافة إلى مواصلة النضال الوطني التحرري. ويطرح هذا الوضع الجديد إمكان بروز ميزان قوى اجتماعي جديد إذا ما توفرت الأداة التنظيمية والتعبوية لذلك من المعارضة الديمقراطية العلمانية. وتزداد الحاجة إلى وجود أحزاب علمانية جماهيرية ذات أفق ديمقراطي بحكم محدودية برنامج المعارضة الإسلامية الأصولية وأفقها، وذلك لاعتبارات وحيثيات عدة، منها:

١ ـ تشير استطلاعات الرأي والنشاط الملموس على أرض الواقع أن التأييد الشعبي للتيار الإسلامي وصل قمته وأخذ يراوح مكانه، وأن هذا التيار بدأ ينتهج سياسة على درجة عالية من المرونة والبراغماتية تبتعد عن سياسة مواجهة السلطة حفاظاً على وجوده ومكتسباته. كما أخذ يركز، أسوة بغيره من أحزاب المعارضة العلمانية، على انتقاد الفساد والمحسوبية، والتجاوزات الأمنية، إضافة إلى التنديد بالسياسة الإسرائيلية والتنويه بمخاطرها. كما أنه شارك في جلسات «الحوار الوطني الشامل»، بل ودعا إليه.(٤٤) ومن أسباب هذه المراوحة الخلافات داخل حركة «حماس» بشأن استراتيجيا الحركة، وغموض العلاقة بالسلطة الفلسطينية، إضافة إلى تعرض قياداتها وكوادرها للاعتقال والمضايقة على يد السلطة وإسرائيل، علاوة على أن سجل الكثير من الدول «الإسلامية» (باكستان والسودان وأفغانستان) إزاء حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية ليس أفضل من غيرها من دول المنطقة.

٢ ـ أظهرت حوارات حركة «حماس» مع السلطة، وإقامة حزب علني مقرب منها، وتصريحات متكررة لقادتها، استعداداً عملياً للانتقال إلى معارضة رسمية (من داخل النظام السياسي القائم). ويطرح التلاقي بين جدول أعمال حركة «حماس» وجدول أعمال السلطة على الصعيد الاقتصادي، ولدرجة ما على الصعيد الاجتماعي، إمكان الالتقاء في مجالات معينة. كما أن تراجع حركة «حماس» إلى معارضة هامشية أو محتواة كلياً سيغذي الميول السلطوية والتفردية في النظام الفلسطيني. لقد حدث مثل هذا في أكثر من دولة في «العالم الثالث»، حيث حافظ

(٤٤) تؤكد ورقة لحزب الخلاص الوطني الإسلامي بعنوان «نحو حوار وطني شامل» ومؤرخة في ١٩٩٧/٢/٢٦، «أهمية الحوار الشامل والجدي»، وتعتبره «الوسيلة الوحيدة للتفاهم والتغيير»، وتحدد أطراف الحوار بين «قوى الشعب السياسية الفاعلة» وبين السلطة «بهدف تنظيم العلاقات بين الجميع.» وتدعو إلى أن ينطلق الحوار من «مبدأ الحرية والمساواة، والتكافؤ والجدية بين كافة الأطراف المشاركة على أن يشمل القضايا الأساسية التي تشكل هموم ومتطلبات المرحلة التي نعيشها، مثل مواصلة مشروع التحرر، وإنقاذ الأرض الفلسطينية، والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وتحريم الاعتقال السياسي، وخضوع الجميع سلطة وشعباً وقوى سياسية لسيادة القانون...» وتشير الوثيقة إلى أن «اللجوء إلى الوسائل السياسية يجب ألا ينسينا التأكيد على حق شعبنا بالاحتفاظ في حقه باللجوء إلى كل الخيارات الكفاحية لتحقيق أهدافه في الحرية والاستقلال وإقامة الدولة.» وتعتبر أن «ممارسات السلطة في كثير من النواحي مناف للأسس الديمقراطية، حيث برزت ممارسات قمع الصحافة وحرية الرأي، والتعدي على حرمة الجامعات ودور العبادة...» كما تؤكد الوثيقة «ضرورة احترام التعددية السياسية، وصون حق جميع القوى الوطنية والإسلامية في التنظيم والنشاط العلني دون قيود، واحترام استقلالية مؤسسات المجتمع المدني وحرية الصحافة والإعلام.»

الحزب الحاكم على سيطرته على الجهاز الأمني ونظام الانتخابات، ونظام توليد علاقات «زبائنية» وشجع، في الوقت ذاته، على قيام أحزاب معارضة مهمشة. كما قد تلجأ قمة النظام إلى إحاطة نظام التنظيم «القائد» بعدد من الأحزاب الصغيرة التابعة وغير الفاعلة، الأمر الذي يفرغ مبدأ التعددية من مضمونه.

٣ ـ إن توفر درجة معينة من الديمقراطية السياسية في النظام الفلسطيني الناشىء لا يلغي الحاجة إلى مشروع مجتمعي يطرح، بالإضافة إلى إنجاز الاستقلال السياسي، قضايا الديمقراطية الاجتماعية (حق الوصول إلى موارد كالتعليم والعمل والعلاج الصحي والسكن...). وتزداد أهمية هذا المشروع في ظل سلوك السلطة الجديدة ـ كغيرها من نظم الدولة الرأسمالية الطرفية ـ نهجاً يوسع إنتاج اللامساواة. ولا شك في أن هذا يضع على جدول أعمال الأحزاب والقوى العلمانية الديمقراطية ليس فقط مهمة إدارة صراع بشأن توسيع حيز الديمقراطية السياسية وحيز الديمقراطية الاجتماعية، بل أيضاً رعاية ثقافة من منظور عصري ديمقراطي يقوم على احترام العقل والقيم الإنسانية، ولا يتعامل مع التراث والثقافات الأُخرى من اعتبارات آنية وسياسية أحادية الجانب.

لقد باتت الحركة الإسلامية تياراً في المجتمع الفلسطيني، وباتت حركة «فتح» تنظيماً حاكماً، لكن هناك غياباً مركزياً للتيار العلماني الديمقراطي، ومن هنا الحاجة إلى تعبير سياسي موحد لهذا التيار له رؤياه للنظام السياسي الفلسطيني المنشود، ورؤياه لمجموعة المهمات الوطنية التحررية التي ما زالت مطروحة، وستبقى كذلك لفترة غير قصيرة.(٤٥)

لقد نجم عن اعتماد مرحلتين في «تسوية» الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي تأجيل البت في القضايا الأساسية للصراع. وهذا يعني أن المفاوضات (وبالتالي عملية الصراع) ستطول بكل ما يعنيه ذلك من إجراءات إسرائيلية لرسم نظام «كنتونات» أو معازل تحيط بها المستعمرات على أرض الواقع، حيث يُحتجز جزء من الشعب الفلسطيني على جزء من أرضه. وتستخدم في هذا آليات عدة، منها: الإغلاق الدوري؛ الطرق الالتفافية؛ السيطرة على المعابر وعلى الموارد الطبيعية؛ العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة؛ «التنسيق» الأمني واللجان المشتركة. وتتولى آليات أُخرى استثمار ما توفره هذه «الكنتونات» من قوة عمل رخيصة كالمناطق

(٤٥) هناك من يرى في هذا التداخل مصدر إرباك، ويطرح أسئلة بشأن نسبة الوطني والاجتماعي المطلوبة في برنامج القوى السياسية العلمانية، ونجد الارتباك نفسه في موضوعة التحول إلى حزب سياسي.

الصناعية الحدودية، ومن أسواق للسلع الإسرائيلية.[٤٦]

لكن طرح برنامج يمثل رؤى التيار الديمقراطي العلماني، على الرغم من أهميته وحيويته في عملية إعادة الاعتبار إلى الفعل السياسي المنظم، غير كاف إن لم يترافق مع شكل تنظيمي يتيح درجة عالية من الديمقراطية الداخلية، يشترك فيه الأعضاء والمؤيدون في صوغ وإغناء سياسة هذا التشكيل وتوجهاته، ويؤمن درجة عالية من التواصل في العلاقة بالمجتمع. ومن البديهي أن يكون شكل التنظيم السياسي على قدر كبير من الأهمية في مرحلة تشهد فيها الساحة الفلسطينية نفوراً وانسحاباً من الأحزاب و«السياسة». وهو نفور غذته ممارسات منفرة من معظم القوى السياسية الفلسطينية المنظمة في فترات سابقة، وما بدر من ممارسات من بعض أجهزة السلطة الفلسطينية ومسؤوليها. كما غذاه نوع من المسلكية «الفهلوية» التي نمت بين الفئات العليا من بيروقراطية م.ت.ف. (وكوادر بعض فصائلها)، وهي مسلكية انتقلت إلى نخب السلطة الفلسطينية. كما أنها مسلكية تنتعش في ظلها نظم المحسوبية والزبائنية، وتتسامح مع مسوغات القمع والتحايل على القانون باعتبارها ظواهر وإفرازات «طبيعية» في المجتمع. وتستشري هذه الظاهرة في غياب الحضور المؤثر للأحزاب السياسية العصرية، وتحديداً الأحزاب الديمقراطية، التي تطرح نظاماً قيمياً في مقابل براغماتية بلا مبادىء تتمحور حول إدامة السلطة، وذهنية أصولية تدعي امتلاك الحقيقة وحدها وتعادي الحداثة الواعية. كما يشجع غياب الأحزاب على التداول اليومي للحكايات السلبية عن النخب السياسية، وهي عملية تشجع، موضوعياً، على إدارة الظهر للعمل السياسي، وهو أمر يخدم تبخيس دور العمل الحزبي ومكانته،

---

(٤٦) لذا كانت الملاحظة الأبرز على مشروع قانون الأحزاب السياسية الذي طُرح في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ هي تعامله مع ساحة السلطة الفلسطينية باعتبارها ساحة دولة ذات سيادة، مغفلاً تداخل مهمات التحرر مع مهمات البناء الديمقراطي (السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي). كما أنه يتجاهل الشتات الفلسطيني، وضرورات ابتكار أنماط تنظيمية وسياسية تعيد إنتاج وحدة الشعب الفلسطيني حفاظاً على حقوقه التاريخية، بما في ذلك حقه في العودة. بل هو يستخدم عبارة «الوحدة الوطنية» وتعبير «السلام الاجتماعي» بمضمون قد يفرض قيوداً على النضالات النقابية أو من أجل الديمقراطية الاجتماعية أو العدالة الاجتماعية. ويفرض أهدافاً مسبقة على الأحزاب السياسية إضافة إلى فرضه عليها استثناء وسائل نضالية. وهو يغفل م.ت.ف. كمرجعية سياسية وبرنامجية وكإطار جامع، كما لا يشير إلى إعلان الاستقلال باعتباره مشرّعاً للتعددية السياسية والديمقراطية البرلمانية لدولة فلسطين العتيدة.

وبالتالي السلطة القائمة.[٤٧]

٤ ـ إن السلطة (أية سلطة) ليست كتلة متراصة في معظم الأحيان. ولا هي، عادة، موحدة بشأن كل القضايا وعلى كل المستويات. فثمة تباين واختلاف وكتل وتوتر داخلها. وتواجه السلطة الفلسطينية ومعها حركة «فتح» (تضم أكثر من اتجاه) مأزقاً إزاء الممارسة الإسرائيلية وخصوصاً بعد عودة حكومة الليكود إلى السلطة.[٤٨] كما تواجه الحركة إشكالية التوفيق بين كونها حزباً جماهيرياً وحزباً

---

(٤٧) يلجأ البعض إلى إبراز مشكلات الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية لتبرير رفض العمل الحزبي معتبراً أن الديمقراطية تتعارض مع الحزبية والعمل السياسي المنظم، في حين يبقى العكس هو الأكثر صحة. تقول مسودة «مشروع تشكيل حركة شعبية ديمقراطية» (من دون تاريخ، لكن يرجح أن يكون صيف سنة ١٩٩٥): «إن ما يميز هذه الحركة الشعبية الديمقراطية، أنها لم تكن بديلاً عن الأحزاب والتنظيمات القائمة، لكنها لا تشاركها في البنية الحزبية ومتطلباتها، وتختلف عن غيرها في نشأتها التي تستوجب بناء هذه الحركة بمبادرة وجهود أكثرية من المستقلين، بدعم كوادر من الفصائل والأحزاب الوطنية المؤمنة بهذا التوجه...»

(٤٨) تقول افتتاحية صحيفة «الحياة الجديدة» بعنوان «السلام والديمقراطية»: «فيما مضى كانت ديمقراطيتنا الفلسطينية.. تبدو كواحة خضراء في صحراء الأنظمة العربية، لمجرد أن باستطاعة أي إنسان منا أن يقول ما يشاء في اجتماعات مجالسنا، وإطاراتنا وحتى صالوناتنا، وهذا أمر كان يبدو في غاية التفرد والإبداع، أمام نظم لم تكن لتتردد في إبادة مدن بأسرها لمجرد التأديب ليس إلا...» وتواصل: «وجنباً إلى جنب مع نشر الوعي الديمقراطي لا بد أن تنشأ في بلادنا تعددية حزبية، يلتقي من خلالها، أصحاب الاجتهادات والرؤى ضمن تشكيلات منظمة... لقد ولى عهد مصطلح من تحزب كفر... وجنباً إلى جنب مع الوعي الديمقراطي والأحزاب أو التشكيلات الجماعية المنظمة، لا بد من بناء المؤسسات الديمقراطية وجعلها راسخة في حياتنا، محمية بالدستور والقانون... والديمقراطية كذلك هي الانتخابات الحرة النزيهة، حيث نطلب ذلك من لجنة النشاط الرياضي في المدرسة، إلى مجلس الأمن، مروراً بالمجالس القروية والبلدية، والجمعيات حتى رئاسة الدولة أو الكيان... ولكي يثبت الفلسطيني وجوده في ظل سلام كهذا [مع إسرائيل]، فلا مناص أمامه من جعل الديمقراطية خياره الذي لا نكوص عنه، ووعاءه الأوسع لتفاعل كل طاقات الشعب فيه، ونضوج إبداعاته، ومبادراته الخلاقة.» أنظر: صحيفة «الحياة الجديدة»، ٦/ ١٠/ ١٩٩٥.

ويقول رئيس اللجنة التحضيرية لمنظمة الشبيبة الفتحاوية، السيد فهمي الزعارير، في مقابلة معه في الصحيفة المذكورة، معرفاً بأهداف المنظمة المذكورة: «نرى بأن منظمة الشبيبة الفتحاوية تنبع من الإطار الفتحاوي الأم، (فتح)، غير أننا لا نراها تابعة مستقبلاً بالترتيب الإداري أو القرار السياسي للهيئات الحركية القائمة... فنحن مثلاً لا نرى أنفسنا جزءاً من السلطة الوطنية الفلسطينية وإن كانت (فتح) تشكل أساسها، ولكننا نرى أننا ضابط موضوعي لها، علاقتنا معها علاقة تكامل لا اختلاف، لنا هيئات مستقلة منفصلة عن الهيئات الحركية.» ويضيف الزعارير أن =

حاكماً. فعليها، إن أرادت المحافظة على قاعدتها الجماهيرية الانتباه لقضايا الناس الاجتماعية والسياسية، والتجاوب مع مواقفهم السياسية الوطنية. في المقابل، فإن اهتمامها ينصب كحزب حاكم على السيطرة، عبر الأجهزة والمؤسسات، ومنع المعارضة من تقويض هذه السلطة أو إضعافها. وتولد محاولات التوفيق هذه توترات وصراعات داخلية كما برز في الصراع شبه العلني بين الأجهزة والتنظيم عندما جرت محاولة الفصل بينهما، وكما ظهر في المساعي لإيجاد هامش استقلالي بين المنظمات القطاعية الفتحاوية (الطلبة، على سبيل المثال) والسلطة.

تجدر الإشارة هنا، إلى أن حركة «فتح» لا تحمل أيديولوجيا شمولية أو متبلورة كحزب البعث مثلاً (الوحدة والحرية والاشتراكية)، وهي لهذا لا تملك جهازاً أيديولوجياً لتبرير التسلطية والعداء للديمقراطية أو تجريم الرأي الآخر مجرد أنه لا يتفق مع أطروحتها أو يتعارض معها. فخطاب «فتح» تغلب عليه البراغماتية والنزعة الوطنية المحافظة ذات الصبغة الشعبوية. وهي بحكم تكونها في إطار تحرري لم تسع للاستناد إلى قاعدة اجتماعية محددة (كما في سورية حيث استند حزب البعث، في البداية على الأقل، إلى الفئات الفلاحية الفقيرة)، ولا إلى ركيزة طائفية ـ طبقية معينة (بعكس الوضع في العراق أو في سورية)، ولا هي تملك قدرات «توزيعية» كبيرة بحكم سيطرة إسرائيل على الموارد والمرافق الأساسية، وبحكم سيطرة البنك الدولي والدول المانحة على تحديد خطوط «التنمية» في المناطق الفلسطينية، تتولى باسمها السلطة قمع المعارضة والقوى المتضررة من هذه السياسة على غرار ما جرى في بلاد أُخرى في المنطقة. كما يجب ألا نغفل عن أن جزءاً كبيراً من الشعب الفلسطيني ما زال يعيش في الشتات، وهي لا تستطيع التنكر لحقوقه أو إغفال هذا الواقع. لذا لا تستطيع حركة «فتح» إعادة إنتاج نفسها كحزب بعث حاكم، وإن سعت لتقليد جوانب من سياسة النظام «الزبائنية». بتعبير آخر، تعمل السلطة الفلسطينية في حقل سياسي له تمايزاته عما هو سائد في دول المنطقة الأُخرى، وإن شاركه بعض سماته العامة، لكن الاختلافات لا تقل أهمية عن السمات المشتركة.

من هنا نجد أن السلطة تحرص على تمثيل هذا التنظيم أو الحزب السياسي

= أهداف تشكيل منظمة الشبيبة الفتحاوية «استكمال وتحقيق المشروع الوطني بالمشاركة الفعلية في عملية البناء وصولاً إلى الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف... ونطمح أيضاً لبناء المجتمع المدني، وحرية الفرد في الرأي والممارسة والمساواة الاجتماعية، وحق كل فرد في التعلم والضمان الصحي والاجتماعي.» أنظر: صحيفة «الحياة الجديدة»، ٦/١٠/١٩٩٥، ص ٤.

أو ذلك في مؤسساتها أو في مؤسسات م.ت.ف. وهي تبدي استعداداً لتمثيل قوى المعارضة، بمختلف فصائلها، في مؤسساتها على غرار ما كان يجري سابقاً في هيئات م.ت.ف. المركزية، شرط أن تبقى هذه المؤسسات تحت سيطرتها. وهي تدرك أن هناك أغلبية شعبية فلسطينية تؤيد إقامة نظام ديمقراطي، ولذلك لا تطرح مواقف معادية أو رافضة للديمقراطية أو تعتبرها متناقضة مع التراث أو المصلحة الوطنية وما شابه. لكن دمقرطة النظام السياسي الفلسطيني ستبقى قضية تبشيرية ما لم ترتكز على التعددية الحزبية والسياسية وحرية الرأي والتعبير والتنظيم، وما لم تنهض حركة نقابية واتحادات شعبية مستقلة ونشطة، وما لم تستند إلى مؤسسات تمثيلية ودستور يمنح السلطات الثلاث استقلالية.

الفصل الرابع
السلطة الفلسطينية و"المجتمع المدني" وبعض "تصويرات" الحقل السياسي

مدخل

إن مفهوم «المجتمع المدني» من المفاهيم التي هاجرت بين بيئات وسياقات وفترات تاريخية متعددة. فعند هيغل اختص المفهوم بمجال العلاقات الاقتصادية وتنظيمها الخارجي وفقاً لتصور الدولة الليبرالية، وركز على الطبيعة الصراعية للمجتمع المدني وحاجته إلى الدولة لمنحه الهدف والتوحد، ولذا فهو يشمل المجتمع المدني البورجوازي والدولة البورجوازية معاً. وعند ماركس وإنغلز اختص المفهوم بمجال العلاقات الاقتصادية (القاعدة) باعتبارها العامل الحاسم لا الدولة التي تشكّل جزءاً من البناء الفوقي. ولذا اعتبرا أن حدود المجتمع المدني هي حدود العلاقات الاقتصادية، وأن «المجتمع المدني» هو مسرح التاريخ كله،[1] وأن تحليله يتم عبر الاقتصاد السياسي.[2]

واستخدم آخرون (روسو وكانط وغيرهما) مصطلح «المجتمع المدني» ليعني «المجتمع السياسي» والدولة تحديداً. واستخدمه غيرهم للمقارنة بالمجتمع البدائي (لا السياسي). كما استخدمه البعض للإشارة إلى المساحة التي تفصل بين العائلة والدولة، أو ليعني المجال الذي تغطيه العلاقات الاجتماعية والحياة العامة في مقابل فعاليات الدولة، أو الفصل بين «السياسي» و«الاقتصادي» الذي جرى نسبياً

---

(١) لمناقشة مفهوم المجتمع المدني عند هيغل وماركس وغرامشي أنظر:
Norberto Bobbio, «Gramsci and the Concept of Civil Society,» in Keane (ed.), 1988.

(٢) اعتبر ماركس أن «المجتمع المدني يحتضن كل العلاقات المادية للأفراد ضمن مرحلة محددة من تطور قوى الإنتاج. فهو يحتضن كل الحياة التجارية والاقتصادية، ولذا فهو يتجاوز الدولة والأمة، لكن من جهة ثانية عليه، مرة أُخرى، التعبير عن نفسه في علاقاته الأجنبية كقومية، وعليه داخلياً أن يُنظم نفسه كدولة.» أنظر: ماركس وإنغلز، «الأيديولوجيا الألمانية»، الأعمال المختارة، الجزء الأول، موسكو، ص ٣٨ و٧٦ (النسخة الإنكليزية).

في ظل النمو الرأسمالي في أوروبا الغربية، والذي سبقه الفصل بين المؤسسات الدينية والحقوق السياسية ونظام الملكية الإقطاعي.[٣] كما أُستخدم للتمييز بين المجتمع المدني والحكومة المدنية، من جهة، وبين المجتمع «الطبيعي» (الذي أُفترض وجوده)، من جهة أُخرى (أي كانعكاس لثنائية «الطبيعة ـ الحضارة»)، أو للمقارنة بين الحضارة الغربية حيث تتعدد الأشكال الروابطية (الطوعية) والمجتمعات الأُخرى حيث أُفترض سيادة أشكال من الحكومات الاستبدادية. ونظرت الماركسية الكلاسيكية إلى الحريات الاقتصادية والسياسية المرتبطة بالمجتمع المدني بعين الشك باعتبار أنها حريات شكلية تخفي وتحمي مصالح رأس المال والملكية الفردية وعلاقات الاستغلال، التي هي، بالتالي، مصدر الاغتراب والاستلاب في المجتمع الرأسمالي.

إن غرامشي هو من أدخل، في الفكر الماركسي، تعديلاً مهماً على مفهوم «المجتمع المدني» إذ موضع المجتمع المدني في إطار البناء الفوقي. فقد اعتبر أن المجتمع المدني كما الدولة ينتميان إلى مستويين من البناء الفوقي، يتمثل الأول في الحيز «الخاص»، ويتمثل الثاني في «المجتمع السياسي» أو الدولة. وربط بين المجتمع المدني ووظيفة «الهيمنة» التي تمارسها الطبقة أو المجموعة المهيمنة في المجتمع من جهة، ووظيفة «السيطرة المباشرة» أو الحكم من خلال الحكومة الشرعية، من جهة أُخرى.[٤] لكن كلا ماركس وغرامشي، بعكس هيغل، ركز على «المجتمع المدني»، لا على الدولة، باعتباره محرك التطور التاريخي.[٥]

في الثمانينات، وفي ضوء التحولات التي اجتاحت دول أوروبا الشرقية جرى إحياء المفهوم في الدراسات الاجتماعية ليعني، بصورة عامة، مجموع المؤسسات الطوعية في المجتمع التي تعارض أو تحد من تدخل السلطة المركزية السياسية في

---

(٣) لمناقشة بشأن تطور مفهوم المواطنة في الغرب، أنظر: Held, 1989, Chapter 7.

(٤) أنظر: Gramsci, *Selections from Prison Notebooks* (London, 1971), p. 12.

(٥) يرى بوبيو أن غرامشي يستخدم ثنائيتين تتقاطعان جزئياً: ثنائية الضرورة والحرية التي تماثل ثنائية القاعدة والبناء الفوقي، وثنائية «القوة»، و«القبول» (الموافقة) التي تماثل ثنائية المؤسسات والأيديولوجيات. ولذا فإن «المجتمع المدني» هو، من جهة، الفاعل الإيجابي في الثنائية الأولى وهو، من جهة أُخرى، الفاعل الإيجابي في الثنائية الثانية. أنظر: Bobbio, 1989.

مجالات عملها ونشاطها.[٦] ويشترك معظم الأطروحات الرائجة عن «المجتمع المدني» في اعتباره شرطاً ضرورياً (وأحياناً كافياً) لقيام نظام سياسي ديمقراطي وإدامته.

لكن هل للمفهوم، كما يُستخدم في الأدبيات الرائجة حالياً، قيمة تحليلية في الواقع الفلسطيني، أم أنه مفهوم يولد التشويش والتعمية في فهم هذا الواقع واتجاهات حركته، وبالتالي فهو مفهوم مقحم ذو وظيفة أيديولوجية ودعائية في البيئة الإقليمية والدولية الراهنة؟ وهل للمصطلح حيز في فهم ما يجري في المجتمع الفلسطيني بعد قيام سلطة وطنية؟

سأحاول إلقاء الضوء على هذه التساؤلات من خلال مناقشة استخدام المفهوم في تحليل مجتمع الضفة الغربية وقطاع غزة.

أولاً: مفاهيم «المجتمع المدني» الفلسطيني

أ) درع ضد الاحتلال وركيزة الدولة الفلسطينية

يعتبر محمد مصلح[٧] المجتمع المدني «خليطاً من أشكال متعددة من الروابط التي تشمل النقابات والنوادي والجمعيات الخيرية والجمعيات الدينية وتشكيلات أُخرى تتفاعل بحرية ويتخاطب بعضها مع بعض بروح المدنية والتسامح، لا من أجل نفسها فحسب، بل أيضاً من أجل السكان جميعاً.» وهو، كآخرين، يرى أن المجتمعات المدنية النشيطة محورية لعمل الأنظمة الديمقراطية كونها توفر حاجزاً واقياً للمواطن من سطوة الدولة. ويدرك مصلح إشكاليات موضوعة المجتمع المدني الفلسطيني (قبل قيام سلطة فلسطينية) في ظل غياب دولة فلسطينية، وفي ظل وجود احتلال يسيطر على أراضي الضفة والقطاع منذ سنة ١٩٦٧. ويرى أن الفلسطينيين ينظرون إلى م.ت.ف.، على الرغم من وجودها كفاعل خارجي، باعتبارها دولتهم. ويضيف أن سمات المجتمع الفلسطيني في المناطق المحتلة تؤثر سلباً في الحياة الروابطية التي هي مرتكز المجتمع المدني. فهو يرى في «شبكة العلاقات القرابية (الحمولة) والعائلات الأصغر، والقرية والحي، والتضامنيات الدينية» أساس التنظيم الاجتماعي في الضفة والقطاع، كما

---

(٦) بشأن وجهة النظر التي ترى في التحولات التي دخلت على أنظمة الدول الشرقية في أواخر الثمانينات «انتصاراً للمجتمع المدني على الدولة»، أنظر: Ignatieff, 1995.

(٧) أنظر: Muslih, Spring 1993.

يعتبر أن السمة الريفية تغلب على مجتمع الضفة والقطاع.[٨]

على الرغم من ذلك، فإن مصلح يتمسك بمقولة «المجتمع المدني» الفلسطيني لاعتبارين رئيسيين. الأول تصنيفه م.ت.ف. كتشكيل شبه دولاني، أي أنه يعتبر أن م.ت.ف. مارست (قبل قيام سلطة فلسطينية سنة ١٩٩٤) دور الدولة، لا فيما يتعلق بنظرة الفلسطينيين إليها، فحسب، بل أيضاً بحكم مقوماتها المتمثلة في امتلاكها جيشاً وبيروقراطية وموارد مالية. والاعتبار الثاني وجود روابط ومنظمات متعددة في الأراضي الفلسطينية، منذ سنة ١٩٦٧، تشكل في مجموعها «مجتمعاً مدنياً». وهو يصنف هذه المنظمات أربعة أنواع؛ ما يسميه الدكاكين السياسية التي تمارس سياسة «زبائنية». ويذكر في هذا الإطار سياسة النظام الأردني الذي واصل بعد الاحتلال الإسرائيلي حتى فك ارتباطه بالضفة الغربية سنة ١٩٨٨ استخدام موارده السياسية والاقتصادية لدعم النخب الموالية له. وقد أبقت هذه السياسة شخصيات في الغرف التجارية والصناعية وفي مؤسسات عامة كالقضاء والتعليم، تدور في فلكها وتخضع لتأثيرها. ومع صعود نفوذ م.ت.ف. في المناطق المحتلة تقلص تأثير النخب الموالية للأردن، لكن من دون أن يختفي. ويعتبر مصلح أن المنظمة نفسها (وحركة «فتح» بصورة خاصة) شجعت على «الزبائنية» عبر ضخ الأموال في المؤسسات والحركات السياسية العاملة في الضفة والقطاع، ويشير إلى جهود حركة «فتح»، والتي شملت توظيف موارد مالية كبيرة

---

(٨) هذه السمة المفترضة (الريفية) في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بحاجة إلى مناقشة معمقة ليس هنا مجالها. فليس واضحاً تماماً المقصود من توصيف كهذا في ظل التغييرات الواسعة التي دخلت على البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العقود الأربعة الأخيرة والتي شملت: البنية المهنية وتراجع العمل في قطاع الزراعة إذ صار لا يعمل فيه سوى أقلية صغيرة؛ الهجرة للعمل والإقامة بالخارج؛ ظاهرة العمل المهاجر إلى إسرائيل والمكون في معظمه من القرى والمخيمات؛ تأثير التعليم، وتحديداً التعليم الجامعي، بعد قيام جامعات في كل المدن الفلسطينية. لمناقشة أولية لهذا الموضوع، أنظر:
Sarah Graham-Brown, 1984.

كما أن هذا الموضوع بحاجة إلى أن يأخذ بعين الاعتبار التأثير الناشىء عن قيام سلطة فلسطينية وسياسة الإغلاق الإسرائيلية لسوق عملها في وجه العمل الفلسطيني، في العلاقات بين المدينة والقرية والمخيم في ضوء تمركز الإدارات الحكومية في المدن، والسمات المشتركة والمختلفة للمدن الفلسطينية في الضفة والقطاع، وبقاء حجم هذه المدن الأقرب إلى بلدات صغيرة قياساً بالدول المجاورة.

للسيطرة على الحركة العمالية وتقليص نفوذ اليسار الفلسطيني فيها. كما يشير إلى ممارسات مماثلة في الحركة الطالبية.[٩] وهو يشدد على وظائف الاتحادات الشعبية كامتدادات تنظيمية للتنظيمات السياسية الفلسطينية.

يتمثل المكون الثاني للمجتمع المدني الفلسطيني، بحسب مصلح، في التعاونيات الطوعية والاتحادات والنقابات والمنظمات الخيرية. وهو يضيف المجموعات الإسلامية الأصولية كمكون من مكونات المجتمع المدني في الضفة والقطاع. ويستخلص أن م.ت.ف. ككيان دولاني لم تقم باستهلاك المجتمع المدني الفلسطيني أو بالحد من نموه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل سعت لتشجيعه ودعمت نموه (مادياً وسياسياً عبر ترسيخ التعددية وتشريعها). وهو يعتبر أن إحدى السمات الفريدة للمجتمع المدني الفلسطيني تكمن في كون وحداته المتعددة تعمل لا من أجل مساعدة الفرد وبقية المجتمع في البقاء في ظل وجود احتلال عسكري قمعي فقط، بل أيضاً في تشكيلها أساساً متيناً للدولة الفلسطينية العتيدة.[١٠]

هناك ملاحظتان رئيسيتان تردّان على التحليل السابق: تختص الملاحظة الأولى بمحاولة حل إشكالية مناقشة مفهوم «المجتمع المدني» في غياب دولة أو سلطة وطنية مركزية، عن طريق زج م.ت.ف. في حجرة الدولة، لا على المستوى المجازي أو الرمزي، وإنما ككيان متجسد في بيروقراطية وجيش وموارد

---

(٩) لم يحظ توسع التعليم الجامعي في الأراضي الفلسطينية بالاهتمام الكافي في دراسة عملية التغيير الاجتماعي والسياسي. لقد قامت الجامعات الفلسطينية (٨ جامعات راهناً) كمؤسسات غير حكومية، ومكنت أقساطها البسيطة وشروطها المرنة من التحاق طلاب من الفئات الاجتماعية المحدودة الدخل، كما ساهمت في التسيس الواسع، وأدت دورها مشهوداً في مواجهة الاحتلال وفي الانتماء إلى الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية. ولذا تعرضت للإغلاق والتضييق من قبَل سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وللسبب نفسه شهدت الجامعات في الضفة الغربية المواجهات الأكثر حدة مع السلطة الفلسطينية عندما حاولت الأخيرة بسط سيطرتها الأمنية على الجامعات.

(١٠) في هذا يختلف محمد مصلح عن أفكار رائجة في الأدبيات العربية والتي تتلخص في التعميمات التالية: تتسم المجتمعات العربية ببنية عائلية متينة من جهة، وبدولة قوية من جهة أُخرى، وبغياب شبه كامل لمجتمع مدني بسبب «التخريب» الذي ألحقته الأنظمة السياسية بهذه المجتمعات. أنظر على سبيل المثال: وسيم يزبك، «المجتمع المدني والوطن الضائع»، مجلة «أبواب» (تصدر عن دار الساقي، لندن)، العدد ١٣، صيف ١٩٩٧.

وتمثيل دبلوماسي. لكن مثل هذا الزج يغيّب السمة الأهم للدولة، وهي السيادة على إقليم محدد، وهو أمر ظل غائباً حتى قيام سلطة فلسطينية بصلاحيات مقيدة على جزء صغير من الإقليم الذي تطالب به. صحيح أن المنظمة امتلكت جيشاً وبيروقراطية وموارد، لكنها لم تقم على إقليمها. كما امتلكت فصائل المنظمة أيضاً قواتها المسلحة وبيروقراطيتها ومواردها وأجهزتها الإعلامية وحتى سجونها الخاصة. ولذا فإن المخرج الذي يطرحه مصلح لإشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة أو السلطة المركزية انطلاقاً من تعريفه له، سيبقى مخرجاً شكلياً ومقحماً.

ويتبين هذا في تحديد الكاتب مكونات المجتمع المدني الفلسطيني (قبل قيام سلطة وطنية). وهنا تكمن الملاحظة الثانية: فمقومات المجتمع المدني الفلسطيني تشمل ـ بحسب تعريف الكاتب ـ لا ما يمكن أن نطلق عليه «المجتمع السياسي» ـ أي م.ت.ف. وامتداداتها وامتدادات فصائلها التنظيمية فقط ـ بل أيضاً المجموعات الدينية، إضافة إلى التعاونيات والمنظمات الخيرية والاتحادات الجماهيرية. وهنا لا يظهر المجتمع المدني، كما عند ماركس بما هو العلاقات الاقتصادية بمفهومها الواسع، ولا كما هو عند غرامشي، كمجال الصراع بشأن الهيمنة قياساً بالدولة حيث مجال «السيطرة المباشرة». فعند مصلح يظهر المجتمع المدني بما هو كل أشكال التنظيم خارج السوق بما في ذلك العلاقات القرابية والمحلية اللتان يعتبرهما الكاتب عصب تنظيم المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع. وهكذا حدد المجتمع المدني الفلسطيني وفق منهجية وظائفية تتمثل في توفير أساليب من الوقاية من تعسف الاحتلال، وفي تأسيس بنية تحتية للدولة المستقبلية، من دون تحديد علاقة هذا المجتمع بالبنية الاجتماعية ـ الاقتصادية ولا بالصراع المتعدد الأشكال مع الاحتلال، وليس الواقية من تعسفه فقط. لذا تبدو صورة المجتمع الفلسطيني راكدة بلا دينامية ومن دون آليات وعوامل تغيير اجتماعي، ومن دون توترات داخلية وصراع حاد مع قوى أجنبية مسيطرة. ومن هنا يبدو إقحام مفهوم «المجتمع المدني» مجاراة لما ساد أدبيات ما بعد التحولات التي شهدتها الدول الاشتراكية في أوروبا.

ب) حضور «المدني» وغياب «الاجتماعي»

تتمثل المساهمة الثانية في كتابات عدد من الأكاديميين الفلسطينيين عن

«المجتمع المدني الفلسطيني.»[١١] وتكشف هذه الكتابات التباين الواسع في مفهوم «المجتمع المدني». ففي حين نجد من يصر على وجود مجتمع مدني فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو يأخذ وجوده كمسلمة (زياد أبو عمرو، وخليل شقاقي)، نجد من ينفي مثل هذا الوجود (علي الجرباوي). ويذهب آخرون (عزمي بشارة) إلى أن لا مجتمعات مدنية في العالم العربي، ويثير تساؤلات بشأن وجود مجتمع فلسطيني موحد في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحكم تقطع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الضفة والقطاع.[١٢] في الواقع، إن هلامية مفهوم «المجتمع المدني»، كما هو مستخدم في الأدبيات الحديثة، تجعل من السهل القول إن «منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية توجد وتعمل بشكل منفصل ومستقل عن نظيراتها في قطاع غزة»، والقول في الوقت نفسه إن مجتمع الضفة والقطاع مجتمع واحد (لا مجتمعان)، وأن هذا هو «المجتمع المدني» الوحيد للفلسطينيين، «لأن الفلسطينيين في الشتات لا يشكلون مجتمعات خاصة بهم.» كما أن هلامية المفهوم وضبابيته تجعلان من السهل الحكم على «المجتمع المدني» في الضفة والقطاع بالهشاشة، وامتلاك «معظم خصائص المجتمع المدني» في الوقت ذاته.[١٣]

ثمة إشكالية فعلية في غياب اتفاق بين المفكرين الفلسطينيين والعرب لا على مضمون «المجتمع المدني» فقط، بل أيضاً على جدواه كأداة لتحليل

---

(١١) زياد أبو عمرو، نقاش علي الجرباوي وعزمي بشارة، «المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين»، (رام الله: مواطن، ١٩٩٥). وكذلك: جورج جقمان، «المجتمع المدني والسلطة»، في: موسى البديري وآخرين، «الديمقراطية الفلسطينية، أوراق نقدية» (رام الله: مواطن، ١٩٩٥). وانظر أيضاً الورقة التي قدمها مصطفى البرغوثي بعنوان «منظمات المجتمع المدني ودورها في المرحلة المقبلة»، في مؤتمر عقد في جامعة بير زيت، بين ١٣ ـ ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٤، وخليل الشقاقي، «التحول الديمقراطي في فلسطين: عملية السلام، والبناء الوطني، والانتخابات»، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وانظر كذلك مراجعة جميل هلال لكتاب زياد أبو عمرو، في مجلة «السياسة الفلسطينية»، العدد التاسع، شتاء ١٩٩٦.

(١٢) لكن قيام سلطة وطنية مركزية ومجلس تشريعي واحد يطرح اعتبارات مشروعة في النظر إلى هذه المناطق كمجتمع في مرحلة إعادة تكون، لكن احتمالات هذا التكون كتشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية ـ سياسية ذات حدود واضحة المعالم تبقى مرتبطة بنتائج المفاوضات والمواجهة مع إسرائيل وطبيعة التسوية النهائية.

(١٣) أنظر: زياد أبو عمرو، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

العمليات الاجتماعية والسياسية الجارية في العالم. ويمتد الاختلاف بين المفكرين العرب، ليشمل، إضافة إلى الجدوى العلمية للمفهوم واتساع تعريفه، مصادر تكوين «المجتمع المدني» وتوزع السلطة داخله. فهناك تيار فكري عربي شديد التشكيك في جدواه العلمية لأسباب عدة، منها: صعوبة، إن لم يكن استحالة، التوصل إلى اتفاق بشأن مضمون المفهوم؛ السياق الأيديولوجي لاستخداماته من قبَل سياسيين وأكاديميين للترويج لمقولة أن الرأسمالية، ولا شيء غيرها، طريق الخلاص من التخلف والديكتاتورية، واعتبار المفهوم شرطاً ضرورياً للديمقراطية السياسية؛ الشعور بأن العودة إلى ترويج المفهوم بعد تجاهله فترة طويلة، ليس إلا إحياء، بزي جديد، للنظريات القديمة بشأن التنمية والتحديث والثقافة السياسية وغيرها.(١٤)

في الواقع، إن استخدام مفهوم «المجتمع المدني» يزداد تعقيداً في الحال الفلسطيني بحكم غياب الدولة الوطنية، وحداثة السلطة الوطنية والمرحلة الانتقالية التي تمر بها والشروط المفروضة عليها. لذا فإن أي تحديد لمكونات «المجتمع المدني» الفلسطيني، يجد نفسه مجبراً على تجاهل حقيقة غياب الدولة. ويزداد الارتباك عندما تُشمل المنظمات الإرثية في هذا المجتمع. فزياد أبو عمرو يحدد مكونات المجتمع المدني الفلسطيني بما يلي: «الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والاتحادات الطلابية والشبابية، والمنظمات النسائية، والجمعيات المهنية، والمنظمات الطوعية، والمنظمات الإرثية.»(١٥)

لذا يأخذ البعض (الجرباوي) على أبي عمرو اعتباره «المجتمع المدني» الفلسطيني حقيقة واقعة. ويعتبر أن هذا الجزم يقود المؤلف إلى مغالطتين منهجيتين: الأولى تركيزه على عناصر «المجتمع المدني» وتجاهل «مقومات» هذا المجتمع في الوضع الفلسطيني معرفاً المقومات بالبيئة المدنية، والثقافة السياسية

---

(١٤) يرى بعض المفكرين العرب أن المجتمعات العربية في المرحلة الراهنة بحاجة إلى تقوية الدولة لا العكس لأنها لا تستطيع من دون ذلك القيام بمهمات التنمية، وخصوصاً أنها مخترقة من قوى أجنبية. ويميل المفكرون الإسلاميون إلى اعتبار أن الدولة الإسلامية لا تهيمن على المجتمع وأنها تمنح الفعاليات المجتمعية استقلالية واسعة. ويشير هؤلاء إلى أن تعبير «المجتمع المدني» تعبير غربي ويفضلون مصطلح «المجتمع الأهلي» أو «مؤسسات الأمة». ويرى البعض أن تغيير معنى «المجتمع المدني» يقود إلى تفريغه من مضمونه. بشأن التباينات بين المفكرين العرب عن تخوم ومكونات «المجتمع المدني»، أنظر: Kamel al-Sayyid, 1995.

(١٥) أنظر: أبو عمرو، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

المشاركة، وعناصر الدولة الديمقراطية؛ أمّا المغالطة الثانية فتتمثل في اعتماد تعريف توفيقي فضفاض لمفهوم المجتمع المدني، يشمل الأحزاب والقوى السياسية، إضافة إلى المنظمات الإرثية.

يقود هذا التعريف، فعلاً، إلى اختفاء التمايز بين «المجتمع المدني» و«المجتمع» كتشكيل اجتماعي ـ اقتصادي ـ سياسي، وإلى انتفاء الفارق بين «المدني» و«السياسي» وبين «الاجتماعي» و«الإرثي» أو ما يعرّفه عزمي بشارة بـ «العضوي»، وأحياناً بـ «الجمعي». وهي العلاقات التي يشير إليها الناس بعلاقات «النسب والحسب». ونجد تعريفاً شبيهاً به عند جقمان الذي يعتبر أن «المجتمع المدني في مضمون فلسطيني يعني، أو ينبغي أن يعني، مجموع التنظيمات المجتمعية من مؤسسات وجمعيات وهيئات ومجالس ونقابات وأحزاب ووسائل إعلام وشرائح اجتماعية لها تعبير تنظيمي في المجتمع؛ أي مجموع التنظيمات المجتمعية التي لها مصلحة فعلية في التحول الديمقراطي في المجتمع.»(١٦) ولا يغير من ماهية التعريف اشتراط وجود «مصلحة فعلية في التحول الديمقراطي»، إلا إذا تحدد مضمون المصلحة وارتباطه بالديمقراطية وحددت آلية للقياس. ففي الساحة الفلسطينية، كما في غيرها، أحزاب وجمعيات ومنظمات لا تجد مصلحة لها في التحول الديمقراطي، وهناك أحزاب وقوى تتبنى الديمقراطية (السياسية) لكنها ترتد عن ذلك عند توليها السلطة. وهناك وسائل إعلام تقوم بدور الترويج لسلطة غير ديمقراطية. كما تتوفر عدة أمثلة لتحالفات بين منظمات «مجتمع مدني» لها امتدادات جماهيرية (اتحادات قطاعية ونقابية أو غرف تجارية أو هيئات دينية) وبين السلطة السياسية. بل نجد مجموعات مدنية تقوم بمهاجمة وسائل إعلام غير حكومية وتطالب بإغلاقها، وهو ما حدث في المناطق الفلسطينية إذ هاجمت مجموعات دينية إذاعات محلية وطالبت بإغلاقها تحت شعار أنها تقوم بتشويه أخلاق الشباب.

ليس هناك ما يدعم الافتراض أن وجود مجتمع مدني، بالمعنى الدارج، شرط لقيام ديمقراطية سياسية أو اجتماعية، فهذا يعتمد لا على تكوين هذا المجتمع وأنماط السلطة السائدة داخل مؤسساته وفي العلاقة بينها فقط، بل، أيضاً، على تكوين السلطة المركزية أو الدولة والعلاقات بين أجهزتها ومؤسساتها. ويساهم في استمرار هذا الخلط بين مفهوم الدولة ومفهوم السلطة التنفيذية (الحكومة) أو نظام الحكم، افتراض تناقض دائم بين «المجتمع المدني» و«الدولة». فمن شأن افتراض كهذا تبهيت التناقضات الفعلية داخل المجتمع من

(١٦) أنظر: جقمان، ١٩٩٥، ص ٦.

جهة، وتجاهل مؤثرات شبكة العلاقات الإقليمية والدولية، من جهة ثانية، والصراع مع قوى خارجية مسيطرة أو محتلة، من جهة ثالثة. وهذه التناقضات والمؤثرات والصراعات تحتل أهمية خاصة في الواقع الفلسطيني. كما قد تستخدم الاتجاهات اليمينية والمحافظة ثنائية المجتمع المدني/الدولة للترويج لنمط معين من الاقتصاد (الرأسمالي غير المقيد)، ولتقليص تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد بما يمنع من وجود الحدود الدنيا من الحماية للفئات الضعيفة أو المهمشة والمميز ضدها. ويأتي هذا الترويج لمصلحة تأمين أكبر قدر من الحرية لرأس المال، ولتهميش النقابات والاتحادات الجماهيرية والحركات الاجتماعية الانعتاقية. لذا فإن المشكلة تتمحور حول توزيع السلطة والثروة، والبنية الاجتماعية ـ الاقتصادية، ودرجة الاستقلالية التي يتمتع بها أفراد المجتمع وتضامنياته في الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم.

ج) الروابط الإرثية والأحزاب والمجتمع المدني

هناك تمايز بين الروابط الاجتماعية التي تقوم على أساس علاقات طوعية، والروابط التي تقوم على علاقات إرثية، أي التي تقوم على أساس القرابة والانتماء المتوارث. وتختلف الآراء في مجال تكوين «المجتمع المدني» بشأن مكانة الروابط الإرثية ودورها في هذا المجتمع. فالبعض يستثني هذه المنظمات كمكون من مكونات «المجتمع المدني»، والبعض الآخر يريدها جزءاً. فالجرباوي، على سبيل المثال، توصل إلى استخلاص مفاده أنه حتى لو وقفت المنظمات الإرثية حاجزاً بين «الفرد والدولة»، فإنها لن تعزز النظام الديمقراطي الذي يتطلب منظمات مدنية «تخترق تقليدية المجتمع عن طريق تغيير أساس العلاقات بين أفراده من منظومة الإرثية إلى الأنموذج الطوعي.» ويذهب الجرباوي إلى أن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني «تستأثر بالكثير من سمات ومواصفات الجمعيات الإرثية، بل هي امتداد طبيعي لهذه المنظمات.»[١٧] ويؤكد مثل هذا الطرح صعوبة التمييز بين العلاقات الاجتماعية التي تقوم على أساس قرابي (الحمولة أو العائلة الممتدة)، وبين العلاقات الأُخرى، وتلك التي يقيمها السوق أو شروط العمل، أو تلك التي تقيمها الأحزاب بين أعضائها أو التي تقام بين أعضاء النقابات والمنتسبين إلى نوادٍ رياضية وثقافية أو إلى مدارس وجامعات.

---

(١٧) أنظر: أبو عمرو، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.

يميز الجرباوي التنظيمات السياسية الطوعية من التنظيمات المدنية انطلاقاً من أن هدف ومحدد نشاط التنظيمات السياسية الاستحواذ على السلطة. لكن هذا ليس دائماً هدفاً محدداً للتنظيمات السياسية التي قد لا يتخطى هدفها الرئيسي، في مرحلة معينة، دحر الاحتلال كما هو حال التنظيمات السياسية الفلسطينية، أو التأثير في برامج السلطة وخططها. كما أنه ليس واضحاً تماماً لماذا يضع هدف الاستيلاء على السلطة الأحزاب السياسية خارج إطار المنظمات المدنية، وخصوصاً أن للأحزاب برامج تشمل الحقول الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن الاعتبار الوحيد الذي يطرحه الكاتب المذكور لاستثناء الأحزاب السياسية من دائرة المجتمع المدني يتمثل في تخوفه من أن يكون إدماجها في المجتمع المدني «تشريعاً مستتراً» لهيمنة «السياسي» على «المدني». وهو يرى أن تأسيس معظم المنظمات المجتمعية الفلسطينية من قبَل التنظيمات السياسية منح السياسي الهيمنة على المدني، وأدى «إلى تشويه إمكانية تبلور مجتمع مدني فلسطيني على المدى المنظور.» ومن هنا فهو يعتبر أن «المنظمات المجتمعية المشوهة النشأة» شكّلت امتداداً طبيعياً للتنظيمات السياسية ومدت لها الأذرع «لاختراق المجتمع وإحكام سيطرتها عليه.»[١٨] كما يعتبر أن الظروف الموضوعية التي أوجدها الاحتلال أدت إلى تغليب «السياسي» على «المدني» في المجتمع الفلسطيني وقبول الشعب اختراق م.ت.ف. للمجتمع الفلسطيني من أعلى إلى أسفل.

لكن هذا النوع من التحليل يفتقد درجة معقولة من الملموسية، ويطرح حالة عدائية غير هادفة تجاه ما هو «سياسي». وهي حالة ليست معزولة عن ما شهدته الساحة الفلسطينية، بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، من نفور وابتعاد شرائح اجتماعية متعددة عن الأحزاب والتنظيمات السياسية الفلسطينية. وهذه الحالة لها، من دون شك، مسبباتها الموضوعية، لكن لها، أيضاً، علاقة بالأوضاع الذاتية التي تعيشها هذه الأحزاب والتنظيمات بعد اتفاق أوسلو. وسأعود لمناقشة هذا الموضوع في فصل لاحق.

د) «المجتمع المدني» والدولة: إشكالية مفاهيمية

هناك ما يبرر مقولة أن وجود «مجتمع مدني» يشترط وجود دولة حديثة إذا ما أعرنا انتباهاً للمفاهيم الكلاسيكية لمصطلح «المجتمع المدني». لكن الرأي الذي يرى أن وظيفة المجتمع المدني تتمثل في تشكيل حاجز يحمي الفرد من

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

سطوة الدولة على حقوقه وحرياته الخاصة يحتاج إلى تدقيق. فالدولة العصرية (دولة «القانون والمؤسسات») يمكن أن تشكل ضمانة أساسية لحماية حقوق الفرد وحرياته إذا ما اعتبرنا أن الدولة ليست سلطة تنفيذية فقط (حكومة)، بل أيضاً مؤسسات تشريعية منتخبة، وسلطة قضاء مستقلة، وأنظمة رعاية اجتماعية وتعليم، وحماية ضد تقلبات وشطط السوق وسطوة بعض منظمات «المجتمع المدني» أو إحدى مجموعاته.

ومن منطلق ثنائية الدولة/المجتمع المدني يرى بعض المثقفين أن قيام سلطة وطنية فلسطينية «بيّن مدى الحاجة لتطور مجتمع مدني فلسطيني قادر على مجابهة إمكانية هيمنة هذه السلطة على المساحة الخاصة بحقوق وحريات الفرد الفلسطيني.»[١٩] لكن هذه المقولة تحيل إشكالية «المجتمع المدني» كساحة صراع للهيمنة على إشكالية لغوية: فما دام التعامل مع المجتمع المدني ينطلق من منظور وظائفي (أي حماية الفرد من سطوة «الدولة»)، وما دام المجتمع الفلسطيني (في الضفة والقطاع) يتسم بغياب الدولة، فإن الاستنتاج أن لا وجود لمجتمع مدني فلسطيني، استنتاج يقيم بعالم الاستدلال المنطقي المجرد، لا بعالم الواقع العياني.

ينتبه عزمي بشارة إلى أن بدء التداول بمفهوم «المجتمع المدني» في المناطق المحتلة توافق «مع ضمور شديد في السياسة والمجتمع عقب أزمة الانتفاضة... ثم أفولها، ونجاح إسرائيل في فرض شروط الهزيمة على السياسة والمجتمع الفلسطينيين ممثلين بقيادتهما الشرعية والتاريخية، م.ت.ف.»[٢٠] وهو يستخلص أن لا فائدة نظرية ترجى من استخدام مفهوم «المجتمع المدني» لتحليل الواقع السائد في منطقتنا، معتبراً أن المجتمع المدني مثل تاريخياً في أوروبا عملية الدمقرطة نفسها. ويرى أن التحولات التي دخلت على المجتمعات الأوروبية الصناعية المتطورة، منذ بداية الستينات، أوجدت حيزاً عاماً سياسياً واجتماعياً متميزاً من آلية السلطة وآلية الربح (السوق)، لكنه حيز مستقل عن الحيز الخاص. ويمثل هذا الحيز المجتمع المدني في معناه الضيق. فهو حيز يستوعب ديمقراطية مباشرة وإن كان الجدل ما زال يدور في شأن درجة ديمقراطيته وحجم ابتعاده عن آليات السلطة والربح والبنى «العضوية» (الإرثية)، لكنه يتمايز عن المجتمع السياسي، حيث الديمقراطية التمثيلية وإمكان تداول السلطة ومراقبتها ومحاسبتها.

---

(١٩) أنظر مداخلة الجرباوي في: أبو عمرو، ص ١٣٠.

(٢٠) أنظر مداخلة بشارة في: أبو عمرو، ص ١٣٦.

ويلاحظ الكاتب أن إعادة إحياء مفهوم «المجتمع المدني» تمت في سياق التحولات السياسية التي شهدتها دول أوروبا الشرقية في الثمانينات، وأن «تصنيع» المفهوم تم ويتم في جامعات ومعاهد أوروبا الغربية والولايات المتحدة. ويعتبر أن أصول المجتمع المدني التاريخية هي في المجتمع السياسي ثم في الإقصاء المتبادل مع الدولة، وبعد ذلك مع الاقتصاد. وهو يربط بين «تشكيل الأمة» وتشكيل المجتمع المدني من دون أن يبين الترابط خارج نمو الانتماء القائم على المواطنة، ويحدد «أن المعركة من أجل الديمقراطية هي معركة سياسية، معركة على السلطة أولاً وأخيراً.»[٢١] على الرغم من صحة ملاحظة أن المعركة من أجل الديمقراطية هي معركة سياسية بالمفهوم الواسع لمصطلح «سياسي»، فإنه يجب الحذر من مفهوم يختزل الديمقراطية إلى بعد سياسي، فقط، مغفلاً الأبعاد الأُخرى (الاجتماعي والاقتصادي والثقافي) التي قد تفوق، في لحظات معينة، أهمية البعد السياسي. فالمعركة من أجل الديمقراطية ليست معركة بشأن السلطة فحسب، بل أيضاً، في أغلب الأحيان، سلسلة من المعارك من أجل المساواة وحرية التعبير والتنظيم والإضراب وإزالة التمييز والقمع والمساءلة وتوسيع المشاركة (المباشرة أو عبر ممثلين) في صناعة القرارات المهمة وفي التوزيع العادل للثروة.

يرى بشارة في اتفاق أوسلو هزيمة للحركة الوطنية الفلسطينية، وأنه أدى إلى نشوء سلطة تفتقر إلى السيادة، أي، ولد جهازاً بيروقراطياً سلطوياً من دون سيادة دولة، الأمر الذي يعني غياب المقابلة بين الدولة والمجتمع التي تولد مجتمعاً مدنياً. ويرى أن المجتمع السياسي الفلسطيني أخذ دور المجتمع المدني من دون أن يعني ذلك أنه أصبح مجتمعاً مدنياً. غير أن الكاتب يعتقد أن دور المجتمع السياسي الفلسطيني انتهى منذ اتفاق أوسلو، ملاحظاً «الضعف الشامل» الذي دخل على منظمات المجتمع السياسي الفلسطيني المكون من القوى والفصائل والأحزاب الفلسطينية التي تولت مع منظماتها الجماهيرية عملية تنظيم الحياة الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهو يشير إلى أن الفصائل السياسية الفلسطينية (اليسارية بصورة خاصة) هي التي بادرت إلى إقامة منظمات جماهيرية ومنظمات غير حكومية والعمل فيها. وترافق هذا مع قيام المنظمات غير الحكومية بالترويج لفكرة المجتمع المدني كمحاولة لإعطاء «شرعية فكرية للتغير الطارىء على نشاطها السياسي»، الناجم عن استقلالها عن منظماتها السياسية.[٢٢]

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٥٢.

ويرى الكاتب أن المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة مثلت:

(١) تحولاً في مجال الخدمات والتنمية في اتجاه الحرفية (التخصص)، وخصوصاً أن أموال الدعم الخارجي تتطلب أنماطاً من المحاسبة والمساءلة فيما يختص بتنفيذ المشاريع تختلف عن متطلبات «أموال الصمود» في حينه. وربما يكون هذا صحيحاً، لكن الجانب الأهم، وهو ما يغفله الكاتب، يتمثل في غياب المساءلة من جمهور هذه المنظمات، لا مساءلة الجهات الداعمة (الأجنبية) عن كيفية صرف أموال الدعم التي تقدمها وفقاً لجدول أعمالها. حتى في هذا الجانب هناك إمكانات واسعة للتحايل على المساءلة عبر ما يسمى «المحاسبة الخلاقة» وغيرها. إن الكثير من هذه المنظمات لا يملك جمعيات عمومية، وبعضها لا يزيد مجالس إدارته على عدد أصابع اليد. وتؤكد نماذج كثيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة أن علاقة «المساءلة» التي تقيمها المنظمات غير الحكومية مع المؤسسات الأوروبية أو الأميركية الداعمة لا تمنع من شخصنة المؤسسات والتعامل معها، في أحيان كثيرة، كإقطاعيات خاصة. وهذا الميل تعزّزه البقرطة الداخلية المترافقة مع أيديولوجيا نخبوية وممارسة «ريعية».

(٢) توفير قطاع كبير نسبياً من المنظمات غير الحكومية التي تقدم بعض الخدمات المدنية، يوجد، في البداية على الأقل، خارج نطاق عملية اتخاذ القرار السياسي الفلسطينية المكبلة بالاتفاقات مع الإسرائيليين.

ويخشى بشارة من محاولة سيطرة السلطة الفلسطينية على المنظمات غير الحكومية كمظهر من مظاهر السيادة الداخلية. وهو خوف يشاركه فيه البرغوثي الذي يعتبر أن الخطر الأول الذي يجابه منظمات المجتمع المدني هو «خطر الاحتواء» من قبَل السلطة الفلسطينية، أي خطر فقدانها «استقلالها وقدرتها على صياغة رؤيا وبرنامج خاص بها.»[٢٣]

يعدد البرغوثي (وهو يقف على رأس إحدى المنظمات غير الحكومية المهمة) مخاطر أُخرى تحيط بمنظمات «المجتمع المدني»، منها: الإفراط في المركزية والشمولية انطلاقاً من النمط السائد لهذه المنظمات في الدول العربية، والذي ساد البلدان الاشتراكية سابقاً؛ التهميش الناجم عن عدم القدرة على التطور والتجديد المتلائمين مع تغير الظروف؛ الانحراف عن أهداف هذه المنظمات لاعتبارات تتعلق

(٢٣) أنظر: مصطفى البرغوثي، مصدر سبق ذكره.

بدوافع التمويل الخارجي، ودخول السلطة الفلسطينية ميدان التنمية بأجهزتها المختلفة مع اعتمادها شبه المطلق على التمويل الخارجي؛ الفشل في رؤية التحدي الرئيسي والمتمثل في إنهاء الاحتلال. وهنا يجب التمييز بين المنظمات الجماهيرية والمهنية كالاتحادات والنقابات، التي تعتمد على قاعدة جماهيرية منظمة، ولها أهداف جماعية تنطلق من رؤيتها لمصالح جمهورها والتي قد تصطدم، بحكم هذه المصالح، مع السلطة أو بعض أجهزتها، وبين الجمعيات الخيرية التي لا تصطدم، عادة، مع السلطة المركزية بحكم طبيعة الخدمات التي تقدمها، وبين منظمات البحث والإعلام والدفاع عن حقوق المواطن والإنسان غير الحكومية التي هي عرضة دوماً للتصادم مع السلطة بحكم نشاطها ومسؤولياتها، وبين منظمات طابعها «تنموي» (صحة، وزراعة، وتدريب، وتعليم...) التي قد تتداخل مهماتها مع مهمات تتولاها السلطة المركزية، أو تسعى لتوليها، والتي قد ينجم عنها تقسيم عمل بين الطرفين.

يغفل بشارة والبرغوثي أن «الاستقلالية» التي تتمتع بها المنظمات غير الحكومية تمثلت لا في استقلاليتها عن السلطة الفلسطينية فقط، بل أيضاً عن أي مساءلة محلية (من جمهورها قبل غيره)، وأنها تخضع لنمط وحيد من المساءلة، وهو مساءلة الجهات الأجنبية الممولة لها، والضاغطة دوماً من أجل الانسجام مع جدول أعمالها الخاص. وإن كان ليس من الحكمة ولا يخدم العملية الديمقراطية دعوة المنظمات غير الحكومية إلى التحول إلى مجرد أدوات منفذة لسياسة واستراتيجيات السلطة الفلسطينية في هذا المجال أو ذاك، فإن ليس من الحكمة ولا يخدم العملية الديمقراطية إعفاء المنظمات غير الحكومية من مساءلة جمهورها أو تجنيبها وضع لوائح وإرساء تقاليد تحول دون تحولها من مؤسسات عامة إلى مؤسسات خاصة يهيمن عليها فرد أو نخبة من الأفراد.

يعتبر عزمي بشارة، بعكس الجرباوي، أن المنظمات غير الحكومية ليست هي المجتمع المدني، وأن الأحزاب السياسية هي الطليعة الأكثر أهمية في عملية الدمقرطة. ويتفق مع أبو عمرو أن الأحزاب السياسية تشكل جزءاً من المجتمع المدني، لكنه يحصر هذا التعريف في دول «العالم الثالث» والدول غير الديمقراطية، انطلاقاً من أن هناك تمييزاً بين مفهوم «المجتمع المدني» قبل تأسيس الديمقراطية، وبعد تأسيسها.

لذا لا يرى بشارة جدوى علمية من استخدام مصطلح «المجتمع المدني» في تحليل الواقع الفلسطيني كونه يثير ارتباكاً ويخلط الظواهر السياسية والاجتماعية بدلاً من فصلها، وخصوصاً أنه يعتبر أن هناك إشكالية تتمثل في غياب القدرة

«على إثبات مجرد وجود مجتمع فلسطيني في الضفة والقطاع يجمعهما.» ويطرح مفهوم المجتمع السياسي الديمقراطي باعتبار أن مثل هذا المجتمع يستطيع أن يحافظ على وجود شعب فلسطيني.

ويبقى السؤال: هل هناك حاجة إلى استخدام أي من المفهومين (المجتمع المدني والمجتمع السياسي وخصوصاً أنهما مترابطان)، وهل في الإمكان تحليل العمليات السياسية الجارية في الواقع الفلسطيني (والعربي) عبر هذين المفهومين؟

يلاحَظ أن المجتمع المصري (وفي الأعوام الأخيرة المجتمع الأردني أيضاً) شهد حركة شبيهة بالتي شهدها المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي مصر قام الجسم الرئيسي من منظمات حقوق الإنسان المرتبطة بهيئات التمويل الدولية على أكتاف مثقفين يساريين جاء معظمهم من صفوف الحركة الطالبية والسياسية اليسارية في السبعينات، بعد توقفهم عن النشاط السياسي. ويشار هنا إلى ملاحظة سمير أمين القائلة إن إحدى وظائف «المدني»، في المجتمع الرأسمالي، إعادة إنتاج شروط التحالف الاجتماعي الذي يضمن الوفاق المزدوج، أي، الوفاق على الممارسة الديمقراطية السياسية، والوفاق على احترام قوانين الإدارة الرأسمالية في المجال الاقتصادي. كما يشار هنا إلى حرص الممولين الدوليين للمنظمات غير الحكومية على ألاّ تتعارض مشاريع هذه مع برامج الحكومات القائمة على «الخصخصة والتكييف الهيكلي وتحرير التجارة» التي يعتمدها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.[٢٤]

يتميز «المجتمع المدني» في الضفة الغربية وقطاع غزة، في نظر زياد أبو عمرو، بسمتين رئيسيتين:

(١) تكونه وتطوره بعد سنة ١٩٦٧ في ظل غياب بنية أو سلطة لدولة وطنية أو كيان مستقل، حيث تصارعت ثلاث سلطات فيما بينها من ناحية، ومع «المجتمع المدني»، من ناحية أُخرى. وهذه السلطات هي: الحكم العسكري الإسرائيلي؛ التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية؛ قيادة م.ت.ف. في الواقع، إن القارىء يقع في حيرة من أمر وضع الأحزاب والتنظيمات السياسية الفلسطينية في تصارع مع «المجتمع المدني»، في حين أن الكاتب نفسه كان شملها ضمن مكونات «المجتمع المدني». بل إنه ذهب إلى ما هو أبعد من مجرد تصنيفها في قوائم المجتمع المدني الفلسطيني. فهو يعتبرها (أي التنظيمات والأحزاب السياسية)

(٢٤) أنظر: النقاش، ١٩٩٦.

«أهم منظمات المجتمع المدني قاطبة» لأنها «الأقدم أو الأكبر والأكثر نفوذاً في المجتمع المدني»، ولأنها هي التي «بادرت بتأسيس معظم منظمات المجتمع المدني الأُخرى أو تحكمت في تطورها ونشاطاتها.»[٢٥] وما ينطبق على القوى والأحزاب السياسية ينطبق، بالضرورة، على م.ت.ف. كما أن الاحتلال كان، وما زال، في حالة تصارع لا مع الأحزاب والقوى السياسية فقط، بل أيضاً مع الشعب الفلسطيني برمته.

(٢) طغيان «الأولويات السياسية والوطنية على دور 'المجتمع المدني' بمنظماته المختلفة» الأمر الذي، حرم «من إسهام أرقى وأعمق لمجتمع مدني قوي.» لكن ليس واضحاً تماماً لماذا يؤدي تصدر المهمات الوطنية أو السياسية، انطلاقاً من أولوية دحر الاحتلال الإسرائيلي، في جدول الأعمال الفلسطيني إلى انعكاس سلبي على دور «المجتمع المدني» (لماذا لم يحدث ذلك في فرنسا تحت الاحتلال النازي، مثلاً)، ولماذا يجري تخفيف وزن المهمات «السياسية» وإعلاء شأن المهمات «المدنية» بهذا الشكل المجرد وبمعزل عن السياق التاريخي والمجتمعي المحددين.

لكن المنهجية التي يتضمنها مفهوم «المجتمع المدني» المستخدم والنموذج الذي يحمله للمجتمع واستخداماته الأيديولوجية (الضمنية والعلنية) تقود إلى جرد لعدد من المؤسسات والتنظيمات التي تشكل جزءاً من المجتمع الفلسطيني من دون أن يتضح شكل أو بنية أو غاية هذه العملية. وهي منهجية وصفية انتقائية بحكم الكم الكبير لمنظمات ما يمكن أن يُعتبر مجتمعاً مدنياً. لذا، نجد أبو عمرو يعدد التنظيمات والفصائل السياسية الفلسطينية الرئيسية العاملة في الضفة والقطاع، لينتقل بعدها إلى وصف موجز لوضع النقابات العمالية، ومن ثم إلى وصف مختزل لواقع الاتحادات الطالبية، ليعطي بعد ذلك لمحة سريعة عن المنظمات النسائية، فالجمعيات المهنية، فالمنظمات الطوعية، مختتماً بالإشارة العامة إلى المنظمات الإرثية (المنظمات التي يرث الفرد عضويتها، أو أن الانتماء إليها ليس طوعياً). وينجم عن العملية ما هو أقرب إلى دليل للتنظيمات والأحزاب والاتحادات والمؤسسات والجمعيات والروابط والتضامنيات المتعددة. أي يظهر المجتمع كأنه تجمع عشوائي من الروابط والأحزاب والجمعيات التي لا يربطها رابط محدد ولا بنية أو علاقات أو آليات تغيير واضحة.

---

(٢٥) أنظر: أبو عمرو، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

من الطبيعي أن يقود هذا المنهج التجميعي إلى موضعة ما هو «سياسي» في تناقض مع ما هو «مدني»، حيث يتحول الأخير، بحركة ملتبسة، إلى ما هو «ديمقراطي». كما يقود هذا المنهج التجميعي الأرشيفي إلى فهم مبسط لماهية الدولة الحديثة ووظائفها، وإلى تجاهل البنية الاقتصادية للمجتمع وفضائه الخارجي. إنه منهج يولد صورة مسطحة وسكونية ولاتاريخية للمجتمع، إذ يبدو هذا المجتمع كأنه من دون بنية، ومن دون طبقات، ومن دون فوارق في توزيع الدخل والثروة والسلطة، ومن دون تاريخ، ومن دون محيط يتعامل معه ويتأثر به. إنه مفهوم يلغي التناقضات والتباينات الكامنة والظاهرة داخل كل من «السياسي» و«الاجتماعي» و«الاقتصادي» و«الأيديولوجي». ففي الحقل السياسي تتنافس الأحزاب والفصائل والحركات السياسية فيما بينها باعتبار أنها تمثل، أو تسعى لتمثيل، مصالح فئات اجتماعية تحمل قيماً وأهدافاً معينة، وهي قد تصارع تأثيرات أو سياسات أو قوى خارجية من زاوية الدفاع عن حقوق ومصالح وقيم معينة. وتتباين وتتنوع الاتحادات والروابط وغيرها من الأطر الطوعية والإرثية (القرابية أو الإثنية) في البنى والأهداف ودرجة الاستقلالية، وتسود بينها علاقات متنوعة، بما فيها علاقات تنافسية وتصادمية أحياناً. ويقوم في الحقل الاقتصادي حالات من التنافس والتوتر والتناقض حتى بين شرائح وفئات الطبقة أو الفئة الواحدة (أصحاب رأس المال، على سبيل المثال).

كما تنزع المنهجية الوضعية التوصيفية (الأرشيفية) في أغلبية الاستخدامات السارية لمفهوم «المجتمع المدني» إلى تحييد العوامل الخارجية المؤثرة سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وهي عوامل قد تكون أحياناً، كما هو في الواقع الفلسطيني الراهن، بالغة التأثير. ويميل حصر عملية الدمقرطة في دور منظمات المجتمع المدني فقط (كما يفعل أبو عمرو)، ثم نفي صيغة الديمقراطية عن معظم هذه المنظمات، إلى موقف مسبق يحجب إمكان التغيير الديمقراطي عن المجتمع الفلسطيني. ويصبح هذا الموقف مقرراً عندما يحكم على المجتمع الفلسطيني بافتقاد المستوى المطلوب من التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي والدرجة العالية المطلوبة من التعليم والثقافة الديمقراطية، وهي الشروط التي يراها أبو عمرو ضرورية لقيام نظام سياسي ديمقراطي.[٢٦] وهي افتراضات لا تأتي من قراءة

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

متأنية لتاريخ تطور الدول التي تتمتع بنظم سياسية ديمقراطية في العالم، ولا من دراسة أنماط من الأنظمة الديمقراطية في العالم الراهن (الهند على سبيل المثال) التي ينقصها «التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي»، أو أنماط من الأنظمة غير الديمقراطية التي لا ينقصها «التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي» أو التعليم العالي، بما في ذلك البلاد التي يطلق عليها «النمور الآسيوية».

وبحكم السياق الأيديولوجي الذي انتقل عبره تعبير «المجتمع المدني»، إلى الفكر العربي، نلاحظ ميلاً قوياً إلى الاستخدام الأحادي الجانب لمفهوم «الدولة» إذ يجري اختزالها إلى السلطة التنفيذية وأجهزتها، ويوضع «المجتمع المدني» في مواجهتها وتوضع هي في مواجهته. وينصب التركيز على المجتمع المدني كضمانة للديمقراطية، لا على بنية الدولة ونظامها السياسي ونظام حكمها وما تكفله (أو ما لا تكفله) للمواطن من حريات مدنية ومساواة أمام القانون. ففي حين يجري الصراع، عادة، بشأن السيطرة على السلطة في نطاق المجتمع السياسي، فإن الصراع بشأن الهيمنة يجري في نطاق المجتمع المدني. ولذا لا ينفي المجتمع المدني اصطفافات بين منظمات مدنية والسلطة المسيطرة، كالمؤسسة الدينية أو الغرف التجارية... إلخ.

ولا يساعد في توضيح النقاش وضع مختلف المنظمات المدنية في سلة واحدة، كالجامعات الأهلية أو الخاصة، والنقابات العمالية، والاتحادات الشعبية والمهنية، والمؤسسات الخدماتية العامة كالهلال الأحمر الفلسطيني ولجان الرعاية الصحية والإغاثة الزراعية، والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان أو الديمقراطية، ومراكز البحث، والنوادي، والروابط المحلية والقرابية، والجمعيات الخيرية ولجان الزكاة، وغيرها. فهذه تتباين في أشكال تنظيمها ومصادر تمويلها وطبيعة الخدمات التي تقدمها (من الإغاثة الهادفة، إلى تخفيف الفقر، إلى توفير الرعاية الصحية، إلى البحث، إلى التدريب والتأهيل، إلى إيجاد فرص عمل، إلى مساعدة المعوقين، إلى تقديم الاستشارة والمعونة القانونية، إلى الدفاع عن مصالح وحقوق معينة...). وتزداد الصورة تعقيداً إذا ما أضيفت الأحزاب السياسية إلى قائمة منظمات المجتمع المدني، فهذه تختلف عن المؤسسات السابقة في أنماط التنظيم والأهداف وتستثني، عادة، مصادر معينة من التمويل (دول وقوى أجنبية على سبيل المثال). ولذا، وكما أشرت سابقاً، تختلف وتتباين علاقات هذه المؤسسات بالسلطة المركزية (من التنافس، إلى المراقبة، إلى التعاون، إلى تقسيم عمل...).

لكن استخدام مفهوم «المجتمع المدني» ـ كما يجري تداوله وتصنيعه في معاهد ومراكز البحث الممولة من جهات لها جدول أعمالها الخاص ـ يميل في اتجاه تجاهل أو تغييب الصراع داخل المجتمع، واختزاله إلى صراع بين «مجتمع مدني» وسلطة مركزية أو دولة. أي أنها تتجاهل عملية الصراع والتنافس التي تدور بين الأحزاب السياسية (بين حزب حاكم ومعارضة، على سبيل المثال، أو بين أحزاب المعارضة نفسها)، وداخل «المجتمع المدني» نفسه (تنافس بين نقابات واتحادات بشأن البرامج وبشأن السيطرة على الهيئات القيادية)، وبين المنظمات غير الحكومية بشأن مصادر التمويل وخطط العمل. هذا إضافة إلى الجنوح نحو تبهيت دور العوامل والمؤثرات الخارجية (السياسية والاقتصادية والفكرية). فلا غرابة في أن تقوم المنظمات غير الحكومية في معظمها (والكثير من المؤسسات الحكومية أيضاً) التي تعتمد على التمويل الخارجي، بالاحتفال الدائم بأيديولوجيا الاقتصاد الحر وتبعاته (الديمقراطية السياسية كخادم لليبرالية الاقتصادية) لأن جدول أعمال (أجندا) هذا التمويل يستدعي ذلك. وفي الواقع الفلسطيني الراهن، يُنظر إلى التنافس بشأن مصادر التمويل بين مؤسسات السلطة المركزية وبعض المنظمات غير الحكومية كمصدر تهديد للديمقراطية السياسية.[٢٧]

إن منهجاً كهذا يقود إلى التركيز على الولاءات أو التضامنيات الجهوية والعائلية من قبلية وعشائرية وحمائلية حافظت على درجة من «المدنية» في سلوك الناس خلال الانتفاضة عندما غابت «الهياكل السلطوية والمؤسساتية المتينة.» ويصنف أبو عمرو التنظيمات السياسية تحت بند «الولاءات الفئوية» لأن الأحزاب والفصائل استخدمت ـ بحسب رأيه ـ «العلاقات العمودية» و«المفاهيم

(٢٧) يعتبر خليل الشقاقي أن مؤسسات المجتمع المدني التي ظهرت في سنوات الاحتلال الأخيرة والتي تلقى معظمها تأييداً كاملاً من مؤسسات منظمة التحرير، التي رأت فيها اللبنات الأولى لبناء الدولة، فقدت «الكثير من أسباب وجودها بعد بدء العملية السلمية وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية. كما أن السلطة الوطنية الفلسطينية نفسها قامت بضم بعض هذه المؤسسات أو العاملين الرئيسيين فيها إلى مؤسساتها الرسمية عند قيامها خلال عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ مما شكل ضربة شديدة لمؤسسات المجتمع المدني.» ويرى الشقاقي أن بعض مؤسسات المجتمع المدني فقد جزءاً من موارده المالية الخارجية بعد قيام عدد من الممولين بتحويل تلك الموارد إلى مؤسسات السلطة الرسمية مباشرة. ويعتبر أن هذا أدى إلى تقوية أجهزة ومؤسسات السلطة وخصوصاً الأمنية والبيروقراطية، وهو يرى أن هذا «لا يضعف مؤسسات المجتمع المدني فحسب، بل يزيد في نفس الوقت من قدرة أجهزة السلطة على خنق هذه المؤسسات وإضعاف تأثيرها.» أنظر: الشقاقي، ١٩٩٦، ص ٢١.

التقليدية».[٢٨] وهنا يجري التقليل من الدور الذي أدته الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية في بلورة هوية وطنية حديثة، وفي إيجاد تضامنيات تتجاوز العلاقات المحلية والقرابية والجهوية، وفي ترسيخ قيم التعددية وحرية الرأي، وقيم التضامن. ولا يعطي أبو عمرو الولاءات الدينية وزناً كبيراً، لكنه يلاحظ «غياب الملامح الطبقية الواضحة والأصيلة» للفلسطينيين بسبب تشوه وتشرذم الوضع الاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني عقب النكبة، وبفعل غياب السلطة والكيان الوطني على الأرض. على الرغم من ذلك فإنه يرى أن هناك تراجعاً في دور ونفوذ «الطبقة العليا التقليدية» لمصلحة طبقة وسطى متزايدة وطبقة عمالية يعمل «معظم أفرادها لدى مستخدمين في أسواق العمل الإسرائيلي.» لكن الكاتب لا يتوقف طويلاً أمام أطروحته بشأن ازدياد طبقة وسطى في الضفة والقطاع: فحجم ودور وتكوين طبقة كهذه وعلاقاتها بالطبقات الأُخرى يستحق البحث، وتحديداً في ضوء عملية الهجرة إلى الخارج، بحكم قدرة هذه الطبقة على ذلك، وبفعل بنية الاقتصاد في الضفة والقطاع خلال فترة ما قبل الاحتلال العسكري الإسرائيلي وبعده. كما أنه من المفيد النظر إلى المنظمات غير الحكومية من زاوية دورها في إعادة إنتاج طبقة وسطى، وتحديداً، من الطبقات التقليدية المالكة، إذ يلاحظ حضور ملموس لأبناء هذه الشريحة الاجتماعية على رأس الكثير من المنظمات غير الحكومية.

لا تحظى علاقة المدن بالقرى والمخيمات إلا بملاحظة عابرة تتلخص باستحواذ المدن الفلسطينية على معظم الموارد وعلى تمركز السلطة السياسية فيها. لكن الحديث عن «مدن» كبرى وصغرى في الضفة والقطاع بحاجة إلى مناقشة من زاوية توقف عملية التحضير (بمعنى نمو مراكز سكانية تتميز بوظائف صناعية وتجارية وإدارية وثقافية وسكانية متنوعة وديناميةٍ) في الضفة والقطاع بعد سنة ١٩٤٨، ومحدودية ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن وتراجع العمل الزراعي. فظاهرة الهجرة تمحورت حول البحث عن عمل خارج الضفة والقطاع أو داخل إسرائيل. كما أن تأثير قيام سلطة وطنية في عملية التحضر بحاجة إلى بحث

---

(٢٨) اعتبر زياد أبو عمرو أن نتائج الانتخابات العامة دلت على أن المواطنين الفلسطينيين «بحثوا عن أشخاص يتمتعون بالمصداقية والنزاهة والقدرة على مساعدتهم، واختاروا شخصيات ليست غنية ولكنها تمتاز بالبساطة والكفاءة.» أنظر: ملحق صحيفة «القدس» بعنوان «الناس والانتخابات»، ١٩٩٦/١/٢٧، ص ٢. لكن دلالات نتائج الانتخابات كانت أكثر تعقيداً وتنوعاً من ذلك، كما سأبين في مكان آخر.

كذلك، وخصوصاً أمام عملية تهويد مدينة القدس الجارية منذ زمن.

ومن جهته يرى سعيد زيداني أن «المجتمع المدني هو أساساً مجتمع أهل المدن»، وأن «كنه فاعليته وصلابة عود المجتمع المدني تكمن في قدرته على الحد من زحف الحمولة/العشيرة/الطائفة من جهة، وعلى الحد من الزحف الاحتوائي للسلطة المركزية الحاكمة من جهة أُخرى.» ومن هنا فهو يدعو إلى منع «الاتصال المباشر والمدمر.. بين السلطة المركزية وأذرعها من ناحية، وبين الانتماءات الإرثية من ناحية ثانية.»[٢٩] وإذا كان استثناء الانتماءات القرابية من إطار المجتمع المدني ضرورياً لأية محاولة لإعطاء المفهوم قيمة تحليلية، فإن الواقع الاجتماعي في الضفة والقطاع ليس على هذه الدرجة من التبسيط. فالمدن الفلسطينية، إن اعتبرنا الخليل ونابلس والقدس الشرقية ورام الله والبيرة وغزة وجنين وطولكرم ورفح وبيت لحم مدناً، ليست أماكن احتفلت باختفاء دور العائلات والحمايل منها، بل ربما كان التأثير «العائلي» أقوى في بعض «المدن» منه في الكثير من القرى والمخيمات. وهنا بالضبط يمكن أن يتكون دور الدولة «الحضاري»، أي في توليدها علاقات ومرافق ومؤسسات ونشاطات متنوعة ونامية (تعليمية وصحية وثقافية) وما يرافق هذا من تطور حضري.

ثانياً: المجتمع المدني والحقل السياسي والسلطة

يمكن النظر إلى التغيير الذي حدث، عقب اتفاق أوسلو، من منظور التحول في تضاريس الحقل السياسي الفلسطيني المتمحور حول قيام سلطة وطنية في الضفة الغربية والقطاع، وإن على إقليم غير واضح الحدود النهائية، ومجزأ جغرافياً. وهي سلطة تسعى لاستكمال شروطها كدولة مستقلة عبر التفاوض مع دولة مستعمرة تستمر في الاستيطان وتجزئة رقعة سيطرة السلطة الفلسطينية إلى حدودها الدنيا، كما تواصل التنكر لحق العودة لفلسطينيي الشتات. وفي إطار هذا الحقل يمكن ملاحظة وجود تنظيم حاكم، وأحزاب معارضة، ومساعٍ لتحديد قواعد اللعبة السياسية في الحقل الجديد، وتأثيرات مباشرة من قوى خارجيّة وقيود رسمها اتفاق «إعلان المبادىء» والاتفاقات اللاحقة مع إسرائيل. وتُجرى في الحقل السياسي مساعٍ من السلطة والمعارضة لبناء قواعد اجتماعية لكل منهما إذ يحاول

---

(٢٩) سعيد زيداني، «الحزب السياسي، والمجتمع المدني، والنظام الديمقراطي»، صحيفة «الأيام» (رام الله)، ١٩٩٥/١/٤، ص ٩.

كل طرف توسيع قاعدته على حساب الطرف الآخر (أو الأطراف الأُخرى) بوسائل متعددة تشمل: التعبئة والتحريض؛ توفير الخدمات؛ السيطرة على المنظمات الأهلية والاتحادات الشعبية والنقابات؛ استخدام وسائل الإعلام المحلية؛ وغير ذلك.

وأثر في الحقل الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، وما أسفرت عنه من نتائج، بما في ذلك الصراع بين مؤسسة الرئاسة[٣٠] والمجلس التشريعي المنتخب، بشأن تحديد العلاقة بينهما. كما يؤثر في الحقل هامشية مؤسسات م.ت.ف.، وتراجع دور الخارج الفلسطيني. ويعمل هذا الحقل في بيئة «ثقافة سياسية» ما زالت تهيمن عليها تجربة المنظمة ووثائقها الرئيسية والمتمثلة في التعددية السياسية والحزبية واحترام مبدأ حرية الرأي والتعبير والتنظيم، وإن كانت تجري محاولات لتقنين هذه «الثقافة السياسية». وهي ثقافة تستحسن الديمقراطية السياسية المتعارف عليها كالانتخابات الحرة الدورية والتداول السلمي للسلطة والتعددية وفصل السلطات والمساواة أمام القانون، وغير ذلك. كما أن هذا الحقل على تماس مع تداعيات السياسة الإسرائيلية التي تمس مصير المناطق الفلسطينية التي احتلت سنة ١٩٦٧. ويخضع الحقل لتأثيرات الدول والجهات المانحة الأُخرى في السلطة على صعيد السياسة الاقتصادية، أو على صعيد مراعاة بعض شكليات الليبرالية السياسية وحقوق الإنسان.

لا تعني خصوصيات الحقل السياسي الفلسطيني، أو أي حقل سياسي آخر، أنه معزول عن عوامل عامة. فهذه العوامل العامة في تلاقيها وتناقضاتها وتفاعلاتها، تفسر التشابه والتباينات بين الحقول السياسية. وتتمثل العوامل الأساسية في:

(١) البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية وإفرازاتها السياسية ـ التنظيمية والأيديولوجية ورصيدها الثقافي، وما يدخل عليها من تحولات وتغير بفعل عمليات عدة مثل: التعليم، والهجرة الداخلية والخارجية، والتغيرات في مجال الاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا، ونمو المدن...؛

(٢) بنية السلطة المركزية (ظروف وبيئة نشوء السلطة المركزية (الدولة) وشكلها، ومرتكزاتها الاجتماعية، وتوجهاتها...)؛

---

(٣٠) المقصود بمؤسسة الرئاسة تلك التي يشكلها رئيس السلطة الفلسطينية في تداوله بشكل القضايا اليومية للحكم. وتشمل مؤسسة الرئاسة رئيس مكتبه، وأمين عام الرئاسة، وعدداً من المستشارين. وهي تتسع وتضيق وفقاً للقضايا المطروحة، ويتم، في معظم الأحيان، بلورة القرارات والتوجهات في إطارها.

(٣) وقع تأثيرات العوامل الخارجية الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأيديولوجية وتفاعلاتها مع العوامل الداخلية.

بتعبير آخر، إن الشكل الذي تأخذه الدولة ونظامها السياسي واستمراره وتغيّره هو عملية تاريخية متعددة المقومات والعوامل، ويستحيل اختزالها إلى علاقة ميكانيكية تقوم بين «مجتمع مدني» (مختلف على مكوناته ووظائفه)، وبين سلطة سياسية مركزية تأخذ شكل الدولة الحديثة. ومن هنا لا يضيف، على سبيل المثال، إلى المعرفة كثيراً تفسير ضعف الديمقراطية أو غيابها عن النظام السياسي الفلسطيني المتشكل في الضفة والقطاع بهيمنة السلطة المركزية على المجتمع المدني، أو ضعف الأحزاب، أو قوة الانتماءات العائلية أو المحلية. فهذه الظواهر تحتاج نفسها إلى تفسير، وهو ما سأحاوله في الفصول الثلاثة اللاحقة.

ثالثاً: بعض «تصويرات» الحقل السياسي الفلسطيني الجديد

يتولد داخل الحقل السياسي وفي سياقات تكونه، وإعادة تكوينه، وعلى مسافات مختلفة من مركزه، تصويرات للمجتمع وسماته واتجاهات حركته ومستقبله. وهي تصويرات تختلف عن برامج الأحزاب والحركات السياسية، وعن الخطاب السياسي الرسمي، وعن الأيديولوجيات المتبلورة، إذ تجمع (في مزيج متحرك في الكثير من الأحيان) بين وظائف أيديولوجية (من زاوية أنها تهدف إلى منح شرعية أو سحب شرعية عن فكرة أو منظومة فكرية أو سياسة أو سلطة ما) من جهة، وطرح صورة عن الذات والآخر من جهة ثانية، وملمح «ميثولوجي» (فيما يتعلق باستثنائها الواقع كمرجع) من جهة ثالثة. كما تتباين في درجة التبلور والعمر الزمني وأسلوب التداول. فبعضها يأخذ شكل الحكاية، ويأخذ بعضها الآخر شكل المرسوم الديني، وقد يتبنى بعضها خطاباً حداثياً أو خطاباً يجمع بين مفردات متباينة الأصول. لكن يوحدها، جميعاً، يقينية عالية ووضوح قاطع للتمايز عن «آخر»، ولغة «جوهرانية». إن هذه التصويرات نتاج أو تعبيرات عن ما يعتمل في الحقل السياسي من تناقضات وصراعات في حركة تغييره، ولذا فهي تتبدل من دون أن تعي، بالضرورة، أسباب تبدلها. وسأورد بعض التصويرات التي تولدت من التغيير الذي دخل على الحقل السياسي الفلسطيني.

أ) الشعب الفلسطيني الأكثر ديمقراطية؟

من «التصويرات» التي راجت مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية تصوير مفاده أن الشعب الفلسطيني أكثر ديمقراطية من الشعوب العربية الأُخرى. ويعتبر هذا التصوير أن الشعب الفلسطيني شعب ديمقراطي لا بمعنى أنه ينشد الديمقراطية كما هو حال شعوب أُخرى في عالمنا المعاصر، وإنما بمعنى أنه ديمقراطي بسجيته ويمارس «الديمقراطية» من فترة طويلة. من صيغ هذا التصوير أن الشعب الفلسطيني هو «الشعب الوحيد الذي أعلى شأن بنية التسامح فيه، والديمقراطية في مسام جلده.»[٣١] فهو الشعب الذي أفرز «كلاً من السلطة والمعارضة، له مؤسسات تعاملت مع الديمقراطية عبر المراحل التي مرت في حياة هذا الشعب.»[٣٢] والملاذ الوحيد للفلسطينيين هو الفلسطينيون، والانتماء الوحيد هو «لدولتنا القادمة رغم أنوف البعض.»[٣٣]

وقد يصل مثل هذا التصوير إلى تبني نزعة جوهرانية ترجح أن للشعب الفلسطيني معدناً «من أجود معادن الشعوب»، وهو بين الشعوب العربية «يملك أكبر عدد من المتعلمين... وأكبر عدد من المهندسين، والأطباء، والاختصاصيين، ورجال المال والأعمال والصناعة والزراعة...»[٣٤] فالديمقراطية الفلسطينية ذات

---

(٣١) سميح سمارة، صحيفة «الحياة الجديدة»، ١٩٩٥/٨/٢٥، ص ١٦.
ويقول الشاعر أحمد دحبور: «إن المشروع الثقافي الفلسطيني، لا يمكن إلا أن يكون مشروعاً تنويرياً، ولا يمكن إلا أن يواكب إيقاع الحياة، وهو مشروع جسور، قائم على الثقة بالنفس، وغير مذعور مما تطرحه مفردات الحياة اليومية.» أنظر: أحمد دحبور، صحيفة «الحياة الجديدة»، ١٩٩٥/٨/٢٥، ص ١٦. وبشأن هذا التصوير يقول أحد المعلقين الفلسطينيين: «لم يهبط الفلسطينيون من القمر وثقافتهم الاجتماعية والسياسية لا تختلف عن بقية الشعوب العربية، لكنهم نظروا إلى أنفسهم، دائماً كنموذج مختلف وجعلوا ذلك الاختلاف جزءاً من فكرتهم عن أنفسهم. وفي إطار منظمة التحرير الفلسطينية اجتمعت شتى الأفكار والاتجاهات التحديثية والتنويرية بداية من مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية في أوائل السبعينات إلى بيان الاستقلال في الجزائر في أواخر الثمانينات. والمدهش أننا نتصرف وكأن أشخاصاً آخرين هم الذين حملوا تلك الاتجاهات التحديثية والتنويرية...» أنظر: حسن خضر، زاوية «نقطة ضوء»، صحيفة «الأيام»، الثلاثاء ١٩٩٧/٩/١٦.
(٣٢) د. إبراهيم الفني، صحيفة «القدس»، ١٩٩٥/١٠/١٩.
(٣٣) فؤاد أبو حجلة، صحيفة «الحياة الجديدة»، ١٩٩٥/٨/٢٧، ص ١٦.
(٣٤) فيصل أبو خضرا، صحيفة «القدس»، ١٩٩٦/١/٥، ص ١٢.

جذور «راسخة وأصلية»،[٣٥] فقد حافظ الشعب الفلسطيني، خلال أصعب المحطات، على مستوى من الديمقراطية «وخصوصاً في العلاقة ما بين الثورة والشعب.»[٣٦] كما يُصور الفلسطينيون باعتبارهم «إبداع الديمقراطية الثورية».[٣٧] وتتحول عملية إجراء انتخابات عامة للجزء من الشعب الفلسطيني المقيم بالضفة والقطاع إلى إعلان تفوقه عبر تجسيده الديمقراطية، بالتجربة والممارسة، أمام عدسات الكاميرا والمراقبين الدوليين. لكنها ديمقراطية ما كان لها أن تكون «لولا المناخ الذي حرص الرئيس عرفات على توفيره وتعزيزه.»[٣٨] وينظر البعض إلى تطبيق الديمقراطية، فلسطينياً، باعتبار أنها ما يميزنا «عن محيطنا العربي وعن أي محيط آخر تجري فيه اختراقات بسيطة أو خطيرة لحقوق الإنسان.»[٣٩] ويصبح بعض شكليات الديمقراطية كحصول الحكومة الفلسطينية على ثقة ٥٠ صوتاً من مجموع ٨٨ صوتاً، في تصويت المجلس التشريعي على برنامجها، أمراً يؤكد «أصالة الديمقراطية الفلسطينية التي لا تعرف الأرقام المطلقة.»[٤٠] لكن الواقع

---

(٣٥) حسن الكاشف، تعليق بعنوان «أسئلة المعارضة إلى ذاتها»، صحيفة «الحياة الجديدة» ١٦/ ١٠/ ١٩٩٥.

(٣٦) يضيف الكاتب في بيانه أن ثلاثة تيارات في فهم الديمقراطية تبلورت بعد إقامة السلطة الفلسطينية، هي: تيار يعمل في مؤسسات وأجهزة السلطة ويسعى لتكريس مفاهيم وتشريعات ديمقراطية، غير أن هذا الاتجاه ضعيف ومبعثر؛ تيار ثان تمثل في قوى المعارضة الوطنية والإسلامية التي «رسمت لنفسها ديمقراطية خاصة بها تمارسها على طريقتها»، لكنه اتجاه يمارس «النقد المتفرج» بدلاً من تعزيز الممارسة الديمقراطية؛ تيار ثالث يتمثل في «الاتجاه الوطني غير المؤطر». ويرمي هؤلاء، وكان عدد كبير منهم في إطار الفصائل الوطنية، بثقلهم في اتجاه ضرورة إيجاد آليات قادرة على التعامل مع المرحلة التاريخية الراهنة. ويراهن المعلق على الجيل الثالث في مختلف الفصائل والذي تربى في صفوف الثورة، ويرى أنه الجيل الذي سيقود المرحلة الوطنية الديمقراطية القادمة، أنظر: بلال الشخشير، صحيفة «القدس»، ٢٣/ ٩/ ١٩٩٦.

(٣٧) أمين الهندي (مدير عام جهاز الاستخبارات الفلسطينية) في: مجلة «وطني»، العدد الثامن، ١٩٩٥، ص ٣٢.

ويرى معلق فلسطيني أن القوى السياسية اللبنانية تعلمت من الفلسطينيين «أصول الحرب، وأصول برامج (الوحدة الوطنية)، والموت من أجل العروبة...» أنظر: حسن البطل، «.. ولبنان (تلميذنا) النجيب»، صحيفة «الأيام»، ٢٨/ ٨/ ١٩٩٧.

(٣٨) يحيى يخلف (وكيل وزارة الثقافة الفلسطينية)، صحيفة «الأيام»، «الانتخابات والديمقراطية»، ٢٥/ ١/ ١٩٩٦.

(٣٩) زياد عبد الفتاح، «الالتزام... الديمقراطية... الأداء»، صحيفة «الأيام»، ٣١/ ١/ ١٩٩٦.

(٤٠) نبيل عمرو، صحيفة «الحياة الجديدة»، ٢٨/ ٦/ ١٩٩٦.

اليومي قد يدفع إلى جمع بين تصويرات متناقضة.[٤١]

لكن هذا التصوير ليس هو التصوير السائد بين الناس، وإنما هو تصوير من إنتاج فئة من المثقفين، وقد تراجع، إلى حد بعيد، في ضوء بعض الممارسات من قبَل بعض الأجهزة الأمنية، وبعد صدور تقرير هيئة الرقابة العامة الأول لعام ١٩٩٦ بشأن إساءة استخدام بعض المسؤولين لمواقعه، ومطالبة المجلس التشريعي بمحاسبة هؤلاء المسؤولين.[٤٢] لكن هذا يقابل بالمحاججة التي تعيد مظاهر الفساد والمحسوبية لا إلى بنية السلطة ونظام الحكم، وإنما إلى «الثقافة السائدة التي تنخر مجتمعنا العربي، ومنه الفلسطيني، من إقليمية وعشائرية وطائفية»، وإلى انتشار «اللامبالاة في صفوف المثقفين.»[٤٣]

وهكذا يرتد التصوير على ذاته، فيصبح «الشعب الفلسطيني مثل إخوانه العرب

---

(٤١) تقول الروائية ليانة بدر: «لم تتوقف النساء الفلسطينيات يوماً عن تحويل أماكن المأساة هذه إلى حدائق غناء مصغرة تضيق أو تتسع حسب المجال، لنرى الدليل الساطع على المستوى الحضاري والإنساني، الذي يتمتع به الشعب الفلسطيني رغم كل محاولات التجويع وإفقار الحياة التي فرضت علينا.» وتضيف: «ونظرة سريعة إلى المكونات الجغرافية المحيطة بكل حفلة أو مهرجان أو رحلة عائلية صغيرة، تدير الرأس لهول أعداد الزجاجات الفارغة المكسورة... في كل الاتجاهات... لقد استلب المحتل صورتنا من حدقات عيوننا، وأبدلها بتصوره عمّا نحن عليه وعمّا يتوقع لنا أن نكونه... إن كل من حولنا يشتكي من جميع الأشياء والبشر حوله، وهو يقضي الوقت في عد السلبيات والأخطاء، دون أن يخطر له ولو لثانية واحدة محاسبة نفسه.» أنظر: ليانة بدر، «كأننا في وطن الآخرين»، صحيفة «الأيام»، ٩/٩/١٩٩٧.

(٤٢) أشار تقرير الرقابة العامة إلى وجود تنازع وتداخل في الصلاحيات ناجم عن التضخم الوظيفي والتعيينات العشوائية في المراكز العليا ومواقع أخذ القرار وعن اتساع ظاهرة مراكز القوى، وظاهرة تعيين أزواج وأقارب كبار المسؤولين من الدرجة الأولى في مراكز صنع القرار وتحيز الوزراء والكثيرين من المسؤولين في الوزارات ومؤسسات السلطة بتعيين الأقرباء والمقربين وأبناء العشيرة والبلدة في المؤسسات التي يشرفون عليها. وأوصى التقرير المقدم من اللجنة الخاصة المكلفة من المجلس التشريعي الفلسطيني حول تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة السنوي الأول للعام ١٩٩٦ بالطلب إلى رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية حل مجلس الوزراء وتأليف مجلس وزراء جديد من التكنوقراط والكفاءات، وفصل اجتماعات مجلس الوزراء عن اجتماعات القيادة الفلسطينية. أنظر: تقرير اللجنة الخاصة المكلفة من المجلس التشريعي الفلسطيني حول تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة السنوي الأول للعام ١٩٩٦، صيف ١٩٩٧.

(٤٣) إبراهيم خليل عياد، «حول الفساد والظاهرة الأخلاقية الثقافية»، مجلة «الميلاد» (الصادرة عن الأمانة العامة للمؤسسات الوطنية في رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية)، العدد ١٩، آب/أغسطس ١٩٩٧.

كلهم»، ويصبح أهم شروط توفر الديمقراطية وجود «دولة قوية ذات مؤسسات ثابتة.» أي أن المطلوب «دولة تقود إلى بناء الديمقراطية، لا ديمقراطية تقود إلى انهيار الدولة.»[٤٤]

وهكذا، قد يحمل الحقل السياسي التصوير ونقيضه، ولعل الإشارات التي يرسلها مركز هذا الحقل هي العامل الأبرز في تفسير تقلباته.

ب) الدولة الفلسطينية قائمة!

كما هو حال التصوير بشأن التفوق الديمقراطي للشعب الفلسطيني، برز بعد قيام السلطة الفلسطينية تصوير مفاده أن الدولة الفلسطينية باتت حقيقة قائمة أو على وشك. فالبعض اعتبر أن «الدولة الفلسطينية باتت قائمة بعد الانتخابات العامة، وأن فلسطين الدولة، وليس فلسطين الثورة، هي التي تفاوض اليوم من أجل استكمال سيادتها المنقوصة.»[٤٥] وفي تفسير المواجهات التي جرت بين أجهزة السلطة الفلسطينية وطلبة جامعتي بير زيت والنجاح في آذار/مارس ١٩٩٦، اعتبر أحد الكتّاب أن ما يجري هو محاولة «نقل السلطة من حالة الحكم الطبيعي إلى حالة التسلط ونقل 'التمرد' الطبيعي إلى حالة التمرد العبثي.»[٤٦]

وانطلاقاً من هيمنة الرموز الدولانية على الوضع الناشىء بعد قيام السلطة الفلسطينية، نجد من استقبل توقيع حكومة نتنياهو اتفاق الخليل باعتباره إقراراً إسرائيلياً بمعالم الدولة الفلسطينية بعد أن اكتملت «مكونات الدولة الفلسطينية وأركانها الرئيسية»، إضافة «إلى التعامل الدولي مع السلطة الفلسطينية من خلال السفارات الخارجية الفلسطينية والمعترف بها.»[٤٧]

ويدفع هذا التصوير الذي يوهمنا بأن الدولة الفلسطينية قائمة على الأرض إلى الخوف على «مأسسة فلسطين الدولة» لا بسبب «سلام أوسلو» وإنما بسبب «ركاكة الديوان (الإدارة) في السلطة الفلسطينية...» فالإسرائيليون يتفوقون على الفلسطينيين «في علم الديوان/الإدارة، لأنهم يتعاملون مع التوراة، ومع الصهيونية

---

(٤٤) زها بسطامي، «الفلسطينيون والديمقراطية... التي لا تأتي بجرة قلم»، صحيفة «القدس»، ١٥/٨/١٩٩٤، ص ١٦.

(٤٥) طاهر العدوان، «الدولة تفاوض»، صحيفة «الأيام»، ٢٨/١/١٩٩٦.

(٤٦) عبدالله عواد، «سيكولوجية التسلط والتمرد»، صحيفة «الأيام»، ١٥/٤/١٩٩٦، ص ٩.

(٤٧) المحامي علي أبو حبلة، «حكومة اليمين الإسرائيلي ومعالم الدولة الفلسطينية»، صحيفة «الأيام»، ٣٠/١/١٩٩٧.

بوعي نقدي؛ ونتعامل مع الإسلام والعروبة (وأخشى مع تأسيس فلسطين) بالوعي الشقي. فنحن لا نحرر فلسطين، لا نستعيدها عربية. نحن علينا أن نؤسس فلسطين، وننتقل بها من ‹أرض الرسالات› إلى بلد ـ وطن ـ دولة.»[٤٨]

وقد يصل تصوير الواقع، المجزأ والمقطع الأوصال والمحاصر اقتصادياً وأمنياً والمستلب الموارد والمعابر، كدولة قائمة على الأرض، من مجرد زيارة غير رسمية قام بها رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية للولايات المتحدة الأميركية التقى فيها رئيس الولايات المتحدة. فقد اعتُبرت هذه «زيارة رجل دولة» عاد بعدها رئيس السلطة الفلسطينية «وفي جيبه الدولة الفلسطينية دولة لا بد وأن تكون عاصمتها القدس.»[٤٩]

إنها عملية استبدال الواقع بالصورة التي تبرز في المغالاة في الرموز الدولانية: المبالغة الشديدة في استخدام النشيد الوطني؛ التقديس اللفظي والمجرد للوطن؛ إشاعة مفردات «الدولة» (من سيادة الرئيس، إلى معالي الوزير... إلخ)؛ الرتب العسكرية (لواء، وعقيد...)؛ جوازات السفر الدبلوماسية؛ الإصرار على استعراض حرس الشرف في كل مناسبة، وغير ذلك.[٥٠] إنه حقل سياسي مشدود إلى أقصى الدرجات نحو الدولة.

ج) «الخارج» و«الداخل»: النظر في المرآة!

بعد قيام السلطة الفلسطينية وما رافق ذلك من عودة آلاف من كوادر م.ت.ف. وتنظيماتها السياسية ومن رجال شرطة وغيرهم، نشأ تصوير يضع «العائد» في مواجهة «المقيم» والعكس. وتترسّم في طبعاته السائدة صورة «العائد» كرجل سلطة يستحوذ على المناصب العليا والامتيازات، ويحمل «ثقافة» تختلف عن «ثقافة» المقيم وتتسم بالاستخفاف بالتقاليد المحلية، والتعامل مع أهالي الضفة والقطاع بغلظة واستعلاء، وعدم فهم العقلية الإسرائيلية كما يفهمها أهل «الداخل»، ولا يجيد، بالتالي، التفاوض مثل «المقيم»، كما لا يجيد إدارة دفة الحكم كونه أمضى معظم إقامته في الخارج في صراع مع الأنظمة العربية. وفي المقابل، يجري تنميط مجتمع «الداخل» بالتقوقع والمحافظة والعشائرية وسيادة النزعة

---

(٤٨) حسن البطل، صحيفة «الأيام»، ٦/١/١٩٩٧.

(٤٩) زياد عبد الفتاح، «علامات الدولة»، صحيفة «الأيام»، ٦/٥/١٩٩٦، ص ٤.

(٥٠) لقد حلت هذه اللغة محل لغة منظمة التحرير التي سادتها مفردات: الأخ، والرفيق، والمناضل.

المحلية والنظرة السلبية وغياب الاهتمام بالثقافة. ويرى بعض علماء الاجتماع الفلسطينيين أن الفارق بين العائدين والمقيمين يكمن في مسائل الثقافة الاجتماعية، إذ «إن 'سلوك العائدين' ينم عن خلفية (متجذرة في تجربتهم في المنفى) أكثر حضرية، وعلمانية، واغتراباً عن المجتمع.»[٥١]

هناك تاريخ غني في تصوير الفلسطيني «الآخر» منذ النكبة، تشمل «اللاجىء»، و«ابن البلد»، و«الضفاوي» و«الغزاوي»، وابن الجليل، وابن المخيم، وابن المدينة، والقروي، وغير ذلك.[٥٢] إن ما يجمع بين التصويرات المتتالية للآخر الفلسطيني، والتي تستمد مادتها من تباين ظروف وأوضاع التجمعات الفلسطينية وتأثيرات المحيط في ثقافتها، هو التنميط والتعميم المتشدد.

لكن خطورة التنميط الجديد الذي تروجه فئات اجتماعية معينة هو تحميل الكثير من مشكلات وصعوبات وتعقيدات الوضع الراهن في الضفة والقطاع لـ «العائدين» باعتبارهم فئة موحدة، وتصويرهم كمتسلطين على المقيمين «المغلوبين على أمرهم». في الواقع، إن التاريخ الفلسطيني عرف دائماً السلطة كسلطة مفروضة ووافدة من الخارج،[٥٣] وهي كانت، عادة، سلطة قامعة وتعسفية. ويجد تنميط العائد والمقيم ما يغذيه في خرق أجهزة السلطة حقوق الإنسان الذي بدأ فور قيامها.[٥٤] كما أن الواقع التنظيمي للقوى السياسية الفلسطينية هو من أبرز مصادر تغذية هذا التصوير. فتصوير «داخل» و«خارج»، في جانب مهم منه، تصوير تنظيمي: فقادة التنظيمات السياسية كانوا في «الخارج» ومارسوا دورهم كقادة على «الداخل» من «الخارج»، ولما عادوا فإنهم عادوا إلى مواقع قيادية، وفي حركة «فتح» احتلوا مواقع أولى في السلطة.

ومهما تتنوع مصادر تغذية هذا التصوير للتناقض أو الصراع بين «عائد»

---

(٥١) أنظر: تماري، ١٩٩٧.

(٥٢) أنظر بشأن هذه النقطة: زكريا محمد، «حرب الأخضر والأزرق، حرب العائد والمقيم»، مجلة «السياسة الفلسطينية»، السنة الرابعة، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٧. وانظر أيضاً بشأن التنميط الذي ساد بين الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل وبين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة بعد سنة ١٩٦٧: كناعنة، ١٩٨٧.

(٥٣) وكما أن المقيمين يشكلون فئات اجتماعية متعددة، وأحزاباً، وتنظيمات، وكفاءات مختلفة، وأفراداً من دون مواهب أو كفاءة، فإن العائدين يشكلون فئات وتنظيمات وكفاءات ويحملون تجارب مختلفة و«أوباشاً» كذلك.

(٥٤) ورد عدد من هذه الخروقات في: التقرير السنوي لجمعية القانون «حول خروقات حقوق الإنسان في فلسطين ١٩٩٦» (القدس، ١٩٩٧).

و«مقيم»، فمن الصعب تجنب تأثير سياسة التعيينات في وظائف السلطة المدنية والعسكرية التي أوجدت صورة للعائدين كمنافسين بشأن السلطة والمناصب والموارد المتاحة. وغذّى بعض مظاهر الثراء الذي أخذ طابعاً استعراضياً لعدد من العائدين وأقربائهم في السلطة هذا التصوير. وللتصوير علاقة بالسمة الزبائنية للتعيينات، وهو أمر سأناقشه لاحقاً.

إن هذا الاختلاف في التجربة، وفي الاحتكاكات الثقافية، هو مصدر التقابل في التصويرات بشأن الموضوع الواحد. فجانب مهم من تجربة «الخارج» الفلسطيني تبلور وصيغ في إطار تطور ونضالات م.ت.ف. (كمنظمات سياسية مسلحة، ومؤسسات، واتحادات، ومنابر...) والدفاع عن دورها ووجودها. وهي تجربة شهدت تعددية سياسية وتنظيمية وفكرية، كما شهدت مواجهات عسكرية دامية مع إسرائيل ومواجهات عسكرية وسياسية حادة مع عدد من الأنظمة العربية. ولذا بدت المنظمة للفلسطينيين في «الخارج» كحامية للهوية الوطنية والثقافية، ووعاء للاختلاف الفكري والسياسي. في المقابل، غلب على تجربة «الداخل» المواجهة المباشرة مع احتلال استعماري استيطاني إجلائي، وعزلة نسبية عن العالم الخارجي، والعربي تحديداً، وعلاقة طرف بمركز فلسطيني في الخارج.

ويتصل أحد مصادر تغذية التصويرات المتقابلة بشأن «العائدين» و«المقيمين»، كما بشأن «الديمقراطية» و«المجتمع المدني»، بالترتيبات التي نجمت عن اتفاق أوسلو والتي شملت انتقال مؤسسات من الخارج إلى الداخل بما تحمله من مفاهيم وتقاليد تكونت في المهاجر. وقد نجم عن هذا الانتقال اشتباكات وتشابكات مؤسساتية في مجالات متعددة، وخشية بعض المؤسسات فقدان استقلاليته.(٥٥)

د) «المنظمات غير الحكومية» ضمان الديمقراطية الفلسطينية!

من التصويرات التي بدأت ترتسم خلال الانتفاضة، وارتفعت وتيرة تناقلها بعد قيام السلطة الفلسطينية، تلك التي ترى في مؤسسات «المجتمع المدني» الفلسطيني في المناطق المحتلة ضماناً للديمقراطية ضد التسلط والتفرد وخرق حقوق المواطن والإنسان. وهو تصوير يستند إلى تشكل جزء مهم من المنظمات غير الحكومية في

(٥٥) أنظر: سميح شبيب، «عوامل التغيير والبناء المؤسساتي»، صحيفة «الأيام»، ١٩٩٦/٩/٢٠.

الضفة والقطاع في سياق مواجهة إجراءات الاحتلال.[٥٦] أي أن الكثير من هذه المنظمات قام في مواجهة الدولة المحتلة وفي موازاتها لا بالتنسيق أو التوافق معها، وبدوافع سياسية أساساً.

لكن تغييب الشرط التاريخي الذي نشأت فيه «المؤسسات غير الحكومية» الفلسطينية وتعدد أنماطها[٥٧] هو أحد روافد هذا التصوير الذي لا يلاحظ، على سبيل المثال، افتقاد أغلبية منظمات «المجتمع المدني» لتقاليد الممارسة الديمقراطية، سواء شمل هذا المؤسسات الدينية، أو الخيرية، أو المؤسسات الإغاثية، أو التعليمية الأهلية والدولية، أو النقابات والاتحادات، أو مجالس العائلات والحمايل، أو لم يشمل.[٥٨] ويشكل التوتر الذي ساد بين السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية الرافد الآخر لهذا التصوير. وهو توتر استند، في جانب منه، إلى التنافس بشأن مصادر التمويل الخارجي، كما استند إلى أن بعض هذه المنظمات شكّل قاعدة اجتماعية لقوى وتنظيمات سياسية،[٥٩] في حين

---

(٥٦) أنظر بشأن هذه النقطة:

J.R. Hiltermann, *Behind the Intifada: Labour and Women's Movements in the Occupied Territories* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1991).

(٥٧) تشمل هذه منظمات ذات طابع جماهيري (كالاتحادات الشعبية) وأُخرى ذات طابع نخبوي تقليدي كالكثير من المؤسسات الخيرية، ومنظمات تعتمد كلياً على المساعدات الخارجية ومسؤولة في الأساس أمامها. أنظر: جميل هلال ومجدي المالكي، «مؤسسات الدعم الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة» (ماس، تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٩٧).

(٥٨) ويتصل هذا بالبيان الذي يعتبر أن مجتمع الضفة والقطاع مجتمع يقوم على العشائرية والحمائلية اللتين انتعشتا بعد قيام السلطة الوطنية، ويقول أحد هذه البيانات: «... إذ إنه منذ مجيء السلطة أصبحت معظم العائلات الكبيرة تتكتل حول نفسها من أجل توظيف الكم العائلي لتحقيق أهداف ومنافع شخصية محددة، غالباً ما تتركز هذه الأهداف حول الحصول على أكبر قدر ممكن من المواقع في السلطة الوطنية بغض النظر عن الكفاءة العلمية أو العملية لهذا الموقع أو ذاك.» أنظر: المحامي سائد أحمد صدقة، صحيفة «القدس»، ١٢/ ١٠/ ١٩٩٥.

(٥٩) عاد الاهتمام بالعلاقة بين المنظمات غير الحكومية والسلطة الفلسطينية بعد أن أظهرت الدول الأوروبية والمنظمات غير الحكومية الأوروبية وأميركا وكندا والبنك الدولي حرصها على تقديم الدعم إلى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. فيخصص البنك الدولي، أول مرة سنة ١٩٩٧، مبلغ ٢٠ مليون دولار لدعم المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. لعل هذا، والرغبة في السيطرة السياسية، وراء قيام السلطة، في بداية سنة ١٩٩٧، بتشكيل إطار موالٍ لها (مكتب المنظمات الوطنية)، ووراء اهتمام أكثر من وزارة بموضوع المنظمات غير الحكومية منها: وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة الداخلية. =

شكل بعضها الآخر أداة لتجديد نفوذ الفئات الاجتماعية العليا في المجتمع الفلسطيني.

هـ) «التكنوقراط» هم بناة الدولة الحديثة

هناك تصويرات أُخرى، لم آت إلى ذكرها كونها ما زالت في حالة تبلور، أو هي أقرب إلى «الأيديولوجيا» منها إلى التصوير، منها الترويج لمقولة أن فئة «التكنوقراط» هي الفئة القادرة على بناء الدولة الفلسطينية العصرية وتخليص النظام السياسي الفلسطيني من مظاهر الفساد والمحسوبية وسوء الأداء. وقد يكون وراء هذا التصوير مسعى الطبقة الوسطى، التي نمت مع قيام السلطة الفلسطينية، لتولّي دور أكبر في الحياة العامة، ورغبة الفئات العليا من التكنوقراط في السلطة في تحسين مواقعهم. أكتفي هنا بالإشارة إلى المطلب الذي ظهر بعد تقرير هيئة الرقابة

= يقول بيان لوزارة الداخلية (صادر عن مديرية الشؤون العامة، دائرة الجمعيات) نشرته الصحافة المحلية (صحيفة «الأيام»، ١٧/١/١٩٩٧، الصفحة الأولى): «إن وزارة الداخلية هي إحدى الوزارات الوطنية ولها صلاحيات وفق القانون في مجالات عديدة، تخدم فيها الوطن والمواطنين، ومن ضمن هذه الصلاحيات، التسجيل والترخيص القانوني للجمعيات الخيرية.» ويضيف البيان: «إن المنظمات غير الحكومية تدخل في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية... وهذا لا يعطيها الحق في أن تكون فوق... القانون والتطاول على مؤسسات السلطة والدولة والإساءة للمسؤولين فيها.» ويضيف: «فمن خلال عملنا الرسمي بهذا المجال وجدنا بعض الانحرافات المالية والسياسية والأمنية تمارس تحت غطاء تقديم مساعدات وخدمات إنسانية...» ويضيف «لكن أن تصبح بعض الجمعيات شركات ربحية لأفراد العائلة الواحدة أو لبعض الأفراد تحت مسمى جمعية خيرية فهذا يعني فتح المجال للإثراء غير المشروع على حساب الشعب، أو أن تقوم بعملها تحقيقاً لأهداف سياسية معادية للوطن أو على أساس التفرقة العنصرية أو التعصب الديني فهذا لا يجوز قانوناً...»

وكانت دائرة المنظمات غير الحكومية في وزارة التخطيط قد أعلنت، في الوقت نفسه، أنها تقوم بتنفيذ «خطة التنسيق القطاعي المتعلقة بترتيب العلاقات بين المنظمات غير الحكومية مع الوزارات والمؤسسات الرسمية ذات التخصص المشترك.» واعتبرت دائرة المنظمات غير الحكومية في وزارة التخطيط «أن كافة الأموال التي تتسلمها المنظمات غير الحكومية يجري تسجيلها ضمن الأموال الممنوحة للسلطة، وبالتالي يتوجب عليها أن لا تأخذ على عاتقها تنفيذ المشاريع، وفق تصوراتها وخططها ضمن الموازنات المطروحة لديها بدون أن تلجأ لأصحاب الشأن ليقوموا بتنفيذ مشاريعهم، وفق الطريقة التي يرتأون أنها تخدم المصلحة الوطنية العامة.» أنظر: صحيفة «الأيام»، ١٦/١/١٩٩٧.

العامة، الذي صدر في حزيران/يونيو ١٩٩٧، وتناول جوانب من سوء إدارة واستخدام الأموال العامة من عدد من المسؤولين في الوزارات المتعددة. لقد تمحور هذا المطلب حول ادعاء الحاجة إلى وزراء «تكنوقراط»، باعتبار أن الواقع الفلسطيني الراهن يحتاج إلى اهتمام «ببناء أسس الدولة ومؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصناعية والزراعية والتربوية.»[٦٠] وتثير هذه الدعوة اهتماماً خاصاً بعد تبني المجلس التشريعي أطروحة «حكومة التكنوقراط» باعتبارها أقل عرضة للفساد والمحسوبية.

لكن الدعوة إلى «حكومة تكنوقراط» وإلى إعلاء شأن «الخبراء»، بما في ذلك المفاوضات مع إسرائيل تُعلن في أساسها، كما أشار أحد علماء الاجتماع الفلسطينيين، نزعة احتقار للعمل السياسي والاستخفاف التاريخي بالتجربة السياسية الفلسطينية. فحكومة «تكنوقراط» ليست هي الأقدر على بناء نظام سياسي ديمقراطي يتمتع بفصل السلطات والمساءلة والمراقبة، بل هي الأضعف في مواجهة الضغوط والتحديات، والأقل قدرة على إدارة مفاوضات من وزارة سياسيين، وتحديداً إن كان هؤلاء ممن ينتمي إلى أحزاب أو حركات سياسية نشيطة. فالتكنوقراط لن يكونوا أقوياء سوى في وجه المواطن.[٦١] فالأحزاب والحركات الاجتماعية هما المعنيتان بطرح رؤى مجتمعية لا «التكنوقراط».

---

(٦٠) يضيف تعليق للسيد يحيى يخلف، وكيل وزارة الثقافة: «نريد التغيير والتجديد، ونريد أن يتفرغ طاقم للسياسة والمفاوضات تحت إشراف الأخ الرئيس، وفي الوقت نفسه نريد وزارة متفرغة لعملها على رأس حقائبها يقف وزراء أصحاب اختصاص في مجال عملهم.» أنظر: «أي وزارة نريد»، صحيفة «الأيام»، ١٩٩٧/٧/١٧. وانظر أيضاً مقال المهندس محمود عبدالله صالح، «قانون خدمة مدنية أم قانون تطفيش الكفاءات»، صحيفة «الأيام»، ١٩٩٧/٦/٢٤. اعتبر الكاتب أن فئة الوظائف التخصصية في «المهن الطبية والهندسية والإدارية والقانونية والمالية والمحاسبية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية»، هي أكثر إهمالاً في توزيع الحقوق، وأن معظم «أسر الاختصاصيين تعاني من مشاكل عائلية بسبب قلة الموارد وعدم كفايتها لحياة تناسب الوضع الاجتماعي لهذه.»

(٦١) أنظر: إياد البرغوثي، «المجلس التشريعي وحكومة التكنوقراط»، صحيفة «الأيام»، ١٩٩٧/٨/٥. يجب عدم استبعاد أن أيديولوجيا مفاضلة «التكنوقراط» على «السياسيين» تحمل رغبة في تحسين موقع الفئات العليا منهم في السلطة وامتيازاتها.

الفصل الخامس
تحولات الحقل الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة وبعدها السياسي

مدخل

سأتطرق إلى التغييرات التي دخلت على البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال أربع مراحل شهد فيها المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع تحولات بنيوية اجتماعية مهمة منذ سنة ١٩٤٨، وهي: المرحلة الأولى منذ سنة ١٩٤٨ حتى حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، أي حتى وقوع كلا المنطقتين تحت الاحتلال الإسرائيلي؛ المرحلة الثانية تمتد من بدء الاحتلال الإسرائيلي حتى نهاية سنة ١٩٨٧، أي حتى بدء الانتفاضة؛ تمتد المرحلة الثالثة من بدء الانتفاضة حتى سنة ١٩٩٤، أي حتى قيام سلطة وطنية فلسطينية؛ تبدأ المرحلة الرابعة مع تشكيل سلطة وطنية فلسطينية سنة ١٩٩٤ حتى الوقت الراهن.

كان للأحداث التي سبقت ورافقت قيام دولة إسرائيل خلال الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩ نتيجة مأساوية على الشعب الفلسطيني تمثلت في تشريد أعداد كبيرة من الفلسطينيين، ونزع ممتلكاتهم، وفقدان مصادر رزقهم، وتدمير البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية التي قامت خلال فترة الاستعمار البريطاني، وانهيار الحركة الوطنية الفلسطينية. فليس مصادفة أن يؤرخ الوعي الوطني الفلسطيني لهذا الحدث بـ «النكبة». وفي وسط فلسطين، أو ما بات يعرف بالضفة الغربية، والجزء من جنوب فلسطين الذي بات يعرف بقطاع غزة، تمثل الأثر المباشر لقيام دولة إسرائيل على أكثر من ثلاثة أرباع فلسطين الانتدابية، إذ بترهما عنوة عن باقي فلسطين، كما بترهما بعضهما عن بعض، وأفقدهما علاقاتهما الاقتصادية ومجالات واسعة من أسواقهما ومصادر عملهما وأملاك جزء من سكانهما، وتدفق مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إليهما، بكل ما نجم عن هذا وذاك من آثار

اجتماعية واقتصادية ونفسية جسيمة. وكان لضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية ووضع قطاع غزة تحت سيطرة الإدارة المصرية آثار جذرية في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية لكل منهما. وجاء احتلال الضفة والقطاع سنة ١٩٦٧، والذي ترافق مع نشوء م.ت.ف.، ليحدث تحولات جديدة في البنية الاجتماعية في هاتين المنطقتين، وهي البنية التي ورثتها السلطة الوطنية الفلسطينية عند قيامها في منتصف سنة ١٩٩٤.

أولاً: البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة

أ) الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧[1]

كانت إحدى نتائج قيام دولة إسرائيل توقف النمو المديني (الحضري) في الأراضي الفلسطينية التي لم تحتلها إسرائيل سنة ١٩٤٨، بعد أن كانت فلسطين قد عرفت نمواً مدينياً واسعاً خلال فترة الاستعمار البريطاني، وتحديداً في مدن حيفا ويافا والقدس. واستمر ضعف النمو المديني بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع سنة ١٩٦٧.

كما شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ هجرة مكثفة للعمل ورأس المال الفلسطينيين، وتحديداً إلى الضفة الشرقية ودول الخليج. كما أن جزءاً من الطبقة الوسطى، وتحديداً من أهالي الضفة الغربية (كالمعلمين والموظفين في القطاعين العام والخاص، والتكنوقراط وأصحاب الأعمال الصغار..) انتقل إلى الضفة الشرقية أو دول الخليج النفطية، وحوّل أو استثمر عدد كبير من البورجوازية الفلسطينية من سكان الضفة الغربية رؤوس أمواله في مشاريع في الضفة الشرقية، ونما جزء آخر في دول الخليج. وبحكم هذه الهجرة المستمرة للأيدي العاملة لم تعرف الضفة الغربية زيادة سكانية تذكر خلال

---

(١) استند هذا الجزء، في الأساس إلى: Hilal, 1992، وإلى الإحصاءات الأردنية الرسمية وإلى المصادر التالية: Abed (ed.), 1988; Odeh 1973; خلوصي، ١٩٦٧؛ أبو النمل، ١٩٧٩.

هذه الفترة.[٢] وساهم تركيز إقامة وتمويل المشاريع الصناعية والتجارية والبنى التحتية في الضفة الشرقية في تأخير عجلة النمو الاقتصادي في الضفة الغربية. ومن هنا شهدت الضفة الغربية، على الرغم من الهجرة العالية، معدلات بطالة عالية. واتسمت بنيتها الاقتصادية بتشوه هيكلي تمثل في تضخم قطاع الخدمات، وبقاء القطاع الصناعي الصغير يراوح مكانه، وتدني إنتاجية القطاع الزراعي قياساً بحجم الاقتصاد. وهيمن على اقتصادها مستويات متدنية من الادخار والاستثمار، وغياب الترابط البنيوي بين قطاعات الاقتصاد. لهذه الأسباب ولعوامل تتعلق بالسمات العامة للاقتصاد الأردني آنذاك (منها الاعتماد إلى درجة مؤثرة على المساعدات الخارجية)، بقيت درجة الاندماج الاقتصادي بين الضفتين محدودة فيما يتعلق بتركيبة صادراتهما وارداتهما وحركة التبادل التجاري بينهما.[٣]

كان لبتر الضفة الغربية عن امتدادها الفلسطيني الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وضمها إلى الأردن، آثاره البعيدة المدى لا على العلاقات الاقتصادية والبنية الإنتاجية فحسب، بل أيضاً على البنية الاجتماعية. فقد تمركز في الضفة الغربية أعداد كبيرة من اللاجئين المعدمين. كما تركت بنية الدولة المتكونة، آنذاك، في الأردن بصماتها على بنية الضفة الغربية الاجتماعية، الأمر الذي دفع بدوره إلى الهجرة، وتحول رؤوس الأموال إلى الضفة الشرقية، وإلى خارجها. كما اعتمد النظام على تقييد حرية العمل النقابي، وحظر العمل الحزبي (باستثناء جماعة الإخوان المسلمين) منعاً من تجدد الحركة الوطنية الفلسطينية ومن أجل إبقاء نفوذ الفئات البورجوازية التقليدية في الضفة الغربية (معظمها من ملاك الأراضي والتجار) في نطاق محلي للغرض ذاته. كما شملت هذه السياسة حجب الفلسطينيين عن

---

(٢) بلغ عدد سكان الضفة الغربية في آب/أغسطس ١٩٥٢ بحسب معطيات تعداد دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ٧٤٢,٢٨٩، نسمة وبلغ العدد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١ بحسب التعداد العام الأول للسكان والمساكن في الأردن ٨٠٥,٤٥٠ نسمة. ويعني هذا زيادة سكانية قدرها ٠,٩٪ في الوقت الذي كانت فيه الزيادة الطبيعية للسكان تعادل في تلك الفترة أكثر من ٣٪. وبلغ عدد سكان الضفة الغربية في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ بحسب الإحصاء الإسرائيلي ٦٦٤,٤٩٤ نسمة (مع القدس العربية). في المقابل، ازداد عدد سكان الضفة الشرقية، وفقاً للإحصاءات الأردنية من ٥٨٦,٨٨٥ نسمة في آب/أغسطس ١٩٥٢ إلى ٨٩١,٧٢٤ نسمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١.

(٣) في سنة ١٩٩٦، ذهب نصف صادرات الضفة الغربية الزراعية والصناعية إلى الضفة الشرقية، ولم تتجاوز وارداتها في السنة ذاتها من الضفة الشرقية نحو ١٧٪ من مجمل وارداتها. أنظر: هلال، ١٩٩٦، ص ١٦٠ ـ ١٦٢.

تولي مواقع حساسة في الأجهزة الحكومية (الإدارة والجيش والأمن).

يقدر أن نحو ٥٠ عائلة سيطرت على القطاع الخاص من اقتصاد الضفة الغربية في الستينات. لكنها بقيت محكومة بسقف اقتصادي متدن، إذ لم يتجاوز عدد الذين استخدموا أكثر من ٣٠ عاملاً في مصالحهم، أو ملكوا أكثر من ١٠٠٠ دونم من الأرض، نحو ٣٠ شخصاً. كما تركز، آنذاك، رأس مال البورجوازية الفلسطينية من سكان الضفة الغربية في الأراضي الزراعية (جزؤها الأكبر في شمالي الضفة ومنطقة الغور)، والعقارات، والتجارة (استيراد وتصدير)، والسياحة، وشركات الكوميسيون، وإنتاج السلع الاستهلاكية البسيطة. واستخدمت هذه العائلات جزءاً مهماً من قوة العمل غير الماهر وشبه الماهر، في حين أصبحت الدولة الأردنية المستخدِم الأكبر للأيدي العاملة. ولا شك في أن أصحاب الأراضي ورؤوس الأموال استفادوا من وفرة العمل الرخيص ومن سياسة الحكومة الأردنية التي قدمت حوافز لاستثمارات رأس المال الخاص في مجالات معينة. لكن الترابط بين شرائح البورجوازية بقي ضعيفاً وغلب على العائلات البورجوازية التقليدية التنافس بشأن مواقع النفوذ السياسي على صعيد مناطقي (بلديات ومحافظات...)، وفي الإدارات المركزية للحكومة، وعلى بناء صلات بالنخب المتنفذة في عمّان. بتعبير آخر، بقيت البورجوازية في الضفة الغربية ضعيفة وذات نفوذ محلي وتعتمد على سياسة النظام من دون أن يكون لها تأثير يذكر فيه.

أمّا الفئات العمالية فاتسمت أوضاع معظمها بالانكشاف وغياب الاستقرار (عمل موسمي؛ بطالة؛ عمالة عائلية غير مدفوعة الأجر؛ هجرة..)، والبعثرة على أعداد كبيرة من المشاريع الصغيرة جداً. ومن هنا قام القطاع الخاص على أساس المئات من الوحدات الصغيرة، ولم تتجاوز نسبة العاملين في الصناعة التحويلية ١٣٪ من قوة العمل. وبقيت الهجرة النافذة الرئيسية المفتوحة أمام أعداد كبيرة من هذه الفئات.

بعكس الضفة الغربية تمتع قطاع غزة بدرجة من «الاستقلالية» كمنطقة فلسطينية في إطار الإدارة المصرية، ولذا كانت تأثيرات السياسة الاقتصادية المصرية، في الخمسينات والستينات، في القطاع غير مباشرة. ومن هنا فقد وقع القطاع اقتصادياً تحت تأثير كبار أصحاب الأراضي وكبار التجار، وهما فئتان تداخلتا إذ بات كبار أصحاب الأراضي هم كبار التجار الذين سيطروا على تجارة الصادرات والواردات. وأصبح صغار المزارعين مجبرين على بيع منتوجاتهم من الحمضيات لكبار التجار ـ ملاك الأراضي. وكانت الإدارة المصرية سمحت للمصدرين باستيراد بضائع بقيمة صادراتهم. وتعزز موقع هذه الفئة عبر تولي أفراد

منها مواقع في الإدارة المحلية، كما زاد في تأثيرهم توليهم عملية نقل تحويلات عمال غزة في الخارج إلى أهاليهم في القطاع. كما شجع عدم شمول القطاع في القيود المفروضة في مصر على تبديل العملة، والتجارة الخارجية على تحويل القطاع إلى مصدِّر للسلع الكمالية إلى مصر. كذلك ساعد وجود سوق حرة في ميناء غزة في تحويله إلى سوق لأعداد متزايدة من السياح المصريين، وفي تهريب السلع الكمالية إلى مصر.

عمل الجزء الأكبر من الأيدي العاملة المستخدمة في بيارات الحمضيات التي يُعد إنتاجها للتصدير. وحافظت المعدلات العالية من البطالة على إبقاء الأجور في مستوياتها الأدنى، كما صعّبت تبلور نشاط نقابي ملموس. أمّا المزارع الصغيرة التي شكلت، عددياً، معظم مزارع القطاع (نحو ثلثي المزارع كان أقل من ٢٠ دونماً قياساً بـ ٤٠,٥٪ في الضفة الغربية مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام الأوسع للزراعة المروية في القطاع)، فكانت إمّا لا تستخدم عمالاً بالأجرة وإمّا تستخدم عمالاً موسميين فقط. كما كانت نسبة لا تتجاوز ٩٪، سنة ١٩٦٧، تسكن القرى قياساً بنسبة ٦١٪ في الضفة الغربية في تلك الفترة.

وشهدت الصناعات الحرفية والتقليدية تراجعاً. لذا فإن معظم الاستخدام خارج الزراعة وصيد الأسماك كان من نصيب قطاعي التجارة والخدمات. وشكل مستخدَمو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وجيش التحرير الفلسطيني، ومستخدمو أجهزة الخدمات العامة التي تشرف عليها الإدارة المصرية، الجسم الرئيسي لقطاع الخدمات. وفي سنة ١٩٦٥، قدّر أن الزراعة وصيد الأسماك استوعبا نحو ٣٥٪ من القوى العاملة، والصناعة التحويلية ٣٪، والتجارة ٢٤٪، والبناء والخدمات الخاصة والعامة ٣٨٪.

وكما في الضفة الغربية، بقيت البطالة العالية إحدى سمات الوضع في قطاع غزة خلال تلك الفترة، ويسري هذا على معدلات الهجرة العمالية العالية إلى خارج القطاع، وإن بقيت أدنى من معدلات الضفة الغربية بحكم القيود المفروضة على الحركة من القطاع. ومن هنا وجد الإحصاء الإسرائيلي للسكان في الضفة والقطاع في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ أن ربع العائلات في قطاع غزة تقريباً (وما يعادل ثلثها في الضفة الغربية) كان له أبناء (أو بنات) يعملون أو يدرسون في الخارج. وازدادت التحويلات إلى قطاع غزة عبر القنوات الرسمية من العاملين في الخارج من ٣,٤ ملايين جنيه مصري سنة ١٩٦١ إلى ٧,٦ ملايين جنيه مصري في العام.

ب) الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع: الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧

كان لاحتلال إسرائيل للضفة والقطاع في حزيران/يونيو ١٩٦٧ تأثير لا يقل عن تأثير حرب ١٩٤٨. فاحتلال الضفة والقطاع سنة ١٩٦٧ بترهما عن امتدادهما العربي. وهو امتداد لم يبق منه، عملياً، سوى سياسة «الجسور المفتوحة» المسيطر عليها جيداً عبر نهر الأردن، وأعاد ربط المنطقتين عنوة بإسرائيل التي باتت تحتل كل فلسطين إضافة إلى أراضٍ عربية (شبه جزيرة سيناء، والجولان). وكما ولدت حرب ١٩٤٨ وقيام دولة إسرائيل مشكلة لاجئين، فقد تولد من حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ مشكلة نازحين.

ليس هنا مجال التطرق إلى تفصيلات السياسة الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧، إذ تناول الكثير من الدراسات والتقارير هذا الموضوع.(٤) وما يهم هنا هو وقع سياسة إسرائيل على البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة، وما حملته هذه البنية من تأثيرات في الحقل السياسي. لذا أكتفي هنا بالإشارة إلى أبرز عناوين هذه السياسة. لقد تحددت أبرز محاور سياسة إسرائيل تجاه المناطق المحتلة بالتالي: السيطرة على مجالات الإنتاج الرئيسية، بما في ذلك استخدام الفلسطينيين للمياه (واستنزاف الجزء الأكبر من المخزون المائي لمصلحتها)؛ السيطرة المباشرة على رقعة واسعة من الأراضي (شملت أراضي زراعية، ومراعي، وأحراشاً، ومحميات طبيعية) في الضفة والقطاع (تقدر بـ ٦٠٪ في الضفة الغربية و٤٠٪ في قطاع غزة)؛ حجب إمكانات التخطيط الاقتصادي والعمراني (بما في ذلك تعطيل التنظيم الهيكلي للمدن والقرى الفلسطينية)؛ إهمال البنية التحتية الفلسطينية على حساب تطوير البنية التحتية للمستعمرات الإسرائيلية وتطوير شبكة طرق واتصالات حديثة بينها. بتعبير آخر، أوجد الاحتلال الإسرائيلي بنيتي مجتمعين متداخلتين جغرافياً ومنفصلتين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ولهذه الثنائية المجتمعية أكثر من بعد استراتيجي على واقع المناطق الفلسطينية الراهن والمستقبلي. فقد وصل عدد سكان المستعمرات الإسرائيلية، بما فيها المستعمرات المحيطة بمدينة القدس العربية، قبيل إعلان اتفاق أوسلو إلى نحو ربع مليون نسمة، أو نحو ١٠٪ من

---

(٤) أنظر: Aruri, 1989؛ سمير عبدالله صالح، ١٩٩٤؛ منشورات الأونكتاد (UNCTAD)؛ النقيب، ١٩٩٧؛ Abed, 1988.

مجموع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية.

استخدمت إسرائيل ـ وإن بشيء من التباين بين حكومات حزب العمل وحزب الليكود ـ عدة آليات وتدابير كي تعيد تأقلم الاقتصاد الفلسطيني وفق متطلبات اقتصادها ومشروعها السياسي تجاه الأراضي الفلسطينية.[٥] شملت هذه الآليات: السيطرة على الحياة المصرفية في الضفة الغربية والقطاع والتحكم في مجالات الاستثمار عبر الوسائل الإدارية (حجب أو منح التراخيص من دوائر الحكم العسكري المعنية)؛[٦] دمج السوق الفلسطينية في السوق الإسرائيلية (فرض اتحاد جمركي بين الاقتصادين، وفتح سوق العمل الإسرائيلي للعمال الفلسطينيين، وفرض العملة الإسرائيلية على الضفة والقطاع كعملة قانونية، وإخضاع المناطق لنظام ضرائبي قاس)؛ التحكم في التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية بما في ذلك عبر «الجسور المفتوحة»؛ فرض إجراءات أمنية مشددة على النشاط السياسي. ونجم عن الدمج الاقتصادي للمناطق المحتلة تسريع تسليع الاقتصاد الفلسطيني، أي زيادة اعتماد السكان على السوق سواء في مجال التبادل أو العمل. لقد قاد هذا إلى تراجع سريع في عملية الإنتاج الموجهة إلى الاستهلاك المباشر، وإلى دفع أعداد جديدة من الفلسطينيين (تحديداً من الحرفيين والفلاحين) إلى دخول سوق العمل.

وشهدت سنوات السبعينات والثمانينات حتى سنة ١٩٨٧ تراجعاً في نسبة

---

(٥) امتنعت إسرائيل من ضم الأماكن المحتلة (باستثناء القدس) لاعتبارات سياسية واقتصادية. ويختص الاعتبار الاقتصادي بإبقاء تكلفة الاحتلال بحدودها الدنيا بحيث يتحمل الفلسطينيون، بصورة رئيسية، إعادة إنتاج قوة العمل، وتتجنب إسرائيل تحمل مسؤولية التعليم والصحة والخدمات العامة لإعالة ما لا يقل عن ١٢٠ ألف عامل يعملون بأجور أدنى من العامل اليهودي في اقتصادها. هذا بالإضافة إلى النظام الجمركي والضريبي الذي اعتمدته لتخفيف تكلفة الاحتلال. فقد أبقت إسرائيل العمل الفلسطيني في اقتصادها منضبطاً في حركة نقل يومية بين مكان العمل ومكان السكن، ومنعت تكوين نقابات مستقلة للعمال الفلسطينيين العاملين في سوق عملها.

(٦) يرى بعض المحللين الاجتماعيين أن غياب المؤسسات الوسيطة عن الضفة والقطاع بعد سنة ١٩٦٧ شجع على مراكمة رأس مال من خلال العائلة الممتدة، وربط بين الاقتصاد السياسي في الأراضي الفلسطينية والبنى التقليدية في المجتمع محافظاً، بالتالي، على بعض أشكال من العلاقات الزبائنية. وشجع على هذا اعتماد القضاء العشائري في حل الخلافات والمنازعات عبر الاعتراف به (واحتوائه) من قبَل الدولة الأردنية أولاً، وعبر اللجوء إليه خلال فترة الاحتلال تجنباً للمحاكم الإسرائيلية ثانياً، واستيعابه من قبَل الحركة الوطنية الفلسطينية كأحد أشكال مجابهة الاحتلال. أنظر: Frisch, 1997.

العاملين لحسابهم وأرباب العمل من مجموع العاملين في قطاع التجارة والفنادق والمطاعم لتعود إلى الارتفاع بعد الانتفاضة، من ٧١٪ سنة ١٩٨٤ إلى ٨٨٪ سنة ١٩٩٣ في الضفة الغربية، ومن ٧٦٪ سنة ١٩٨٤ إلى ٩٧,٥٪ سنة ١٩٩٣ في قطاع غزة. ويلاحظ التذبذب نفسه في الصناعة (الورش والحرف)، إذ ارتفعت نسبة العاملين لحسابهم وأصحاب العمل من مجمل العاملين في هذا القطاع من ٢٧٪ سنة ١٩٨٤ إلى ٣٦٪ سنة ١٩٩٣ في الضفة الغربية، ومن ٣٠٪ إلى ٣٩,٥٪ في قطاع غزة للفترة ذاتها.(٧)

نجم عن تتبيع اقتصاد الضفة والقطاع زج أعداد أكبر من الأيدي العاملة في سوق العمل المأجور، وتحديداً من صغار الفلاحين والحرفيين، ومن سكان المخيمات العاطلين عن العمل، أو أصحاب العمالة الجزئية. فقد أدى فتح سوق العمل الإسرائيلي للأيدي العاملة الفلسطينية إلى إدخال نسبة مؤثرة من قوة العمل الفلسطينية الرسمية (الأغلبية الساحقة من الذكور) في هذه السوق، وصلت إلى أكثر من ٣٦٪ من مجمل قوة العمل الرسمية الفلسطينية (من دون القدس العربية) سنة ١٩٨٦، أي قبل عام من تفجر الانتفاضة في أواخر سنة ١٩٨٧، بحسب المعطيات الإسرائيلية،(٨) التي لا تأخذ بعين الاعتبار العمال «المستخدمين بصورة غير قانونية.» كما لا يدخل في الحساب العمال المستخدمون في مشاريع «تعاقد من الباطن» في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لقد أصبحت السوق الإسرائيلية، وخلال فترة قصيرة بعد الاحتلال، السوق الخارجية الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني فيما يتعلق بالصادرات (نحو ٧٠٪ من مجمل الصادرات)، وبالواردات (نحو ٩٠٪ من مجمل الواردات).

لقد أحكمت إسرائيل خلال الأعوام العشرين الأولى من احتلالها الأراضي الفلسطينية (أي حتى تفجر الانتفاضة) سيطرتها على الأرض والمياه والمرافق الحيوية (الكهرباء والاتصالات والمعابر..)، واعتمدت سياسة تغيير متدرج للتكوين

---

(٧) مستخرجة من:

Statistical Abstract of Israel, 1985, No. 36, Table xxvii/23;

Statistical Abstract of Israel, 1993, No. 44, Table 27.20;

Statistical Abstract of Israel, 1994, No. 45, Table 27.20.

(٨) أنظر: *Statistical Abstract of Israel,* 1993, No. 44, Table, 27.22.

بلغت نسبة العاملين في إسرائيل من مجموع القوة العاملة ٣١٪ في باقي الضفة الغربية، و٤٦٪ في قطاع غزة. لا تشمل المعطيات الإسرائيلية مدينة القدس العربية لاحتسابها جزءاً من إسرائيل بعد ضمها سنة ١٩٦٧.

الديموغرافي للأراضي الفلسطينية عبر بناء المستعمرات اليهودية. ولا شك في أن هذه السياسة الاقتصادية خدمت، إضافة إلى الفوائد الناجمة عن السيطرة على السوق الفلسطينية واستخدام العمالة الرخيصة، استراتيجيا سياسية تقوم على اتخاذ التدابير للمنع من قيام دولة فلسطينية مستقلة.

ولّد الاحتلال تغيراً واسعاً في البنية المهنية في الأراضي الفلسطينية. فقد تراجعت حصة العاملين في قطاع الزراعة في الضفة الغربية من مجموع العاملين من نسبة فاقت ٣٩٪ سنة ١٩٧٠ إلى نسبة أقل من ٢٣٪ سنة ١٩٨٦ وإلى ٢٠٪ سنة ١٩٩٣. وفي قطاع غزة، انخفضت نسبة العاملين في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك من ٣٣٪ تقريباً سنة ١٩٧٠ إلى ١٩٪ سنة ١٩٨٦ وإلى ١٨٪ سنة ١٩٩٣، في حين راوحت نسبة العاملين في قطاع الصناعة مكانها (نحو ١٤٪ في الضفة الغربية ونحو ١٢٪ في قطاع غزة مع ذبذبات محدودة). وشهد قطاع البناء التوسع الأكبر بحكم عدد العاملين في البناء في إسرائيل، وبحكم توجه الجزء الأكبر من الاستثمارات الفلسطينية الخاصة إلى هذا الفرع. فقد ارتفعت نسبة العاملين في البناء في الضفة الغربية (من دون القدس العربية) من نحو ١٥٪ سنة ١٩٧٠ إلى نحو ٢٥٪ سنة ١٩٨٦ وإلى نحو ٢٩٪ سنة ١٩٩٣. وفي قطاع غزة ارتفعت نسبة العاملين في فرع البناء من ١٢٪ سنة ١٩٧٠ إلى ٢٥٪ سنة ١٩٨٦ وإلى نحو ٣٢٪ سنة ١٩٩٣. وحافظ قطاع التجارة (والمطاعم والفنادق) على معدل ما بين ١١٪ إلى ١٤٪ في الضفة الغربية، وما بين ١٣٪ إلى ١٧٪ في قطاع غزة.[٩] وفيما يتعلق بالمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي تراجع وزن القطاعات الإنتاجية في الثمانينات، وتحديداً مساهمة القطاع الزراعي. فقد تراجعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي من نحو ٣٤٪ خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ إلى ٢٣٪ خلال الفترة ١٩٨٤ـ ١٩٨٦، وظلت مساهمة القطاع الصناعي، وفقاً للمعطيات الإسرائيلية، تراوح في حدود ٨٪. وزاد ثقل قطاعات الخدمات (النقل والتجارة والخدمات الخاصة)، أي النشاطات الوسيطة بين الاقتصاد الإسرائيلي والسوق الفلسطينية.

ومع هذه التحولات دخل تغيير مهم على البنية الاجتماعية: فقد نما حجم الطبقة العاملة الفلسطينية خلال هذه الفترة، وارتفعت نسبة العمال والموظفين من مجموع القوة العاملة الفلسطينية (من دون القدس العربية) من ٤٥,٣٪ سنة ١٩٦٩ إلى ٥٧,٣٪ سنة ١٩٧٢ إلى ٦٢,٩٪ سنة ١٩٨٤. إلا إن هذه النسبة بقيت تراوح

---

(٩) أنظر: *Statistical Abstract of Israel,* 1994, No. 45, Table, 27.21; *Statistical Abstract of Israel,* 1985, No. 36, Table xxvii/23.

مكانها بعد ذلك بحكم التشوه الذي لحق بالاقتصاد الفلسطيني. فقد بلغت النسبة ٦١,١٪ سنة ١٩٨٩ وانخفضت إلى ٥٧,٧٪ سنة ١٩٩٣. أمّا حجم الفئات العمالية العاملة بأجر، فقد ازداد من حيث الحجم المطلق، من نحو ٥٠ ألف عامل سنة ١٩٦٩ إلى نحو ٧٢ ألف عامل سنة ١٩٧٢ (أو ما معدله نصف قوة العمل الفلسطينية تقريباً)، ثم إلى ١٢٧,٥ ألف عامل سنة ١٩٨٤ (أو ما يعادل نحو ٥٣٪ من مجموع القوة العاملة)، وارتفع إلى ١٤٧ ألف عامل سنة ١٩٩٣ (أو ما يعادل نحو ٤٧٪ من قوة العمل في القطاع الرسمي للاقتصاد). ويلاحظ أن نسبة العمال الزراعيين من مجموع الفئات العمالية شهدت تراجعاً؛ إذ تراجعت من ٢٤,٥٪ سنة ١٩٦٩ إلى ١٣,٧٪ سنة ١٩٧٢، وعادلت ١٣,٢٪ سنة ١٩٨٤، وانخفضت إلى ٩,٦٪ سنة ١٩٩٣، بعكس اتجاه عمال البناء. فقد زادت نسبة عمال البناء من ٢٣,١٪ سنة ١٩٦٩ إلى ٣٢,٦٪ سنة ١٩٧٢، إلى ٣٩,٥٪ سنة ١٩٨٤، وعادلت ٣٦٪ سنة ١٩٩٣. وهو أمر يشير إلى التحول من العمل في قطاع الزراعة إلى قطاع البناء في الأساس في إسرائيل والمستعمرات اليهودية.

لكن السمة الأبرز للفئات العمالية الفلسطينية في الضفة والقطاع تمثلت في كون جزئها الأكبر تشكل من عمال «مهاجرين» للعمل في الاقتصاد الإسرائيلي. فقد شكلت هذه الفئة (العاملة في إسرائيل) ٢٦٪ من مجموع العمال والمستخدمين في الضفة ونحو ١٧٪ في قطاع غزة سنة ١٩٧٠، وارتفعت إلى نحو ٥٢,٥٪ في المنطقتين سنة ١٩٧٥، وإلى ٥٣٪ في الضفة و٦٩٪ في القطاع سنة ١٩٨٤، وحافظت على النسبة ذاتها تقريباً، أي ما يزيد على النصف في الضفة الغربية، وعلى الثلثين تقريباً في قطاع غزة، حتى سنة ١٩٩٢، ثم انخفضت سنة ١٩٩٣ إلى أقل من الثلث في الضفة، وإلى أقل من النصف في قطاع غزة. وإذا استثنينا الموظفين واحتسبنا فئة العمال فقط، فإن نسبة العمال «المهاجرين» للعمل في إسرائيل ارتفعت إلى ٢٨,٧٪ من مجمل حجم الطبقة العاملة في الضفة والقطاع سنة ١٩٧٠، وإلى ٧١٪ سنة ١٩٨٤، وانخفضت إلى ٥٧٪ سنة ١٩٩٣.[١٠] بتعبير آخر، فإن ثلثي الفئات العمالية الفلسطينية باتا يعتمدان على العمل المأجور في إسرائيل منذ الأعوام الأولى من الاحتلال، ولم تبدأ هذه النسبة في الانخفاض الملموس إلا بعد سنة ١٩٩٢، أي بعد أن بدأت إسرائيل فرض قيود على العمل الفلسطيني من الضفة والقطاع في سوق عملها، لا بفعل القدرة التشغيلية في الاقتصاد الفلسطيني.

(١٠) مستخرجة من المعطيات الإحصائية الإسرائيلية عن المناطق المحتلة المشار إليها أعلاه.

باختصار، اتسم التكوين الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال العقدين الأولين من الاحتلال الإسرائيلي، بنمو حجم الطبقة العاملة المطلق والنسبي التي يُستخدم الجزء الأكبر منها في إسرائيل، من جهة، ويعاني الباقي غلبة الإنتاج الحرفي والخدماتي الصغير، من جهة أُخرى. كما اتسم بضعف البورجوازية المحلية وتحديداً فئاتها المستثمرة في الإنتاج. كما أن اضطرار أعداد من قوة العمل الماهرة والمتعلمة إلى الهجرة إلى الخارج، طوال الأعوام العشرين، من سنة ١٩٦٧ حتى نهاية الثمانينات، فرّغ المناطق المحتلة من المهارات الإدارية والفنية والمهنية العالية وحدّ، بالتالي، من نمو «طبقة وسطى» في هذه المناطق.[١١] فقد نمت الطبقة الوسطى الفلسطينية في الخارج (في الأردن، إلى حد ما، وفي دول الخليج، وفي المهاجر)، كما هو حال الجزء الفاعل والأكبر من البورجوازية الفلسطينية الكبيرة.

ج) الانتفاضة الفلسطينية: الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٣

ترافق وقوع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي مع بروز م.ت.ف. كإطار جامع لحركة المقاومة الفلسطينية بفصائلها المتعددة وتبلورها ككيان سياسي يحمل هوية وطنية تحررية، وكممثل وحيد للشعب الفلسطيني. يكمن هذان العاملان، كتجسيد لمشروعين سياسيين متناقضين ومتصارعين، وراء تفجر الانتفاضة الشعبية في أواخر سنة ١٩٨٧. لقد جاءت الانتفاضة على خلفية تراكم مواجهات كثيرة مع الاحتلال خلال فترة السبعينات والثمانينات، وعلى أرضية تحولات مهمة في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية في الضفة والقطاع، كان من أبرزها تمكين فئات اجتماعية واسعة من المشاركة السياسية عبر فصائل م.ت.ف.، وتراجع نفوذ الفئات التقليدية التي برزت خلال فترة الحكم الأردني والحكم المصري. فقد أثرت سياسة الاحتلال سلباً في موقع معظم الفئات البورجوازية المحلية ومكانتها. وكانت وسائط التأثير الرئيسية السيطرة على السوق، وفرض الضرائب المرتفعة، وحجب التطوير عن البنية التحتية، وتوليد مناخ منفر للاستثمار. كما أفقرت هذه السياسة فئات واسعة من الحرفيين والمهنيين وذوي الياقات البيضاء، ودفعت أعداداً متزايدة منها إلى الهجرة،

---

(١١) بقي ميزان الهجرة سلبياً من سنة ١٩٦٧ حتى سنة ١٩٨٩ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. أنظر:

Statistical Abstract of Israel, 1994, No. 45, Table, 27.1.

وتحديداً الفئات المتعلمة من الطبقة الوسطى، إلى الدول النفطية وإلى مناطق أُخرى.[١٢] كما قلص العمل المأجور في إسرائيل من الفوارق الاجتماعية الناجمة عن الدخل (أو القدرة على الاستهلاك) بين العمال وفئات من ذوي «الياقات البيضاء» بحكم الارتفاع النسبي لأجور العمال في إسرائيل ومستعمراتها قياساً بالأجور والرواتب في المناطق المحتلة. ومع نمو تأثير ودور فصائل م.ت.ف. في مجتمع الضفة والقطاع تراجع نفوذ الفئات الوجاهية والتقليدية الذي كان توطد خلال فترة الحكم الأردني والإدارة المصرية.

وشهدت أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات تأطيراً ملحوظاً للحركات الاجتماعية (التي شكلت امتداداً لـ م.ت.ف. وفصائلها الرئيسية) ممثلة باللجان النسائية والعمالية والمجالس الطالبية والشبيبة والروابط المهنية المتعددة.[١٣] لقد أتاح هذا توسيع المشاركة في الحياة السياسية الوطنية. أي، أدخلت التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية، التي جرت في السبعينات والثمانينات في الضفة والقطاع، فئات اجتماعية (العمال والنساء) مجال الحياة العامة، بعد أن كانت مستثناة لعقود خلت.

إلا إن التحول الأهم الذي شهدته الضفة والقطاع، خلال هذه الفترة، تمثل في تشكّل قيادة وطنية من قيادة التنظيمات السياسية تستند إلى قاعدة جماهيرية تشمل كل الأراضي الفلسطينية، كما ترتبط (عبر العلاقة بالتنظيمات في الخارج) بالحركة السياسية في التجمعات الفلسطينية الرئيسية في الشتات. لقد أوجدت القيادات الوطنية التي تولدت من قيام وازدياد دور م.ت.ف. وفصائلها حقلاً سياسياً جديداً لم تشهده المناطق المحتلة (ولا مناطق الشتات) منذ انهيار الحركة الوطنية الفلسطينية سنة ١٩٤٨. وتختلف هذه القيادات، من حيث التكوين الاجتماعي ومن حيث البرنامج، عن النخب التقليدية التي نمت في ظل الحكمين الأردني والمصري للضفة والقطاع، والتي اعتمدت على قواعد اجتماعية محلية

---

(١٢) بلغ صافي ميزان الهجرة من الضفة والقطاع إلى الخارج ما بعد أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ (أي بعد ظاهرة النزوح التي تلت حرب حزيران/يونيو مباشرة) حتى نهاية سنة ١٩٩٢، بحسب المعطيات الإسرائيلية، نحو ٢٥٥,٦ ألف شخص (١٥٠,٥ ألف شخص من الضفة و١٠٥,١ آلاف شخص من القطاع)، الأغلبية العظمى في سن العمل والدراسة الجامعية، ويلاحظ تراجع معدلات الهجرة إلى الخارج بعد سنة ١٩٨٩. أنظر:

Statistical Abstract of Israel, 1993, No. 44, Table 27.1, p. 758.

(١٣) أنظر: Lisa Taraki, «Mass Organizations in the West Bank,» in Aruri (ed.), 1989.

وعلى مواقعها في الإدارتين الأردنية والمصرية والتسهيلات الممنوحة لها من جراء ذلك. وهي نخب لم تكن تطرح مشروعاً وطنياً فلسطينياً، وإنما عمل معظمها وكلاء محليين أو أدوات سيطرة للمنع من بلورة مثل هذا المشروع وتطوره. ولم يوقف الاحتلال وقيام م.ت.ف. النظام الأردني عن مواصلة تعويله على دعم شخصيات وجاهية وتقليدية في الضفة الغربية (وبدرجة أقل في قطاع غزة)، واستخدام العلاقة القانونية والإدارية القائمة مع الضفة الغربية ومشاريع «التنمية»، وأموال اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة، لتوليد قاعدة اجتماعية تسند مشروع «الخيار الأردني»، وتضعف الدور التمثيلي للمنظمة للإمساك بدور في تحديد مستقبل الأراضي الفلسطينية في أي تسوية مع إسرائيل.[١٤]

كان من تأثيرات الانتفاضة المباشرة إعادة الوزن السياسي للمنظمة، وإضعاف مشروع «الخيار الأردني» الذي كان استعاد نشاطه بعد إلغاء اتفاق عمان بين م.ت.ف. والحكومة الأردنية سنة ١٩٨٦. ولذا همشت الانتفاضة نفوذ الشخصيات الموالية للأردن، بصورة خاصة، والشخصيات الوجاهية والتقليدية (التي انتمى إليها معظم الشخصيات الموالية للأردن)، بصورة عامة. كما أضعفت الشخصيات الوطنية «المستقلة» (الأقرب، في معظمها، سياسياً وأيديولوجياً لحركة «فتح») التي أدت دوراً إعلامياً ودبلوماسياً خلال مرحلة ما قبل الانتفاضة. لقد وسعت المرحلة الأولى (مرحلة المشاركة الشعبية) من الانتفاضة نفوذ قيادة الحركة الوطنية والجماهيرية في الضفة والقطاع ووسعت من صفوفها المنظمة. كما فرضت على الحركة الإسلامية، التي أحجمت حتى تلك اللحظة عن المشاركة في مقاومة الاحتلال، الانخراط في

---

(١٤) أنظر: الجرباوي، ١٩٨٩. أقام النظام الأردني علاقة زبائنية مباشرة بالشخصيات الوجاهية والتقليدية خلال فترة حكمه الضفة الغربية، واستمرت تلك العلاقة بعد الاحتلال في إطار مساعي النظام للحفاظ على قاعدة اجتماعية في المناطق المحتلة. وتأثر وضع هذه الفئة مع تحولات العلاقة بين الأردن ومنظمة التحرير، بدءاً من معارك أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، مروراً باتفاق شباط/فبراير ١٩٨٥ وإلغائه من جانب الأردن بعد عام، وانتهاءً بفك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية في آب/أغسطس ١٩٨٨. وحتى إعلان فك ارتباطها بالضفة الغربية استمرت الحكومة الأردنية في دفع رواتب الموظفين الذين كانوا في كادرها. وقامت بعد إلغاء اتفاق شباط/فبراير ١٩٨٥ بتبني خطة «تنمية» للأراضي المحتلة تحت شعار «تحسين ظروف المعيشة» استخدمت لتقوية مواقع الشخصيات الموالية لها وللترويج لمشروع «الخيار الأردني». واستخدمت قبل ذلك ـ عبر اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة ـ جانباً من أموال الصمود المخصصة للأراضي الفلسطينية المحتلة لتدعيم مواقع الفئات الموالية للأردن. وقد أنفقت اللجنة ما بين سنة ١٩٧٩ حتى سنة ١٩٨٥ نحو ٤٠٠ مليون دولار.

نشاطاتها، تحت الضغط الجماهيري وضغط قواعدها وتأثير تنظيم «الجهاد الإسلامي» الذي انضم مبكراً إلى مقاومة الاحتلال الإسرائيلي. ومن هنا جاء تشكيل حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، ودخولها الحقل السياسي الوطني، بكل ما رافق هذا الدخول من وقع عليها وعلى الحركة الوطنية الفلسطينية.

لقد أدخلت الانتفاضة في الوعي الإسرائيلي العام إدراك ضرورة البحث عن حل سياسي للصراع، واستحالة إيجاد قيادة محلية بديلاً من المنظمة أو القفز عنها. وظهر هذا في استعداد حكومة الليكود للاشتراك في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، واعتراف حكومة العمل بالمنظمة كجزء من اتفاق أوسلو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. كما ساهمت الانتفاضة في مرحلتها الأولى (الجماهيرية) في توطيد دور المنظمات الجماهيرية وأشكال التكافل الاجتماعي غير الممأسس والقائم على أسس غير قرابية.

كما تحملت الانتفاضة تبعات وجود قيادة م.ت.ف. وقيادة كل فصائلها (باستثناء قيادة حزب الشعب) في الخارج، وتبعات سيادة أساليب قيادية إدارية، وبعد عن فهم تفصيلات وانحناءات الواقع المتحرك في الأراضي المحتلة. كما وقعت تحت تأثير تنافس بين التنظيمات السياسية لم يأخذ دائماً منحىً إيجابياً أو تطويرياً. لقد قاد القمع الإسرائيلي، من جهة، والأساليب القيادية القاصرة، من جهة ثانية، وأصداء التحولات الإقليمية والدولية على المناطق المحتلة، من جهة ثالثة، إلى تقويض متدرج للبعد الشعبي والديمقراطي للانتفاضة، وإلى اختزال فعالياتها، في مرحلتها الثانية، إلى ممارسات نخبوية لمجموعات شابة صغيرة مسلحة تحولت، في ظل تدني الوعي السياسي والخبرة التنظيمية والعزلة الجماهيرية، إلى مجموعات تمارس، في بعض نشاطاتها، أنماطاً من القمع على الشعب تحت ذرائع وشعارات متعددة.(١٥)

أضعفت تداعيات انهيار الاتحاد السوفياتي الموقف التفاوضي الفلسطيني، وقوّت حكومة الليكود الإسرائيلية ونزوعها الاستيطاني بإمدادها بأعداد كبيرة من قوة العمل الماهرة (نحو نصف مليون نسمة خلال أعوام محدودة) نتيجة فتح باب الهجرة اليهودية من دول الاتحاد السوفياتي السابق إلى إسرائيل. كما جاءت نتائج حرب الخليج الثانية، وما تمخض عنها من هجرة أعداد كبيرة من الفلسطينيين من الكويت ودول خليجية أُخرى إلى الأردن والمناطق المحتلة، ومن وقف هذه الدول

(١٥) بشأن مناقشة متعددة الوجوه للانتفاضة بعد عامين على انطلاقتها، راجع العدد المزدوج الخاص من مجلة «الفكر الديمقراطي»، العدد ٩ و١٠، ١٩٨٩.

مساعداتها للمنظمة، لتزيد في الضغوط عليها بما أدى إلى مشاركتها في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، وفقاً لشروط وسياقات مختلة لمصلحة إسرائيل.

وفي إثر الانتفاضة وحرب الخليج الثانية قامت إسرائيل بانتهاج سياسة جديدة فيما يختص بالعمل الفلسطيني، واتجهت نحو تقوية ترتيبات التعاقد من الباطن بين الاقتصاد الفلسطيني وقطاعات من رأس المال الإسرائيلي، باعتبار أن العمل الفلسطيني في المناطق الفلسطينية أقل تكلفة عما هو عليه في إسرائيل. وأخذت إسرائيل في تقييد حركة العمال الفلسطينيين لسوق عملها عبر نظام «تصاريح العمل»، وسعت لتشجيع تحويل الفائض من القوى العاملة الفلسطينية إلى صناعات ثانوية مخصصة للتصدير إلى إسرائيل أو عبرها (مثل الأثاث والملابس والغذاء والإنتاج الزراعي المعتمد على استخدام رأس المال المكثف كالزهور)، وتحويل جزء من هذا الفائض إلى الاقتصاد غير الرسمي الإسرائيلي بحيث يستخدم ويستغنى عنه وفقاً لحاجات الاقتصاد الإسرائيلي ويفيد، بالتالي، كعامل «امتصاص صدمات».[١٦]

ترافقت هذه السياسة مع إجراءات إغلاق المناطق الفلسطينية، جزئياً أو كلياً، والتي تصاعدت وتيرتها وفتراتها بعد اتفاق أوسلو وقيام سلطة فلسطينية. كما ترافقت مع إجراءات تقطيع التواصل الإقليمي للأراضي الفلسطينية وعزل بعضها عن بعض (القدس عن بقية الضفة الغربية، وهاتين عن قطاع غزة)، الأمر الذي جعل قيام سوق موحدة في المناطق الفلسطينية أمراً على درجة عالية من الصعوبة العملية. ويرى البعض أن إسرائيل أخذت تعتمد سياسة كولونيالية جديدة تجاه المناطق المحتلة قوامها السيطرة الاقتصادية غير المباشرة، وأن أصحاب رؤوس الأموال الإسرائيليين والمؤسسة الأمنية الإسرائيلية باتوا يفضلون، في ضوء الانتفاضة، استخدام الوسائل الاقتصادية، لا العسكرية، للمحافظة على تبعية اقتصاد المناطق الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي.[١٧] وبرز هذا التوجه في اتفاق أوسلو، وبصورة أوضح في «بروتوكول العلاقات الاقتصادية» الذي وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في باريس في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤.[١٨]

---

(١٦) أنظر: Usher, 1995, Chapter 4.

(١٧) أنظر: Taylor, *Race and Class,* Vol. 37, No. 2 October - December 1995.

(١٨) أنظر بنود الاتفاق في: «الاتفاقية الإسرائيلية ـ الفلسطينية المرحلية حول الضفة وقطاع غزة» (واشنطن، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥؛ القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥).

د) ملامح البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية بعد قيام السلطة الفلسطينية

١ ـ وقع السياسة الإسرائيلية بعد أوسلو على البنية الاقتصادية للضفة والقطاع

ليس جديداً القول إن «إعلان المبادىء» (أو ما يعرف باتفاق أوسلو)، وما تبعه من اتفاقات، وما نجم عنه، مثّل نقطة تحول نوعية في مسار الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة. وهو اتفاق ما زالت تفاعلاته تترك آثاراً ملموسة وتراكمية في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية في الضفة والقطاع، وفي تضاريس الحقل السياسي الفلسطيني ومناخاته. فالاتفاق أرجأ القضايا الأساسية التي تمس حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وشكل كيانه السياسي، إلى مرحلة لاحقة، وجمد، عملياً، مفعول قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، لمصلحة عملية التفاوض بين المنظمة وإسرائيل تحت إشراف الولايات المتحدة ومنحها دوراً مؤثراً في مسيرة المفاوضات. ولأن الاتفاق المذكور لم يحدد آلية تنفيذ، وكذلك الاتفاقات اللاحقة، فإنه منح إسرائيل إمكان المراوغة والمماطلة وإملاء سياسة الأمر الواقع، وعزل قضايا المرحلة الانتقالية بعضها عن بعض. لكن ما أود التركيز عليه هنا هو وقع اتفاق أوسلو وما تبعه من إجراءات إسرائيلية، على البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جاء اتفاق أوسلو على أرضية اقتصاد فلسطيني تابع ومهمش في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أكثر من ربع قرن من الاحتلال الاستيطاني والعسكري، وعلى أرضية وجود ثنائية مجتمعية في أراضي الضفة والقطاع: اقتصاد ومجتمع فلسطيني له سماته ومحدداته، واقتصاد ومجتمع استيطاني إسرائيلي يشكل امتداداً للاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي، ويتمدد داخل الإقليم الفلسطيني مكانياً، ويؤثر في معالمه الجغرافية والديموغرافية.

في إطار هذه التبعية والازدواجية المجتمعية بدأت التغييرات الاقتصادية تأخذ السمات التالية:

- تصاعد وتيرة ومدة إغلاق المناطق الفلسطينية التي وصلت إلى نحو ١٨٠ يوماً سنة ١٩٩٦؛ استحداث المعازل السكانية؛ شق الطرق الالتفافية بصورة واسعة لربط المستعمرات مباشرة بإسرائيل؛ هدم المنازل؛ استخدام الأموال المستحقة للسلطة الفلسطينية (تسويات المقاصة) وسيلة ضغط سياسي واقتصادي. بتعبير آخر استمرت، بعد اتفاق أوسلو وقيام سلطة فلسطينية، عملية تهميش الاقتصاد

الفلسطيني وتغيير الملامح الجغرافية والديموغرافية (الازدواجية المجتمعية) للأراضي الفلسطينية وتفتيت وحدتها الإقليمية.

● لكن محدداً آخر دخل على الاقتصاد السياسي الفلسطيني تمثل في رؤية الدول المانحة والبنك الدولي لحاجات ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني، وبرز هذا في: حجم العون المقدم ونوعه؛ مفهوم الدول المانحة والبنك الدولي للتنمية المطلوبة وأولوياتها في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. كما شهدت فترة ما بعد اتفاق أوسلو تراجعاً في حجم العون الدولي للسلطة الفلسطينية فيما يتعلق بانخفاض نسبة سداد هذه الدول لالتزاماتها وتعهداتها؛ فقد بلغ إجمالي العون الدولي الذي قدم إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ حتى بداية أيار/مايو ١٩٩٧ ما يعادل ١,٥٢٧ مليار دولار، في حين بلغ إجمالي التعهدات للمرحلة الانتقالية (١٩٩٤ ـ ١٩٩٨) ٣,٤ مليارات دولار، وبلغ إجمالي الالتزامات للفترة ذاتها ٢,٨ مليار دولار. كما اتجهت نسبة السداد إلى التدني إذ بلغت نحو ٧٠٪ سنة ١٩٩٥، وانخفضت إلى ٥٩٪ سنة ١٩٩٦، وبلغت أقل من ١٤٪ في الثلث الأول من سنة ١٩٩٧.[١٩] كما أن جزءاً من هذا العون أخذ شكل المساعدات العينية (سيارات ومعدات وتجهيزات)، ومساعدات فنية مرتفعة التكلفة (خبراء وزيارات ودورات) من دون التأكد من أولوية هذه وتلك في هذه المرحلة التأسيسية للسلطة الفلسطينية التي تفتقر إلى أوليات تنموية واضحة المعالم والمراحل، إضافة إلى تعدد قنوات الاتصال المباشر بين الجهات الفلسطينية المتلقية للدعم والدول المانحة.[٢٠] من الواضح، أن المحرك الرئيسي لهذا العون كان سياسياً، أي ارتبط بمجريات عملية التسوية، وتحديداً مواجهة النتائج الناجمة عن المواقف والإجراءات الإسرائيلية. ولذا شكّل العون المقدم لتمويل العجز في

(١٩) «التقرير الاقتصادي الفلسطيني للعام ١٩٩٦»، ص II.

(٢٠) تميل الدول الأوروبية المانحة إلى الضغط على السلطة الفلسطينية من أجل تعزيز «التعاون الإقليمي». ويتلاقى هذا مع اتجاه تصورات إسرائيل الاستراتيجية (أنظر: جميل هلال، «استراتيجية إسرائيل الاقتصادية»)، في الوقت الذي تجد السلطة الفلسطينية أنها لا تمتلك مقومات صوغ سياسة تنموية تستجيب لحاجات المواطنين في الضفة الغربية والقطاع، إضافة إلى الشتات. وتُطالَب السلطة الفلسطينية بالتكيف وفق أولويات دول المنطقة التي تملك سياسة اقتصادية وتنموية. كما يتدخل المانحون في اختيار نوعية المشاريع التي يمولونها وفي اختيار التقنيات المستخدمة. فالدول المانحة تتعامل مع الأراضي الفلسطينية من منظور «إدارة الأزمات»، لا من منظور بناء دولة عصرية.

ميزانية السلطة الفلسطينية نحو ٣١٪ من العون، وجزء من هذا العجز ناجم عن الحصار والإغلاق. كما أخذ جزء منه (نحو ١٠٪) شكل مساعدات إنسانية ومشاريع تشغيل طارىء لمواجهة استفحال البطالة نتيجة الإغلاق.[٢١]

كما تعامل البنك الدولي والدول المانحة مع المناطق الفلسطينية وفقاً لرؤية محددة لأولويات المرحلة الانتقالية للسلطة الفلسطينية ولشكل النظام السياسي المطلوب.[٢٢] ولذا نجد، على سبيل المثال، أن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وتمكين المرأة استأثرت بدعم من الدول المانحة نحو أربعة أضعاف ما تلقاه

---

(٢١) أنظر: «التقرير الاقتصادي الفلسطيني للعام ١٩٩٦»، ص ١٥ ـ ١٧.

(٢٢) تقوم توجهات البنك الدولي على الضغط من أجل «الإصلاح أو التكييف الهيكلي» للاقتصاد: أي إحداث تغيير بنيوي أساسي في الاقتصاد يقوم على إزالة الحواجز التجارية، وخفض تدخل الدولة في الاقتصاد إلى الحدود الدنيا، وإزالة القيود التنظيمية للاقتصاد، وتركيز جهود الحكومة على مكافحة التضخم واجتذاب تدفقات رؤوس الأموال وتوفير الحماية لها، وتدبير خفض الأجور. وينجم، عادة، عن تطبيق هذه السياسة تكاليف بشرية باهظة من دون ضمانات بتحقيق نمو اقتصادي ملموس (أنظر: «تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٥»). كما ينجم عن هذه السياسة تأثيرات مباشرة على المرأة نتيجة خفض الأجور، وازدياد تمييز سوق العمل ضدها، وزيادة تركيزها في القطاعات ذات الأجر المنخفض، والمناطق الحرة الموجهة إلى التصدير، وتخفيض عمل المرأة في القطاع العام. كما يؤثر إلغاء الدعم الحكومي للأغذية في المرأة والطفل وهو أمر شائع في ظل سياسية التأقلم. أنظر:

Women's Studies Program, September 1995.

وعن عمل المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في القطاع الرسمي للاقتصاد والقطاع غير الرسمي، أنظر مقال ريما حمامي في:

Women's Studies Program, *Palestinian Women: A Status Report,* No. 4, 1997.

ويعود اهتمام البنك الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى ما بعد بدء مفاوضات مدريد. فقد زارت بعثة من البنك الدولي الأراضي الفلسطينية في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٣، وأصدرت عقب الزيارة دراسة بعنوان «تنمية الأراضي المحتلة: استثمار في السلام». وهدفت الدراسة (وسياسة البنك الدولي بصورة عامة) إلى تهيئة الاقتصاد الفلسطيني لاندماج أعمق في السوقين الإقليمية والدولية. وتمثلت الأهداف الآنية، منذ تشكيل السلطة الفلسطينية، في: تلبية الحاجات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية؛ تخفيف آثار تفشي البطالة الناجمة عن الإغلاق الإسرائيلي، وبصورة عامة توجيه السلطة الفلسطينية نحو تطوير دورها في «إدارة الأزمات» الناجمة عن المشكلات الاقتصادية المتفاقمة.

اعترف وزير التخطيط والتعاون الدولي في اللقاء الذي أجرته معه صحيفة «القدس»، ٢٨/١٢/ ١٩٩٦، بأن البنك الدولي كان يضع للسلطة خططها ويقوم هو بتنفيذها. أنظر: «فلسطين: ملف التنمية البشرية».

قطاع الزراعة الفلسطيني، ونحو عشرة أضعاف ما تلقاه قطاع الصناعة.[٢٣] إلا إن الملاحظة الأهم تختص باستنزاف المساعدات الدولية في تعويض الخسائر الناجمة عن الحصار الإسرائيلي، إذ تفوق هذه الخسائر، بحسب بعض التقديرات، مجمل العون الذي قدم إلى الأراضي الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو.[٢٤]

● نجم عن العوامل السالفة، وتحديداً الإجراءات الإسرائيلية التهميشية للاقتصاد الفلسطيني وسلب فرص نموه المستقل والمتوازن، وتراجع العون الدولي والعربي للأراضي الفلسطينية، وغياب سياسة تنموية واضحة وممرحلة للسلطة الفلسطينية، تراجع لقدرات الاقتصاد الفلسطيني منذ بدء اتفاق أوسلو. فقد تراجع الناتج القومي الإجمالي عما كان عليه قبل توقيع الاتفاق، كما تراجع الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من كليهما.[٢٥] وتراجعت القدرة الاستيعابية والتشغيلية للاقتصاد الفلسطيني، على الرغم من المساعدات الدولية وارتفاع نسبة التشغيل الحكومي، إذ شكلت نسبة العاملين في جهازي الخدمة المدنية والشرطة نحو ١٥٪ من إجمالي العاملين في الضفة الغربية والقطاع سنة ١٩٩٦ (قدر عددهم في نهاية السنة المذكورة نحو ٧٢ ألف عامل). وانخفضت نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي سنة ١٩٩٦ إلى نصف ما كانت عليه سنة ١٩٩٣.

● شهدت الأعوام التي تلت اتفاق أوسلو ارتفاعاً في معدلات البطالة ونسبة التضخم، وتراجعاً في مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

---

(٢٣) هذا لا يتناقض مع كون أغلبية «دول الشمال» التي تقدم مساعدات للأراضي الفلسطينية أو لبلاد أُخرى من «دول الجنوب» تنظر إلى الديمقراطية كنشاطات تدعم، أو لا تتحدى، على الأقل، اللامساواة التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي القائم أو اللامساواة الواسعة التي تسود معظم مجتمعاتها ومجتمعات العالم الثالث. أنظر الدراسة المقارنة التالية عن سياسات الدول المانحة الأوروبية: Gordon Crawford, 1995.

(٢٤) ذهبت الحصة الأكبر من المساعدات الدولية (حتى نهاية سنة ١٩٩٦) إلى التعليم، ثم الصحة، ثم المياه والمجاري، ثم الشرطة، ثم الإسكان، أنظر: صفحة ز من «التقرير الاقتصادي الفلسطيني للعام ١٩٩٦».

(٢٥) تراجع متوسط نصيب الفرد ـ بحسب أرقام «التقرير الاقتصادي الفلسطيني للعام ١٩٩٦» ـ من الناتج القومي الإجمالي بين سنة ١٩٩٣ وسنة ١٩٩٦ نحو ٢٣٪، وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٨٪ للفترة ذاتها. وقدر متوسط نصيب الفرد في الضفة والقطاع من الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٩٦ نحو ١٣٦٤ دولاراً، أي ما يعادل ٩٪ من متوسط نصيب الفرد الإسرائيلي من الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة (ص IV). وانظر أيضاً: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، «المراقب الاقتصادي»، العدد ١، ١٩٩٧.

(من نحو ٢٠٪ سنة ١٩٩٣ إلى ١٤٪ سنة ١٩٩٦ وهي نسبة مساهمة القطاع الصناعي الاستخراجي والتحويلي ذاتها)، أي استمرار هيمنة قطاع الخدمات على الاقتصاد وتعمقها. إن النشاط الوحيد الذي شهد نمواً عالياً، بعد انقطاع شبه كامل خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي، كان النشاط المصرفي والمالي إذ وصل عدد البنوك العاملة في الضفة والقطاع، في نهاية سنة ١٩٩٦، إلى ١٧ بنكاً تمارس أعمالها من خلال ٧٤ فرعاً (منها أربعة بنوك فلسطينية، وعشرة بنوك عربية، وبنكان أجنبيان).[٢٦] وارتفعت موجودات هذه البنوك إلى نحو ٢,٢ مليار دولار في نهاية سنة ١٩٩٦ (قياساً بـ ٦١٤,٥ مليون دولار في نهاية سنة ١٩٩٤). لكن نسبة القروض إلى الودائع في الضفة الغربية والقطاع بقيت متدنية إذ شكلت نحو ٢٣,٩٪ قياساً بـ ٨٠٪ في الأردن و٩٥٪ في إسرائيل في نهاية سنة ١٩٩٦.[٢٧] كما حدث تراجع في دور مؤسسات الإقراض غير الربحية، ولم تقم صناديق التقاعد وشركات التأمين، اللتان تشكلان مصدرين رئيسيين للأموال الاستثمارية في الكثير من الدول، بدور رئيسي في النظام المالي الفلسطيني.[٢٨]

● استمرت سيطرة إسرائيل على التجارة الخارجية الفلسطينية. فقد بلغت نسبة الواردات من إسرائيل أو من خلالها نحو ٩٠٪ من مجمل الواردات الفلسطينية لسنة ١٩٩٦، وبلغت قيمة الصادرات إلى إسرائيل نحو ٨٨٪ من مجمل الصادرات الفلسطينية للسنة ذاتها. ومثل العجز التجاري مع إسرائيل نحو ٩١٪ من إجمالي العجز التجاري الفلسطيني والذي بلغ نحو ١,١٧٩ مليار دولار سنة ١٩٩٦، كما انخفضت نسبة الصادرات إلى الواردات من ٧٧٪ سنة ١٩٩٢ إلى ٣٥٪ سنة ١٩٩٦، إذ انخفضت قيمة الصادرات إلى نحو النصف بين سنتي ١٩٩٢ و١٩٩٦ بسبب تراجع نسبة الصادرات الخدماتية، نتيجة إغلاق سوق العمل الإسرائيلي في وجه العمالة الفلسطينية. وانخفضت قيمة صادرات الضفة والقطاع سنة ١٩٩٦ نحو ١٤,٢٪ والواردات نحو ٨,٥٪ عن سنة ١٩٩٥.[٢٩] كما شكلت سياسة الإغلاق

---

(٢٦) تشير معطيات نهاية سنة ١٩٩٦ إلى أن ١٥٪ من أهالي الضفة والقطاع الذين تزيد أعمارهم على ١٨ عاماً لديهم حسابات إيداع بنكية (١٧,٥٪ بين الرجال و١٢,٤٪ بين النساء، و٢٠,٢٪ في الضفة في مقابل ٦,٤٪ في قطاع غزة)، أنظر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، «المراقب الاقتصادي»، العدد ١، ١٩٩٧.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) «التقرير الاقتصادي الفلسطيني لعام ١٩٩٦»، ص vi وvii. وانظر أيضاً: (ماس)، «المراقب الاقتصادي»، العدد ١، ١٩٩٧.

والحصار والقيود التي فرضت على الاستيراد الفلسطيني المباشر أحد العوامل الرئيسية في زيادة التبادل التجاري الفلسطيني ـ العربي والفلسطيني ـ الخارجي، وفي تقليص حجم التبادل التجاري الفلسطيني ـ الإسرائيلي. لكن هذه الزيادة تبقى نسبية ومحدودة ومقيدة إسرائيلياً.

٢ ـ تحولات في تركيبة العمل الفلسطيني

تشير المعطيات المتوفرة من مؤسسات البحث والإحصاء الفلسطينية إلى عدد من السمات لقوة العمل الفلسطينية الراهنة واتجاهات تحولاتها، وتبرز هذه من خلال:

● استمرار تراجع حجم العمالة في القطاع الزراعي وتدنيها: فقد عادلت نسبة العاملين في الزراعة والصيد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ نحو ١٢,٣٪، وفي آذار/مارس ١٩٩٧ نحو ١١,٦٪ من مجموع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية: إذ تراوحت النسبة، في الفترة المذكورة، ما بين ١٣٪ إلى ١٩٪ في الضفة الغربية، وما بين ٨٪ إلى ١١٪ في قطاع غزة. وهي معدلات تشير إلى تراجع كبير عن المعدلات التي سادت قبل بدء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٦٧، وفي الأعوام التي سبقت اتفاق أوسلو. فقد شكل المستخدمون في الزراعة في الضفة الغربية (باستثناء القدس) في السنوات الثلاث، من سنة ١٩٩٠ إلى سنة ١٩٩٢، أكثر من خمس القوة العاملة في الضفة، وشكل المستخدمون في الزراعة وصيد الأسماك في قطاع غزة، في الفترة ذاتها، نحو خمس القوة العاملة تقريباً في القطاع.[٣٠]

● تدنٍ شديد في حجم العمالة في القطاع الصناعي: تراوحت نسبة العاملين في الصناعة خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إلى آذار/مارس ١٩٩٧ ما بين ١٧٪ و١٩٪ من مجموع القوة العاملة في الضفة الغربية، وما بين ١٤٪ و١٦٪ من مجموع القوة العاملة في قطاع غزة. وهي نسب أعلى من النسب التي سادت في الأعوام التي سبقت اتفاق أوسلو، إذ تراوحت النسبة وفقاً للأرقام الإسرائيلية ما بين ١٣,٥٪ و١٤,٥٪ في الضفة الغربية (باستثناء القدس)، ونحو ١٠٪ في قطاع غزة. وقد يعود الفارق إلى التحسن الذي طرأ على طريقة جمع البيانات بعد قيام دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. لكن معدلات العمالة في القطاع الصناعي تبقى

---

(٣٠) أنظر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، «مسح القوى العاملة، دورة شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٩٧، المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة، ٢٢/٤/١٩٩٧». وانظر أيضاً:
Statistical Abstract of Israel, 1993, Table 27.21, p. 780.

متدنية بالنسبة إلى المعدلات السائدة في معظم دول «العالم الثالث».

● تراجع حجم العمالة في فرع البناء والتشييد، وتضخم العمالة في قطاع الخدمات: تراوحت نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد، خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إلى آذار/مارس ١٩٩٧ ما بين ١٣٪ إلى ٢١٪ في الضفة الغربية، وما بين ٩٪ و١٨٪ في قطاع غزة. ويلاحظ تقلب واسع في حجم العمالة في فرع البناء والتشييد، بحكم اعتماده، إلى حد بعيد، على إسرائيل، سواء أكان عبر العمل في هذا الفرع في إسرائيل والمستعمرات، أم في الاعتماد على المواد الخام المستوردة من إسرائيل. ولذا نجد أن نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد انخفضت عن أعوام ما قبل أوسلو بحكم تكثيف إجراءات إغلاق سوق العمل في وجه العمل الفلسطيني الذي توجه جزؤه الأكبر إلى هذا النشاط؛ فقد بلغت نسبة العاملين في هذا الفرع خلال السنوات ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢ ما بين ٢٧٪ و٣٣٪ من مجموع العاملين في الضفة الغربية، وما بين ٣٢٪ و٣٦٪ في قطاع غزة. وبلغت نسبة العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق في آذار/مارس ١٩٩٧ نحو ٢٠٪ في الضفة الغربية و١٨٪ في قطاع غزة. وعمل في قطاع الخدمات، في الفترة ذاتها، ما بين ٢٦,٥٪ و٣٠٪ من مجمل القوة العاملة الفلسطينية.[٣١]

● معدلات عالية من البطالة التامة والعمالة المحدودة: مع لجوء إسرائيل إلى تقييد العمل الفلسطيني في أسواقها، وإغلاق هذه الأسواق لفترات أخذت تتسم، بعد قيام السلطة الفلسطينية، بطول فترتها وبقيودها، أخذت معدلات البطالة التامة والعمالة المحدودة في الارتفاع. ففي الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ وآذار/مارس ١٩٩٧، تراوحت البطالة التامة ما بين ٢٤٪ و٣٩٪ في قطاع غزة، وما بين ١٤٪ و٢٤,٤٪ في الضفة الغربية. وتراوحت نسبة العمالة المحدودة في الفترة ذاتها ما بين ٧٪ و٢٢٪ في قطاع غزة و١٢,٥٪ و٢١٪ في الضفة الغربية.[٣٢]

● هيمنة «المدن» اقتصادياً على القرى والمخيمات: تشير معطيات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية إلى أن «المدن» الفلسطينية استقطبت، في منتصف سنة ١٩٩٦، أكثر من نصف القوى العاملة (في الاقتصاد الرسمي)، في مقابل ما بين الربع والثلث في القرى، ونحو ٥٪ في المخيمات. وعمل ما بين ٩,٥٪

---

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، «مسح القوى العاملة، دورة شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٩٧، المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة، ٢٢/٤/١٩٩٧».

و١٦٪ في إسرائيل والمستعمرات. وشكّل الذكور نحو ٨٧٪ من القوة العاملة في المدن، في مقابل نحو ٧٥٪ في القرى، و٨٢٪ في المخيمات، ونحو ٩٦٪ في إسرائيل. وفي الضفة الغربية استقطبت «المدن» ما بين ٤٥٪ و٤٩,٥٪ من القوة العاملة في مقابل ٦٨٪ و٧٤٪ في قطاع غزة، واستقطبت القرى في الضفة الغربية ما بين ٢٩٪ و٣٧٪ من العاملين في مقابل ٧٪ و١٢,٧٪ في قطاع غزة. وكان نصيب المخيمات أقل من ٢٪ من العاملين في الضفة الغربية في مقابل ١٠٪ تقريباً في قطاع غزة. وعمل في إسرائيل والمستعمرات ما بين ١١٪ و٢١٪ من العاملين في الضفة الغربية في مقابل ٣,٥٪ و٩٪ في قطاع غزة. كما تمركزت في المدن نسبة أعلى من القوة العاملة ذات المستويات التعليمية الأعلى (نحو ٦٤٪ من الذين تمتعوا بـ ١٣ سنة دراسية فأكثر، قياساً بـ ٢١٪ تقريباً من هذه الفئة في القرى، ونحو ٦٪ في المخيمات، ونحو ٧٪ في إسرائيل)، بعكس القرى التي استحوذت على النسبة الأعلى من العاملين الأميين (نحو ٥٤٪ من هذه الفئة في مقابل ٣٠٪ في المدن، و٦٪ في المخيمات، ونحو ١٠٪ من العاملين في إسرائيل).[٣٣]

---

(٣٣) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، «مسح القوى العاملة، دورة تموز/يوليو ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، المؤتمر الصحفي حول نتائج القوى العاملة، ٣٠/١٢/١٩٩٦». وفقاً لتصنيفات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية فإن نسبة سكان المدن في المناطق الفلسطينية (باستثناء القدس)، قدرت في آذار/مارس ١٩٩٦ كالتالي: مدن ٣٨,٣٪؛ قرى ٤٢,٢٪؛ مخيمات ١٩,٥٪. وكان التوزع في الضفة الغربية (باستثناء القدس) كالتالي: مدن ٣٤,١٪؛ قرى ٥٧٪؛ مخيمات ٨,٩٪. وفي قطاع غزة كان التوزع كالتالي: مدن ٤٥,٧٪؛ مخيمات ٥٤,٣٪؛ واحتسبت القرى في قطاع غزة (وعددها ١١ قرية) من ضمن المخيمات (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، «المسح الديموغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج الأساسية، آذار/مارس ١٩٩٦»).

لكن إذا اعتبرنا المدن التجمعات السكانية التي قدر، في سنة ١٩٩٦، عدد سكانها بـ ٢٠ ألف نسمة فما فوق، فإن نسبة المدن في الضفة الغربية لا تتجاوز ٣٠٪، وإذا أخذنا المقياس ٤٠ ألف نسمة فما فوق، وعلى اعتبار رام الله والبيرة مدينة واحدة وكذلك بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور مدينة واحدة، تنخفض النسبة إلى نحو ٢٦٪. وبلغت نسبة البلدات (التي يتراوح عدد سكانها ما بين ١٠ آلاف نسمة إلى ٤٠ ألف نسمة) في الضفة الغربية نحو ١٨٪، والقرى ٥٠٪، والمخيمات ٦٪. بالمقارنة بلغت نسبة سكان التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها على ٢٥ ألف نسمة سنة ١٩٦١ (بناء على التعداد العام للسكان في الأردن سنة ١٩٦١) نحو ٢٦٪ من مجموع سكان الضفة الغربية آنذاك، وبلغت النسبة في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ نحو ٢٦٪ من مجموع السكان (بناء على التعداد الإسرائيلي العام للسكان في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧). ويشير هذا إلى توقف نمو المدن في الضفة الغربية بعد الاحتلال، وكان توقف عملياً قبل ذلك. هذا ولم يتجاوز، في سنة ١٩٩٦، بحسب =

ويترافق مع تمركز المؤسسات والمشاريع الاقتصادية والتجارية والخدماتية في المدن تمركز مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها، الأمر الذي كرس هيمنة المدينة في الضفة الغربية على القرى، وهيمنتها على القرى والمخيمات في قطاع غزة.

● اتساع دائرة الفقر والعوز: وفقاً لبيانات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية وصلت، خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وأيلول/سبتمبر ١٩٩٦ نسبة الذين يقل معدل أجرهم الشهري عن ٣١٠,٥ دولار إلى أكثر من ثلث مجموع العاملين. وهي معدلات دخل تضع أسر أصحاب هذا الدخل في دائرة الفقر، وعرضة له، إذا كانوا المعيلين الوحيدين لأسرهم وكانوا أصحاب أسر كبيرة؛ فقد بلغ متوسط أفراد الأسرة ٧ أشخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبلغت نسبة السكان الذين تحت «خط فقر»، أي معدل ٦٥٠ دولاراً للفرد، في نهاية سنة ١٩٩٥، نحو خمس السكان، وهو خط فقر متدن.(٣٤) وتشير المعطيات إلى وجود نسب عالية من العائلات ذات الدخل المتدني بين الفلسطينيين في الضفة والقطاع فاقت في سنة ١٩٩٦ أكثر من نصف العائلات، وهي نسبة العائلات التي يقل معدل دخلها الشهري عن ٦٢١ دولاراً. كما تبين المعطيات أن معدل الإنفاق للفرد الفلسطيني في الضفة والقطاع هو الآن في أدنى مستوياته منذ سنة ١٩٨٠. وتراجع معدل الإنفاق الحقيقي للفرد خلال الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وأيلول/سبتمبر ١٩٩٦ نحو ١٥٪ عن معدله لسنتي ١٩٩٢ و١٩٩٣.(٣٥) ويدل التذبذب الواسع

= تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، سكان أي تجمع فلسطيني المئة ألف نسمة في الضفة الغربية سوى مدينة نابلس (١٠٢ ألف نسمة) وتلاها الخليل حيث بلغ عدد السكان نحو ٩٥ ألف نسمة، ثم رام الله والبيرة حيث بلغ مجمل سكانهما نحو ٥٥ ألف نسمة، ثم القدس القديمة التي بلغ عدد سكانها نحو ٤٥ ألف نسمة.

ويختلف تركيب التجمعات السكانية في قطاع غزة من حيث وجود تجمعات سكانية كبيرة، كمدينة غزة إذ تجاوز عدد سكانها ٢٨٢ ألف نسمة (شكلت نحو ٢٩٪ من سكان القطاع) سنة ١٩٦٦. وشكلت التجمعات السكانية التي تجاوز عدد سكانها في العام نفسه الـ ٤٠ ألف نسمة (باستثناء المخيمات) ٤٣٪ من مجموع سكان غزة، والقرى ٢٪، والبلدات ١٤٪، والمخيمات ٤١٪. بالمقارنة فإن مخيمات الضفة صغيرة من حيث عدد السكان (مأخوذة من: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، «سكان التجمعات الفلسطينية، تقديرات منقحة للعام ١٩٩٦»، نيسان/أبريل ١٩٩٦).

(٣٤) هناك خلافات واسعة بين المختصين بشأن تعريف الفقر وقياساته. إحدى الدراسات التي تعتمد المنهج الاقتصادي البحت، قدرت أن خُمس السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة تقريباً وقعوا تحت خط الفقر في نهاية سنة ١٩٩٥، أنظر: ماس والبنك الدولي، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢.

في الدخل، خلال فترات زمنية متقاربة، بسبب سياسة التصاريح والإغلاق، على أن شريحة كبيرة من الأسر الفلسطينية تعيش أوضاعاً قلقة من حيث ثبات مصدر الدخل أو الأمان الوظيفي.

أشار مسح دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، بشأن مستويات المعيشة (للفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، إلى أن نسبة الأسر الفلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي يبلغ معدل ما تستهلكه من الطعام أقل من ٣٠٪ من مجمل استهلاكها الشهري، هي ١٩,٥٪ من مجمل الأسر في الأراضي الفلسطينية. وبلغت نسبة الأسر التي يعادل استهلاكها من الطعام ما بين ٣٠٪ و٤٤٪ من مجمل استهلاكها الشهري، ٤٣,٣٪ من مجموع الأسر، وبلغت نسبة الأسر التي يعادل استهلاكها من الطعام ما بين ٤٥٪ و١٠٠٪ من مجمل استهلاكها الشهري، نحو ٣٧,٢٪ من مجموع الأسر. ويمكن اعتبار الفئة الأخيرة من الشرائح الاجتماعية الأكثر عوزاً في المجتمع.[٣٦]

وبلغ متوسط إنفاق الأسرة الفلسطينية الشهري على الطعام والكساء، للفترة ذاتها، ما يعادل ٤٨,٩٪ من مجمل إنفاقها الشهري. في المقابل، أنفقت العائلة

---

(٣٦) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، «مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية»، التقرير السنوي، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

استحوذ الإنفاق على الحاجات الأساسية (المسكن، والطعام، واللباس، والعلاج، والنقل، والتعليم) على نحو ثلاثة أرباع إنفاق الأسرة خلال سنة ١٩٦٦. وأظهرت نتائج المسح انخفاض المصروفات الفعلية الشهرية بين الربع الأول من المسح والربع الأخير نحو ٧,٢ في المئة في مجال الإنفاق على الحاجات الأساسية. وشهدت هذه الفترة انخفاضاً في معدل الإنفاق الفعلي في مختلف بنود الإنفاق الأساسي باستثناء التعليم إذ ارتفع نحو ١٤٨ في المئة (ويرجح أن يكون السبب التغييرات الفصلية في الصرف على هذا البند) والضرائب التي ارتفعت بنسبة ١١٩ في المئة الأمر الذي يشير إلى تحسن أداء السلطة الفلسطينية في جباية الضرائب. فقد انخفض معدل الإنفاق على الطعام خلال الفترة ذاتها نحو ١١,٦ في المئة. كما انخفض الإنفاق على العلاج (١١,٢ في المئة) وهو ما يشير إلى اضطرار بعض العائلات إلى تجاهل الحاجة إلى العلاج. وانخفض الإنفاق كذلك على اللباس. كما يشير ارتفاع (نحو ٢٦ في المئة) بند «مصروفات نقدية أُخرى» إلى تزايد التحويلات النقدية بين الأسر، أي تزايد وتيرة التكافل الأسري خلال الفترة، بحكم تزايد الصعوبات الاقتصادية. وأبرز المسح تبايناً مهماً بين مناطق الأراضي الفلسطينية. فقد فاق متوسط إنفاق الأسرة الشهري في محافظات الضفة الغربية مثيله في محافظات غزة بنحو ٢٥٪. كما برز تباين مهم في مستويات المعيشة بين محافظات الأراضي الفلسطينية وتجمعاتها السكنية. للمزيد بشأن هذه التباينات والفجوات وأوضاع الفقر في الضفة والقطاع، أنظر: جميل هلال، «الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة: محاولة أولية لتقدير الحجم والتعرف على الخصائص والمحددات»، الإسكوا، ١٩٩٧.

اليهودية في إسرائيل (متوسط عدد أفرادها أدنى من العائلة الفلسطينية)، سنة ١٩٩٢، نحو ٢٤٪ من مصروفها الشهري على الغذاء واللباس، أو ما يعادل نصف حصة إنفاق العائلة الفلسطينية، بينما أنفقت العائلة الفلسطينية في إسرائيل على الغذاء واللباس نحو ٣٥٪ من مصروفها الشهري أو ما يعادل ٧٣٪ من إنفاق العائلة الفلسطينية في الضفة والقطاع.[٣٧]

٣ ـ السلطة الفلسطينية:

مدخلات جديدة في البنية الاجتماعية

تركت العوامل التي أشرت إليها سابقاً تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهي تأثيرات مستمرة وتراكمية وتعكس نفسها على الحقل السياسي ورؤى الشعب الفلسطيني لواقعه ومستقبله الوطني والحياتي. وسأتطرق هنا إلى أبرز التحولات في البنية الاجتماعية بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن هذه التحولات تجري على خلفية شعور عام بأن المجتمع الفلسطيني مهدد ويعيش حالة من التقلقل، ويواجه عملية إضعاف مكشوفة، وعلى خلفية الإحساس بأن مخاطر شديدة تكتنف مشروعه الوطني.

يمكن الإشارة إلى ثلاثة تحولات شهدتها البنية الطبقية في الأراضي الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو تتمثل في: تراجع حاد في مستويات المعيشة للفئات العمالية واتساع صفوفها؛ نمو شريحة من الطبقة الوسطى الجديدة تتمثل في بيروقراطية السلطة الوطنية وكوادر المنظمات غير الحكومية؛ تشكّل فئة من أصحاب رؤوس الأموال في المنطقة الرمادية بين القطاع العام والخاص.[٣٨] وهنا أيضاً

---

(٣٧) دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية (١٩٩٢)، «مسح مصروفات العائلة»، السلسلة الخاصة، رقم ٩٨٥، الجزء الثاني، الجدول رقم ٦.

(٣٨) بحكم غياب الدولة الوطنية لم يتشكل قطاع عام في الضفة الغربية وقطاع غزة. بتعبير آخر، قامت السلطة الفلسطينية قبل أن يتشكل قطاع عام اقتصادي، وهي بهذا لا تواجه المشكلات التي تواجهها دول عالم ثالث أُخرى فيما يتعلق بوجود قطاع عام متضخم وغير فاعل، كما لا تواجه مديونية عالية كمعظم هذه الدول. ولذلك فإنها لا تواجه طلبات «إعادة الهيكلة» التي يتطلبها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كشرط لتقديم قروض. نشأ قطاع حكومي بعد تشكل السلطة في مجال بعض الخدمات العامة (الصحة والتعليم بصورة رئيسية)، وفي تشكيل بعض الشركات، لكن سرعان ما ظهرت مطالب بضرورة خصخصتها، وبحسب تصريحات المعنيين في السلطة من المفترض أن تتم خصخصة هذه الشركات (نحو ٥٪ من مجمل الشركات العاملة في الضفة والقطاع سنة ١٩٩٨ بحسب تقديرات السلطة الفلسطينية) قبل سنة ٢٠٠٠.

تجدر الإشارة إلى أن هذه التحولات تأتي على أرضية غياب إقليم فلسطيني موحد، واستمرار القلق على مستقبل الأراضي الفلسطينية السياسي، الأمر الذي يحرم التشكيلات الطبقية الجديدة الاستقرار التكويني.

ويمكن قراءة جوانب من التحولات في البنية الطبقية من رصد نسبة أرباب العمل (الذين يستثمرون قوة عمل الآخرين)، والعاملين لحسابهم الخاص (يعمل في مصلحته مالكاً أو شريكاً من دون استثمار قوة عمل الآخرين) خلال السبعينات والثمانينات وبعد قيام السلطة الفلسطينية. ويشير هذا الرصد إلى أن تراجعاً ملحوظاً دخل على الحجم النسبي لهذه الفئة. ففي حين شكّل العاملون لحسابهم الخاص وأرباب العمل ٤٧٪ من مجموع القوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، سنة ١٩٧٠ (نحو ٥١٪ في الضفة الغربية، باستثناء القدس العربية، و٤٠٪ في قطاع غزة)، تراجعت هذه النسبة إلى ٣٩٪ (٤٢٪ في الضفة الغربية، باستثناء القدس العربية، و٣٢٪ في قطاع غزة) سنة ١٩٧٥، وبقيت تراوح مكانها حتى سنة ١٩٩٢.[٣٩] وتراجعت هذه النسبة في السنوات الأخيرة إلى ما بين ٢٦٪ و٣٠٪، كما يبين الجدول التالي:

توزع العاملين في الضفة والقطاع بحسب علاقات العمل
ما بين أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ وآذار/ مارس ١٩٩٧
(بالنسب المئوية)

التوزع وفقاً لطبيعة علاقة العمل	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة والقطاع
أرباب عمل	ما بين ٦ و٧	ما بين ٤,٥ و٦	ما بين ٥ و٧
عاملون في مصالحهم	ما بين ٢١ و٢٤	ما بين ١٨ و٢١	ما بين ٢١ و٢٣
مستخدمون بأجر	ما بين ٥٧ و٦١,٥	ما بين ٦٢,٥ و٦٨	ما بين ٥٨ و٦٤
أعضاء أسرة مستخدمون من دون أجر	ما بين ٩ و١٣,٥	ما بين ٩ و١١	ما بين ٩ و١٢,٥

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، «مسح القوى العاملة، دورة شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٩٧، المؤتمر الصحفي حول نتائج القوى العاملة، ٢٢/ ٤/ ١٩٩٧».

يشير الجدول إلى تحول بعض العاملين لحسابهم، وربما بعض أصحاب العمل، إلى العمل المأجور بحكم التسليع المتزايد للاقتصاد، وتأثيرات السياسة

(٣٩) أخذت المادة من الكتاب السنوي الإسرائيلي لعدة سنوات.

الإسرائيلية في سوق الضفة والقطاع. كما يشير إلى تعاظم نسبة العاملين بأجر للأسباب ذاتها. إلا إن بعض المؤشرات يشير إلى تزايد حجم الطبقة الوسطى، بشرائحها المتعددة، بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. فقد تراوحت نسبة فئة موظفي الإدارة العليا والمشرعين والفنيين والمتخصصين والكتبة في الضفة الغربية (باستثناء القدس العربية) والقطاع في الثمانينات حتى سنة ١٩٩٣ من ١٠٪ إلى ١٢٪ من مجموع القوة العاملة، وارتفعت إلى ٢٢,٣٪ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وإلى ٢٢,٨٪ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وشكلت الفئة التي تشغل مهمات إدارية عليا (من مشرعين ومدراء وموظفي الفئات العليا في القطاع العام والخاص) ٤٪ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، و٥,٢٪ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.[٤٠] من الواضح، أن هذه الفئة اتسعت بفعل تشكّل وزارات وأجهزة السلطة الفلسطينية، من كوادر المنظمة وفئات عملت في أجهزة الإدارة المدنية الإسرائيلية وفئات من «إنتليجنسيا» المجتمع المحلي. ويضاف إلى هذه الفئة مدراء ومسؤولو المنظمات غير الحكومية التي شهدت توسعاً ملحوظاً في الثمانينات، والنصف الأول من التسعينات.[٤١]

تتميز البنية الاقتصادية التي ورثتها السلطة الفلسطينية بهيمنة شديدة للمنشآت الصغيرة جداً على القطاع الخاص، وبهيمنة المنشآت التجارية على هذا القطاع. في سنة ١٩٩٤، كان ٩٠٪ تقريباً من منشآت القطاع الخاص، الصناعية والخدماتية، في باقي الضفة وقطاع غزة منشآت صغيرة جداً، أي تقع ضمن الفئة التي تستخدم من عامل إلى أربعة عمال، وشغلت ٧٪ منها ما نسبته من خمسة إلى تسعة عمال. ولم تتجاوز المنشآت التي شغلت أكثر من عشرة عمال نسبة ٣٪ من مجموع المنشآت في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، وبلغت نسبة المنشآت التي تشغل ٢٠ عاملاً أو أكثر ١٪ فقط. كما شكلت المنشآت العاملة في المجال التجاري ٥٧٪ من مجموع المنشآت في مقابل ١٩٪ في قطاع الصناعة التحويلية (لكن أكثر من نصفها مخابز ومعامل خياطة وأعمال

---

(٤٠) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، «مسح القوى العاملة: النتائج الأساسية»، دورة أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، ودورة نيسان/أبريل ١٩٩٦، ودورة أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، الجدول رقم ١٢، ودورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ ـ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، الجدول رقم ١١.

(٤١) أنظر: جميل هلال ومجدي المالكي، «مؤسسات الدعم الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة»، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

حدادة).[٤٢]

وهناك ما يشير إلى أن أكثر من ثلثي (٦٩,٥٪) المنشآت في الضفة والقطاع يملكها عائلات (أي يملك أكثر من نصف رأس مالها عائلة واحدة).[٤٣] وفي الأغلبية العظمى (٨٦٪) من هذه المنشآت المملوكة عائلياً، نجد أن المالك نفسه هو مدير المنشأة. كما تبين أن نسبة كبيرة من العاملين في المنشآت، بما في ذلك المصنفة منشآت صناعية، هم أصحاب العمل أو من أفراد أسرهم. فنسبة قليلة جداً من المنشآت المملوكة عائلياً لا تستخدم أفراداً من العائلة.[٤٤] كما أن نسبة عالية من المنشآت (٤٣٪) ذات رأس مال صغير (يقل عن ١٠ آلاف دينار أردني)،[٤٥] وتستخدم عدداً صغيراً جداً من الأفراد. بتعبير آخر، يتشكل الجزء الأكبر من المنشآت من محلات صغيرة (فيما يتعلق بعدد

---

(٤٢) أنظر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، «التعداد العام للمنشآت لعام ١٩٩٤»، أيار/مايو ١٩٩٥. ولم يشمل المسح المنشآت الزراعية، لكن لا يتوقع أن يكون واقع حال هذه يختلف عن المنشآت الأُخرى. كما لم يشمل النشاط غير الرسمي في قطاع البناء، وفي القطاع الثالثي منشآت النقل والمواصلات والتخزين والنشاطات المالية والوسيطة، وتشير نتائج المسح الصناعي، سنة ١٩٩٤ إلى أن اختلاف العدد الفعلي للمنشآت الصناعية عن العدد الذي ورد في المسح العام يعود ـ وفقاً لتقديرات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ـ إلى تسجيل عدد من المنشآت كمنشآت صناعية ليتبين أنها منشأة تجارية أو خدماتية أو أنها مغلقة. أنظر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، «المسح الصناعي لعام ١٩٩٤: نتائج أساسية»، التقرير الأول، رام الله.

(٤٣) تبلغ النسبة ٥٩٪ في الضفة الغربية، و٧٩٪ في قطاع غزة (وزارة العمل، تموز/يوليو ١٩٩٧). في القطاع الثالثي تجاوزت النسبة ٧٥٪، وفي القطاع الثاني (الصناعات التحويلية) بلغت النسبة ٢٩٪. وبلغت نسبة الإداريين من مجموع العاملين في القطاع الخاص من المنشآت في قيد الدرس ٤,٣٪ فقط، الأمر الذي يشير إلى الطابع غير الرسمي وغير المتخصص بإدارة هذه المنشآت. كما اتسم القطاع الخاص بوجود نسبة عالية من أفراد الأسرة العاملين من دون أجر، تجاوزت النصف، مع تفاوت بحسب القطاع. أنظر:

United Nations, Office of the Special Coordination in the Occupied Territories, «The West Bank and Gaza Strip, Private Economy: Conditions and Prospects,» Special Report, Gaza, February 1998, pp. 8-10.

(٤٤) أنظر: وزارة العمل، تموز/يوليو ١٩٩٧؛ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، «المسح الصناعي لعام ١٩٩٤»؛ محمد نصر (ماس)، نيسان/أبريل ١٩٩٧.

(٤٥) وبلغت نسبة المنشآت الخاصة (باستثناء المنشآت الزراعية) التي يتراوح رأس مالها ما بين ١٠ آلاف دينار و٥٠ ألف دينار أردني ٢٤,٦٪ (وزارة العمل، تموز/يوليو ١٩٩٧).

العاملين فيها) يديرها أصحابها، وتشغّل أفراداً من العائلة، وتستخدم تكنولوجيا بسيطة، وتنتج سلعاً أو خدمات ذات طبيعة استهلاكية مباشرة أو بسيطة. وفي سنة ١٩٩٤، لم يتجاوز عدد المنشآت المصنفة في مجال الصناعة التحويلية، التي توظف ٥٠ مستخدماً أو أكثر، ٤٧ منشأة.(٤٦) إن هذا التفتت الشديد لرأس المال الفلسطيني في الضفة والقطاع وطابعه المحلي (فيما يتعلق بالتوظيف ومكان الاستثمار) يدلان على ضعف التكوين الرأسمالي للبورجوازية المحلية، كما يدلان على ضعف دورها السياسي الموحد وغياب مشروعها المجتمعي الخاص.

لكن نمو قطاع الخدمات (أي القطاع الثالثي) في اقتصاد الضفة والقطاع قياساً بالقطاع الأولي (الزراعة والنشاطات الاستخراجية والمواد الأولية) والقطاع الثانوي (الصناعات التحويلية والإنشاءات) جاء نمواً متضخماً نتيجة العلاقة الإلحاقية التي قامت بينه وبين الاقتصاد الإسرائيلي. ففي حين ساهم قطاع الخدمات بما نسبته ٤٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٧٢، ارتفعت هذه النسبة ـ وقبل توسع الخدمات البنكية ـ إلى ٦٢٪ سنة ١٩٩٤.(٤٧) كما أن تضخم حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي جاء نتيجة دور الاقتصاد الفلسطيني في تصدير العمالة، ونمو الخدمات المتعلقة بالتجارة (الجملة والمفرق)، وضعف القطاعات الإنتاجية. كما اتسم قطاع الخدمات الفلسطيني بتدني مساهمة الخدمات العامة حتى قيام السلطة الفلسطينية. لكن هذا القطاع شهد اتساعاً ملحوظاً فيما يتعلق بعدد العاملين فيه بعد قيام السلطة الفلسطينية. فقد استوعب نحو ٥٠,٦٪ من مجموع العاملين في الضفة والقطاع (٤٧,٣٪ في الضفة الغربية، و٦١,٢٪ في قطاع غزة) في أواخر سنة ١٩٩٦.(٤٨) ويعود السبب، في الأساس، إلى ازدياد عدد

---

(٤٦) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، «مسح المنشآت لعام ١٩٩٦».

(٤٧) أنظر: عمر عبد الرازق (ماس)، نيسان/أبريل ١٩٩٧، ص ٣٧. تراوحت حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي في الثمانينات وقبل الانتفاضة ما بين ربع وخُمس هذا الناتج قياساً بنحو ثلثه عند بداية الاحتلال.

(٤٨) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، «مسح القوى العاملة»، أيار/مايو ١٩٩٧. واستخدم قطاع الزراعة والحراجة والصيد وصيد الأسماك ١٤,١٪ من مجموع العاملين في الضفة والقطاع للفترة ذاتها، في مقابل ١٦,٢ في قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية، و١٩,١٪ في قطاع البناء والتشييد. ومن الملاحظ أن قطاع الخدمات (الرسمي) هو القطاع الأكثر تشغيلاً للنساء، وتوجد أعلى نسبة تشغيل للنساء في قطاع التعليم (٥٤٪)، ثم في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي (٣٧٪)، في حين لم تتعد الـ ٤٪ في قطاع الفنادق والمطاعم. أنظر: عبد الرازق، نيسان/أبريل ١٩٩٧.

العاملين في القطاع العام الذي وصل إلى نحو ٧٢ ألف مستخدم في مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية في نهاية سنة ١٩٩٦، وإلى ٨٠ ألف مستخدم تقريباً في صيف سنة ١٩٩٧.

خلاصة

اتسم تاريخ الضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنة ١٩٤٨ بالتقطع؛ فمن جزء متكامل من فلسطين إلى جزء من الأردن (الضفة الغربية)، إلى إدارة مصرية (قطاع غزة)، إلى الوقوع تحت احتلال عسكري استيطاني استعماري، إلى قيام سلطة فلسطينية (ذات حكم ذاتي بصلاحيات محدودة) على أجزاء منهما. وترك هذا التقطع تأثيراته القوية في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية لهاتين المنطقتين كما حاولت أن أبين في هذا الفصل. وشملت هذه التأثيرات، إلى حد كبير، توقف أية عملية تمدين تذكر في الضفة الغربية بسبب «تطريفها» (أي جعلها طرفاً لمركز) في ظل الحكم الأردني، أولاً، وتهميشها واستعمارها من قبَل الاحتلال الإسرائيلي، ثانياً، في الوقت الذي شهدت فيه الدول العربية المجاورة (لبنان ومصر والأردن) حركة تمدين واسعة. كما لم يشهد قطاع غزة حركة تمدينية، وإنما ازدحاماً سكانياً له سماته الخاصة. لكن غياب عملية تمدينية في هاتين المنطقتين ترافق مع تراجع دور الزراعة في اقتصاد القرى وفي الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع. لقد اعتُمدت في الضفة الغربية، بعد سنة ١٩٤٨ حتى قيام سلطة فلسطينية، سياسة هدفت إلى تدعيم البنى التقليدية العشائرية وإنكار هوية السكان الوطنية. واختلف الوضع في قطاع غزة في مرحلة ما قبل سنة ١٩٦٧ إذ حافظ على هويته الفلسطينية، وإن تحت الإدارة المصرية، لكن في عزلة شبه تامة عن بقية الأراضي الفلسطينية، وتحت قيود حدّت من نمو علاقات بالجوار العربي. في ظل هذه الشروط تكونت الطبقات والفئات الاجتماعية الفلسطينية في الضفة والقطاع واكتسبت سماتها الخاصة.

أ) الفئات العمالية

يتسم الوضع الراهن للطبقة العاملة في الضفة والقطاع بالانكشاف الشديد، والتبعثر في منشآت وورش صغيرة جداً وعائلية، وبتراجع حجم العمل المهاجر سواء إلى إسرائيل أو إلى الخارج. كما يتسم بضعف ترابطها التكويني، بحكم غياب أو هشاشة العلاقات البينية لاقتصاد الضفة والقطاع، وهي سمة سادت منذ

سنة ١٩٤٨. كما تتسم الطبقة العاملة بتكوين تغلب عليه العمالة غير الماهرة، بحكم هشاشة القاعدة الإنتاجية للاقتصاد وإلحاقه فترة طويلة بالاقتصاد الإسرائيلي. كما يتميز معظم مهن العمال بغياب الأمان الوظيفي؛ فنسبة عالية جداً (أكثر من ٨٢٪) من العاملين في الضفة والقطاع لم تتمتع، في سنة ١٩٩٦، بأي شكل من أشكال عقود العمل، كما أن نسبة غير قليلة لم تتمتع بعطلة أسبوعية أو بإجازة سنوية مدفوعة الأجر. ووفقاً لمعطيات سنة ١٩٩٦، فإن أكثر من ثلثي العمال لا يتمتع بعمل ثابت، بكل ما يعنيه هذا من سيادة حالة من عدم الاستقرار في الدخل. كما أن ثلثي الأسر العمالية لا يتمتع بتأمين صحي (قياساً بثلث أسر الموظفين والمهنيين). ولم يتلق، في سنة ١٩٩٦، أكثر من نصف العاملين أية مكافأة نهاية خدمة. ويفاقم هذا الوضع حقيقة أن نسبة محدودة جداً من العمال تنتمي إلى لجان نقابية، وهي لجان يغلب على معظمها الفعالية المحدودة،[٤٩] وتفتقد إطاراً نقابياً موحداً وفاعلاً.

وتميز وضع الفئات العمالية في السنوات التي تلت اتفاق أوسلو بتراجع مستويات المعيشة الفعلي. فقد انخفض معدل الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية من معدل ١٩ دولاراً في خريف سنة ١٩٩٥، إلى أقل من ١٦ دولاراً في شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٩٧، ومن ١٥ دولاراً إلى أقل من ١٣,٥ دولار للعاملين في قطاع غزة للفترة ذاتها،[٥٠] على الرغم من أن المعدل السنوي للتضخم بلغ ٩٪، سنة ١٩٩٦، في باقي الضفة الغربية، وأكثر من ١٠,٥٪ في قطاع غزة.[٥١] بتعبير آخر، اتسعت الهوة في مستويات المعيشة بين الفئات العمالية والفئات الاجتماعية الأُخرى بسبب القيود التي فرضت على دخول سوق العمل الإسرائيلي، وبسبب تشكل قطاع عام (موظفي السلطة الوطنية) يتمتع العاملون فيه باستقرار وظيفي أعلى من العمال العاملين في القطاع الخاص، كما تتمتع الفئات العليا منه بأجور عالية، قياساً بأجور العمال، وبضمانات وظيفية لا تتمتع بها أغلبية هذه الفئة الاجتماعية.

ويدفع الوضع المعيشي الصعب، وانعدام اليقين بشأن المستقبل الوطني، قطاعات واسعة من الجمهور الفلسطيني، وتحديداً الفئات العمالية والمهمشة، إلى

---

(٤٩) أنظر: وزارة العمل، تموز/يوليو ١٩٩٧؛ هلال والمالكي، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

(٥٠) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، دورة شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٩٧.

(٥١) (ماس)، «المراقب الاقتصادي»، العدد ١، ١٩٩٧. لم يدخل تغيير على معدل أيام العمل الشهرية خلال الفترة المذكورة.

منح القضايا المعيشية أولوية على حساب قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، على الرغم من هيمنة ثقافة عامة تعطي الديمقراطية السياسية والاجتماعية قيمة عالية. ويفاقم من القلق المجتمعي رؤية النظام السياسي القائم نظاماً يتفشى فيه الفساد والمحسوبية، ويسير في اتجاه توسيع اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية وظهور أشكال من الاستهلاك الاستعراضي لم تكن معهودة سابقاً، وتحديداً في مرحلة الانتفاضة.

ب) الفئات البورجوازية

يغلب على رأس المال الفلسطيني المستثمر في الضفة الغربية وقطاع غزة الطابع الحرفي والخدماتي العائلي الصغير، أي أن طابعه الغالب محلي (أي يعمل على نطاق جغرافي محدود) فيما يتعلق بالتشغيل والتوزيع والتسويق. كما تغلب الملكية العائلية على المنشآت الكبيرة إذ تغيب، حتى الآن، الشركات العامة المساهمة. وهو أمر يشكل القاعدة المادية لغياب الدور الموحد للبورجوازية الفلسطينية في الضفة والقطاع ونزوعها إلى التكيف غير المقاوم وفق التقلبات السياسية، في ظل الحكمين الأردني والمصري، وفي ظل الاحتلال، وأخيراً مع سياسة السلطة الفلسطينية. لعل ضعف الترابط البنيوي للاقتصاد الفلسطيني، وتكوينه القائم على المنشآت الصغيرة ذات الصبغة المحلية، ومحدودية حجم ونطاق التوظيفات الرأسمالية مصدر ما يمكن تسميته النزعة المحلية[٥٢] التي تميز جوانب من حياة مجتمعي الضفة والقطاع. كما أن غياب دولة وطنية وسلطة مركزية، بمؤسساتها الجامعة، ساهم في توطد هذه النزعة التي غذتها أنظمة الحكم التي سيطرت على المنطقتين في فترة ما قبل الاحتلال، واستمرت مع الاحتلال كآلية من آليات السيطرة. ويظهر بعض أشكالها في سياسة إسرائيل توليد «معازل» و«غيتوات» أو «بنتوستانات» تتمثل في عزل الضفة عن القطاع والقدس العربية، وفي القدرة على عزل مناطق الضفة الغربية بعضها عن بعض. ويساهم في استمرار هذه النزعة

(٥٢) استخدم مصطلح «النزعة المحلية» للإشارة إلى الميل إلى الأخذ بعين الاعتبار الانتماءات المحلية في تحديد السلوك السياسي والاقتصادي والاجتماعي للأفراد والمجموعات. ويظهر هذا في طغيان ظاهرة الزواج من الأقارب، وفي ضعف الاستثمارات خارج نطاق منطقة المستثمر، والميل إلى تعريف الأفراد ببلداتهم الأصلية، إلخ. ولا شك في أن غياب الحراك المهني، المحكوم بضعف وطرفية الاقتصاد الفلسطيني، عامل مهم في الحفاظ على «النزعة المحلية». وهنا تأتي أهمية الأحزاب السياسية والتضامنيات النقابية والروابط الشعبية والمؤسسات الوطنية في ضبط دور «النزعة المحلية» وحدود تأثيرها.

الضعف الذي أصاب الأحزاب الفلسطينية، منذ مطلع التسعينات وبشكل أوسع بعد قيام السلطة الفلسطينية. في المقابل، يجب الانتباه لتأثير قيام سلطة وطنية مركزية في هذه المناطق (وإن بصلاحيات منقوصة ومقيدة) بمؤسساتها الجامعة (وزارات، وأجهزة، ومجلس تشريعي...).[٥٣] ويعتمد استمرار أو تلاشي هذه النزعة على دور السلطة الفلسطينية في مواجهة السياسة الإسرائيلية التفتيتية تجاه الإقليم الفلسطيني، وعلى قدرتها على إيجاد شروط نمو رأس مال وطني (في مقابل رأس مال محلي)، وعلى مدى حيوية المؤسسات الجامعة كالمجلس التشريعي. ومن البديهي القول إن غياب مؤسسات م.ت.ف. يطرح مشكلات حقيقية على صعيد توفير آليات إعادة إنتاج الهوية الوطنية الفلسطينية الجامعة وتعبيراتها المؤسساتية.

لقد تم تكوين جزء أساسي من رأس المال الفلسطيني في مناطق السلطة الفلسطينية تحت شروط فرضها إلحاق الضفة الغربية بالأردن ووقوع غزة تحت الإدارة المصرية بعد هزيمة ١٩٤٨، ثم شمول الاحتلال الإسرائيلي للمنطقتين في سنة ١٩٦٧. ولا تزال إسرائيل تفرض شروطها على تراكم رأس المال في الضفة والقطاع بعد قيام سلطة فلسطينية. وتحمل شروط هذا التكوين سمات ضعف رأس المال الفلسطيني في هاتين المنطقتين وحدود دوره الاجتماعي والسياسي الوطني. فهو رأس مال تولد جزء مؤثر منه: عبر بيع وتجارة العقارات، والمقاولات لمشاريع إسرائيلية؛[٥٤] عبر التعاقد من الباطن مع الشركات الإسرائيلية؛ عبر

---

(٥٣) في مقابلة أجرتها «القدس برس» مع مدير عام بكدار (المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار)، قال: إن الحصار الإسرائيلي للضفة والقطاع أوجد نوعاً من التوازي في مؤسسات السلطة الفلسطينية الموجودة في الضفة وقطاع غزة، بالإضافة إلى الصعوبة التي واجهها الأداء الاقتصادي الفلسطيني نتيجة عدم تمكين المسؤولين المعنيين من التنقل بحرية بين المنطقتين اللتين لا تربطهما حتى الآن طرق متصلة. واعتبر أن الأطر الإدارية الموازية زادت في ثقل التكلفة على كاهل الميزانية الفلسطينية. (أجرت المقابلة «القدس برس»، وأوردت أجزاء منها صحيفة «الأيام»، ١/١/١٩٩٧).

(٥٤) من الجدير بالذكر أن الذي أدى دوراً مباشراً في اغتيال يحيى عياش الملقب بالمهندس ومن قيادي «حماس»، هو كمال حماد. وكمال حماد مقاول غني من غزة. والمتداول أنه حصل على معاملة خاصة من السلطات الإسرائيلية. ويعتبر أن لعلاقاته المتشعبة بأصحاب القرار الإسرائيلي تأثيرات مباشرة في نجاحه الاقتصادي. ويشار في هذا المجال إلى تشييده ٤٠٠ وحدة سكنية في أشدود، وملاجىء ومباني صناعية في ريشون لتسيون، ومنازل في يافا، ومباني من عدة طبقات في بتيح تكفا. أنظر: صحيفة «القدس»، ١٠/١/١٩٩٦، نقلاً عن صحيفة «معاريف» الإسرائيلية.

الوكالات لشركات إسرائيلية أو أردنية؛ عبر تجارة الجملة. على الرغم من غياب الدراسات المعمقة في هذا المجال، فإنه يمكن القول إن معظم رأس المال الفلسطيني الكبير لم يتشكل عبر الاستثمار في عملية تطوير القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وإنما توجهت الاستثمارات الأساسية منذ سنة ١٩٤٨ نحو الخارج. ومن هنا فإن الحجم الأكبر من رأس المال الفلسطيني تكوّن خارج الضفة والقطاع وما زال يستثمر خارجهما.(٥٥)

بدأت شرائح جديدة من أصحاب رؤوس الأموال تنمو بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. وعبّر هذا النمو عن نفسه في «ظهور العديد من الشركات الخاصة التي تشارك فيها شخصيات عامة نافذة في السلطة دون وضوح الصفة القانونية لشراكة هذه الشخصيات فيها.»(٥٦) وأخذ بعض «هذه الشركات أبعاداً احتكارية دون مسوغ قانوني»، الأمر الذي قاد إلى «المنافسة المشروعة»، وأثقل ـ وفقاً لتقرير اللجنة الاقتصادية للمجلس التشريعي ـ كاهل المستثمر الفلسطيني المحلي، وساهم في تسرب رأس المال الفلسطيني إلى الخارج، إضافة إلى تراجع عدد كبير من المستثمرين، بما في ذلك أصحاب رؤوس الأموال الفلسطينيين في الخارج، عن الاستثمار.(٥٧) هذا وتتبنى السلطة الفلسطينية، رسمياً، كما تعبّر عنها وثائق السلطة، وبيان الحكومة الوزاري سنة ١٩٩٦، ومشروع القانون الأساسي للسلطة الوطنية، مفهوم الاقتصاد الحر.(٥٨) وهذا متوقع لأن هذا التوجه شرط

---

(٥٥) تشير التقديرات غير الرسمية إلى أن حجم رأس المال يتراوح ما بين ١٠٠ مليار دولار و١٤٠ مليار دولار.

(٥٦) تقرير اللجنة الاقتصادية للمجلس التشريعي عن «الوضع الاقتصادي العام والأداء الاقتصادي الحكومي وموضوع الشركات الاحتكارية أو شبه الاحتكارية أو ذات الامتيازات الخاصة»، من دون تاريخ (اللجنة كلفت من المجلس التشريعي بقرار رقم ٥٧/٩/١ بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٠ دراسة ومتابعة موضوع الشركات الاحتكارية وشبه الاحتكارية وحجم تأثيرها في الوضع الاقتصادي العام والتجارة الداخلية والخارجية).

(٥٧) ورد في تقرير اللجنة الاقتصادية للمجلس التشريعي (المصدر نفسه) أن هذه الشركات تحتكر استيراد الكثير من السلع المهمة والضرورية «مستغلة نفوذ الشخصيات المشاركة فيها وتلك التي تقف وراءها في مراكز القرار.» من هذه المواد البترول، والمحروقات، والأسمنت، والحصمة، ومواد وسيطة وأولية أُخرى تستخدم في الصناعة والزراعة. بشأن مواقف أصحاب رؤوس الأموال الفلسطينيين في الخارج، أنظر: حنفي، ١٩٩٧.

(٥٨) جاء في وثيقة بعنوان «استراتيجية التنمية في فلسطين» أعدتها السلطة الفلسطينية، ما يلي: تلتزم السلطة الوطنية الفلسطينية تنمية القطاع الخاص باعتباره مفتاح توفير فرص العمل والنمو من =

أساسي لدعم الدول المانحة ولمساعدات البنك الدولي. لكن الهدف من هذه الشركات ليس إقامة اقتصاد بديل من اقتصاد السوق، وإنما استغلال النفوذ السياسي لمراكمة رأس مال بأسرع وقت ممكن، وبأقل درجة من المنافسة. ومن المعروف أن معظم هذه الشركات الاحتكارية الجديدة يرتكز على دعم من مركز السلطة.

ج) الطبقة الوسطى

تضم الطبقة الوسطى في الضفة الغربية وقطاع غزة شرائح متعددة ومتباينة فيما يتعلق بشروط وظروف العمل والدخل وأسلوب الحياة. وتتكون فئاتها الحديثة من الشرائح العليا من بيروقراطية السلطة الوطنية، ومدراء المنظمات غير الحكومية، والفئات العليا من موظفي المؤسسات الأجنبية والدولية، ومدراء البنوك والشركات المتعددة، وأساتذة الجامعات، ومن قيادات وكوادر القوى السياسية. كما تضم الفئات العليا من الفنيين والمختصين (التكنوقراط). ومن الطبيعي أن يزداد حجم وبروز هذه الفئة مع قيام سلطة مركزية. وتتشكل فئاتها التقليدية من أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يوظفون أعداداً صغيرة من المستخدمين في مؤسساتهم. من

= خلال إصدار التشريعات الملائمة وتعزيز البنية التحتية الصناعية والخدماتية.

تسعى السلطة الفلسطينية لتنمية القطاع الخاص من خلال البرنامج الاستثماري لتحقيق ما يلي: توفير المناخ الملائم للاستثمار بما في ذلك إنشاء البنية التحتية الصناعية؛ تعزيز مشاركة القطاع الخاص في إنشاء البنية التحتية؛ تشجيع سبل الإقراض على المدى المتوسط وخصوصاً للشركات الكبيرة. وبما يخص الصناعات المتوسطة والكبيرة الموجهة أساساً للتصدير يتضمن البرنامج: المناطق والمدن الصناعية المحلية الكبيرة والحدودية؛ تطوير وتشجيع الاستثمار؛ التأمين ضد الأخطار السياسية؛ تنمية الصادرات؛ التنمية التنظيمية والقانونية.

وفيما يخص برنامج المشاريع والاستثمارات الصغيرة فإنه يتضمن: إقامة مجمعات صناعية على مستوى البلديات؛ تطوير وتوفير الخدمات المساندة؛ وضع خطط لتسهيل القروض الصغيرة وتوفير رؤوس الأموال لها. وتلتزم السلطة، وفقاً للوثيقة، التعاون بين القطاعين العام والخاص، ويكون دور السلطة دور «المحفز الأساسي، باعتباره سيوفر الأمن والتغطية القانونية والكادر البشري المدرب والبنية التحتية المؤسسية.» كما تسعى الاستراتيجية لـ «تقنين تدخلات القطاع العام في المشاريع وتوخي المنافسة العادلة.» أنظر: «وثيقة فلسطينية لاستراتيجية التنمية حتى سنة ١٩٩٨»، صحيفة «القدس»، ١٢/٢/١٩٩٦، ص ١١. وانظر أيضاً: مشروع قانون الاستثمار الفلسطيني الذي وافقت عليه السلطة الفلسطينية في آب/أغسطس ١٩٩٥. أنظر: مجلة «السياسة الفلسطينية»، العدد ٧، ١٩٩٥؛ صحيفة «القدس»، ١٠/١٠/١٩٩٥. وانظر أيضاً: مشروع خطة التنمية الاقتصادية التي أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي وأعلنت تفصيلاتها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

الواضح، أن هذه الفئة غير متجانسة من حيث علاقاتها بالسلطة، لكن فئة مهمة منها تعتمد على السلطة في مصدر دخلها وعلى مكانتها (إذا ما استثنينا القسم الذي يتمتع بامتيازات خاصة)، وإن كانت تقف مع الدمقرطة السياسية، إلا إن قدرتها على التحرك المنظم في هذا المجال تبقى محكومة بموقعها في السلطة، وإن تمتع بعضها بحكم هذا الموقع (أعضاء المجلس التشريعي على سبيل المثال) بقدرة أكبر على الحركة من غيره. ويتباين موقف الفئات الأُخرى من موضوعة دمقرطة النظام السياسي بحسب توقعاتها، من السلطة والقيود أو التسهيلات التي توفرها هذه السلطة، وحجم تدخل أجهزتها في عمل مؤسساتها (المنظمات غير الحكومية على سبيل المثال).

ويشير البعض،[٥٩] في هذا المجال، إلى بروز نخبة جديدة في المجتمع الفلسطيني مع قيام السلطة لم تشهدها الساحة الفلسطينية من قبل، من حيث اعتماد موقعها على إرادة قوة أجنبية. وتتشكل النخبة من حملة هويات «شخصيات مهمة جداً» (في.أي.بي)، وتضم نحو ٥٠ شخصية تحمل (تصنيف أ)، و٤٠٠ شخصية تحمل (تصنيف ب). ويشمل تصنيف «أ» وزراء الحكومة وعدداً من القيادات السياسية (معظمهم من حركة «فتح»)، وهؤلاء لا تشملهم قيود الحركة عادة. لكن في حال فُرض طوق أمني شامل، تفرض إسرائيل قيوداً على حرية حركتهم، باستثناء أعداد محدودة معظمها من الأجهزة الأمنية وأعضاء طاقم المفاوضات. إن الجديد في وضع هذه النخبة هو اعتمادها على التسهيلات والصلات اللتين توفرهما إسرائيل، واللتين تعيد تعريفهما وتحديد المستفيدين منهما. وهي نخبة تجد مصلحتها في استمرار مفاوضات «السلام» مع إسرائيل، بل بات مطلبها وشعارها التزام إسرائيل تطبيق الاتفاقات الموقعة، وحوّلت، عبر التكرار الدائم، استمرار المفاوضات من وسيلة إلى هدف في حد ذاته.

لذا يمكن القول إن التشكل الطبقي القائم، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ظروف الطبقات والشرائح الاجتماعية الراهنة ودرجة بلورتها ودرجة تنظيمها، لا يولد ضغطاً متناسقاً من أجل قيام نظام سياسي ديمقراطي وترسيخه. ويزداد الاقتناع بهذا الاستخلاص إذا أخذنا بعين الاعتبار، أيضاً، ضعف الأحزاب السياسية، وتحديداً أحزاب المعارضة العلمانية، وارتباكها في أحيان كثيرة، وضعف النقابات العمالية ووهن دورها، وغياب حركة نسائية جماهيرية، على الرغم من نشاط حركة نسوية

(٥٩) أنظر بشأن هذه النقطة: Bishara, in Giacaman, 1998.

صغيرة مشدودة إلى قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وقضية المرأة.

في المقابل، هناك الضغط المتولد من موقف حكومة الليكود التي تنتهج سياسة لتحويل التفاوض في شأن المرحلة الانتقالية إلى تفاوض في شأن التسوية النهائية. والدلالات على هذا كثيرة، منها: موقفها من الانسحابات المقرة في المرحلة الانتقالية؛ الاستيطان في جبل أبو غنيم بعد ضمه إلى القدس، وتكثيف الاستيطان في معظم مناطق الضفة الغربية؛ تحويلها «الأمن الفردي» للإسرائيليين إلى مهمة للسلطة الفلسطينية، بمفهوم يحول هذه السلطة إلى جهاز للشرطة تحدد وظائفه إسرائيل. ولهذا فقد أغفلت السلطة الفلسطينية أن أحد الشروط الضرورية لمواجهة الاستراتيجيا الإسرائيلية يكمن في رفع قدرتها على تعبئة المجتمع الفلسطيني، وهو أمر يشترط الدمقرطة السياسية، بكل متطلبات ذلك من تمكين لمنظمات المجتمع، وترسيخ التعددية الحزبية وحرية الرأي، وإعطاء المجلس التشريعي الفرصة ليمارس دوره التشريعي والرقابي، ومنح القضاء استقلاليته.

تبقى ملاحظة أخيرة تتصل بوقع تأثيرات الفضاء السياسي الإقليمي في الشأن الاقتصادي الفلسطيني، إضافة إلى وقعها على الحقل السياسي، منذ سنة ١٩٤٨. لكن الجديد، منذ العام المذكور، توقيع اتفاق أوسلو الذي أدخل إسرائيل طرفاً مقرراً، في توجيه مستقبل الاقتصاد الفلسطيني. ومن هنا يستحيل، عملياً، تخمين اتجاه تحول الاقتصاد الفلسطيني خارج مدخل المفاوضات النهائية والصراع السياسي مع إسرائيل. فقد ترك اتفاق أوسلو موضوع السيادة معلقاً (أو غائباً)، الأمر الذي مكّن إسرائيل من حرف عملية المفاوضات في اتجاه قضايا وصلاحيات تغلب عليها الجوانب الإدارية والأمنية البحت. فشكل النظام السياسي الفلسطيني الذي سيتمخض عن المفاوضات في شأن الوضع النهائي، إذا ما تمت (دولة ذات سيادة على أراضي الضفة والقطاع وعاصمتها القدس، أو حكم ذاتي موسع مع مفاوضات تستمر فترات طويلة من دون حسم نهائي لحدود الإقليم الفلسطيني، أو وجود فلسطيني في معازل ذات صلاحيات بلدية موسعة، أو غير ذلك)، سيحدد، إلى حد بعيد، شكل الاقتصاد الفلسطيني.

الفصل السادس
نظام الحكم الفلسطيني الناشئ والزبائنية المحدثة

مدخل

تمخض عن قيام سلطة حكم ذاتي فلسطيني ترتيبات جديدة في الحقل السياسي الوطني. وكانت الانتخابات العامة التشريعية والرئاسية، التي جرت في العشرين من كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في الضفة والقطاع، إحدى هذه الترتيبات. لقد جرت الانتخابات كإحدى محطات تطبيق اتفاق أوسلو، وحكمتها قيود وتفسيرات هذا الاتفاق، الذي حصر الانتخابات في نطاق سكان الضفة والقطاع (وفقاً لتعريف معين بهؤلاء)، وفي نطاق العائدين على قوائم م.ت.ف. فالاتفاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية حددت أعضاء المجلس وصلاحياته، كما حددت صلاحيات رئيس السلطة الفلسطينية. ومن هنا تباينت رؤية أهداف وأبعاد العملية الانتخابية للقوى السياسية الفاعلة في الحقل، وللجمهور الفلسطيني بما في ذلك دور المجلس التشريعي المرتقب.[١]

ولدت الانتخابات العامة وما سبقها من «إعادة انتشار» لقوات الاحتلال الإسرائيلي خارج المدن الفلسطينية (باستثناء الخليل والقدس) مناخاً في أوساط السلطة الوطنية الفلسطينية، وبين صفوف الجمهور في الضفة والقطاع، يعطي الانطباع بأن لبنات دولة فلسطينية مستقلة قد أُرسيت، وأن قيامها بات ممكناً في سنوات قليلة. كما ولدت تصوراً أن السلطة الفلسطينية الناشئة قادرة على تعديل شروط العملية السياسية التفاوضية ومجراها، وعلى إيجاد وقائع تراكمية على الأرض في عملية توسيع إقليمها وولايتها خلال فترة وجيزة.

---

(١) بشأن بعض جوانب الانتخابات التشريعية، أنظر: نتائج الاستقصاء بعد الانتخاب (exit-poll) الذي أجراه مركز البحوث والدراسات ـ نابلس في يوم الانتخابات.

وانظر أيضاً:

Shakaki, Spring 1996; Andoni, Spring 1996.

تناول عملية الانتخابات وتداعياتها ودلالاتها أكثر من خطاب. فهناك من تعامل معها من منطلق تقني بحت كلوائح وإجراءات وترتيبات وقوانين، وما شابه. وثمة من طرح الانتخابات كمفتاح لحل المشكلات الفلسطينية المستعصية باعتبارها تجسيداً «لممارسة حق من حقوق السيادة»، وتمكيناً «لفرض واقع جديد على الأرض»، وأنها تحمل دلالات إقليمية ودولية تقوي أوراق المفاوض الفلسطيني عبر مده بالشرعية الديمقراطية. واعتبر بعض أصحاب هذا الخطاب (مصدره النخبة السياسية في السلطة) أن الانتخابات «تؤسس لنظام ديمقراطي في فلسطين»، وأنها ستمنح المجلس التشريعي المنتخب قدرة على تصحيح وضع المنظمة عبر اكتساب أعضاء المجلس المنتخب عضوية المجلس الوطني الفلسطيني.

واعتبر خطاب ثالث (مصدره أوساط المعارضة الإسلامية والعلمانية) أن المشاركة في الانتخابات تعني «الانخراط في تطبيق آليات اتفاق أوسلو» كونها «إفرازاً من إفرازاته»، وتمنح الاتفاق ومستتبعاته شرعية. وسوغ هذا الطرح مقاطعة الانتخابات، واعتبر بعض صيغه أن مجرد وقوع الانتخابات يعني نهاية م.ت.ف.، وتحويلها ومعها المجلس التشريعي، إلى جسم تابع لرئيس السلطة الفلسطينية الذي سينتخب مباشرة من عموم السكان، الأمر الذي سيمنحه صلاحيات رئاسية واسعة.

كما دعت خطابات أُخرى إلى تحويل الانتخابات إلى منبر لمحاكمة الاحتلال وإلى حلبة صراع برامج بين القوى السياسية الرئيسية. واعتبرتها فرصة تاريخية للقوى السياسية لاختبار وصقل برامجها ولإعادة تنظيم صفوفها وتشريع تعددية سياسية وحزبية على أرض الواقع.[٢]

بعد الانتخابات أخذت الخطابات السياسية تطرح موضوعات جديدة:[٣] «الحوار الوطني»؛ «ترتيب البيت الفلسطيني»؛ «إنقاذ عملية السلام»؛ «مواجهة سياسة اليمين الصهيوني»؛ «إشاعة الديمقراطية»؛ «احترام حقوق الإنسان»؛ «إعادة

---

(٢) استند التعرف على هذه الخطابات إلى الصحافة المحلية وقراءة بيانات القوى السياسية المتعددة ولقاءات مع ممثلي الأحزاب السياسية.

(٣) لذا نجد الانتقال من خطاب «إسقاط أوسلو»، و«إسقاط القيادة» واعتبار الانتخابات أداة لتشريع الاحتلال، وبالتالي رفض المشاركة فيها، إلى خطاب يعتبر المجلس التشريعي «مؤسسة لها دورها ووزنها في الشارع الفلسطيني»، وإعادة تجديد «شراكة المصير». أنظر: عبد الرحيم ملوح (عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وعضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، «المأزق.. وآفاق الخروج منه»، صحيفة «الأيام»، ١٩٩٧/٩/٧، ص ٩.

الاعتبار إلى م.ت.ف.»؛ «تفعيل دور المجلس التشريعي»؛ «المصالحة بين السلطة والمعارضة والشعب»؛ «احترام التزامات السلطة الفلسطينية»... وتعبّر هذه الخطابات، بمفرداتها المتعددة، عن تحولات في الحقل السياسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو، كما تعبّر، وإن بلغة غير مباشرة، عن المأزق الذي يواجه تشكل دولة فلسطينية مستقلة، والذي تفاقم بعد تسلم الليكود مقاليد السلطة في إسرائيل.

سأتناول في هذا الفصل مناقشة نظام الحكم المتكون في الأراضي الفلسطينية عبر مناقشة دلالات تركيبة المجلس التشريعي السياسية والاجتماعية، وسيطرة تنظيم واحد على مقاليد السلطة، وتراجع ظاهرة التحزب، والبعد الزبائني لنظام الحكم ومظاهره ومكوناته، وتعبيرات الثقافة السياسية الفلسطينية السائدة.

أولاً: المجلس التشريعي: البحث عن دور في النظام السياسي

رسّمت الانتخابات التشريعية هيمنة تنظيم واحد على النظام السياسي الفلسطيني وذلك بأن أنهت صيغة «الائتلاف الوطني العريض» التي شكلت أحد معالم الحقل السياسي الذي مثلته م.ت.ف. فقد بات القرار السياسي والاقتصادي والقانوني يتم على أرضية سيطرة تنظيم حركة «فتح» على أجهزة السلطة الجديدة ومرافقها. كما بات تنظيم حركة «فتح» يسيطر على كل من المجلس التشريعي (السلطة التشريعية) والوزارة الفلسطينية (السلطة التنفيذية)، وأُحيلت م.ت.ف. على هامش الحياة السياسية الفلسطينية.[٤]

لقد أفرزت الانتخابات مجلساً تشريعياً ذا تركيبة سياسية واجتماعية وتنظيمية حددت سقفاً لدوره في الحقل السياسي، وإن لم تمنع من بروز صراع مع رئاسة السلطة الفلسطينية بشأن تحديد تخوم هذا الدور.

(٤) كل المعلومات الواردة في هذا الفصل عن عضوية المجلس التشريعي مأخوذة من بحث أشرف عليه المؤلف، بناء على استبيان وُجه إلى أعضاء المجلس التشريعي، ونشر نتائجه مركز البحوث والدراسات. أنظر: جميل هلال، آذار/مارس ١٩٩٧.

أ) البنية السياسية والتنظيمية والاجتماعية للمجلس التشريعي

١ ـ التكوين السياسي

نالت حركة «فتح» النصيب الأكبر من عضوية المجلس التشريعي إذ حصل مؤيدوها على ٦٨ مقعداً من مجموع مقاعد المجلس الثمانية والثمانين أو ٧٧٪ من مجموع المقاعد. وحصل المستقلون العلمانيون على ١٢ مقعداً أو ١٣,٦٪ من مجموع مقاعد المجلس، بينما حصل المستقلون الإسلاميون على ٧ مقاعد أو ٨٪ من مجموع مقاعد المجلس، وحصل مرشحو «فدا» على مقعد واحد.

وأتت هذه النتائج على أرضية سياسية تميزت بما يلي:

● خاضت حركة «فتح» الانتخابات من دون منافسة من قوى المعارضة بشقيها: الوطني (العلماني)، المتمثل في المنظمات المنضوية تحت لواء م.ت.ف.، كالجبهتين الشعبية والديمقراطية؛ الإسلامي المتمثل في حركة «حماس»، و«الجهاد الإسلامي». ولم تخض القوى السياسية التي شاركت في الانتخابات (مثل حزب الشعب و«فدا» وجبهة النضال الشعبي وغيرها) الانتخابات بقوائم موحدة. كما لم يأتلف العلمانيون المستقلون أو الإسلاميون المستقلون في قوائم انتخابية. وفشلت كل الأحزاب والتنظيمات التي شاركت في الانتخابات، سواء التي عملت فترة طويلة في الساحة (كحزب الشعب، وجبهة النضال الشعبي، وجبهة التحرير الفلسطينية وغيرها)، أو التي تشكلت بكثافة ملحوظة بعد اتفاق أوسلو سنة ١٩٩٣، في إنجاح ممثلين لها للمجلس باستثناء مرشح واحد لـ «فدا» خاض الانتخابات على قائمة «فتح»، وباستثناء رئيس حركة البناء الديمقراطي، الذي قاد قائمة انتخابية تحت اسم «التحالف الوطني الديمقراطي»، ونجح لأنه شخصية وطنية معروفة.

على الرغم من ذلك فإن بعض التنظيمات المشاركة في الانتخابات (كحزب الشعب و«فدا»)، وبعض المستقلين ذوي الاتجاهات العلمانية، وشخصيات ذات ميول إسلامية، حصلت على نسبة غير قليلة من أصوات الناخبين في بعض المواقع. وكان من الممكن للكثيرين من هذه الشخصيات أن يصلوا إلى المجلس التشريعي لو اعتُمد مبدأ التمثيل النسبي في النظام الانتخابي الفلسطيني، أي تمثيل القوى السياسية في المؤسسات الوطنية المنتخبة بحسب وزنها الانتخابي.

● دخلت حركة «فتح» الانتخابات بقوائم رسمية أي بقوائم مقرة من قيادة

«فتح»، لكن عدداً من كوادر الحركة رشح نفسه من خارج تلك القوائم لاعتبارات مختلفة.[٥]

لقد فاز من مرشحي القوائم الرسمية لحركة «فتح» ٤٧ مرشحاً، ونجح من الذين ترشحوا من خارج القوائم ٢١ مرشحاً أو ما معدله ٣١٪ من أعضاء حركة «فتح» في المجلس التشريعي.[٦] وهي نسبة عالية تحمل دلالات تنظيمية «فتحاوية» داخلية كونها تعكس، وخصوصاً في الضفة الغربية، وجود قاعدة تنظيمية متذمرة واسعة نسبياً في صفوف حركة «فتح» قد تؤدي دوراً سياسياً في انعطافات معينة. وانعكس هذا في مواقف عدد ممن نجح من خارج القوائم الرسمية تجاه عدد من القضايا منها: الموقف من اتفاق أوسلو ومسار العملية التفاوضية مع إسرائيل؛ تعديل الميثاق الوطني؛ منح الحكومة الجديدة الثقة في حزيران/يونيو ١٩٩٦؛ المواقف من الفساد وسوء الإدارة العامة وغير ذلك.

● فاز بعضوية المجلس التشريعي أربعة عشر مستقلاً (أو نحو ١٦٪ من مجمل أعضاء المجلس التشريعي) جاؤوا من خلفيات سياسية وتنظيمية لم تشارك كقوى أو أحزاب في الانتخابات. وعلى الرغم من أن من المتوقع أن تؤثر هذه الخلفيات في المواقف السياسية لهؤلاء (أو بعضهم)، وفي مواقفهم إزاء القضايا المتعددة المدرجة في جدول أعمال المجلس التشريعي، فإن من غير المتوقع أن يقوم هؤلاء (أو بعضهم)، في المستقبل، بتشكيل كتلة ضاغطة في المجلس

---

(٥) على صعيد الموقف السياسي من اتفاق أوسلو توزعت المواقف في المجلس التشريعي كما يلي:
- فتح (القوائم الرسمية)..... ٤٨ مرشحاً (٤٠ مرشحاً مع و ٨ مرشحين ضد).
- فتح (خارج القوائم)..... ٢٢ مرشحاً (١١ مرشحاً مع و ١١ مرشحاً ضد).
- مستقلون علمانيون..... ١٢ مرشحاً (٧ مرشحين مع و ٥ مرشحين ضد).
- مستقلون إسلاميون..... ٦ مرشحين (مرشحان مع و ٤ مرشحين ضد).

المجموع الكلي: موزعاً كالتالي: ٦٠ مرشحاً مؤيداً اتفاق أوسلو و٢٨ مرشحاً معارضاً اتفاق أوسلو.

(٦) شارك خمسة مرشحين من اتجاهات وخلفيات سياسية ليست منتمية إلى حركة «فتح» (وإن التقت معها في بعض المواقف) في قوائم «فتح» الانتخابية، نجح ثلاثة منهم، أحدهم مرشح حزب «فدا» عن دائرة رام الله، وآخر عضو سابق في «حزب الشعب» عن دائرة خان يونس، وثالث عن دائرة شمال غزة وهو عضو سابق في حركة «حماس».

كما حصل عدد من المستقلين، أو الذين خاضوا الانتخابات كمستقلين، على العدد الأكبر من الأصوات في دوائرهم، مثل: د. حيدر عبد الشافي (غزة)؛ عبد الجواد صالح (دائرة رام الله)؛ حنان عشراوي (دائرة القدس)؛ فارس قدورة (دائرة رام الله)؛ عبد الفتاح حمايل (دائرة رام الله).

التشريعي بحكم التباين الواسع في خلفياتهم السياسية والتنظيمية.[٧]

● شهد معظم التنظيمات السياسية الذي قاطع الانتخابات ـ حركة «حماس»، والجبهتين الشعبية والديمقراطية ـ نقاشات واسعة داخل صفوفه بشأن المشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات. وبرزت مؤشرات على أن قيادات هذه التنظيمات في «الداخل» كانت أميل، بصورة عامة، إلى المشاركة من قيادات «الخارج» التي كانت تحبذ المقاطعة.

٢ ـ الخلفية الاجتماعية لأعضاء المجلس التشريعي

عكس التكوين الاجتماعي لأعضاء المجلس التشريعي، إلى درجة ما، لا ميزان القوى السياسي فحسب، بل أيضاً ميزان القوى الاجتماعي. فبرز في تكوين المجلس التشريعي:

● هيمنة المدن على القرى والمخيمات إذ شكل نواب المدن (٥٨٪) والبلدات (١٨٪) أغلبية الأعضاء. ولم تتجاوز نسبة نواب القرى ١٢,٥٪ من مجموع الأعضاء، وبلغت نسبة نواب المخيمات ١١٪.

● تمثيل منخفض للنساء في المجلس. فلم تتجاوز النسبة ٦٪ من مجموع الأعضاء، وهي نسبة متدنية بكل المقاييس.

● ظهور تمثيل متميز للفنيين والمختصين أو «التكنوقراط» (٤٥٪)، وتلاهم الموظفون في مؤسسات السلطة الوطنية (٢٨٪)، فالموظفون في مؤسسات م.ت.ف. (١٤٪). وتلا هاتين الفئتين فئة رجال الأعمال (٨٪)، فالعاملون في مؤسسات خاصة (٦٪). أمّا البورجوازية المحلية فكان تمثيلها المباشر محدوداً وانحصر في بعض دوائر الضفة الغربية. لعل هذا الوزن للتكنوقراط في المجلس التشريعي هو ما يفسر بروز «أيديولوجيا»، داخل المجلس، تدعو إلى توطيد وزن هذه الشريحة في مراكز صنع القرار. وتكفي الإشارة، للدلالة على هذا، إلى أن المجلس التشريعي، في إطار توصياته، دعا رئيس السلطة الفلسطينية إلى معالجة ظاهرة الفساد وسوء الإدارة في أجهزة السلطة ومؤسساتها، وإلى تأليف حكومة

---

(٧) يتوزع هؤلاء بحسب خلفيتهم السياسية ـ التنظيمية كما يلي: ٣ نواب جبهة شعبية، و٦ نواب اتجاه إسلامي (٥ نواب منهم اتجاه إسلام سياسي)، ونائبان اتجاه يساري عام، ونائب واحد كان مقرباً من المجلس الثوري المنشق عن حركة فتح، وآخر من حزب الشعب، وآخر من «فتح» (وقبل ذلك تأثيرات يسارية)، وهناك خمسة نواب آخرين من المستقلين لم يتبين أن لهم انتماءات سابقة أو ميولاً سياسية ـ تنظيمية محددة.

«تكنوقراط»، باعتبارها أقل عرضة للفساد وسوء الإدارة.

● لم يبرز في المجلس أعضاء من فئات عمالية أو من النقابات العمالية. ولعل هذا الغياب المترافق مع ضعف حضور التنظيمات اليسارية (التي تتبنى الدفاع عن مصالح العمال والفئات الكادحة) في المجلس، وخارجه، يعكس التراجع الذي دخل على وزن هذه الطبقة في المجتمع.

بتعبير آخر، يهيمن على تركيبة المجلس التكنوقراط المحلي والفئات العليا من بيروقراطية م.ت.ف. الوافدة. وتشارك البورجوازية المحلية بثقل ثانوي (يميل تنظيمياً وسياسياً إلى مصلحة حركة «فتح»). ومن هنا نجد أن كل أعضاء المجلس التشريعي، الذين عملوا قبل ترشحهم للمجلس التشريعي في مؤسسات م.ت.ف.، من حركة «فتح»، وأن أغلبية (٩٢٪) الذين عملوا في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية من حركة «فتح» أيضاً، والأقلية المتبقية من المستقلين. كما أن نسبة ٧٢٪ من «التكنوقراط» في المجلس التشريعي من حركة «فتح»، و١٥٪ من المستقلين الوطنيين، و١٠٪ من المستقلين الإسلاميين، في حين أن العضوين المتبقيين من هذه الفئة هما عضوان (سابقان) في أحزاب سياسية. كما أن أكثر من نصف (٤ نواب من مجموع ٧ نواب) النواب من فئة رجال الأعمال من «حركة فتح»، وتوزع الآخرون على المستقلين العلمانيين (عضوان) والمستقلين الإسلاميين (عضو واحد). بتعبير آخر، إن معظم أعضاء المجلس التشريعي أيضاً من الطبقة الوسطى، لا من حيث المهنة فحسب، بل أيضاً من حيث الدخل ومستوى التعليم.[٨]

كما تظهر بنية المجلس تواصلاً مع بنى سياسية شكلت جزءاً من الحقل السياسي الذي هيمنت عليه م.ت.ف. وفصائلها. كان ثلاثة أرباع أعضاء المجلس (لحظة انتخابهم) أعضاء في هيئات حزبية مركزية (مجلس ثوري، ولجنة مركزية، ومكتب سياسي)، وكان ٦٠٪ أعضاء في هيئات قيادية لاتحادات جماهيرية أو نقابية

(٨) في سنة ١٩٩٦، صرح أكثر من نصف أعضاء المجلس التشريعي (٥١٪) أنهم من أصحاب الدخل العالي (أكثر من ١٠٠٠ دينار شهرياً)، وأعلن ٢٢٪ أنهم من ذوي دخل متدن نسبياً (٦٠٠ دينار أو أقل)، وصرح الباقي (٢٥٪) أنه من أصحاب دخل متوسط (بين ٦٠٠ دينار إلى ١٠٠٠ دينار). وبالنسبة إلى المستوى التعليمي بلغت نسبة الحائزين شهادة بكالوريوس من أعضاء المجلس التشريعي ٦١٪، والحائزين شهادة ماجستير أو دكتوراه ٢٢٪. أي أن نسبة الحائزين تعليم جامعي تبلغ ٨٣٪. وبلغت نسبة الحائزين شهادة توجيهي أو أقل ١٢,٥٪، والحائزين سنتين كلية ٤,٥٪.

(اتحاد طلاب، واتحاد المرأة، واتحاد الكتاب، وغيرها)، ونحو ٢٣٪ أعضاء في هيئة وطنية مركزية (مجلس وطني، ولجنة تنفيذية، ومجلس مركزي)، وأغلبية الفئة الأخيرة من العائدين بحكم أن هذه الهيئات استثنت ـ قبل اتفاق أوسلو ـ تسمية أعضاء من الضفة والقطاع. وشكل «العائدون» نحو ثلث (٣١,٨٪) مجموع أعضاء المجلس. فقد فازت كل القيادات الفتحاوية العائدة التي خاضت الانتخابات، ولم يسر الشيء نفسه على الشخصيات القيادية المقيمة. وقد يعود السبب إلى قرب هذه القيادات العائدة من مركز القرار (أو رؤيتها كذلك)، ورغبة الجمهور في إيصال نواب لهم قدرة على توفير حلول لمشكلاتهم.

٣ ـ موقف أعضاء المجلس التشريعي من اتفاق أوسلو وتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني

صرح ٢١ عضواً (أو ربع أعضاء المجلس التشريعي تقريباً) من أعضاء المجلس التشريعي أنهم يعارضون اتفاق أوسلو، وتحفظ عضوان وامتنع عضو من تحديد موقفه. كان نصف عدد الأعضاء من الذين صرحوا بمعارضتهم اتفاق أوسلو من حركة «فتح»، وكان ثلثاهم من الذين رشحوا أنفسهم من خارج القوائم الرسمية للحركة. لكن أكثر من ٦٠٪ من النواب الفتحاويين الذين ترشحوا من خارج القوائم الرسمية أيدوا اتفاق أوسلو، الأمر الذي يشير إلى أن اعتبارات غير سياسية كانت الدافع وراء ترشيح أنفسهم. وتوزعت كتلة «فتح» في المجلس التشريعي تجاه الموقف من اتفاق أوسلو كالتالي: ٥٦ عضواً (أي ٨٢٪) أيد الاتفاق، و١٢ عضواً (أي ١٨٪) عارض الاتفاق. أي أن الأغلبية العظمى من أعضاء حركة «فتح» في المجلس التشريعي أيدت اتفاق أوسلو.[٩]

(٩) ينتمي النواب المعارضون اتفاق أوسلو من غير حركة «فتح» إلى المستقلين الوطنيين (٧ نواب)، وإلى الإسلاميين المستقلين (٤ نواب). وبحسب فئات الدخل فإن أعلى نسبة معارضة للاتفاق كانت بين فئة الدخل (المعلن) الشهري الأدنى، إذ بلغت ٣٧٪، تلاها فئة الدخل المتوسط إذ بلغت ٢٩٪، ففئة الدخل الأعلى ١٩٪. كما ظهرت علاقة ما بين مستوى التعليم والموقف من اتفاق أوسلو، فأعلى نسبة معارضة للاتفاق كانت بين الفئة الأقل تعليماً في المجلس (محسوبة وفقاً للشهادات الأكاديمية)، إذ عارض الاتفاق أكثر من نصف الأعضاء (٥٥٪) الذين لا يتخطى تعليمهم مستوى التوجيهي، إلا إن نسبة المعارضة للاتفاق ترتفع بين حملة الماجستير والدكتوراه (٢٦٪). وربما يعود هذا الميل إلى أن ذوي المستوى التعليمي الأدنى هم من الفئات الاجتماعية الأقل دخلاً أو التي التحقت بالعمل النضالي في سن مبكرة.

اشترط اتفاق أوسلو أن يقوم المجلس الوطني الفلسطيني، بصفته أعلى سلطة في المنظمة، بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بما ينسجم مع بنود الاتفاق، وأن يتم ذلك بعد انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني. وجاء توقيت عقد دورة المجلس الوطني بعد إغلاق حكومة حزب العمل ـ ميرتس الضفة والقطاع عقب عمليات عسكرية للحركة الإسلامية في القدس وتل أبيب في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦، وقيام الحكومة ذاتها بعمليات عسكرية واسعة النطاق في الجنوب اللبناني شملت اقتراف مجزرة راح ضحيتها نحو مئة مدني لبناني. وفي السياق ذاته كانت الحكومة المذكورة أجلت إعادة الانتشار من مدينة الخليل والإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين في سجونها.

كما عُقدت دورة المجلس قبيل إجراء انتخابات الكنيست في إسرائيل (أواخر أيار/مايو ١٩٩٦)، وبروز احتمال قوي بنجاح تحالف اليمين الإسرائيلي بقيادة «الليكود». كما جرى (بقرار من رئاسة المجلس الوطني ورئاسة اللجنة التنفيذية) توسيع عضوية المجلس الوطني الفلسطيني لتضم كل أعضاء المجلس التشريعي المنتخب، وعدداً غير قليل من الشخصيات في الضفة والقطاع (الأغلبية العظمى من اتجاه سياسي مؤيد لاتفاق أوسلو ولتعديل الميثاق، وأغلبية من حركة «فتح»)، وأعضاء من بعض المنظمات المعارض لاتفاق أوسلو (الجبهتين الشعبية والديمقراطية، وآخرين محسوبين على الاتجاه الإسلامي).[١٠]

وكما كان متوقعاً، صوتت أغلبية أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني مع تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني. لكن ما يسترعي الانتباه أن ٤٤٪ من الذين صوتوا ضد تعديل الميثاق كانوا من أعضاء المجلس التشريعي. على الرغم من ذلك فإن أغلبية واضحة (٥٥ عضواً أو ما نسبته ٦٥٪) من مجموع أعضاء المجلس التشريعي صوتت مع التعديل. وصوت ضد التعديل ٢٤ عضواً، وامتنع أو تغيب ٦ أعضاء. وتوزع معارضو تعديل الميثاق من أعضاء المجلس التشريعي وفقاً للانتماء السياسي على النحو التالي: ١٢ عضواً (أي النصف) من حركة «فتح» (٨ أعضاء

(١٠) أخذت المعارضة العلمانية خط «المشاركة الرمزية» في أعمال المجلس الوطني وتمثل ذلك في الامتناع من المشاركة في النقاش السياسي داخل المجلس والتغيب عن جلسة التصويت على تعديل الميثاق، من دون الامتناع من المشاركة في اللجنة التنفيذية، أو زيادة عدد ممثليها في المجلس الوطني، ولم تشارك المعارضة الإسلامية في أعمال المجلس.

من الحركة الذين ترشحوا من خارج القوائم)، و٩ أعضاء من المعارضة العلمانية و٣ أعضاء من الاتجاه الإسلامي.

هناك تقارب بين عدد المعارضين لاتفاق أوسلو والمعارضين لتعديل الميثاق من أعضاء حركة «فتح» ومن المعارضة الممثلة في المجلس التشريعي. وهو أمر يشير إلى وجود كتلة من المعارضة السياسية داخل المجلس يتكون نصفها من حركة «فتح» والنصف الآخر من اتجاهات وخلفيات سياسية وفكرية متعددة.[١١]

٤ ـ التصويت على منح الثقة لمجلس الوزراء

منح ٥٠ عضواً من أعضاء المجلس التشريعي الحكومة التي تألفت في حزيران/يونيو ١٩٩٦ الثقة، وحجبها ٢٤ نائباً وتحفظ ٩ أعضاء وتغيب ٥ أعضاء. ومن الجدير بالملاحظة أن تأليف المجلس الوزاري الفلسطيني جاء بعد ستة أشهر تقريباً من إجراء الانتخابات التشريعية، وبعد عودة حكومة الليكود إلى السلطة في إسرائيل، واستمرار إغلاق سوق العمل الإسرائيلي في وجه العمل الفلسطيني. كما سبق تأليف المجلس الوزاري الفلسطيني مداولات داخل حركة «فتح»، ومع القوى السياسية وبعض المستقلين. ومن المحتمل أن يكون اختيار أعضاء معينين واستثناء غيرهم قد دفع إلى تصويت احتجاجي لبعض أعضاء المجلس، وتحديداً من حركة «فتح»، وبعض المستقلين.

وتوزع التصويت وفقاً للانتماء السياسي كالتالي: صوت ٦٦٪ من أعضاء حركة «فتح» في المجلس لمصلحة مجلس الوزراء الجديد، صوت ١٩٪ ضده، وتحفظ ٩٪، وتغيب ٦٪؛ صوت ثلث النواب المستقلين العلمانيين لمصلحة المجلس، وصوت نصفهم ضده وتحفظ أو تغيب الباقي؛ صوت ٧١٪ من المستقلين الإسلاميين ضد المجلس، وتحفظ أو صوت الباقون معه، وتحفظ ممثل «فدا». بتعبير آخر، فإن نحو ٦٠٪ من الذين حجبوا الثقة عن الحكومة، أو تحفظوا، كانوا من حركة «فتح» (١٩ نائباً من مجموع ٣٢ نائباً)، وتوزع الباقي

---

(١١) أظهر النواب ذوو التعليم الأقل (شهادة التوجيهي فأدنى) ميلاً أقوى إلى معارضة تعديل الميثاق (٧٠٪)، من النواب أصحاب المستويات التعليمية الأعلى الذين تقاربت نسبة المعارضين منهم للتعديل (ما بين ٢١٪ إلى ٢٦٪). كما ظهرت علاقة عكسية بين مستوى الدخل المعلن والميل إلى الموافقة على تعديل الميثاق. فالنواب الأقل دخلاً كانوا الأكثر ميلاً إلى معارضة التعديل. فنسبة الذين عارضوا التعديل بين ذوي الدخل الشهري المتدني بلغت ٤٢٪، قياساً بـ ٣٥٪ بين ذوي فئة الدخل المتوسط، و١٩,٥٪ بين ذوي الدخل العالي.

بين المستقلين الوطنيين والمستقلين الإسلاميين.[١٢]

ب) دلالات المشاركة الشعبية الواسعة في الانتخابات العامة

للمشاركة الجماهيرية الواسعة ـ رجالاً ونساءً ـ في التصويت في الانتخابات التشريعية والرئاسية دلالاتها السياسية كونها أول انتخابات عامة فلسطينية.[١٣] فقد شارك ما نسبته ٧٣,٥٪ ممن يحق لهم الاقتراع من الفلسطينيين في الضفة الغربية، ونحو ٨٨٪ في قطاع غزة، وفقاً لبيانات لجنة الانتخابات المركزية. وتركز انخفاض نسبة مشاركة الضفة الفلسطينية في الدوائر التي خضعت لاحتلال إسرائيلي مباشر (القدس والخليل). وجاءت هذه المشاركة الواسعة على الرغم من دعوة المعارضة إلى مقاطعة الانتخابات. ويمكن اعتبار هذه المشاركة الواسعة دليلاً على أن الثقافة السياسية الفلسطينية ثقافة لا تعطل المشاركة بعكس بعض الآراء السائدة،[١٤] وسأعود إلى مناقشة هذه المقولة في سياق لاحق. ومن المفارقات أن الانتخابات ساهمت في تحجيم وزن ونفوذ المعارضة بشقيها العلماني والإسلامي اللذين دَعَوَا إلى مقاطعة الانتخابات باعتبارها إفرازاً لاتفاق أوسلو.[١٥]

---

(١٢) وقد أثار هذا العدد من حاجبي الثقة عن الحكومة الجديدة (ذات الأغلبية الفتحاوية) من قِبَل أعضاء «فتح» في المجلس نقاشاً داخل قيادة حركة «فتح»، وتم تناقل أخبار عن اتجاهات في قيادة «فتح» تطالب بمعاقبة النواب الذين حجبوا الثقة عن الحكومة، انطلاقاً من أن فتح هي التي تؤلف الحكومة وتقودها.

أظهر النواب ذوو المستويات التعليمية الأقل (توجيهي أو أدنى) أعلى نسبة حجب ثقة عن الحكومة، إذ بلغت النسبة ٥٥٪، وتلاهم أصحاب الشهادات العليا (ماجستير أو دكتوراه) إذ بلغت نسبة حجب الثقة ٢٦٪.

(١٣) شارك سكان الضفة الغربية في انتخابات محلية سنة ١٩٧٦، وسنة ١٩٤٦ (خلال فترة الانتداب البريطاني) في قطاع غزة. بشأن بعض جوانب المشاركة فيما يختص بالعمر والجنس والتجمع السكني، أنظر نتائج مسح يوم الانتخابات الذي قام به مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس، وحدة البحوث المسحية، «الانتخابات الفلسطينية، استطلاع يوم الانتخابات (٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦)».

(١٤) هناك من يطرح أن «الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الفلسطيني ليست من النوع المشارك، ومن النوع الموجَه من الأعلى.» أنظر: الجرباوي، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦، ص ١٥٢.

(١٥) بررت المعارضة مقاطعتها الانتخابات العامة تحت شعار أنها «محكومة بسقف اتفاقات أوسلو ـ القاهرة ـ طابا، مما يجعلها، بالضرورة انتخابات غير حرة وغير ديمقراطية، من منظور المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، مرحلة العمل من أجل التحرر الوطني والخلاص الكامل من =

فشعار مقاطعة الانتخابات لم يجد التجاوب الذي عولت عليه المعارضة. وشاركت كل الاتجاهات السياسية في عملية التصويت بنسب مؤثرة، بغض النظر عن موقف قيادة التنظيمات السياسية من العملية. بل دفع المزاج الجماهيري المؤيد للانتخابات بعض القيادات المحلية لأطراف من الحركة الإسلامية إلى تغيير موقفه وتوجيه مؤيديه إلى التصويت لمرشحين معينين، في محاولة لتلافي نتائج المقاطعة. لكن النتيجة الفعلية لتلك المحاولة انحصرت في نطاق حجم المؤيدين لهذا الاتجاه في المجلس التشريعي، والذي لم يتعد سبعة أعضاء. كما رشح بعض قيادات من المعارضة الوطنية (الجبهة الشعبية) نفسه للمجلس التشريعي، وشارك في التصويت أغلبية المتعاطفين مع وأنصار مختلف فصائل المعارضة العلمانية و«الجهاد الإسلامي»، وأكثر من نصف مؤيدي حركة «حماس».[١٦]

ج) خلاصة

أدخلت الانتخابات العامة ممارسة ومؤسسة جديدة في الحقل السياسي الفلسطيني، كما أوجدت فاصلاً بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. لكنها رسّمت، في الوقت نفسه، تحكم تنظيم واحد في السلطة بمختلف مؤسساتها وأجهزتها التنفيذية والقضائية والتشريعية. لقد بينت دراسة مواقف أعضاء المجلس من عدد من القضايا السياسية والتنظيمية وجود مجموعة «معارضة» داخل المجلس يتحدد حجمها وفقاً للقضية المطروحة. فهي تراوحت ما بين ٢٣ عضواً و٣٣

= الاحتلال.» واعتبر بعض أطراف هذه المعارضة أن «العملية الانتخابية المطروحة على الشعب الفلسطيني تستهدف، بطريقة مواربة، إسباغ شرعية شعبية على اتفاقات لم تطرح على الشعب، ولا حتى على الهيئة التشريعية الوحيدة الموجودة حتى الآن لدى الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن وجوده، وهي المجلس الوطني الفلسطيني.» أنظر: داود تلحمي «لماذا مقاطعة هذه الانتخابات؟»، صحيفة «الحياة» (لندن)، ١٩٩٦/١/١١. والكاتب عضو مكتب سياسي في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

(١٦) مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ـ نابلس، وحدة البحوث المسحية، «الانتخابات الفلسطينية، استطلاع يوم الانتخابات (٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦)». وفقاً لنتائج المسح توزع الناخبون من حيث الانتماء السياسي كالتالي: ٥٧,٤٪ حركة «فتح»؛ ٦,٩٪ حركة «حماس»؛ ٤,٥٪ جبهة شعبية؛ ٣,٣٪ حزب الشعب؛ ٢٪ جهاد إسلامي؛ أقل من ١٪ لكل من الجبهة الديمقراطية و«فدا». وهذه النتائج لا تختلف عن نتائج استطلاعات الرأي بشأن تأييد القوى السياسية التي يجريها مركز البحوث المذكور باستثناء حركة «حماس» التي حظيت في الفترة التي سبقت الانتخابات بتأييد نحو ١٢٪.

عضواً، أو بين ربع أعضاء المجلس وثلثهم. لكن عدد هذه المجموعة يتقلص إلى ما بين ١٣ عضواً و١٦ عضواً إذا ما أخذنا التصويت المعارض على قضيتين من القضايا الثلاث (أوسلو، وتعديل الميثاق، وحجب الثقة عن الحكومة)، وإلى عشرة أعضاء إذا ما أخذنا التصويت المعارض على القضايا الثلاث المذكورة. بتعبير آخر، هناك «نواة معارضة» قوامها عشرة نواب، لكنها «نواة» غير موحدة فكرياً أو تنظيمياً.(١٧)

ليس هناك ما يشير إلى إمكان تأليف تكتل انتخابي من الأعضاء غير المنتمين إلى حركة «فتح» بسبب تباين خلفياتهم السياسية والأيديولوجية. ولم يظهر، بعد عامين من تأليف المجلس، أي تحرك في هذا الاتجاه. ومن الواضح، أن أي تكتل برلماني معارض، إذا ما ظهر، لن يكون مؤثراً من دون استقطاب عدد من نواب حركة «فتح». ويصعب تصور هذا في ظل ضعف أحزاب المعارضة وتشرذمها وارتباكها. لكن هذا لا ينفي وجود اتجاه ديمقراطي عام داخل المجلس يدعم تكريس الديمقراطية السياسية وحقوق المواطن والمرأة في القانون الأساسي (الدستور الموقت)، ويمكن لهذا الاتجاه أن ينشط في اتجاه الدفاع عن حقوق المواطن والإنسان وتكريس الرقابة على أجهزة السلطة التنفيذية في ظل صراع بشأن صلاحياته مع تلك السلطة، ولإثبات أهليته أمام جمهور المنتخبين.

يتمثل الاستخلاص المهم بشأن تركيبة المجلس التشريعي فيما يلي: يستطيع رئيس السلطة الفلسطينية بحكم موقعه التنظيمي والسياسي، وبحكم تركيبة المجلس التشريعي، ضمان أغلبية مطلقة في التصويت على أية قضية ذات أهمية. ويعزز هذا الاستخلاص سيطرة حركة «فتح» على المفاصل الرئيسية للأجهزة الأمنية والإدارية والاقتصادية والإعلامية والقضائية للسلطة.(١٨) ولهذا فمن المتوقع أن تبقى المبادرة في إدارة الصراع بشأن توزيع الصلاحيات بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية بيد رئيس السلطة الفلسطينية، ما لم تتشكل تحالفات بين قوى سياسية نشيطة للحد من هيمنة تنظيم واحد على السلطات المتعددة، وإذا لم تبادر حركة «فتح» إلى صوغ علاقتها الداخلية على أساس أجنحة متباينة برنامجياً، الأمر الذي قد يستحدث شيئاً من التوازن في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ويدعم

(١٧) أربعة من نواب «نواة المعارضة» العشرة من حركة «فتح»: ثلاثة من الاتجاه الإسلامي (اثنان مقربان من حركة «حماس»)؛ ثلاثة من المستقلين العلمانيين (اثنان لهم اتجاهات يسارية).

(١٨) يشاع أن الحصول على وظيفة في إحدى مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها بات يتطلب الانتساب إلى حركة «فتح».

بلورة سلطة قضائية مستقلة[١٩] وصحافة حرة. ومن دون ذلك فإن سيطرة «فتح» على المجلس التشريعي تقيد دوره في حدود الضغط على رئيس السلطة الفلسطينية (وهو زعيم التنظيم نفسه) وفقاً لميزان قوى أجنحة هذا التنظيم داخل المجلس. كما يحمل في طياته إمكان تولد صراعات حادة بشأن موقع الرئاسة وبشأن موقع زعامة التنظيم في حال فراغهما. وأظهر قرار نواب حركة «فتح»، في آذار/مارس ١٩٩٧، تأليف كتلة لهم أن الاتجاه يسير نحو توحيد مواقف نواب حركة «فتح» في المجلس.[٢٠] وقد دفع هذا القرار النواب من خارج «فتح» إلى تأليف كتلة وطنية وأُخرى إسلامية. من الواضح، أن حجم الكتلتين الأخريين لن يكون مؤثراً في قرارات المجلس، وإن كان تشكل كتل برلمانية ذات برامج محددة، في حد ذاته، تطويراً إيجابياً للتجربة البرلمانية الفلسطينية.

لقد أتاح اتفاق أوسلو ـ (ب) ونظام الانتخابات لرئيس السلطة الوطنية الإمساك بسلطات واسعة، انطلاقاً من انتخابه انتخاباً مباشراً من عموم الناخبين في الضفة والقدس والقطاع، وانطلاقاً من موقعه كرئيس للسلطة التنفيذية (الذي يتولى مهمات وزير الداخلية و«الدفاع»)، وموقعه كرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وكزعيم لحركة «فتح»، التنظيم الأكبر الذي قام على مركزة الصلاحيات بيد قيادته التاريخية والرجل الأول فيها.

ثانياً: نظام الحكم الفلسطيني: نظام «أغلبي» مركزي

اعتمد نظام الانتخابات الفلسطيني على مبدأ حكم «أغلبي» لا على مبدأ حكم «إجماعي»، الأمر الذي وطد سلطة التنظيم الواحد. فالحكم «الأغلبي» يقوم على نظرية أن الديمقراطية تعني «حكم الأغلبية ومعارضة الأقلية»، في حين يقوم الحكم «الإجماعي» على نظرية أن الديمقراطية تعني «مشاركة جميع الذين يتأثرون

(١٩) أكد وزير العدل في جلسة أمام المجلس التشريعي (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧) أن الكثيرين من القضاة يعينون من دون علمه.

(٢٠) أكد مروان البرغوثي، عضو المجلس التشريعي عن حركة فتح، أن كتلة فتح «ستدعم السلطة وعلى رأسها الرئيس ياسر عرفات»، وأن «الهدف من تشكيل الكتلة جاء من أجل إضفاء روح عمل جديدة ومن أجل أن تلعب فتح دوراً أفضل من السابق.» أنظر: «آفاق برلمانية» (الصادرة عن مواطن)، المجلد ٢، العدد ٢، آذار/مارس ١٩٩٨.

بالقرارات في صياغة تلك القرارات سواء مباشرة أو عن طريق ممثلين.» ففي حين يعمل النظام الأول على استثناء المعارضة من عملية صنع القرار، يعمل النظام الثاني على أساس أن استثناء أية مجموعة، بما فيها المعارضة، من عملية صنع القرارات ليس توجهاً ديمقراطياً. ولذا اعتمد النظام الثاني على مبدأ التمثيل النسبي، في حين اعتمد النظام الأول على حكم المجموعة التي تحصل على أعلى الأصوات، مهما كانت نسبة هؤلاء من أصوات المقترعين. وبالتالي، فالنظام «الأغلبي» أقرب إلى تبني نظرية أن الديمقراطية تعني «الحكم من أجل الشعب»، في حين يأخذ النظام «الإجماعي» بنظرية مؤداها أن الديمقراطية تعني «الحكم من قِبَل الشعب.» وفي المجتمعات التي تتسم بالانقسامات الحادة (السياسية أو الدينية أو العرقية، أو الاجتماعية، أو الجغرافية... إلخ)، أو التي تمر في مراحل انتقالية صعبة (كما هو حال المجتمع الفلسطيني)، فإن النظام «الإجماعي» لا يكون أكثر ملاءمة للديمقراطية فحسب، بل أيضاً صيغة أرقى في بناء دولة لا يستثني نظامها السياسي ممثلي فئات لها دورها ووزنها.

ويزيد في تعقيدات النظام «الأغلبي» في الوضع الفلسطيني، وما يتضمنه من استثناء قوى وأحزاب كثيرة من المشاركة في السلطة، غياب القوة السياسية القادرة ـ حتى اللحظة ـ على منافسة تنظيم «فتح»، الأمر الذي يسد طريق إمكان تخفيف مخاطر النظام «الأغلبي» عبر نظام الحزبين اللذين يتناوبان السلطة من خلال التنافس الانتخابي.

ولا يعني النظام «الأغلبي»، على أرض الواقع، حكم الأغلبية. فالحصول على أعلى الأصوات في حال تنافس حزبين أو أكثر في شأن المقاعد ذاتها، ينجم عنه، في أحيان كثيرة، الحصول على أصوات أقل كثيراً من نصف الناخبين. حدث هذا في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة: فلم يحصل أي من المنتخَبين على أصوات نصف الذين يحق لهم الاقتراع في أي من الدوائر الست عشرة. بل إن البعض نجح بأصوات لا تتجاوز ٧٪ من مجموع عدد المقترعين في بعض الدوائر. في الوقت نفسه، نجد أن بعض المرشحين الذي لم يفز حصل على نسب أعلى من الأصوات التي مكّنت البعض في دوائر أُخرى من الفوز. ويتكرر هذا الوضع في معظم، إن لم يكن في كل، الدول ذات النظام «الأغلبي» وذات التعددية الحزبية. فالواقع الفلسطيني الراهن، بتعدديته السياسية والأيديولوجية والحزبية وبتجزئه الجغرافي، وتفاوت تطور مناطقه الاقتصادية (غزة وضفة ومدينة ومخيم وقرية...) يشير إلى أن النظام «الإجماعي» القائم على التمثيل النسبي هو الأنجع والأكثر ملاءمة لهذا الواقع. ولذا فإن إحدى القضايا التي يمكن أن يتناولها

الحوار الوطني، إذا أراد أن يخرج من الشكلية، هي إعادة صوغ نظام الحكم الفلسطيني من نظام «أغلبي» إلى نظام «إجماعي»، بما في ذلك اعتماد مبدأ التمثيل النسبي.

من المفيد الإشارة، في سياق مسعى لإعطاء الحوار الوطني هدفاً، إلى أن أهمية الانتخابات العامة الدورية كوسيلة لتداول السلطة، يجب ألا تطمس حقيقة أن القضية الأهم في الوضع السياسي الفلسطيني الراهن تتمثل في إحياء أو إيجاد المؤسسات الوطنية الفاعلة، وفي نمو أحزاب سياسية ذات قاعدة. فالانتخابات والمجالس التشريعية هي أدوات تمثيل، في حين تمثل الأحزاب السياسية أدوات تعبئة. لذا فإن وجود مجلس منتخب ليس، في حد ذاته، مؤشراً على حداثة أو عصرية النظام السياسي. والحكم ذاته يسري على الانتخابات العامة. فإجراء انتخابات عامة من دون تنافس أحزاب سياسية ذات قاعدة جماهيرية يعيد إنتاج النظام القائم، أي لا ينتج تغييراً في توزيع السلطة في المجتمع. فمن دون أحزاب سياسية تتحول الانتخابات إلى أداة محافِظة كونها توفر غطاء من الشرعية للنظام القائم وثقافته.

ثالثاً: سيطرة تنظيم واحد على مؤسسات السلطة وأجهزتها

تظهر سيطرة تنظيم «فتح» على وزارات السلطة الوطنية[٢١] وأجهزتها في أكثر من صيغة:

● قبل الانتخابات العامة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، تألفت الحكومة الفلسطينية على النحو التالي: احتلت حركة «فتح» على الأقل موقعين من المواقع الأولى الثلاثة في الوزارات المتشكلة (وزير، ووكيل وزارة، ووكيل مساعد). ونجد أن ثلاثة وثلاثين شخصاً من مجموع الوكلاء والوكلاء المساعدين الأربعين في الوزارات العشرين كانوا (في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦) من حركة «فتح»، وواحداً فقط من تنظيم آخر (استقال لاحقاً)، وستة مستقلين (تميل أغلبيتهم إلى حركة «فتح»). أي أن المناصب غير السياسية في الوزارات سيطرت عليها تماماً حركة «فتح»، وهي مواقع كان الانتماء السياسي هو العامل المقرر في التعيين فيها. كما أن عدداً غير قليل من هؤلاء هم أعضاء في المجلس الثوري لحركة

(٢١) التسمية الإسرائيلية لوزارات السلطة الفلسطينية هي حقائب، تجنباً لما يحمله تعبير وزارة من معنى دولاني وسيادي.

«فتح».[٢٢] وبقيت سيطرة تنظيم «فتح» قائمة على وزارات السلطة التي تألفت في حزيران/ يونيو ١٩٩٦. فقد جرى توسيع عدد الوزراء إلى ٢٧ وزيراً (من دون رئيس السلطة الفلسطينية) منهم خمسة وزراء من دون حقائب (اثنان من حركة «فتح»، واثنان مستقلان، وواحد مقرب من حزب الشعب) وآخر (من حركة «فتح») مسؤول عن ملف القدس. وبلغ مجموع الوزراء من حركة «فتح» ١٤ وزيراً، وتوزع الباقي بين المستقلين وحزب الشعب وحزب «فدا» وجبهة النضال الشعبي والاتجاه الإسلامي (وزير لكل منهم).[٢٣]

● تتفرد حركة «فتح» بالسيطرة على الهيئات والمؤسسات المتخصصة التابعة للسلطة كهيئة الإذاعة والتلفاز، ودائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، وهيئة الرقابة

---

(٢٢) هذه الوزارات هي: وزارة الصحة (الوزير من فتح وكذلك الوكيل والوكيل المساعد)؛ وزارة الحكم الذاتي (الوزير والوكيل المساعد من حركة «فتح»)؛ وزارة العدل (الوزير من حركة «فتح»، وأعلى منصبين لشخصين مواليين لـ «فتح»)؛ وزارة المالية (الوزير مستقل وأعلى منصبين من حركة «فتح»)؛ وزارة الإعلام (الوزير من «فدا» لكن الوكيل المساعد ومدير عام الوزارة من «فتح»)؛ وزارة الاتصالات والبريد (الوزير مستقل، ويحتل أعلى منصبين في الوزارة عضوان من «فتح»)؛ وزارة الأوقاف (الوزير مستقل، وأعلى منصبين لمستقل يميل إلى حركة «فتح» ولعضو من «فتح»)؛ وزارة الشؤون المدنية (الوزير من «فتح»، ويحتل أعلى منصبين عضوان من «فتح»)؛ وزارة الثقافة (الوزير يترأس وزارة الإعلام والوكيل من «فتح» والوكيل المساعد «مستقل»، استقال لاحقاً)؛ وزارة الشباب والرياضة (الوزير من «فدا» استبدل لاحقاً بوزير مستقل ذي ميول إسلامية، وأعلى منصبين في الوزارة من «فتح»)؛ وزارة العمل (الوزير من «جبهة النضال الشعبي»، وأعلى منصبين من «فتح»)؛ وزارة التخطيط والتعاون الدولي (الوزير من «فتح» وأعلى منصبين من «فتح»)؛ وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة (الوزير من «فتح» وأحد أعلى منصبين من «فتح»، والآخر لمقرب من «فدا» استقال لاحقاً. وتم تحويل الوزارة إلى وزارتين في حزيران/ يونيو ١٩٩٦)؛ وزارة الزراعة (من دون وزير إلى أن عُيِّن وزير مستقل في الحكومة التي تألفت في حزيران/ يونيو ١٩٩٦، وأعلى منصبين من «فتح»)؛ وزارة الإسكان والأشغال العامة (الوزير وأعلى منصبين من «فتح»)؛ وزارة التعليم (الوزير مستقل، وأعلى منصبين من «فتح»)؛ وزارة الشؤون الاجتماعية (الوزير وأعلى منصبين من «فتح»)؛ وزارة السياحة والآثار (الوزير مستقل وأحد أعلى منصبين من «فتح» والآخر لمستقل)؛ المواصلات (الوزير مقرب من «فتح»، وأحد أعلى منصبين من «فتح» والآخر لمستقل)؛ وزارة الداخلية (من دون وزير معين والوزارة مرتبطة برئيس السلطة الفلسطينية، وأعلى منصبين من «فتح»)؛ وزارة الحكم المحلي (الوزير وأعلى منصبين من «فتح»).

(٢٣) توزع الوزراء أصحاب الحقائب الوزارية إلى: ١٢ وزيراً «مقيماً» و١٠ وزراء «عائدين». بشأن أسماء وزراء الحكومة الجديدة وانتماءاتهم، أنظر: صحيفة «الحياة الجديدة»، ١٩٩٦/٦/٢٨.

العامة، وسلطة النقد. لكن الأهم هو سيطرتها على أجهزة الأمن والشرطة، والتي يتشكل معظم كادرها من «فتح» وتحديداً من نشيطي الانتفاضة والعائدين من جيش التحرير.

● إضافة إلى سيطرتها على الأجهزة التنفيذية والتشريعية وعلى تعيين القضاة، تسيطر «فتح» سيطرة تامة على المجلس الوطني الفلسطيني، كما تجلى في الدورة الواحدة والعشرين، وفي الدورة الاستثنائية لتعديل الميثاق الوطني في نيسان/أبريل ١٩٩٦ بعد تولي أحد أعضاء اللجنة المركزية لحركة «فتح» رئاسة المجلس خلفاً للشيخ عبد الحميد السائح (وهو شخصية مستقلة)، وزيادة عضوية المجلس كي تصل إلى ٧٣٠ عضواً معظمهم من حركة «فتح».(٢٤)

● تسيطر حركة «فتح» سيطرة تامة على عملية التفاوض مع إسرائيل ولجانها المتعددة، كما تتولى إدارة العلاقات الفلسطينية مع الدول العربية والأجنبية، ومع المؤسسات الإقليمية والدولية.

● يتمتع رئيس السلطة الفلسطينية بصلاحيات واسعة فيما يختص بالتعيينات في أجهزة السلطة بما في ذلك الجهاز القضائي. فرئيس السلطة الفلسطينية هو الذي يعين كادر الوزارات (من منصب مدير فما فوق)، ومسؤولي المؤسسات والهيئات العامة، والأجهزة الأمنية المتعددة، إضافة إلى تأليفه الحكومة.

● يغيب عن التقليد المتبع في عقد اجتماعات «القيادة الفلسطينية»، والتي تضم المجلس الوزاري، واللجنة التنفيذية، ورئيس كل من المجلس الوطني والتشريعي، وأعضاء من اللجنة المركزية لحركة «فتح»، ولجنة المفاوضات، الإطارُ المرجعي لعمل هذه «الهيئة» التجميعية، كونها تضم هيئات ذات مستويات وصلاحيات متعددة. وتعطي اجتماعات «القيادة الفلسطينية» رئيس السلطة الفلسطينية صلاحيات سياسية واسعة. كما أن وجود مثل هذه الهيئة يهمش دور المجلس الوزاري ويضعها خارج رقابة المجلس التشريعي.

● ظهرت، مع قيام السلطة الفلسطينية، شركات خاصة كثيرة ذات طابع احتكاري تشارك في ملكيتها شخصيات عامة نافذة في السلطة «دون وضوح الصفة القانونية لشراكة هذه الشخصيات فيها.» وتقوم هذه الشركات باحتكار استيراد الكثير من السلع المهمة والضرورية «مستغلة نفوذ الشخصيات المشاركة فيها وتلك التي

---

(٢٤) كان من أبرز دوافع زيادة عضوية المجلس الوطني والطريقة التي تمت بها، ضمان نتائج التصويت على تعديل الميثاق الوطني. وكانت نتائج الدورة التي عقدت في ١٩٩٦/٤/٢٥ كالتالي: ٥٠٤ مؤيدين؛ و٥٤ معارضاً (نصفهم من المجلس التشريعي) وتغيبت المعارضة عن جلسة التصويت.

تقف وراءها في مراكز القرار.»[٢٥] وتشير هذه الظاهرة إلى مساع لاستخدام النفوذ السياسي وسيلة لمراكمة رأس المال، أي، إيجاد قاعدة اقتصادية لرجال السلطة، وكلهم من حركة «فتح». وعزز هذا الانطباع إهمال تقرير هيئة الرقابة العامة المكلفة التدقيق في أوضاع الأجهزة الأمنية و«الشركات المملوكة من السلطة، أو التي تساهم فيها السلطة، أو تتلقى مساعدة منها مثل الهيئة العامة للبترول، شركة البحر، هيئة التبغ، والشركة الفلسطينية للخدمات التجارية، والشركة الوطنية الفلسطينية للتنمية الاقتصادية، وهيئة الإذاعة والتلفزيون.»[٢٦]

يثير تحول «فتح» إلى تنظيم يسيطر على مصادر السلطة الفلسطينية السؤال بشأن تأثير هذا الواقع في وضع تنظيم «فتح» وجماهيريته في الأراضي الفلسطينية وخارجها. وهو سؤال يتقصى تأثير عملية استبدال الهيكلية التنظيمية لحركة «فتح» بالهيكلية الإدارية للسلطة، وتأثير ذلك في دورها الجماهيري، من جهة، وفي القوى السياسية والاجتماعية التي تستثنى من المشاركة في السلطة وأجهزتها، من جهة أُخرى.[٢٧] كما يمس السؤال تأثير تحويل الأجهزة الأمنية المتعددة للسلطة الفلسطينية إلى أجهزة جسمها الرئيسي والأكبر (قيادة وقاعدة) من حركة «فتح» في دورها وخصوصاً أمام تعاظم الضغوط الإسرائيلية (والأميركية) لتحويل هذه الأجهزة إلى أجهزة تمارس القمع ضد المعارضة، تحت شعار محاربة الإرهاب وتدمير بنيته التحتية. وهو أمر يعني تحويل السلطة السياسية إلى «وكيل» لها. وقد يكون من المبكر الإحاطة بكل متطلبات الإجابة عن هذا السؤال.[٢٨]

---

(٢٥) أنظر تقرير اللجنة الاقتصادية للمجلس التشريعي عن «الوضع الاقتصادي العام والأداء الاقتصادي الحكومي وموضوع الشركات الاحتكارية أو شبه الاحتكارية أو ذات الامتيازات الخاصة»، ربيع سنة ١٩٩٧.

(٢٦) تقرير اللجنة الخاصة المكلفة من المجلس التشريعي الفلسطيني حول تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة السنوي الأول للعام ١٩٩٦.

(٢٧) بحسب رئيس المجلس التشريعي وصل عدد الموظفين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في أيار/مايو ١٩٩٧ إلى نحو ٧٩ ألف موظف أغلبيتهم العظمى من «فتح». أنظر مقابلة أحمد قريع (أبو علاء)، صحيفة «القدس»، ٧/ ٥/ ١٩٩٧.

(٢٨) أعطت استطلاعات الرأي تقويماً عالياً لأداء السلطة التنفيذية وأجهزتها الأمنية. ففي استطلاع للرأي أجراه مركز القدس للإعلام والاتصال في نيسان/أبريل ١٩٩٧ (صحيفة «القدس»، ١٠/ ٤/ ١٩٩٧) أجاب ١٢,٥٪ من المستفتين، رداً على سؤال كيف تقوِّم أداء السلطة الفلسطينية، أنهم يقوِّمون أداءها بجيد جداً، و٦٧,١٪ بجيد، و١٣,١٪ بسيىء، و٢,٩٪ بسيىء جداً، وامتنع ٤,٤٪ من الإجابة. وكان التقويم بشأن أداء الأجهزة الأمنية كالتالي: اعتبر ٥٢,٨٪ من المستفتين أنه =

ويرتبط بالسؤال السابق تساؤل عما تمثله السلطة، أو نخبها، على المستوى الطبقي. فهل تمثل الشرائح العليا من بيروقراطية م.ت.ف. في تحولها إلى بيروقراطية السلطة المركزية، أم تمثل رأس المال العقاري والتجاري المحلي؟ كما يطرح تساؤلات عن علاقة السلطة برأس المال الفلسطيني في الشتات، وهل هي في طريق نسج تحالف بين الفئات المذكورة أو بعضها؟ وما حجم تأثرها بالأيديولوجيا الشعبوية لحركة «فتح» (وتأثيرها في هذه الأيديولوجيا)؟

رابعاً: تراجع ظاهرة التحزب وانحسار دور المعارضة

أشارت الانتخابات التشريعية إلى وجود حركة «تمرد» تنظيمي داخل معظم القوى والتنظيمات السياسية الفلسطينية. وقد شملت الظاهرة أحزاب المعارضة والأحزاب الأُخرى، بما في ذلك حركة «فتح». فنسب غير قليلة من مناصري أحزاب المعارضة لم يخضعوا لتعليمات قيادة تنظيماتهم، وشاركوا في عمليات التصويت. بل إن البعض منهم رشح نفسه لعضوية المجلس. وفي حركة «فتح» رشح عدد غير قليل من كوادر وقيادة التنظيم نفسه للمجلس التشريعي كمستقل منافس في ذلك قوائم حركة «فتح» الرسمية. كما تدل النتائج (وتصريحات بعض قيادة «فتح») على أن أعداداً مؤثرة من قواعد «فتح» أدلت بأصواتها في اتجاهات

= جيد، و٣١,٣٪ أنه متوسط، و١٠,٠٪ اعتبروه سيئاً، وامتنع ٥,٩٪ من الإجابة. وكان تقويم أداء مجلس الوزراء كما يلي: جيد ٣٤,٣٪؛ متوسط ٢٦,٦٪؛ سيىء ١٩٪؛ امتنع ٢٠٪ من الإجابة. واعتبر ٦٧,٨٪ من المستفتين أن رئيس السلطة الفلسطينية يقوم بعمله بشكل جيد، ونحو ٢١,٨٪ بشكل متوسط، و٦,٢٪ بشكل سيىء، وامتنع ٤,٢٪ من الإجابة. وقوّم ٦,٩٪ من المستفتين أداء المجلس التشريعي بجيد جداً، و٣٦,٩٪ بأنه جيد، في حين قوم ٢٤,٦٪ أداءه بسيىء، و٧,٣٪ بسيىء جداً، وامتنع ١٤,٣٪ من الإجابة.

على الرغم من هذه التقويمات الإيجابية للسلطة اعتبر، في الاستطلاع نفسه، ٣٤,٨٪ من المستفتين أن الفساد موجود في السلطة الفلسطينية بنسبة عالية، و٤٤٪ أنه موجود لكنه غير متفش، ولم يعتقد أنه غير موجود سوى ١١,٨٪، وامتنع ٩,٤٪ من الإجابة.

واعتبر ٣٩,٨٪ من المستفتين أن القضية الأهم التي تواجه المجتمع الفلسطيني راهناً هي تحسن الاقتصاد، واعتبر ٢٣,١٪ إكمال المفاوضات مع إسرائيل القضية الأهم، و١١,٨٪ أنها تتمثل في تحقيق الديمقراطية وحرية التعبير، و١٠,٩٪ أنها المحافظة على النظام والأمن، و١٠,٨٪ أنها تتمثل في ابتعاد الناس عن الدين.

تتعاكس مع توجيهات هيئاتها القيادية. فقد فاز نحو عشرين نائباً من خارج قوائم حركة «فتح» الرسمية خاضوا الانتخابات كمستقلين، وسقط أو كاد يسقط أكثر من عضو قيادي من «فتح» خاض الانتخابات من ضمن القوائم الرسمية.[٢٩]

إن شمول ظاهرة «التمرد» معظم الفصائل السياسية العاملة في الأرض المحتلة يستحق التوقف للتدقيق في دلالاته على التحول الذي دخل الحقل السياسي الفلسطيني وتمركز ثقله على الأرض الفلسطينية. وهي ظاهرة تعبر، من جهة، عن رغبة في تغيير بنية وأساليب عمل الأحزاب والتنظيمات السياسية الفلسطينية. ويشير إلى هذا سقوط الكثيرين من ممثلي الفصائل والأحزاب القديمة الذين رشحوا أنفسهم للمجلس التشريعي (فتح، وحزب الشعب، وجبهة النضال الشعبي، وجبهة التحرير العربية، وحزب «فدا»، وآخرين). صحيح أن بعض الشخصيات المقربة من بعض فصائل المعارضة الوطنية تمكن من النجاح، لكن نجاح هذا البعض لا يعود، بالضرورة، إلى جماهيرية هذه الفصائل، بل إلى اعتبارات أُخرى بينها تحديها لقرار مقاطعة الانتخابات المتخذ من قيادة تنظيمها.

ولم يتمكن أي من الأحزاب الكثيرة الجديدة، التي أعلنت تشكيل نفسها بعد اتفاق أوسلو، من إيصال أي من مرشحيه إلى المجلس التشريعي. ولعل سبب ذلك يرجع إلى فشل هذه التنظيمات في الظهور للجمهور كتشكيلات سياسية جدية تحمل صيغاً ومشاريع جديدة للعمل التنظيمي والسياسي والاجتماعي، وإنما ظهرت كانشقاقات عن تنظيمات قائمة أو صيغ شللية صغيرة يقودها هدف آني، أو كأتباع لزعامات محلية، لا كأحزاب برنامجية ذات فضاء وطني.

عكست نتائج الانتخابات تراجعاً في التأييد للأحزاب والتنظيمات السياسية، بدأ عند فصائل وأحزاب م.ت.ف. قبل اتفاق أوسلو، لكنه تسارع بعد قيام سلطة

---

(٢٩) يكتب أحد كوادر «فتح»: «... وتزداد الحاجة إلى ‹فتح›، بشكل عام، وتنظيمها، بشكل خاص، في الوقت الذي ما زال أمامنا الكثير لتحقيقه من إنجازات لم تر النور بعد، وكذلك في ظل الهجمة الشرسة التي تتعرض لها السلطة الوطنية من الأعداء الخارجيين ومن ‹الخوارج›، و‹المرتدين›، الذين يعتقدون أن مصالحهم تضررت كثيراً في ظل السلطة الوطنية على الأرض الفلسطينية...» ويضيف: أن تنظيم «فتح» الحالي «يشهد انقسامات خطيرة، ودخل في صفوفه عناصر يخلو سجلها من النضال ومن خوض المعارك في زمن الانتفاضة وقبلها.» ويختم مقاله بالقول: «تبقى حركة ‹فتح› عملاقة برموزها وتراثها، وقادرة على الدوام على الالتفاف على الأزمات وإخمادها في مهدها.» أنظر: سمير نايفة، «من يحمي السلطة..؟»، صحيفة «الأيام»، ١٩٩٦/٨/٢٠.

حكم ذاتي على أجزاء من الضفة والقطاع. وشمل هذا التراجع، وفقاً لاستطلاعات الرأي، ووفقاً لمحدودية قدرة هذه الأحزاب على تحريك الشارع، قوى المعارضة الوطنية (العلمانية) والإسلامية، من دون تجاهل التفاوت المهم بينهما. كما تجلى هذا التراجع في ضعف الحضور السياسي للتنظيمات السياسية وفعالياتها الجماهيرية واقتصار حضورها العلني على إصدار البيانات والاتصالات السياسية. ولا يلغي صحة هذه الملاحظات النشاطات الاحتجاجية التي قامت بها الحركة الإسلامية بين الحين والآخر، والعمليات العسكرية التي قام بها جناحها العسكري.[٣٠] وقد يكون وراء عدم تأثر حجم تأييد حركة «فتح» بالدرجة نفسها التي تأثرت بها التنظيمات السياسية الأُخرى أسباب تتعلق بموقعها المقرر في السلطة، ودورها في قيادة المفاوضات، والتعويل على المفاوضات للوصول إلى دولة ذات سيادة. فمحافظة حركة «فتح» على تأييد جماهيري ارتبطت باعتبارها الأكثر التصاقاً بعملية «السلام»، وكونها الأقدر على تلبية مصالح أفراد وشرائح اجتماعية، بحكم إمساكها بالسلطة وقدرتها على توفير فرص عمل وتسهيل معاملات تخص فئات من المواطنين في أمور عدة.[٣١] ولذا نلاحظ تراجعاً في حجم هذا التأييد في حالات تأزم المفاوضات وتصاعد إجراءات إسرائيل الاستيطانية والحصارية والتضييقية.

ولذا فمن المتوقع أن تشهد حركة «فتح» تناقصاً في حجم التأييد الجماهيري في حال وصول المفاوضات إلى طريق مسدود، وهو أمر متوقع في المفاوضات

---

(٣٠) لعل هذا كان من الاعتبارات وراء إعلان تشكيل «حزب الخلاص الوطني الإسلامي» في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٦، كحزب يعمل في إطار المعارضة الشرعية للسلطة الفلسطينية. لقد أُعلن تشكيل الحزب من غزة بعد أربعة أسابيع من إجراءات الحصار والتضييق الإسرائيلية، ووسط حملة واسعة ضد الحركة الإسلامية وصعود حالة من السخط الجماهيري ضد إسرائيل وإجراءات القمع التي مارستها السلطة الفلسطينية تجاه المعارضة الإسلامية.

(٣١) يقول مروان البرغوثي، أمين سر اللجنة العليا لحركة فتح في الضفة الغربية، رداً على الرأي الذي يعتبر أن التوسع في حركة «فتح» جاء نتيجة مصالح فردية: «جزء من ذلك صحيح وهذا ليس اتهاماً لحركة (فتح)، فحركة (فتح) من خلال إقامتها للسلطة وفرت مصالح للمواطنين اختلفت عن السابق... بعد أوسلو انضمت شرائح اجتماعية واقتصادية وسياسية إلى حركة (فتح) ليست بصبغة نضالية، بل في صبغة مصلحية جديدة اختلفت عن السابق.» واعتبر البرغوثي أن هذه الشرائح جاءت إلى السلطة لا إلى حركة «فتح» بالتحديد، لأن مصالحها ارتبطت بالسلطة قبل أن ترتبط بحركة «فتح». أنظر: صحيفة «الأيام»، «هل انتهى عصر الفصائل؟»، الحلقة الثانية، ١٧/٩/١٩٩٧.

النهائية، وفي حال استمرار وجود إحساس جماهيري باستشراء الفساد في أجهزة السلطة وتدني أدائها، ومع تفاقم الأوضاع المعيشية لفئات واسعة من السكان. لقد حدث شيء شبيه بذلك، إلى حد ما (مع التشديد على فارق وجود دولة ذات سيادة في الدول الثلاث)، في حال جبهة التحرير الجزائرية، وفي وضع حزبي البعث في سورية والعراق.

لقد شكّل انتقال عمل التنظيمات السياسية إلى الأشكال العلنية وانتقال معظم قادة التنظيمات الفلسطينية إلى «الداخل» مكوناً من مكونات مناخ الحقل السياسي الجديد، واستدعى تطوير صيغ ملائمة للعمل السياسي والتنظيمي. ورافق هذا تخلي معظم الفصائل الوطنية، عملياً، عن الكفاح المسلح، من دون التوصل إلى صيغ موفقة للجمع بين أساليب النضال السياسي والجماهيري التي تجمع بين النضال من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق المواطنة، من جهة، والنضال ضد الاحتلال وتبعاته من جهة أُخرى.

خامساً: السلطة الفلسطينية والعلاقات «الزبائنية»

رأى البعض أن الانتخابات التشريعية ممارسة سياسية جديدة أرست قاعدة لنظام عصري ديمقراطي يقوم على انتخابات دورية نزيهة وعلى مفاهيم المسؤولية العامة والمواطنة والتعددية الحزبية، وأن التعيين للوظائف العامة يقوم، إلى حد ما، على الكفاءة والتاريخ النضالي وعلى أنظمة ولوائح عصرية. في حين رأى آخرون أن السلطة الجديدة، على الرغم من الانتخابات والأنظمة واللوائح الإدارية المعقلنة، تقوم على علاقات «زبائنية» (Patrimonialism).[٣٢] ويشير أصحاب نظرية «الزبائنية»، دلالة على صحة نظريتهم، إلى تفشي المحسوبية بتعبيراتها

(٣٢) فضلتُ تعبير «الزبائنية» عن تعبير «الاستزلامية» كون الأخير يرتبط بظواهر «البلطجة» المحلية وما يتبعها من فرض «خوات» أو «أتاوات»، وفضلته عن تعبير «المحسوبية»، على الرغم من اقترابها من المعنى، كونه لا يحمل دلالة العلاقة ذات الديمومة التي يحملها تعبير «الزبائنية». هنالك من يستخدم «الأبوية» أو «البطريكية» كي يشير إلى منظومة العلاقات التي تعكس موقع الأب السلطوي في العائلة على موقع الحاكم في المجتمع. أنظر: Sharabi, 1988. لكن هذه تستند إلى نظرية معينة بشأن العلاقات العائلية السائدة في المجتمعات العربية حيث الأب مصدر السلطة، ولا تأخذ بعين الاعتبار أن علاقة الحاكم في النظام الزبائني تعتمد على تأمين الولاء عبر ما يوفره من موارد لمواليه لا على استخدام سلطته التقليدية. أنظر الحاشية التالية.

المتعددة، بما فيها استخدام العلاقات الفئوية والعائلية والجهوية (أو المناطقية) لضمان الولاء الشخصي.[٣٣] كما يشيرون إلى ظاهرة الفساد واستخدام المنصب العام للمصلحة الخاصة، وإلى شيوع استخدام «الواسطة» لغياب الثقة بحيادية المؤسسات العامة أو القائمين عليها. ويشيرون كذلك إلى نتائج استطلاعات الرأي العام التي تؤكد شيوع هذه الظواهر.[٣٤]

ويعيد البعض تفشي العلاقات «الزبائنية» في الوضع الفلسطيني إلى تاريخ طويل ومستمر منذ الحكم العثماني مروراً بالحكم الأردني ومساعي الاحتلال الإسرائيلي لمنح هذه العلاقات مساراً جديداً (الاعتماد على الشخصيات التقليدية واستحداث «روابط القرى» على سبيل المثال)، لتسهيل سيطرته على الحركة السياسية في الضفة والقطاع. كما يجد البعض أبعاداً «زبائنية» في بنى الحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة (ممثلة بـ م.ت.ف.) والتي شجعتها الطفرة في موارد المنظمة المالية في عقد السبعينات.[٣٥] ويذهب هؤلاء إلى اعتبار أن الزبائنية المحدثة سادت حياة م.ت.ف. منذ وقت مبكر، ويعتبرون أن «المأزق» البنيوي للمنظمة كان حصيلة تلاقي ظواهر الشعبوية والوطنية الفلسطينية والزبائنية المحدثة، كما يذهب هؤلاء إلى اعتبار أن «الزبائنية» تأصلت في النضال الوطني الفلسطيني

---

(٣٣) تشير الزبائنية (patrimonialism) إلى شكل من أشكال ممارسة السلطة من الحاكم الفرد بصورة تعسفية، وسيطرته المباشرة على الإدارة العامة، ولجوئه إلى نسج علاقات تقوم على الولاء الفردي له عبر تحويل موارد لمشايعيه، الأمر الذي يوفر فرص انتشار هذا النمط من العلاقات من أعلى الهرم إلى قاعدته.

(٣٤) في استطلاع للرأي قامت به الهيئة العامة للاستعلامات وهيئة الرقابة العامة (في الفترة ١٥ ـ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦)، اعتبر ٦٠٪ من المواطنين أن المحسوبية بأشكالها المتعددة منتشرة. وشكا ٥٥٪ عدم تصريف الأعمال المناطة بالدوائر والوزارات المتعددة، وذكر نحو ثلث «المراجعين» الذين تم استفتاؤهم أنهم كانوا، وقت استفتائهم، في زيارات شخصية للمسؤولين والمدراء في الدوائر المختصة. وأبرز الاستبيان تكرار تغيب المسؤولين عن الدوائر والأقسام المعنية بمراجعات المواطنين. كما اعترف ٢٠٪ من المراجعين باستخدام «الواسطة» لإنجاز معاملاتهم. واعتبر ثلثا المراجعين تقريباً أن العمل الحكومي بمجمله يقوم على «الواسطة» والمحسوبية. ومن الشكاوى التي أبرزتها نتائج الاستبيان: تفشي المحسوبية والواسطة والرشوة؛ افتقار الموظفين إلى الكفاية والخبرة والحساسية للظروف الاقتصادية القائمة؛ عدم حماية الإنتاج المحلي (السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات وهيئة الرقابة العامة، بحث ميداني حول الأداء الحكومي، ١٥ ـ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦). وتشير استطلاعات الرأي الصادرة عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ـ نابلس إلى نتائج مماثلة.

(٣٥) أنظر: Brynen, Autumn, 1995.

مع سيطرة فصائل المقاومة على المنظمة في بداية سنة ١٩٦٩.[٣٦]

يرى بعض المحللين أن «الزبائنية المحدثة» تشكل بعداً مهماً في السياسة الفلسطينية. كما يرى أن ترسخ هذا البعد يتطلب توفر موارد مالية ريعية وغياب قيادة «كرزماتية» وأيديولوجيا قوية وعوامل جاذبة نحو الوحدة السياسية. وتتمايز الزبائنية المحدثة عن الزبائنية التقليدية من حيث أنها تمزج بين العلاقات غير الممأسسة للزبائنية وبين البنى القانونية والإدارية للدولة الحديثة أو السلطة المركزية. أي أنها تعتمد على ضبابية التخوم الفاصلة بين الوظائف العامة والمصلحة الخاصة، الأمر الذي يحوّل المنصب الرسمي إلى وسيلة للوصول إلى موارد الدولة واستخدامها لتوليد مصالح خاصة أو لتقوية النفوذ الشخصي. بتعبير آخر، تعتمد الزبائنية المحدثة على إمكان توظيف موارد الدولة لتشغيل عجلة علاقات الولاء الشخصي، وبالتالي إيجاد قاعدة للسلطة أو للحاكم الفرد. ويعني هذا أن الزبائنية المحدثة تتطلب وجود دولة بعكس الزبائنية التقليدية. ولذا يجري تحييد التناقض بين الزبائنية المحدثة وأنظمة الدولة الإدارية والبيروقراطية والقانونية. ويساهم في تحييد التناقض وجود تعددية قانونية تسمح، على سبيل المثال، للقضاء العشائري بالتعايش مع قانون مدني معقلن (محاكم الصلح) ومع قانون ثالث تعتمده المحاكم الدينية.[٣٧]

وتقوم الزبائنية المحدثة على الانتقائية؛ فهي تخص فئات أو مجموعات معينة، وتستثني فئات أُخرى. وقد تكون هذه الفئات طبقة اجتماعية، أو مجموعات دينية، أو إثنية، أو قرابية، أو جهوية. والمجموعات المستثناة هي، بطبيعة الحال، المجموعات الأقل قدرة على التأثير في سياسة النخبة الحاكمة، والمعارضة بالتالي للنظام. ومن الطبيعي أن ترتبط سعة الشبكات الزبائنية بحجم الموارد المتوفرة، وبشكل القاعدة السياسية للنظام، وبوجود أو عدم وجود بدائل غير زبائنية أمام النخب المتنفذة،

---

(٣٦) أنظر: Sayigh, 1997.

يرى البعض أن الإمكانات المالية التي توفرت لمنظمة التحرير، وحركة «فتح» تحديداً، مكنت من «كراء» نفوذ مجموعات ميليشية وشخصيات لبنانية. كما يشير إلى تأثير الديناميات «الزبائنية» في السياسة اللبنانية التي أثرت بدروها في الحركة الفلسطينية. أنظر: Brynen, 1995. لكن المشكلة هنا تكمن في عزل هذه الظاهرة عن حقلها السياسي والصراع الدائر فيه. طبعاً، يصعب اعتبار العشائرية مصدراً للزبائنية في جسم م.ت.ف. وفصائلها في الخارج بحكم ضعف تأثير العلاقات القرابية في التجمعات الفلسطينية في الشتات.

(٣٧) نظام القضاء العشائري غير مدون، ويقوم على معرفة التقاليد بمكوناتها الدينية والعرفية، وهو لا يملك سلطة إلزامية (بالمعنى القانوني)، وإنما يستند إلى التراضي بين الأطراف المتنازعة. لأخذ خلفية عن القضاء العرفي في فلسطين، أنظر: Frisch, 1997

وبالتكلفة السياسية الناجمة عن استثناء تمثيل فئات اجتماعية، إضافة إلى السياق التاريخي وطبيعة الصراعات في الحقل السياسي. وفي كل الحالات تشجع الزبائنية على التنافس بين «مشايعي» الحاكم بشأن الموارد، ومن هنا تولِّد ميلاً إلى نشوء مراكز قوى، كونها تبقي السلطة متمركزة بيد الحاكم، وإن جعلت النظام عرضة لعدم الاستقرار.

أ) مظاهر «الزبائنية» المحدثة

توجد «الزبائنية الجديدة»، بهذا الشكل أو ذاك، في أنظمة سياسية متعددة في دول «العالم الثالث» وغيرها. ويمكن النظر إليها كطريقة يتم عبرها الإدماج والاحتواء والاستثناء والإقصاء لتوفير قاعدة لسلطة مركزية يقف على رأس هرمها حاكم يتمتع بسلطات واسعة. ولذا فهي ظاهرة تحتاج إلى تفسير. وهناك مؤشرات عدة إلى كونها موجودة في نظام الحكم الفلسطيني في مرحلة تشكله الراهنة. وتكفي مطالعة سريعة لبعض إعلانات الصحف المحلية لمعرفة وجودها، وخصوصاً إعلانات الشكر والعرفان لرئيس السلطة الفلسطينية، وتلك التي تختص بالصلح العشائري.[٣٨] وكثرت هذه الإعلانات في السنة الأولى والثانية بعد قيام السلطة، أي خلال فترة التعيين في إدارة السلطة وأجهزتها. كما نجد مؤشرات واضحة على انتشارها النسبي في تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة السنوي الأول للعام ١٩٩٦، وفي تقرير اللجنة الاقتصادية للمجلس التشريعي حول الشركات الاحتكارية وشبه الاحتكارية، اللذين أسلفت الإشارة إليهما.

إن الزبائنية المحدثة كآلية في إدارة نظام الحكم تطرح السؤال عما إذا كان تشجيع دور التشكيلات القرابية في الحقل السياسي الفلسطيني، باعتبارها تشكيلات تستجيب للعلاقات الزبائنية، أمراً يقتصر على تسهيل توليد علاقات زبائنية أم أن له

---

(٣٨) من الأمثلة التي تساق كدليل على «الزبائنية» كثرة الإعلانات المدفوعة الأجر في الصحف الفلسطينية المحلية، وعلى صفحاتها الأولى. في السنوات الأولى من قيام السلطة الوطنية الفلسطينية كثرت الإعلانات التي توجه «الشكر والتقدير» لرئيس السلطة الوطنية على تعيينات في إدارات السلطة، أو على حصول أفراد على حقوقهم، كما توضح النماذج التالية: «يتقدم اتحاد المزارعين الفلسطينيين «منطقة أريحا» ومزارعو منطقة الأغوار الذين استرجعوا مستحقاتهم من ضريبة القيمة المضافة بجزيل الشكر وعظيم الامتنان من كافة المسؤولين في السلطة الوطنية وعلى رأسهم السيد الرئيس ياسر عرفات...» أنظر: صحيفة «الأيام»، ١٩٩٧/٢/٢٠. وتشير هذه الإعلانات، عادة، إلى مشاركة «رجالات الإصلاح في المحافظة» الذين شاركوا في «الجاهة» من أجل إتمام مراسيم الصلح العشائري بشأن حادث سير أودى بحياة شاب. ولا يغفل الإعلان تأكيد «عميد الإصلاح في فلسطين» الذي شارك في المراسيم «ضرورة الوحدة والتلاحم بين أبناء الشعب الفلسطيني.»

أبعاداً أُخرى؟ يقول أصحاب نظرية الزبائنية المحدثة في نظام الحكم الفلسطيني الراهن إن السلطة توطد نفسها حين تضعف التشكيلات ذات الطابع الحداثي، كالأحزاب والحركات السياسية والمنظمات الجماهيرية والأهلية النشيطة في «المجتمع المدني»، وإن هناك مصلحة للسلطة في ذلك. وتشير هذه النظرية إلى إعلانات الولاءات (المدفوعة الأجر) من التشكيلات القرابية «التقليدية» (الحمايل)، وإلى تشكيل مكتب رئاسي لشؤون العشائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وإلى تشكيل مكاتب «خدمات للجمهور»، في المحافظات، تعمل، أولاً، على حل المشكلات على أسس «تقليدية»، وإلى استمرار نشاط القضاء العشائري بعد قيام السلطة الفلسطينية (وتحديداً في مناطق معينة وخصوصاً في جنوب الضفة الغربية)، وإلى تراجع دور التنظيمات السياسية في هذا المضمار. ويركز أصحاب هذه النظرية، بالتالي، على التعددية القانونية (القضاء العشائري، والقضاء الديني، والقضاء المدني) التي لا تزال فاعلة في مناطق السلطة الفلسطينية، معتبرين هذا من سمات الأنظمة التي تسودها علاقات زبائنية وحكم الفرد.

وتلاحظ نظرية تفشي الزبائنية المحدثة في نظام الحكم القائم اعتماد نظام انتخابات يقوم على تعددية الدوائر، وعلى تعددية الممثلين البرلمانيين للدائرة الواحدة، الأمر الذي يتيح مجالاً لنشاط التضامنيات القرابية والمحلية (العمودية) على حساب التضامنيات الوطنية الطوعية (الأفقية). كما تلاحظ تعطيل قيادة «فتح» إجراء انتخابات داخلية في الحركة، وهيمنة قيادات «فتح» العائدة على مواقع السلطة المهمة على حساب قيادات التنظيم في الضفة والقطاع. كذلك تلحظ تعددية الأجهزة الأمنية، وعدم وضوح العلاقة بينها، وضبابية تقسيم عمل المسؤوليات والصلاحيات بين الوزارات وهيئات السلطة المركزية، وغياب ميزانيات مقرة لها، للدلالة على وجود استراتيجيا لتوليد تنافس فيما بينها، يحفظ لرئيس السلطة المرجعية العليا، وهو رئيس مثقل بعدة «مرجعيات»، الأمر الذي يكرس شكلاً من أشكال الحكم المطلق. ولعل هذا وراء ملاحظة البعض أن السلطة «لا حضور لها إلاّ في دائرة ضيقة حول الرئيس ولا وجود لها حين يسافر الرئيس.»[٣٩]

ثم تشير نظرية البعد الزبائني في نظام الحكم الفلسطيني إلى التهميش الذي تعرض له المجلس التشريعي من رئاسة السلطة التنفيذية، بما في ذلك التعتيم على مداولاته، والمساعي لتعطيل برامج البث المباشر لجلساته. ويرى كثيرون (بما في

(٣٩) أنظر: نبيل عمرو، «نحو المؤسسة الحديثة»، صحيفة «الحياة الجديدة»، ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٧.

ذلك عدد من أعضاء المجلس) أن التهميش يهدف إلى عدم تمكين المجلس من القيام بدور مؤثر في الحياة السياسية الفلسطينية. ويعتبرون أن رئيس السلطة الفلسطينية تعامل مع المجلس بصفته استحقاقاً لاتفاق أوسلو وشرطاً لتوسيع رقعة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، لا من منطلق مدلولاته الديمقراطية.[٤٠] ويدلّون على هذا بتأخير رئيس السلطة الفلسطينية إقرار مشاريع قوانين عدة أنجز المجلس قراءتها خلال العامين الأولين من عمره؛ فلم يقر منها رئيس السلطة الفلسطينية، في الفترة المذكورة، سوى قانون واحد هو قانون انتخاب الهيئات المحلية وهو قانون لحدث واحد (انتخاب الهيئات المحلية). وقد جرى تأجيل هذه الانتخابات أكثر من مرة. والأبرز في هذا المجال تأخير إقرار القانون الأساسي من قبَل رئيس السلطة الفلسطينية، الأمر الذي أبقى الوضع من دون إطار قانوني موحد ومنظم للحياة المجتمعية.[٤١]

كما تلحظ نظرية البعد «الزبائني» في نظام الحكم الفلسطيني استمرار التداخل بين السلطة التشريعية والتنفيذية في صيغة اجتماعات «القيادة الفلسطينية» التي أشرت إليها. وتلحظ أيضاً غياب استقلالية القضاء وعدم تقيّد السلطة التنفيذية بقرارات محكمة العدل العليا الفلسطينية، كما حدث عندما تم تجاهل قراراها القاضي بالإفراج عن عدد من الطلبة سجنوا من دون محاكمة.

لا شك في أن نظرية الزبائنية المحدثة تسلط الضوء على سمة مهمة من سمات نظام الحكم الفلسطيني في مرحلة تتسم بالانتقالية والصراع مع سلطة استعمارية. لكن النظرية تبقى في نطاق التوصيف لبعض سمات النظام الفلسطيني من دون تقديم تشخيص لهذه السمات. فهي تطرح هذه السمات خارج فعل الحقل السياسي الفلسطيني، الذي تتكون ملامحه في بيئة محلية اجتماعية ـ اقتصادية وسياسية لها سماتها المحددة، وتحت تأثير مناخات إقليمية ودولية شهدت تحولات واسعة خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

---

(٤٠) أنظر: Abu-Amr, 1997.

(٤١) ومن هنا تصريح رئيس المجلس الوطني: «أن بعض المحيطين بالأخ (أبو عمار) ظنوا بأن هذا المجلس جاء لينتقص من سلطة الرئيس، وهذا غير صحيح على الإطلاق...»، وتصريحه: «نحن وطن بلا قانون؛ ففي الضفة الغربية قانون موروث من الأردن، الذي قام بتغيير وتعديل قوانينه، وما زال في الضفة الغربية القانون القديم، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع غزة فالقانون موروث عن مصر وهي بدورها قامت بتغيير قوانينها، ولا يزال في غزة أيضاً القانون القديم، وبالتالي فنحن سلطة بدون قانون...» أنظر المقابلة في صحيفة «القدس»، ٧/٥/١٩٩٧، صفحة ١٤.

ب) محددات «الزبائنية» المحدثة في النظام الفلسطيني

١ ـ «الحمائلية»

كشفت نتائج الانتخابات التشريعية عن وجود مبالغة في تقدير تأثير «الحمائلية» والعائلية (كتضامنيات إرثية ومحلية)، وأظهرت أن ثمة تسرعاً في استخلاص أنها أخذت مكانة الأحزاب والقوى السياسية القائمة على روابط طوعية ذات نطاق وطني وعلى انتماءات فكرية وسياسية.[٤٢] ومن المتوقع أن يفسح تراجع دور الأحزاب والقوى السياسية مجالاً أكبر للتضامنيات الإرثية والمحلية، لكن مثل هذا المجال يحدث في حقل سياسي واجتماعي له محدداته وسماته التي تختلف عن فترات سابقة. ولذا فإن القول إن هناك عملية إحياء للحمائلية أو العشائرية تجري في المجتمع الفلسطيني، وأنها باتت ظاهرة مهيمنة، يثير تحفظات كثيرة. فما يجري، في الواقع، هو عملية إدماج لهذه التضامنيات في حقل سياسي يتمحور حول عملية تشكل دولة قطرية. أي أن هناك تمفصلاً جديداً للعلاقات القرابية، لا إعادة إنتاج لها.

هذا لا يعني، أن العلاقات القرابية لا تتمتع بتأثير في السلوك الاجتماعي، أو السياسي.[٤٣] فقد أثرت، إلى حد ما، في نتائج الانتخابات التشريعية، إذ إن

---

(٤٢) يتساءل جورج جقمان: «ماذا حصل في المجتمع السياسي الفلسطيني حتى تتمكن العشائرية من الإطلال برأسها بعد مدة تزيد عن ربع قرن وفي هذا الظرف بالذات؟» ويجيب أن هنالك أزمة سياسية يعيشها المجتمع الفلسطيني «تتمثل في ضعف الحزب الوطني الجامع الذي لا يشكل فقط البديل للانتماء العائلي الأضيق، وإنما يشكل تحدياً له ونقيضاً يتصارع معه في حلبة الولاء وحلبة الهوية. هنا تكمن أزمة المجتمع الفلسطيني. إنها أزمة الأحزاب السياسية التي لم تعد توفر للفرد العادي بوتقة لطموحاته وآماله، لتطلعاته ورغباته، لحاجاته الآنية والمستقبلية.» أنظر: جورج جقمان، «العشائرية احتلال لأرض الأحزاب»، في ملحق صحيفة «القدس» بعنوان «الناس والانتخابات»، ١٦/ ١٢/ ١٩٩٥.

(٤٣) يظهر تأثير العلاقات القرابية في السلوك الاجتماعي في النسب العالية للزواج من القريبات في الضفة والقطاع. فقد بينت مسوح دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية أن نسبة عالية من الزيجات تتم بين أقارب من الدرجة الأولى (٢٨,٨٪)، ومن «العيلة» نفسها (٢٠,٥٪)، ومن «عيلة» أُخرى مرتبطة بقرابة (١٦,٩٪)، ولم تتجاوز نسبة الزيجات من غير الأقارب ٣٣,٨/ . أنظر: «فلسطين: ملف التنمية البشرية ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧»، جامعة بير زيت، ١٩٩٦. كما أظهرت مسوح أُخرى أن معظم الدعم الاجتماعي غير الممأسس (أي بين الأفراد والعائلات) يتم بين الأقارب. أنظر: هلال والمالكي، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. لكن من الضروري الإشارة، على سبيل المثال، إلى أن ما تقدمه وزارة الشؤون الاجتماعية من مساعدات للعائلات المحتاجة، وللجان الزكاة =

نصف الناخبين الذين لهم أقرباء مرشحون للمجلس التشريعي، وبحسب استطلاع أجري يوم الانتخابات التشريعية، صوتوا لأقربائهم. لكن ذلك لا يعني، بالضرورة، أن العلاقة القرابية كانت العامل الحاسم أو الوحيد عند الذين صوتوا لأقربائهم.(٤٤) كما ظهرت «الحمائلية»، أو أشكال من النزعة المحلية، في نجاح عدد غير قليل من المرشحين الذين ينتمون إلى «عشائر» أو «حمايل» كبيرة، وإن انحصرت هذه الظاهرة في دوائر انتخابية معينة. فقد تتدخل في توجيه تصويت الناخب (وهي عملية ذات طابع حداثي فيما يختص بالشكل على الأقل) اعتبارات أُخرى تتعلق بالمصالح الاقتصادية، والانتماءات السياسية، والمكانة الاجتماعية، التي قد تتقاطع مع علاقات قرابية. لكن الصلة بين الانتماء القرابي والسلوك السياسي ليست مجرد صلة ميكانيكية بين صيغ سياسية جديدة وصيغ عائلية قديمة.(٤٥) فالتشكيلات السياسية (الأحزاب والحركات السياسية) ليست جديدة على الحقل السياسي الفلسطيني، كما أن التشكيلات القرابية القائمة ليست «تقليدية» تماماً، كما ناقشت سابقاً. لذا فليس غريباً أن يغلب التوجه الوطني على الرؤية العامة للناخبين، فبحسب أحد المسوح اعتبر ما نسبته ٩٠٪ من الناخبين أن هناك ضرورة أن ينصب جهد أعضاء المجلس التشريعي على قضايا المجتمع الفلسطيني ككل، لا على

= والأونروا والجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية لا يتم على أساس قرابي. كما يجب التمييز بين الحقل الاجتماعي (حيث للقرابة تأثيرها النسبي)، والحقل السياسي حيث للقرابة تأثير أقل، وللانتماءات الأيديولوجية والسياسية ـ التنظيمية ومستوى التعليم تأثير أكبر. ويبرز تأثير العلاقات القرابية في الحقل الاقتصادي في المنشآت الصغيرة ذات الملكية العائلية، ويتراجع تأثيرها في المنشآت الكبيرة كالبنوك وشركات التأمين وغيرها.

(٤٤) مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ـ نابلس، وحدة البحوث المسحية، «استطلاع يوم الانتخابات (٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦)».

(٤٥) اعتبر د. أسعد عبد الرحمن، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أن تأثير العشائرية أو ما يسميه البعض «الإقطاع السياسي الحمائلي» تأثير محدود في الانتخابات وفي الحياة السياسية الفلسطينية، ورأى أن هناك مجالات «تقاطع بين العشائرية وما تطلبه الحياة الديمقراطية من حزبية وتعددية.» واعتبر أن الساحة الفلسطينية شهدت طوال تاريخها النضالي «شخصيات كثيرة كانت ذات حضور نضالي يشهد له وفي الوقت نفسه فإن تلك الشخصيات تتفرع من أصول عائلية وعشائرية متجذرة وواسعة.» وعزا ذلك إلى كون حركة التحرر الوطني الفلسطيني (بحكم كونها حركة جماهيرية لا حزباً عقائدياً يستند إلى المركزية الديمقراطية) «نجحت في استقطابهم على مدى سنوات النضال بحيث حصل ـ ضمن ما حصل ـ دمج بين الصيغ العائلية القديمة والصيغ السياسية الجديدة.» أنظر: د. أسعد عبد الرحمن، «إليكم بعض الخلاصات»، صحيفة «الأيام» ٢٩/ ١/ ١٩٩٦.

قضايا دوائرهم الانتخابية. واعتبر نحو ثلثي الناخبين أن هناك أولوية لحرية الصحافة وحقوق الإنسان، إذا ما تناقضت هذه مع ما تراه السلطة المركزية مصلحة وطنية.[٤٦] وليس غريباً أن نجد أن العلاقات القرابية والمحلية تؤديان دوراً محدوداً في التكافل الاجتماعي غير الممأسس؛ فما لا يزيد على ١٠,٥٪ من الأسر في الضفة الغربية (باستثناء القدس) وقطاع غزة ذكرت أنها قدّمت (في سنة ١٩٩٦) دعماً مادياً منتظماً (مرة كل شهر أو شهرين) إلى أسر وأفراد من الحمولة، وأن هذه المساعدات القرابية تولد توترات في العلاقات القرابية. ومن هنا تزايد اعتماد الأسر الفقيرة على المؤسسات الرسمية (كوزارة الشؤون الاجتماعية)، والجمعيات الخيرية.[٤٧]

٢ ـ الثقافة السياسية

يسود اعتقاد أن القيم التي تسيّر الثقافة السياسية الفلسطينية لا تشجع الديمقراطية السياسية، وأنها تشجع العلاقات «الزبائنية» أو تستجيب لها. ويرتبط هذا بالاعتقاد الذي يرى أن العشائرية والعائلية لهما تأثير كبير في القيم السياسية المحلية. لكن هذا الاعتقاد يميل إلى الخلط بين نزعة محلية تجد جذورها في تفكك الاقتصاد الفلسطيني وغياب تشكيلة اجتماعية ـ اقتصادية فلسطينية موحدة وسلطة سياسية وطنية مركزية منذ سنة ١٩٤٨، وبين القيم السياسية التي تسود تجمعات الشعب الفلسطيني. فالكثير من الدلالات يشير إلى أن القيم المحببة قيم تحبذ الديمقراطية السياسية، كما تتمثل في التعددية الحزبية والسياسية وحرية الرأي والتعبير ودورية الانتخابات العامة، وتنبذ المحسوبية والواسطة. وكانت إحدى هذه الدلالات المشاركة الواسعة في الانتخابات العامة من الرجال والنساء على حد سواء. ومن أبرز هذه الدلالات كذلك التعددية الحزبية والسياسية والفكرية التي تميز بها الحقل السياسي الفلسطيني في إطار م.ت.ف.، ومنها انتخابات المجالس الطالبية التي جرت، وما زالت تجري، بانتظام منذ أعوام في جامعات الضفة والقطاع، ومنها ما تشير إليه المسوح المتعددة التي تجريها أكثر من مؤسسة فلسطينية. ففي مسح للتوجهات السياسية والاجتماعية عند الجمهور الفلسطيني في

---

(٤٦) مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، وحدة البحوث المسحية، «استطلاع يوم الانتخابات (٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦)».

(٤٧) هلال والمالكي، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧؛ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧.

الضفة الغربية وقطاع غزة (جرى في آب/أغسطس ١٩٩٥)، أبرزت النتائج ما يلي:[٤٨]

● وجود تطلع واسع لدى الجمهور الفلسطيني إلى قيام نظام سياسي برلماني تعددي في فلسطين يستند إلى الانتخابات الدورية النزيهة وحرية انتقاد السلطة التنفيذية، ويعتمد الكفاءة أساساً في التعيينات للمناصب العامة، وإلى وجود صحافة حرة، وفصل الأمور الدينية عن الأمور السياسية، وحرية انتقاد السلطة ومحاسبة المسؤولين فيها كما يبين الجدول التالي:[٤٩]

رؤية عينة عشوائية من المواطنين الفلسطينيين
في الضفة والقطاع (١٨ عاماً فما فوق)
لدرجة أهمية عدد من الموضوعات
ذات الصلة بالديمقراطية السياسية

الموضوع	مهم أو مهم جداً	متوسط الأهمية	غير مهم أو غير مهم أبداً	لا رأي له
برلمان منتخب يمثل كل الاتجاهات السياسية	٨٨,٧٪	٤,١٪	٤,٨٪	٢,٤٪
المحاسبة لمسؤولي مؤسسات الحكومة	٨٧٪	٦,٢٪	٤,٩٪	١,٩٪
محاربة المحسوبية والقضاء على الواسطة	٩٥,٥٪	٢,٠٪	٢,١٪	٧,١٪
نظام متعدد الأحزاب	٦٩,٩٪	٦,٨٪	١٩,٩٪	٣,٥٪
إجراء انتخابات دورية نزيهة	٨٨,١٪	٥,٤٪	٥,٢٪	١,٢٪
فصل الأمور الدينية عن السياسية	٦٠,٩٪	٦,٦٪	٣٠,٧٪	١,٨٪
اعتماد الكفاءة في التعيينات	٩٦,٤٪	٢,٣٪	٢,١٪	٠,٤٪
حرية الصحافة (أي من دون رقابة حكومية)	٨١,٣٪	٧,١٪	١٠٪	١,٦٪
انتقاد السلطة من دون خوف	٨٨,١٪	٥,٤٪	٥,٢٪	١,٢٪
استتباب الأمن والنظام	٩٧,٣٪	١,٣٪	٠,٣٪	٠,٢٪

يشير الجدول إلى وجود ما يشبه الإجماع بين الجمهور الفلسطيني على أهمية اعتماد الكفاءة في التعيينات للمناصب العامة ومحاربة المحسوبية والواسطة.

---

(٤٨) أنظر: جميل هلال، آب/أغسطس ١٩٩٧. وقد شملت العينة ١١٩٠ مستفتىً (١٨ عاماً فما فوق) موزعين على ٧٥ موقعاً في الضفة والقطاع.

(٤٩) المصدر نفسه.

فقد اعتبر ٩٦٪ من المستفتين أن اعتماد الكفاءة في التعيينات أمر مهم جداً أو مهم، وهي النسبة ذاتها التي دعت إلى محاربة المحسوبية والقضاء على الواسطة. ويمكن قراءة هذا الإجماع كموقف ضد التعيينات في المناصب الحكومية على أساس الانتماء أو الولاء السياسي، وهو موقف يعطي، كما يبين الجدول، مساءلة كبار رجال السلطة أهمية.

● هيمنة قيم كالمساواة والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الأقليات وتوفير التعليم الجامعي المجاني. إذ اعتبر ما نسبته ٩٢,٦٪ من المستفتين أن تحقيق المساواة أو العدالة الاجتماعية أمر مهم، أو مهم جداً. ولم يعتبرهما غير مهمتين، أو غير مهمتين أبداً، سوى أقلية صغيرة جداً لا تزيد على ٢٪. كما اعتبر ٩٨٪ من المستفتين أن العدالة أمام القانون أمر مهم أو مهم جداً. واعتبر أكثر من ٧٩٪ من المستفتين أن احترام حقوق الأقليات أمر مهم جداً، واعتبر ٩٤٪ منهم أن تأمين الدولة (السلطة) التعليم الجامعي المجاني أمر مهم أو مهم جداً. كما أعطت أغلبية كبيرة حرية الصحافة، وانتقاد السلطة من دون خوف أهمية.

● وجود أغلبية تحبذ فصل الأمور الدينية عن الأمور السياسية، إذ لم يعارض ذلك سوى أقلية لا تتعدى ١١٪.[٥٠] وقد يكون هناك علاقة بين الرغبة

(٥٠) هذا الموقف يحتاج إلى تفسير. والتفسير يكمن في فهم مقولة «فصل الأمور الدينية عن الأمور السياسية.» ومن المحتمل أن بعض المستفتين فقط فهمها بمضمون علماني، أي كدعوة إلى فصل الدين عن الدولة بصورة أو بأُخرى، وأن البعض الآخر فهمها كموقف لا يجيز استخدام الدين لأغراض سياسية في ضوء الصراع الذي دار في فترة الاستطلاع بين السلطة والاتجاه الإسلامي، وأثار مخاوف واسعة لدى الجمهور الفلسطيني من تفجر صراع داخلي دموي. فقد أظهر المسح تحبيذاً من أغلبية (٧٢٪) من المستفتين لإعطاء رجال الدين دوراً قيادياً في الحكومة، وتمسكاً بالقيم الدينية عبر «رفع كلمة الله وتعاليمه السماوية» في المجتمع الفلسطيني، فقد أيد ذلك ٩٧٪ من المستفتين. لكن اتجاهاً غالباً برز في مواقف معظم التنظيمات والتيارات السياسية إزاء موضوع فصل الدين عن السياسة: فقد اعتبر الفصل مهماً أو مهماً جداً أكثر من نصف (٥٥٪) مؤيدي حركة «حماس»؛ نحو ٧١٪ من مؤيدي حركة «فتح»؛ نحو ٤٤٪ من مؤيدي حركة «الجهاد الإسلامي»؛ وهناك أغلبية كبيرة بين فصائل م.ت.ف. والجمهور غير المنتمي إلى اتجاه سياسي محدد تميل إلى نظام علماني (يقوم على فصل الدين عن الدولة) أكثر من الإحزاب والاتجاهات السياسية التي نمت خارج المنظمة، وتحديداً التيار الإسلامي. فنسبة الأشخاص الذين اعتبروا فصل الأمور الدينية عن الأمور السياسية غير مهم أو غير مهم على الإطلاق كانت أعلى في حركة «حماس»، و«الجهاد الإسلامي» من حركة «فتح»، والجبهة الشعبية. فقد بلغت نسب هؤلاء كالتالي: «حماس» ٤٠٪؛ «فتح» ٢٦٪؛ «الجهاد الإسلامي» ٦٣٪؛ الجبهة الشعبية ٢٨٪؛ المستقلون الإسلاميون ٣٨٪؛ المستقلون الوطنيون ٢٢٪.

لدى أغلبية في فصل الأمور الدينية عن الأمور السياسية وبين الأهمية التي أعطتها أغلبية لموضوعة خشية تفجر «العنف الداخلي بين الفلسطينيين.»[٥١] إذ أعطت أغلبية كبيرة موضوعة العنف الداخلي الفلسطيني أهمية من حيث تأثيرها في المجتمع الفلسطيني. فقد اعتُبرت قضية العنف الداخلي المشكلة الجدية الأولى التي تواجه الفلسطينيين، تلاها الابتعاد عن الدين، ثم مشكلة المخدرات.

وفي إطار التأييد الواسع بين مختلف الاتجاهات السياسية لإقامة نظام متعدد الأحزاب السياسية، ظهر تباين في درجة التأييد لهذا النظام. فهناك ميل لدى مؤيدي حركة «فتح» إلى إعطاء تأييد أقل من تنظيمات واتجاهات سياسية أُخرى لنظام سياسي تعددي. لعل هذا يعود إلى الدور الذي تضطلع به حركة «فتح» كتنظيم حاكم. في المقابل، يلاحظ تشديد أحزاب المعارضة على أهمية التعددية السياسية ضماناً لحرية وشرعية وجودها وتحركها. ويلاحظ كذلك أن الفئات غير المنتمية إلى تنظيمات سياسية تميل، نسبياً، إلى التقليل من أهمية التعددية الحزبية. وفي كلا الحالتين (عند أعضاء حركة «فتح»، وعند غير المنتمين سياسياً أو تنظيمياً)، فإن أغلبية واضحة تدعم وجود نظام سياسي تعددي. كما أظهرت نتائج المسح أن ما لا يقل عن ثلاثة أرباع مؤيدي مختلف الاتجاهات السياسية الفلسطينية اعتبرت وجود برلمان فلسطيني منتخب، يمثل جميع الاتجاهات السياسية، أمراً ذا أهمية، أو ذا أهمية كبيرة.

وبرزت علاقة بين درجة الأهمية المعطاة للصحافة الحرة، وللتعددية الحزبية (السياسية)، ولانتقاد السلطة من دون خوف، ولوجود برلمان منتخب يمثل كل الاتجاهات السياسية، من جهة، وبين المستوى التعليمي للمستفتى من جهة أُخرى. فكلما ارتفع المستوى التعليمي، برز ميل إلى اعتبار القضايا المذكورة مهمة جداً.

لكن التباين النسبي في درجة الأهمية المعطاة لهذه القضايا بحسب المستوى التعليمي ـ على الرغم من دلالاتها على تأثير التعليم وانتشاره في مواقف الأفراد ـ

---

(٥١) أعطى ٦٥٪ من المستفتين أهمية قصوى لاستتباب «الأمن والنظام»، وهي نسبة لم يتفوق عليها سوى نسبة «رفع كلمة الله تعالى وتعاليمه السماوية» التي بلغت ٨٠,٢٪، ونسبة «القضاء على البطالة وتحسن مستوى المعيشة» التي بلغت ٦٨٪. ويبدو أن هذا الاهتمام البالغ باستتباب الأمن والنظام يعود إلى اعتبارات اللحظة السياسية والوضع الذي ساد المناطق الفلسطينية قبل قيام السلطة الوطنية، وتحديداً خلال المرحلة التراجعية للانتفاضة، وإلى المواجهات الدامية التي شهدها قطاع غزة بين السلطة الوطنية والمعارضة الإسلامية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

لا ترقى إلى درجة تشير إلى وجود تناقضات اجتماعية ذات أهمية في مجال رؤية الأسس التي تستند إليها الديمقراطية السياسية. فالملاحظة الأهم تتمثل في وجود اتفاق واسع بين طبقات وشرائح المجتمع وتنظيماته السياسية الرئيسية على أهمية وجود مجتمع سياسي ديمقراطي. وظهر هذا الاتفاق المجتمعي، بتلاوينه، عند الفئات المهنية المتعددة. فالتباينات التي برزت في مواقف الفئات الاجتماعية إزاء قضايا المجتمع السياسي مثلت تباينات في درجة الأهمية (مهمة جداً أو مهمة فقط)، المعطاة لهذه القضايا.(٥٢)

وبلغت نسبة الذين أيدوا «دولة ديمقراطية تجري فيها انتخابات دورية» تأييداً كاملاً ٦٩٪، وأيدها إلى حد كبير ١١,٥٪، أي ما مجموعه ٨٠,٥٪، وأيدها إلى حد ما ٦٪، ولم يرفض تأييد دولة ديمقراطية سوى ١٠٪ من المستفتين. لكن هذه الدولة الديمقراطية، التي تقوم على انتخابات دورية، ليست، بالضرورة، في التصور العام دولة علمانية أو إسلامية أو اشتراكية. فأغلبية (لا تقل عن ٦٠٪) من مختلف التنظيمات والاتجاهات السياسية الفلسطينية النشيطة في الضفة والقطاع تؤيد وجود دولة ديمقراطية. لكن هناك تصورات متعددة لهذه الدولة؛ فهي، على سبيل المثال، في نظر الكثيرين من مؤيدي حركة «حماس» أو «الجهاد الإسلامي» تتوافق مع دولة الخلافة الإسلامية. وتشير النتائج إلى أن بعض مؤيدي اليسار الفلسطيني أيد دولة خلافة إسلامية ودولة اشتراكية في الوقت نفسه. وفي الغالب، فإن الكثيرين من الذين حددوا طبيعة نظام الحكم حددوا ذلك من دون أن يمتلكوا تصوراً مفصلاً، وإنما اعتمدوا على الموقف العام الذي يطرحه التنظيم، أو الاتجاه الذي ينتمون إليه أو يتأثرون به.

لكن كون الديمقراطية السياسية أمراً محبباً ومرغوباً فيه لدى أغلبية واسعة من

---

(٥٢) هناك تباين ذو دلالة. فالتباين الذي ظهر يحتاج إلى تفسير، كما تشير الأمثلة التالية: نسبة ربات البيوت اللواتي أعطين حرية الصحافة أهمية قصوى متدنية قياساً بالفئات الأُخرى (باستثناء المزارعين). وهذه الملاحظة تنطبق أيضاً على الموقف من التعددية الحزبية، وعلى حرية انتقاد السلطة، وعلى وجود برلمان منتخب، إذ تُظهر ربات البيوت النسبة الأدنى بين الفئات الأُخرى (بما في ذلك المزارعين) في اعتبار وجود برلمان منتخب قضية مهمة جداً. وقد يكمن تفسير ذلك في عزلة ربات البيوت عن القضايا العامة، بحكم وجود تقسيم عمل يميل بقوة إلى تحميلهن أعباء إدارة شؤون المنزل والأمومة ورعاية أفراد الأسرة، ويحدد دور الرجل في المجال العام. وقد يكون وراء ذلك أيضاً ارتفاع معدلات الأمية بين النساء قياساً بالرجال، وبين ربات البيوت قياساً بالنساء العاملات.

الجمهور الفلسطيني لا يعني توافقاً بشأن ما ينجم عنها، بصورة ملموسة، في المجالات المتعددة. فقد أظهر المسح نماذج عدة تشير إلى ما يمكن اعتباره توتراً بين المبادىء العامة والسلوك اليومي. من هذه النماذج: بروز تدن في النفَس الانتقادي تجاه القيادة عند أغلبية من المستفتين. فقد وافق على مقولة «يجب إطاعة القادة في مجتمعنا لأنهم أدرى بالمصلحة العامة» ٦٥,٦٪ ولم يوافق عليها ٣١,٣٪. هذا على الرغم من أن ٦٩٪ من المستفتين اعتبروا أن أصحاب القرار لا يأخذون بعين الاعتبار آراء الناس العاديين عند اتخاذ القرارات المهمة.(٥٣)

ربما يعود بعض حيثيات هذا الموقف «غير الانتقادي» للقيادة إلى جوانب في ثقافة حزبية تغلِّب المركزية في عملية اتخاذ القرار، وإلى ازدياد نظرة حرفية تجاه العمل السياسي في الأعوام الأخيرة (بعد الانتفاضة تحديداً)، وإلى ربط العمل السياسي بأيديولوجيا دينية عند حركات نمت واكتسبت قاعدة جماهيرية خارج إطار م.ت.ف. في الثمانينات. ويبرز هذا إذا نظرنا إلى موقف مؤيدي الأحزاب والتنظيمات السياسية إزاء إطاعة القادة، وارتفاعها عند التنظيمات ذات التوجه الإسلامي، كما يبين الجدول التالي:

توزع المواقف بحسب الاتجاه السياسي
في الضفة الغربية وقطاع غزة
إزاء مقولة: «إطاعة القادة في المجتمع الفلسطيني
لأنهم أدرى بالمصلحة العامة» (١٩٩٥)

الانتماء السياسي	لا أعرف	أوافق أو أوافق بشدة	لا أوافق أو لا أوافق بشدة
حماس	٤,٨٪	٥٦,٣٪	٣٩,٣٪
فتح	١,٩٪	٧٦,٥٪	٢١,٦٪
الجهاد الإسلامي	٠٪	٧٢,٣٪	٢٧,٧٪
الجبهة الشعبية	٢,٦٪	٤٤٪	٥٣,٤٪
مستقل إسلامي	٦,٢٪	٥٦,٩٪	٣٦,٨٪
مستقل وطني	٠٪	٥٣,٦٪	٤٦,٤٪
لا انتماء محدد	٦,٩٪	٦٣,٤٪	٢٩,٨٪

(٥٣) برزت علاقة واضحة بين مستوى التعليم والموقف من طاعة القادة. فنسبة الذين يؤيدون وجوب إطاعة القادة تنخفض كلما ارتفع المستوى التعليمي للمستفتى. فقد أظهرت نتائج المسح النسب التالية المؤيدة للمقولة المذكورة: أمي (٦٨٪)؛ حتى ٩ أعوام دراسة (٧٣٪)؛ توجيهي (٦٤٪)؛ كلية (٥٩٪)؛ بكالوريوس (٥٧٪)؛ ماجستير ودكتوراه (٤٧٪).

يكشف الجدول عن تباينات مهمة داخل الأحزاب والاتجاهات السياسية المتعددة إزاء مقولة إطاعة القادة، وعن ارتفاع الروح الانتقادية داخل التنظيمات العلمانية اليسارية، وعن تدنيها داخل التنظيمات الإسلامية وحركة «فتح»، على الرغم من وجود أقليات كبيرة نسبياً داخل هذه تتمتع بروح انتقادية. لعل أحد عوامل التأييد العالي (الأعلى بين مختلف التيارات والتنظيمات السياسية) داخل حركة «فتح» لمقولة «إطاعة القادة» تحول الحركة إلى تنظيم حاكم، واحتلالها مواقع القيادة السياسية والتشريعية والإدارية والأمنية، الأمر الذي يجعل مؤيديها أميل إلى تسويغ المقولة. ويفسر التأييد الواسع للمقولة ذاتها بين مؤيدي «الجهاد الإسلامي» اعتماد الحركة أيديولوجيا دينية متشددة وتنظيماً شديد المركزية وقاعدة جماهيرية محدودة الحجم. على الرغم من هذا، يجب ألاّ نتجاهل المؤشرات إلى ازدياد ثقافة سياسية أكثر تنوعاً وأميل إلى تبني تقاليد ديمقراطية، وهي ثقافة تجد جذورها، أيضاً، في الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة ومواثيقها الممتدة من رفع شعار دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية، في أواخر الستينات، إلى إعلان الاستقلال، في سنة ١٩٩٨.

وفي السياق نفسه، يلاحظ أن نسباً عالية من مختلف الاتجاهات السياسية أيدت تمتع «رئيس الدولة الفلسطينية (في حال قيامها) بسلطات واسعة.» وتعني هذه النسب وجود تيار واسع لا يرى تعارضاً بين وجود النظام الديمقراطي وتمتع رئيس الدولة بصلاحيات واسعة. فقد أيد منح رئيس الدولة الفلسطينية صلاحيات واسعة:

- ٥٥٪ من مؤيدي «حماس»
- ٧٤٪ من مؤيدي حركة «فتح»
- ٦١٪ من مؤيدي «الجهاد الإسلامي»
- ٥٩٪ من مؤيدي الجبهة الشعبية
- ٥٧٪ من المستقلين الإسلاميين
- ٤٢٪ من المستقلين الوطنيين

لا يعني إعطاء قضايا الديمقراطية السياسية أهمية أن هذه القضايا تتمتع، في كل الظروف، بالأولوية على قضايا أُخرى، وتحديداً القضايا التي تمس المصير الوطني أو الأمور المعيشية. فمحاكمة القضايا الوطنية المصيرية أو الأمور المعيشية تتم وفقاً لاعتبارات تختلف عن تلك التي تحاكم بها قضايا أُخرى كالديمقراطية. فالانتقال من الحقل السياسي الوطني إلى الحقل الاقتصادي يدخل في الحسبان اعتبارات المصالح المباشرة، ويدفع إلى الوراء اعتبارات أُخرى. وهذا ما يتبين من الموقف من مقولة أن «تحسين الوضع الاقتصادي أهم من تحقيق الديمقراطية.» فقد وافق ٣٩٪ (٤٤٪ في قطاع غزة و٣٦٪ في الضفة الغربية) من المستفتين بشدة

على المقولة، إضافة إلى ٣٨٪ آخرين وافقوا عليها من دون تشديد، ولم يوافق عليها نحو ١٥,٥٪ من المستفتين (١٥٪ في قطاع غزة، و١٦٪ في الضفة الغربية)، في حين لم يوافق أبداً على المقولة سوى ٥٪ (٦٪ في قطاع غزة، ونحو ٥٪ في الضفة الغربية).

ولا تبرز فوارق واسعة في مواقف القوى السياسية الفاعلة في الضفة والقطاع إزاء مقولة أن «تحسين الوضع الاقتصادي أهم من تحقيق الديمقراطية.» فقد وافق عليها (بشدة أو من دون تشديد) ٧٩,٥٪ من مؤيدي حركة «حماس»، و٧٥٪ من مؤيدي حركة فتح، و٨١٪ من مؤيدي الجهاد الإسلامي، و٦٩٪ من مؤيدي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، و٨٠٪ من الإسلاميين المستقلين، و٧٢,٥٪ من الوطنيين المستقلين، و٨٠٪ من غير المنتمين إلى اتجاه سياسي.

وتطرح هذه النسب العالية، التي تبنت موقفاً مفاده «أن تحسين الوضع الاقتصادي أهم من الديمقراطية» والتي أيدت، في الوقت ذاته، قيام «دولة ديمقراطية تجري فيها انتخابات دورية»، ضرورة ملاحظة العلاقات الداخلية المتوترة بين مواقف أو توجهات عدة ترتب أولوياتها اللحظة السياسية، ومجريات الحقل السياسي، ورؤية المستفتى لميزان قوى تلك اللحظة واتجاه حركتها، والتكتيك الذي يستخدمه للتنقل من حقل إلى آخر لحل التعارض عبر إعادة ترتيب مواقفه وتوجهاته بنمط يوفق بين مصالحه المباشرة والمبادىء التي يحبذها.(٥٤)

والخلاصة، هناك مؤشرات كثيرة تبرز تنوع الثقافة السياسية الفلسطينية ووجود تيار ديمقراطي قوي داخلها نما خلال العقود الثلاثة الأخيرة. ومن هذه المؤشرات: التعددية السياسية والفكرية والتنظيمية التي سادت داخل م.ت.ف.، وتجربة الانتفاضة في مرحلتها؛ المشاركة الواسعة في الانتخابات التشريعية والرئاسية؛ مسيرة المجلس التشريعي التي لم تخل من صراع مع السلطة التنفيذية؛ وثائق منظمة

(٥٤) كشفت نتائج المسح الذي أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس يوم الانتخابات العامة والرئاسية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أن تحقيق الديمقراطية جاء في المرتبة الثالثة أو الرابعة في أولويات الناخبين. فقد أعطت النسبة الأكبر من الناخبين المفاوضات مع إسرائيل الأولوية، ثم حل المشكلات الاقتصادية، ثم المحافظة على النظام، ثم تحقيق الديمقراطية. في الضفة الغربية جاء ترتيب تحقيق الديمقراطية ثالثاً (بعد المفاوضات وحل المشكلات الاقتصادية)، أي قبل المحافظة على النظام، في حين كان ترتيب تحقيق الديمقراطية رابعاً في غزة. وأظهرت الفئات الأكثر تعليماً والأصغر سناً والأقل تديناً والأعلى دخلاً تمسكاً أعلى بتحقيق الديمقراطية.

التحرير الإجماعية، وتحديداً وثيقة إعلان الاستقلال. ولا تلغي التوجهات المتعارضة مع الديمقراطية السياسية هذا الحضور الديمقراطي في الثقافة السياسية الفلسطينية. فمصدرها مكونات حالة القلق بشأن المصير الوطني، وحالة الانكشاف التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، وهما حالتان يميزهما التمزق الإقليمي والتحكم الإسرائيلي في مقومات حياة المجتمع الفلسطيني، وضعف السلطة الوطنية في مواجهة هذا التحكم.

لكن هيمنة ثقافة سياسية ديمقراطية الميول والنزعات ليست شرطاً كافياً لقيام نظام ديمقراطي. وهي ثقافة قد تحولها النخبة الحاكمة[٥٥] إلى شعارات من دون مضمون فعلي، كما أنها لا تحول دون تزايد علاقات «زبائنية» وإن سهلت كشفها. فقيام نظام ديمقراطي مستدام يتطلب شروطاً أُخرى، أهمها: وجود أحزاب سياسية فاعلة، واتحادات، ونقابات، ومؤسسات، ومنظمات ترعى مصالح وحقوق فئات المجتمع المختلفة؛ فصل بين السلطات؛ وجود دستور يحمي «استقلالية» الفرد وقدرته كفرد وكعضو من مجموعة على الدفاع عن حقوقه.

٣ ـ «الزبائنية»: سمة بنيوية أم ظاهرة انتقالية؟

تستدعي مناقشة ظاهرة «الزبائنية» موضعتها في سياق حقل سياسي. وفي الحال الفلسطيني تأتي الظاهرة، بشكلها الراهن، في مرحلة الانتقال من حقل هيمنت عليه فصائل حركة المقاومة، ممثلة في م.ت.ف. وتمركزت قيادتها في الشتات، إلى حقل تهيمن عليه سلطة لها إقليمها المجزأ والمنقوص السيادة، ويقودها تنظيم واحد، ويتمحور اهتمامها بامتلاك سمات وصلاحيات دولة حديثة، وتواجه في هذا صعوبات وعراقيل وشروطاً من قوة خارجية تملك إمكانات اقتصادية وعسكرية ضخمة قياساً بإمكاناتها. لذا من الخطأ الخلط بين مرحلة ما قبل تشكل سلطة فلسطينية مركزية على إقليمها والمراحل التي سبقت تشكيلها. فنظام «الكوتا» ليس شكلاً من أشكال الزبائنية التقليدية، أو المحدثة، بل استحضرته سياسة «الإجماع الوطني» التي أخذت شكل تمثيل الفصائل الفلسطينية كافة (بغض النظر عن حجم تأييدها الجماهيري) في هيئات م.ت.ف. واتحاداتها، بالإضافة إلى تلقيها دعماً مالياً منتظماً من صندوق المنظمة. كما أخذت شكل

---

(٥٥) نصف أعضاء المجلس التشريعي من قيادات فتح التقليدية ومن رجال الأعمال المحليين. ومعظم قيادات «فتح» الممثلة في السلطة الفلسطينية من «العائلات» التقليدية وأصحاب رؤوس الأموال.

البحث عن قاسم سياسي مشترك بين هذه الفصائل، لم يعطله وجود فصائل شكلت امتدادات لأنظمة عربية أو استقت سياستها منها. لعل أحد اعتبارات اعتماد نظام «الكوتا» كان تجنب استقواء فصائل في هذا النظام العربي أو ذاك، بما يشكل تحدياً لوحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني.

صحيح أن توفر موارد كبيرة نسبياً للمنظمة وفر لها استقلالية مالية عن المجتمع الفلسطيني، وسرّع في «عسكرتها» وبقرطتها في السبعينات، ومنحها قدرة على توفير خدمات شبه «دولانية» (في مجالات الصحة والخدمات الاجتماعية والتعليم العالي، على سبيل المثال). ولا شك في أن هذا الوضع منح علاقة المنظمة ببعض التجمعات الفلسطينية سمة «ريعية»، وقلص، بالتالي، مجالات المساءلة الشعبية. كما أنه منح «إدامة» للقيادة التي أمسكت بالمنظمة في أواخر الستينات (القيادة التاريخية) إذ لم يجر تغيير يذكر في القيادة الأولى لهذه الفصائل (في حين جرى تغيير محدود في الصف القيادي الثاني)، خلال أكثر من عقدين ونصف عقد، في الوقت الذي شهدت قواعدها التنظيمية حراكاً واسعاً. كما سهّل هذا الوضع «شخصنة» القيادة إذ ارتبطت التنظيمات بأسماء قادتها الأمر الذي سوغ أساليب القيادة الفردية. لكن الصحيح كذلك أن السمة «الريعية» هذه لم تشكل عائقاً أمام التعددية السياسية والتنظيمية والحزبية في الحياة السياسية الفلسطينية، ولم تمنع الفصائل الرئيسية من المحافظة على استقلالها السياسي والتنظيمي ومشاركتها، بهذا القدر أو ذاك، في التأثير في القرار الوطني على الرغم من هيمنة تنظيم واحد على هياكل المنظمة وبناها. وشهد هذا التنظيم ازدياداً في مركزة الصلاحيات بيد رأسه التنظيمي.(٥٦)

---

(٥٦) يقول مروان البرغوثي، عضو المجلس الثوري في حركة «فتح»، وأمين سر اللجنة الحركية العليا لحركة «فتح» في الضفة الغربية، ولاحقاً عضو المجلس التشريعي «... من الواضح، تاريخياً وفي الأعوام الأخيرة، أن قوة ياسر عرفات ونفوذه جعلاه القائد الوحيد وصاحب القرار الوحيد بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني... [بحيث] أصبحت اللجنة المركزية لـ ‹فتح› مغيبة تماماً، ولم تعد صاحبة القرار... أصبحت المرجعية السياسية الوحيدة للشعب الفلسطيني متمثلة في ياسر عرفات... ليس صحيحاً أن ‹فتح›... هي التي تقود السلطة الوطنية. عرفات هو الذي يقودها.» أنظر: «فتح «الداخل»: حوارات صريحة مع قادة ميدانيين»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٢١، شتاء ١٩٩٥. ويقول نبيل عمرو، عضو المجلس الثوري في حركة «فتح»، ويشرف على صحيفة «الحياة الجديدة»، وأصبح لاحقاً عضو المجلس التشريعي: «علاقة ‹فتح› بالسلطة علاقة اندماجية. السلطة هي ‹فتح› و‹فتح› هي السلطة، والآخرون موجودون فقط لتزيين الكعكة.» المصدر نفسه.

ومن هنا، فإن التحول الأهم الذي شهدته المنظمة منذ سنة ١٩٨٢ كان في التراجع السريع لدور المؤسسات الوطنية، وتكريس القيادة الفردية، واتخاذ القرار خارج المؤسسات.[٥٧] ولعل تهميش المؤسسات الوطنية كان العامل الأبرز في توليد علاقات «زبائنية» وإدامتها.

تعني موضعة موقع العلاقات «الزبائنية» في الحقل الفلسطيني السياسي الراهن رؤيتها في سياق سياسة توسيع سيطرة قيادة السلطة الفلسطينية على المجتمع. ويحفل هذا الحقل بمشاهد متعددة ومتناقضة. فلا يكفي، على سبيل المثال، إبراز ما تورده الصحف من إعلانات وشكر وتقدير لرئيس السلطة الفلسطينية، أو ما تنشره من إعلانات توصّل إلى «صلح عشائري» بين هذه الحمولة أو العشيرة وتلك (ووتيرة حدوثها تتباين من منطقة إلى أُخرى على كل الأحوال)، وتجاهل ما تنشره الصحف ووسائل الإعلام المحلية بشأن قضايا كثيرة أُخرى.

فالصحف المحلية تنشر، بالإضافة إلى ما ذكر: أخبار اجتماع القيادة الفلسطينية الأسبوعي، بما فيها مجلس الوزراء، وقراراته وبياناته؛ وتنشر، بهذا القدر أو ذاك، تقارير عن مداولات المجلس التشريعي (يعقد اجتماعات أسبوعية، عادة)، ومشاريع القوانين التي يناقشها؛ قرارات وتوجهات وبيانات الوزارات المتعددة (وتمتد هذه من قضايا الضرائب، إلى إعلان عطاءات لمشاريع الوزارات المتعددة، إلى الدعوة إلى تسديد فواتير الكهرباء والهاتف، إلى قضايا تتعلق بالتعداد العام للسكان والمساكن...)؛ أخبار اللقاءات الرسمية التي يجريها رئيس السلطة الفلسطينية والوزراء الآخرون؛ ملاحق منتظمة للنساء («صوت النساء»)، وملاحق رياضية وثقافية وصفحات للفتيان والفتيات؛ إعلانات وظائف شاغرة؛ أسعار العملات ومداولات البورصة الفلسطينية؛ إعلانات فقدان هويات وجوازات سفر؛ مؤشر غلاء المعيشة الشهري الذي تصدره دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية؛ بيانات أو مقتطفات من بيانات الأحزاب والقوى السياسية، إضافة إلى ترجمات من الصحف العبرية والأجنبية، وتعليقات المحللين السياسيين الفلسطينيين بشأن مستجدات الوضع السياسي، ومقتطفات من توصيات المجلس التشريعي حول تقرير هيئة الرقابة العامة عن ظاهرة الفساد وسوء الإدارة في الوزارات، وبيانات عن

(٥٧) بشأن تجاهل المؤسسات الوطنية (لجنة تنفيذية ومجلس مركزي) في عملية التوصل إلى اتفاق أوسلو، أنظر: ممدوح نوفل، ١٩٩٥.

العنف ضد الطفل والمرأة،[٥٨] وغير ذلك. أي أن جزءاً غير قليل من مواد الصحف ذو طابع «حداثي»، أي يدور حول المواطنة وحقوق الإنسان وبناء الدولة.

ويمكن الاستطراد مطولاً عن خيارات الاستماع إلى الإذاعات ومشاهدة البرامج المتلفزة من قبل فلسطينيي الضفة والقطاع. وكذلك عن الخطابات الفلسطينية التي تتمحور حول بناء الدولة الحديثة والقيود والممارسات الاستعمارية الإسرائيلية، على الرغم من التباين في التصورات لشكل الدولة الحديثة التي تتضمنها هذه الخطابات.[٥٩]

قد يكون توزيع المناصب الأولى في السلطة الفلسطينية بين «عائد» و«مقيم» ذا دلالات تنظيمية بالنسبة إلى حركة «فتح»، لكنه ليس ذا دلالات سياسية وطنية كبيرة، خارج ملاحظة أن معظمها تعيينات لشخصيات من حركة «فتح».[٦٠] وفي كل الأحوال هناك مبالغة (ذات بعد أيديولوجي، على الأرجح)، في إبراز هيمنة «العائدين» على المناصب الأولى في السلطة الفلسطينية؛ فأغلبية الوزراء (حكومة حزيران/يونيو ١٩٩٦) من «المقيمين».[٦١] كما يميل توزيع مناصب وكلاء الوزارة ومساعدي الوكلاء إلى مصلحة «المقيمين». ويتمتع معظم الوكلاء والوكلاء المساعدين بمستوى عال من التعليم. فمن الأربعين وكيلاً ووكيلاً مساعداً، ٧ أشخاص فقط يحملون شهادة دبلوم أو أقل، و١٤ شخصاً يحملون شهادة

---

(٥٨) كتب في إعلان في الصحف المحلية لإحدى المنظمات النسائية الفلسطينية: «العنف ضد الطفل خرق لحقوق الإنسان»، ويدعو إعلان آخر النساء إلى استخدام خط الهاتف المفتوح: «حتى لا تكوني وحيدة ضعيفة يائسة حزينة...» مع تأكيد «ضمان السرية والمهنية التامة...»

(٥٩) يستمع الفلسطينيون إلى إذاعة «صوت فلسطين» والإذاعة الأردنية والإذاعة الإسرائيلية وإذاعة مونت كارلو والإذاعات المصرية، وتختلف الإذاعة الأكثر استماعاً بحسب المنطقة.

(٦٠) يقول مروان البرغوثي: «ولدينا [في فتح] ورشة عمل لدراسة كيفية تجسيد وحدة ‹الداخل› و‹الخارج›. ليس وارداً أن يظل ‹الداخل› عناصر، و‹الخارج› قيادة. هذه ليست علاقة متكافئة، ولا هي سليمة. معظم كوادر الخارج عاد وأخذ مواقع في السلطة. ليس هناك واحد لم يأخذ منصب مدير عام أو وكيل، ومن لم يأخذ عاد إلى ‹الخارج›، بينما من هم في ‹الداخل› لا دور لهم بعد أعوام طويلة من النضال.» (أنظر: «فتح «الداخل»...» مصدر سبق ذكره.

(٦١) بلغ عدد الوزراء «العائدين» ١١ وزيراً و«المقيمين» ١٣ وزيراً إذا استثنينا المستشارين بمنصب وزير. كما أن هذا التصنيف انتقائي في جانب منه، لأنه يصعب تصنيف البعض وخصوصاً العائدين المبعدين من قبَل إسرائيل. فالكثيرون من «العائدين» هم، أساساً، من الضفة والقطاع ولهم امتدادات عائلية وقرابية فيهما.

بكالوريوس، و١٣ شخصاً يحملون شهادة ماجستير أو دكتوراه، و٣ أشخاص يحملون شهادة محاماة، و٣ أشخاص يحملون شهادة طب. كما لم تتجاوز نسبة الأعضاء «العائدين» الذين انتخبوا إلى المجلس التشريعي ثلث مجموع أعضاء المجلس التشريعي (٣١,٨٪)، وهو أمر يشير إلى أن هناك وظائف أيديولوجية معينة وراء تضخيم وجود حالة انقسام بين «عائد» و«مقيم».

خلاصة

ليس دقيقاً إبراز «الحمائلية» أو العشائرية كسمة أساسية يرتكز عليها النظام السياسي الفلسطيني الراهن. وليس دقيقاً افتراض سيادة ثقافة سياسية غير ديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، أو افتراض سيطرة «العائدين» على السلطة. وإذا كانت «الزبائنية» المحدثة أحد أبعاد نظام الحكم القائم، فإن تفسيرها يتم لا في شخصية هذا الفرد أو ذاك بقدر ما يتم في سمات الحقل السياسي ومكوناته. ولذا فإن تراجع «الزبائنية» المحدثة منوط بتحولات في الحقل السياسي والبنية الاجتماعية ـ الاقتصادية التي يستند إليها. ويمكن تلخيص سمات الحقل السياسي الراهن ومكوناته، كما أشارت أجزاء متعددة من هذا البحث، كالتالي:

١ ـ تراجع دور المؤسسات الوطنية (مؤسسات م.ت.ف.) إلى حد الغياب الكامل، وتهميش المؤسسات التي نشأت مع قيام سلطة وطنية فلسطينية؛

٢ ـ قيام سلطة فلسطينية بالاعتماد على قاعدة تنظيمية فئوية، والتي قامت قبل استكمال بناء الدولة. ومن هنا تمتعها بموارد سياسية ومالية وتنظيمية، وتمتعها بشرعية استخدام العنف قبل قيام سلطة تشريعية وقضائية مستقلتين وفاعلتين؛

٣ ـ تراجع دور الأحزاب والتنظيمات السياسية، وتحديداً أحزاب المعارضة، وبالتالي، ضعف تأثيرها في نظام الحكم المتشكل، بما في ذلك تأثيرها في دمقرطة النظام السياسي. إضافة إلى سيادة أيديولوجيا شعبوية وطنية عامة وأشكال تنظيمية فضفاضة لدى حركة «فتح» المهيمنة على السلطة؛

٤ ـ وهن الاتحادات الجماهيرية والنقابات (وتحديداً الحركة النقابية العمالية والنسوية) التي تمثل مصالح فئات اجتماعية لها مصلحة في دمقرطة النظام ومأسسته؛

٥ ـ هشاشة وتفكك الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته شبه المطلقة للاقتصاد الإسرائيلي، وتأثير هذا في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية. لقد نجم عن هذا ضعف البورجوازية المحلية، وتفتت الطبقة العاملة، واستيعاب جزء مهم من الطبقة الوسطى في السلطة

والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد على مصادر تمويل خارجية؛

٦ ـ اضطرار السلطة، في مرحلة بناء الدولة، إلى الاعتماد على مساعدات الدول المانحة، وما ينجم عنها من شروط وقيود؛[٦٢]

٧ ـ التأثيرات المباشرة للسياسة والإجراءات الإسرائيلية في وضع السلطة الفلسطينية، بما في ذلك التجزئة الإقليمية للأراضي الفلسطينية، وخصوصاً الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين هاتين والقدس العربية.

(٦٢) توجهت نسبة عالية من أموال الدول المانحة إلى معالجة نتائج الأزمات السياسية الناجمة عن الإغلاقات وعن تأزم العملية التفاوضية. ولذا نجد أن نسبة عالية من المساعدات ذهبت لسد العجز في ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية ولدعم مشاريع التشغيل الطارىء. كما تميزت هذه المساعدات للمشاريع المرئية على الأرض بالبطء. هذا ولم تتلق السلطة الفلسطينية حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ ما لا يزيد على نصف المساعدات التي التزمتها الدول المانحة إلا قليلاً. أنظر:

Jerusalem Media & Communication Centre (JMCC), «Foreign Aid and Development in Palestine,» Phase 1 Report, Jerusalem, June 1997, and: JMCC, «Mortgaging Self-Reliance, Foreign Aid and Development in Palestine,» Phase 2 Report, Jerusalem.

الفصل السابع
الحركة السياسية الفلسطينية: بين الحكم الذاتي المجزأ والدولة العصية

تقيم الحركة الفلسطينية بحقل يخضع لتأثير عوامل ومناخات محلية وإقليمية متداخلة ومتصارعة تطرح إشكاليتها الخاصة في تشخيص وتحليل بنية هذه الحركة ومسرح عملياتها وخطابها السياسي. وسأناقش هذه الإشكالية عبر تسليط الضوء على مفاعلات النظام السياسي الفلسطيني الراهن.

أولاً: تشكّل السلطة قبل الدولة وبحضور الاحتلال

يبقى هدف إقامة دولة مستقلة على إقليم فلسطيني الهدف الرئيسي الموجه للحركة الوطنية الفلسطينية. ولا شك في أن الدخول في مفاوضات مع إسرائيل تم باعتباره لا يتعارض مع هذا الهدف، بل يمكن أن يوصل إليه. غير أن المفاوضات لم تولد، وبعد سبعة أعوام من بدئها وأكثر من أربعة أعوام من الاتفاق على «إعلان المبادىء» بين م.ت.ف. وحكومة إسرائيل، سوى سلطة فلسطينية محدودة، على إقليم مجزأ، وذات صلاحيات محدودة.

لقد قامت سلطة فلسطينية قبل قيام دولة، وقبل تحديد إقليمها بصورة نهائية. ويتسم الوضع الذي تقيم به السلطة الفلسطينية بالمحددات والشروط التالية:

١ ـ لا تملك السلطة الفلسطينية، وبعد أكثر من ثلاثة أعوام على قيامها، سوى سيطرة على جزء محدود من مجمل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة (منطقة أ). ويقع على أراضي الضفة والقطاع (الإقليم الذي تسعى السلطة الفلسطينية لإقامة الدولة عليه) تجمعات مدينية استيطانية أجنبية، مستقلة تماماً عن السلطة الفلسطينية، وتخضع لسيادة دولة مستعمرة (إسرائيل)، وترتبط مباشرة بإقليم هذه الدولة عبر سلسلة من الطرق الالتفافية، وتشكل امتداداً لمجتمعها ونظامها السياسي. وتواصل الدول المستعمرة مصادرتها للأراضي وتوسيع مستعمراتها في الإقليم الذي تسعى السلطة الفلسطينية لإقامة الدولة عليه. وتشكل المستعمرات

الاستيطانية تفتيتاً إضافياً لوحدة الأراضي الفلسطينية المجزأة حالياً إلى ثلاث وحدات رئيسية: القدس، وباقي الضفة الغربية، وقطاع غزة. وتسيطر إسرائيل على الطرق بين هذه الوحدات (المعازل). بتعبير آخر، تفتقد السلطة الفلسطينية السيادة فوق إقليم محدد ومتصل.

٢ ـ لا تتمتع السلطة الفلسطينية بالسيطرة على الموارد الطبيعية بما في ذلك في منطقة (أ). فإسرائيل تسيطر على المياه وهي عنصر حيوي للتنمية ولمواجهة متطلبات النمو السكاني. وتقيد اتفاقية باريس (٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤) الاقتصاد الفلسطيني المجزأ بشروط غير متكافئة، إذ تتحكم إسرائيل في الواردات والصادرات وفي الحركة العمالية والضرائب غير المباشرة، وهي لا تطبق هذه الاتفاقية إلا بصورة انتقائية. هذا فضلاً عن تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي الذي همش وسلب فرصة النمو المستقل خلال ثلاثة عقود من الاحتلال الاستيطاني.

٣ ـ لا تتمتع السلطة الفلسطينية باحتكار الاستخدام الشرعي للعنف سوى في منطقة (أ). وفي كل الحالات، يعطى أمن الأفراد الإسرائيليين أولوية على حقوق المواطن الفلسطيني وأمنه. وظهر هذا جلياً بعد التفجيرات في تل أبيب والقدس في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦، وفي تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر ١٩٩٧، حيث تولت الحكومة الإسرائيلية ممارسة ضغوط متعددة (سياسية وإدارية ومالية واقتصادية) على السلطة الفلسطينية لدفعها إلى اتخاذ إجراءات لتصفية البنية التحتية «للإرهاب». وقد نجم عن ذلك اعتقالات تعسفية لكثيرين من مؤيدي الحركة الإسلامية (وحركة «حماس» تحديداً)، وإغلاق بعض مؤسساتها الاجتماعية. إن هذا يعني وجود قيود ملموسة على احتكار السلطة الفلسطينية ممارسة العنف «الشرعي» في مناطقها، كون بعض هذا العنف، على الأقل، يُمارس استجابة لضغط قوة خارجية. كما تجد السلطة الفلسطينية نفسها في وضع حرج نتيجة عدم قدرتها على حماية مواطنيها من الاعتقالات الإسرائيلية، وعدم قدرتها على منع إطلاق النار على المتظاهرين، ومصادرة الأراضي، وبناء الطرق الالتفافية والحواجز، ومواصلة الاستيطان وتهويد مدينة القدس، وتعطيل الحركة بين الأراضي الفلسطينية. هذا إضافة إلى العقبات التي تقيمها الإجراءات الإسرائيلية أمام تحرك أعضاء المجلس التشريعي والسلطة، وما يسببه هذا من تعطيل لأعمال المجلس ولجانه. ويحتاج رئيس السلطة إلى موافقة السلطات الإسرائيلية للتنقل بين المناطق الفلسطينية وخارجها.

٤ ـ لا يزال أكثر من نصف الشعب الفلسطيني يعيش خارج فلسطين محروماً حقه في العودة. فعدم مشاركة هذا الجزء من الفلسطينيين في الانتخابات، أو في تقرير مسار المفاوضات التي تمس مصيره ومصالحه، يجعل من الحديث عن شعب

ينتخب ويراقب حكومته حديثاً بعيداً عن الواقع.

٥ ـ يضغط تأخير وتعطيل عملية المفاوضات في اتجاه تأجيل إقامة مؤسسات وطنية ديمقراطية وممارسة دورها في إطار الفصل بين السلطات وإقرار دستور موقت ينظم العلاقة بينها. فالسلطة التنفيذية تطرح المواجهة مع إسرائيل على أنها القضية الأولى والأهم في المرحلة الانتقالية. كما أن هذا التعطيل يضعف السلطة الفلسطينية وعزيمتها على التحول الدولاني.

لقد أدى تشكّل سلطة قبل تشكّل دولة، والضغوط التي تمارس على هذه السلطة لتتولى وظيفة المحافظة على الأمن الشخصي للإسرائيليين، قبل الوصول إلى حل للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، إلى نمو بيروقراطي متضخم للأجهزة الأمنية والشرطية إضافة إلى المدنية، وإلى نمو عدد كبير من الوزارات والأجهزة الأمنية والهيئات الحكومية غير الملائم مع حجم السكان أو حاجات المرحلة الانتقالية. وترافق هذا النمو مع مركزة الصلاحيات بيد رئيس السلطة الفلسطينية، الأمر الذي أتاح نمو بعد «زبائني» متداخل مع بنى بيروقراطية أمنية ومدنية متضخمة نسبياً.

تطرح السلطة الفلسطينية نفسها، وهذا هو مسوغ قيامها، أداة للتحول الدولاني. وهو تحول ما زال في بداياته. فعلى الرغم من كل مفردات ورموز «السيادة» المعتمدة من السلطة فإنها ما زالت تفتقر، بعد أربعة أعوام على قيامها تقريباً، إلى مقومات دولانية أساسية.[1] فإذا كان أحد شروط الدولة يتمثل (وفقاً لتعريف بعض علماء الاجتماع) في احتكار شرعية استخدام العنف فوق إقليم محدد له عاصمته، فإن الإقليم الفلسطيني يبقى غير محدد ومجزأ ومخترقاً وعاصمته محتلة، بل إن ممارسة العنف والسيطرة على الموارد الطبيعية تتمّان، من قبَل دولة أجنبية، على مناطق واسعة من الإقليم الفلسطيني المحدد للدولة.

ثانياً: تضخم بيروقراطية السلطة

أتاح قيام سلطة قبل تشكل دولة، وسعيها لفرض سيطرتها على إقليمها، وضغوطات إسرائيل لتحويل هذه السلطة إلى حام للأمن الفردي للإسرائيليين، قبل

(١) من الشعارات التي رفعتها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في تحضيرها للتعداد العام للسكان والمساكن: «تعداد السكان والمساكن، ممارسة سيادية»؛ «تعداد السكان والمساكن... دولة فلسطينية في طور النشوء.»

أي شيء آخر ـ إذ ليس في قدرة السلطة الفلسطينية تهديد الأمن الاستراتيجي لدولة إسرائيل ـ إلى تضخم الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وتقدر المصادر العلمية أن عدد أفراد هذه الأجهزة وصل إلى نحو ٣٤ ألف شخص في صيف سنة ١٩٩٧ لمجموعة من السكان يقل عددها عن ثلاثة ملايين نسمة.[٢] لقد ساهم في هذا النمو السريع وجود «ازدواجية السلطة» على الأرض عند بداية قيام السلطة الفلسطينية. لكن نمو الأجهزة الأمنية استمر بعد حسم «ازدواجية السلطة» في مرحلة مبكرة، بالاعتماد، أساساً، على القاعدة التنظيمية للسلطة (حركة «فتح»)، وعبر استثمار هلع الشارع الفلسطيني من تفجر حرب أهلية تحمل في أحشائها نتائج مدمرة على مجمل المشروع الوطني الفلسطيني. ويرى البعض أن هذا الحجم من القوات والأجهزة الأمنية الفلسطينية يحمل إشارات رادعة من قبَل السلطة الفلسطينية، لا للمعارضة الفلسطينية السياسية والجماهيرية فقط (وهو الدور الذي توليه إسرائيل والولايات المتحدة الأولوية المطلقة)، بل أيضاً لإسرائيل بوجود تصميم على مجابهة مشروعها التوسعي والمعادي للاستقلال الفلسطيني، كما دلت على ذلك أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.[٣] وينطلق التقدير الأخير من التكوين البشري لأجهزة الأمن الذي عاش جزء فاعل منه تجربة المقاومة والانتفاضة، وصعوبة أن يبقى هذا التكوين مكتوف الأيدي في الوقت الذي تقوم إسرائيل بقمع

---

(٢) من الأجهزة الأمنية: الاستخبارات العامة؛ الأمن الوقائي؛ أمن الرئاسة؛ القوة ١٧؛ القوات الخاصة؛ الأمن العسكري؛ البحرية؛ الشرطة الانضباطية؛ إضافة إلى مكتب المدعي العام، وأكاديمية سعد صايل العسكرية. أنظر: Usher, 1995.

(٣) في هذا السياق يكتب أحد المعلقين الفلسطينيين:

«في السابق وقبل عودة قيادة منظمة التحرير إلى أرض الوطن وقيام السلطة، كانت المصادمات المباشرة تقع بين المدنيين الفلسطينيين والعسكريين الإسرائيليين، وعرف أطولها وأعنفها بالانتفاضة، أمّا الآن وبعد وجود السلطة (الفلسطينية) في الضفة الغربية وقطاع غزة فمن الطبيعي أن تتحمل السلطة وقيادة منظمة التحرير مسؤولية المواجهة، وأن تتولى توجيه الصراع وجهاً لوجه بين السلطتين السياسيتين. فغير ذلك كان يعني انتهاء دور السلطة كسلطة وطنية... ومن الطبيعي أيضاً أن تتحمل قوات الأمن الوطني وأجهزة السلطة الفلسطينية الأُخرى مسؤولية الدفاع عن النفس وعن مواقعها وعن أهلها المدنيين العزل من السلاح، لا سيما وأن السلطة الفلسطينية ليست عميلة، ولم يجر تشكيلها من قبل الاحتلال...» ويضيف: «إن التعريف العلمي لما يجري في الضفة والقطاع ولما ستتطور له الأوضاع لاحقاً هو صدام مباشر، أو شكل من أشكال الحرب بين كيانين متداخلين مع بعضهما البعض ومنفصلين في آن واحد.» أنظر: ممدوح نوفل، «انتفاضة أم صراع مكشوف بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل»، صحيفة الأيام، ١/١٠/١٩٩٦.

مواطنيه وقتلهم وخطف أحلامهم بالتحرر. في المقابل، يشار إلى أن التنافس بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية يقلص قدرتها على التوحد والفعل المشترك في وجه التعسف الإسرائيلي. كما يشار، في هذا السياق، إلى التنسيق الوثيق الذي يقيمه بعض الأجهزة الأمنية الفلسطينية مع أجهزة الأمن الإسرائيلية، بحسب نصوص اتفاقية القاهرة. لكن الكثيرين من المحللين الفلسطينيين استخلصوا بعد مواجهات أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، فشل مشروع حزب العمل في صوغ سلطة فلسطينية غير وطنية تكون «محمية إسرائيلية» بعد أن أثبتت أنها سلطة وطنية.(٤)

مكّن تشكل سلطة مع استمرار الاحتلال لأجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧ وقبل قيام الدولة المستقلة، من توظيف إسرائيل لبعض نشاطات الاتجاه الإسلامي للضغط المتعدد الأشكال على السلطة الفلسطينية، تحت شعار مطالبة السلطة الفلسطينية بمحاربة «الإرهاب» وتدمير بنيته التحتية.(٥) وهو مطلب يتلخص في دعوة السلطة الفلسطينية إلى اعتقال مئات المواطنين اعتقالاً تعسفياً، وإغلاق الكثير من المؤسسات الاجتماعية والخيرية، من جهة، واعتبار «التنسيق الأمني» (وهو بالضرورة أحادي الاتجاه) المهمة التي على الطرف الفلسطيني أن يواصلها من دون انقطاع وفي كل الظروف، مع مواصلة إسرائيل استيطانها وإجراءاتها التقييدية، من جهة أُخرى.

لم ينحصر التضخم البيروقراطي في الأجهزة الأمنية فقط، بل شمل أيضاً

---

(٤) يرى البعض أن مغزى هبَّة أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ «انهيار نموذج 〈حزب العمل〉 للحل بإقامة سلطة فلسطينية غير وطنية تكون محمية إسرائيلية.» ويستخلص من ذلك «أن على السلطة الفلسطينية أن تستنتج من هذه الأحداث أن النتيجة الصحيحة: المجتمع الفلسطيني هو الذخر الاستراتيجي الأساسي. وعندما تغيب السيادة عن الأرض يجب أن تستبدل بسيادة على المؤسسات. لقد كانت السيادة دائماً شرطاً للديمقراطية، لكن هناك حالات تاريخية تكون فيها الديمقراطية هي شرط السيادة.» أنظر: مقابلة مع عزمي بشارة، في: «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٢٨، خريف ١٩٩٦.

(٥) بشأن رؤية عدد من المحللين الإسرائيليين للموقع المحوري الذي يحتله «الأمن» ومحاربة «الإرهاب» في تقويم السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية، أنظر: الشقاقي (تقديم)، آذار/مارس ١٩٩٥. شملت الإجراءات الإسرائيلية الضاغطة على السلطة الفلسطينية: فرض الطوق الأمني على كل مناطق الضفة والقطاع؛ تأجيل دفع مستحقات السلطة الفلسطينية الضريبية والجمركية؛ تعليق المفاوضات ووقف سحب قواتها من المناطق المقررة من منطقة (ب)؛ شن حملات اعتقال واسعة للمواطنين الفلسطينيين؛ تأجيل إطلاق المعتقلين؛ التهديد بالتشويش على الإذاعة الفلسطينية؛ دعوة دول العالم إلى وقف المساعدات للسلطة الفلسطينية.

الأجهزة الإدارية المدنية. فقد برز هذا في تأليف مجلس وزراء موسع (يضم ٢٢ وزيراً بحقائب، وخمسة وزراء من دون حقائب)، وفي تعيين عدد واسع من الوكلاء والوكلاء المساعدين (وصل إلى ٤٠ شخصاً)، وأضعاف هؤلاء من المدراء العامين، إضافة إلى محافظي المناطق، ورؤساء البلديات. هذا، إضافة إلى تشكل نوع من الازدواجية في عمل الوزارات الموجودة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة بحكم غياب «المعبر الآمن» بينهما. كما تعمل أكثر من وزارة في مجالات متداخلة؛ ففي مجال التربية والثقافة هناك: وزارة التربية؛ وزارة الثقافة؛ وزارة التعليم العالي؛ وزارة الإعلام. وهناك في مجال الصناعة والتجارة، أربع وزارات: وزارة التجارة والاقتصاد؛ وزارة التخطيط والتعاون الدولي؛ وزارة التموين؛ وزارة الصناعة. ولكل من هذه الوزارات كادرها الإداري الخاص. ولا شك في أن أثر م.ت.ف. وبنية الاقتصاد الهشة غير القادرة على توفير تنافس فيما يتعلق بفرص العمل مع السلطة هما من العوامل الكامنة وراء هذا التضخم، حيث قُدر عدد العاملين في أجهزة الإدارات المدنية في صيف سنة ١٩٩٧ بأكثر من ٤٠ ألف شخص لعدد سكان يقدر بـ ٢,٦ مليون نسمة. لكن الاعتبار الأبرز الكامن هو اعتبار سياسي، يتمثل في الرغبة في توسيع قاعدة السلطة، وفي استيعاب أكبر عدد ممكن من تنظيم حركة «فتح» في أجهزة السلطة ومؤسساتها.

ثالثاً: انكشاف الكيان الفلسطيني

استندت مرجعية اتفاق أوسلو إلى قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ ومبدأ «الأرض مقابل السلام»، وهي مرجعية لا تطرح بشكل لا لبس فيه قيام دولة فلسطينية مستقلة. فاتفاق «إعلان المبادىء» ترك مصير الأراضي الفلسطينية المحتلة لمفاوضات مع طرف لا يقر بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وبحقه في دولة مستقلة، كما ترك قضايا الحدود والمياه والمستعمرات الإسرائيلية واللاجئين والقدس العربية لمفاوضات لا ضمانة دولية في استمرارها، ولا أن هدفها، تحديداً، قيام دولة فلسطينية مستقلة ومعترف بها، كمحصلة مساومة تاريخية للصراع.

صحيح أن حزب العمل الإسرائيلي أزال من برنامجه الاعتراض على قيام دولة فلسطينية، لكن موقفه بقي (كما تدل تصريحات رئيس حزب العمل الجديد، إيهود براك) لا يحبذ قيام دولة فلسطينية مستقلة، وإنما كياناً مرتبطاً كونفدرالياً بالأردن، ومقيداً أمنياً بالاستراتيجيا الأمنية الإسرائيلية. كما أن موقفه يصر على احتفاظ إسرائيل بالسيطرة على المواقع الاستراتيجية في الضفة الغربية ومعظم

المستعمرات، وعلى إبقاء القدس «موحدة» تحت السيادة الإسرائيلية. وأغلق تولي التحالف الليكودي السلطة، في منتصف سنة ١٩٩٦، الفرصة أمام مشروع دولة فلسطينية ذات سيادة على أراضي الضفة الغربية والقطاع، كما اتضح من السياسة التي تولاها هذا التحالف بتسريعه الاستيطان وتهويد القدس ودعوته إلى بدء مفاوضات الحل النهائي قبل استكمال استحقاقات المرحلة الانتقالية، وجعله محاربة «الإرهاب» القضية المفصلية في العلاقة بالسلطة الفلسطينية.(٦) وترى سياسة الليكود بقيادة نتنياهو أن الوضع الأمثل يتجسد في قيام مباحثات بشأن المشكلات الخليقة بتعريض أمن الإسرائيليين الفردي للخطر، ولا شيء آخر. وهو لا يرى غضاضة في التضحية بالمفاوضات مع الفلسطينيين والدول العربية إذا ما تبين أن المفاوضات تتعارض مع تصوره للأمن الإسرائيلي. وهكذا تحولت عملية «السلام» إلى مجرد أداة لتعزيز أمن إسرائيل ولا صلة لها بأمن الآخرين أو حقوقهم.(٧)

---

(٦) ينص برنامج الليكود السياسي على ما يلي: «إن حكومة إسرائيل ستعمل على تمكين الفلسطينيين من إدارة شؤون حياتهم بحرية ضمن إطار حكومة ذاتية. أمّا الشؤون الخارجية والدفاع والأمور التي تتطلب التنسيق فستبقى مسؤولية إسرائيل. والحكومة الإسرائيلية ستعارض إقامة دولة فلسطينية مستقلة.» أنظر: درويش، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ويرى بعض المحللين السياسيين أن نتنياهو «يخطط للاحتفاظ بالسيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية مع مساعدة أردنية لإدارة مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية.» أنظر: بشارة [مروان]، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وانظر أيضاً: سلفيتي، آذار/مارس ١٩٩٧.

اعتبر نتنياهو في خطاب ألقاه أمام اللجنة المركزية لتكتل الليكود في ١٩٩٦/٩/٥ أن «لا وجود لدولة فلسطينية ولن يحدث ذلك في المستقبل.» وأضاف: «... القدس ستبقى موحدة تحت سيادتنا. أعلمتُ السلطة الفلسطينية أننا لن نقبل بعد اليوم حدوث عمليات انتحارية ضد إسرائيل.. وقلت أيضاً إن الاستيطان سيستمر في يهودا والسامرة، وفي غزة، وأن الخليل ليست كغيرها من مدن الضفة الغربية لأنها مدينة يهودية توجد فيها رموز شعبنا ولا بد من ضمان شروط العيش الطبيعية لليهود.»

وفي بداية آب/أغسطس ١٩٩٦، رفعت حكومة الليكود القيود على توسيع المستعمرات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعادت قيادة الليكود إلى لغة يهودا والسامرة في الإشارة إلى الضفة الغربية.

(٧) تجدر ملاحظة أن الخروقات، في معظمها، التي ادعت حكومة إسرائيل أن السلطة الفلسطينية اقترفتها هي «خروقات» تمس «السيادة» الفلسطينية. وهو أمر يؤكد توجه تحالف الليكود الحاكم إلى منع قيام دولة فلسطينية. وتشمل هذه الخروقات: نشاطات مكاتب السلطة الفلسطينية في القدس الشرقية؛ وجود أكثر من ٣٠ ألف شخص يقيمون بطرق غير «شرعية» في مناطق السلطة الفلسطينية بعد أن دخلوا بهدف الزيارة؛ عدم إعطاء إسرائيل كل ما يتعلق بالقضايا التشريعية في إطار المجلس التشريعي الفلسطيني؛ التحريض ضد إسرائيل؛ التظاهرات التحريضية؛ إعاقة =

لذا ليس غريباً ألاّ تتوقع أغلبية الفلسطينيين تحقيق سلام مع إسرائيل حتى قبل تولي الليكود السلطة في إسرائيل. وليس غريباً أن تتصاعد نسبة المتشائمين من المستقبل بين الجمهور الفلسطيني في الضفة والقطاع من ١٦,٦٪ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى ٢٥٪ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ وإلى نحو ٣٨٪ في آب/أغسطس ١٩٩٧، بحسب استطلاعات مركز القدس للإعلام والاتصال.[٨]

رابعاً: ضعف الممأسسة «الدولانية»

أ) غياب القضاء المستقل

بتاريخ ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٦، سجل القضاء الفلسطيني سابقته الأولى في ظل سلطة وطنية حين أصدرت هيئة مؤلفة من خمسة قضاة في محكمة العدل العليا الفلسطينية، في رام الله، قراراً بإطلاق عشرة طلبة من جامعة بير زيت محتجزين لدى أجهزة الأمن الفلسطيني منذ آذار/مارس من السنة نفسها، من دون توجيه لائحة اتهام لهم و/أو تقديمهم إلى المحاكمة. وقدم عدد من المحامين لائحة دعوى تضمنت أن الاعتقال تم «بوجه غير مشروع لمخالفته الأصول القانونية الواجبة الاتباع.» واعتبرت اللائحة أن «اعتقال المستدعين هو اعتقال تعسفي مشوب بعيب إساءة استعمال السلطة.» ورد مدعي عام رام الله أن الاعتقال تم من قبَل المدعي العام العسكري. وعند الرجوع إلى الأخير جاءت الإجابة الشفهية أن «الأمر

= تحركات الإسرائيليين؛ إضعاف (كذا) الإشراف الإسرائيلي الوحيد على المعابر الحدودية (مثل بناء المطار الفلسطيني في رفح)؛ إطلاق سجناء «حماس» وعدم تسليم المطلوبين إلى إسرائيل والعمل غير الكافي في ملاحقة من تشتبه إسرائيل في أنهم يدعمون سياسة استخدام أساليب مسلحة ضد الاحتلال. أنظر: داني روبنشتاين، «هآرتس»، نقلاً عن صحيفة «الأيام»، ٢٠/٧/ ١٩٩٦، ص ١٤.

(٨) في استطلاع للرأي في الضفة والقطاع أُجري في آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، لم يتوقع ٥٩,٥٪ من المستفتين تحقيق سلام دائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولم تتعد نسبة الذين توقعوا تحقيق سلام ١٩,١٪. وتتقارب النسب إلى درجة كبيرة بين الضفة والقطاع في هذا المجال. أنظر: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ـ نابلس، «استطلاع للرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥». وفي استطلاع آخر، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، قال نحو ثلثي المستفتين إن عملية السلام أثرت بشكل سلبي أو سلبي جداً في الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية. أنظر: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ـ نابلس، «استطلاع للرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦».

لا يتعلق بالمدعي العام العسكري وهو خارج عن اختصاصه.» وفي رده طلب النائب العام رد الدعوى على اعتبار أنها رفعت ضد النائب العام والرئيس ياسر عرفات بوصفه رئيساً للسلطة التنفيذية ووزيراً للداخلية. ودعم حجته قائلاً إن: «التشكيل الوزاري جاء خلواً من تعيين وزير للداخلية، وعليه لا يمكن الافتراض بأن الرئيس ياسر عرفات هو وزير الداخلية...»

واعتبرت هيئة القضاة أن هناك «حقيقة مؤكدة... وتتلخص في وجود عشرة طلاب من جامعة بير زيت محتجزين في سجن رام الله»، وأن إنكار النائب العام الدعوى جملة وتفصيلاً هو «إنكار لواقعة اعتقال ووجود المستدعين في سجن رام الله»، ويعكس «مسلكاً خطيراً يوحي بأن هؤلاء الأشخاص أصبحوا في حكم المفقودين الذين لا يعرف مصيرهم أو مكان وجودهم أو من قام بالقبض عليهم.» واعتبر القضاة أن «النائب العام هو الذي يمثل الحكومة فيما يقام منها أو عليها من دعاوى.» وارتأت هيئة المحكمة:

«إن إدراج وذكر اسم الرئيس كخصم في الدعوى نابع عن طبيعة الوضع الإداري للسلطة الوطنية الفلسطينية فيما يتعلق بأجهزتها الأمنية المتعددة، التي تمارس كل منها وظائف تخرج عن اختصاصها وهي من خلال ذلك تتعامل وكأنها صاحبة الصلاحية في اتخاذ هذا الإجراء أو ذاك بحيث تكون النتيجة عدم معرفة الجهاز أو الجهة التي اتخذت ذلك الإجراء مما ينتج عنه إشكال يؤدي إلى القول بأن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية باعتباره رئيساً عاماً وأعلى للأجهزة الأمنية هو المسؤول عن اتخاذ الإجراء الذي تم القيام به من قبل هذه الأجهزة... وفي جميع الأحوال فإننا لا نرى في مخاصمة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في هذه الدعوى ما يؤدي إلى القول بعدم صحتها أو أنها مردودة لهذا السبب.»

واعتبرت المحكمة «أن إجراء اعتقال وتوقيف المستدعين في سجن رام الله منذ شهر آذار [مارس] ١٩٩٦ حتى الآن قد تم دون سبب قانوني ومبني على إجراءات باطلة ومخالفة لأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية الأمر الذي يستوجب إلغاء هذا الإجراء... والإفراج عنهم فوراً.»[٩]

وقد أثار رفض المعنيين (جهاز الأمن) تنفيذ قرار محكمة العدل العليا تساؤلات داخل المجلس التشريعي (الجلسة بتاريخ ١٩٩٦/٩/٦). وحمّل بعض أعضاء المجلس وزير العدل المسؤولية، وطالب بأن يُمنح وزير العدل مهلة محددة

(٩) أنظر: خالد البطراوي: «القضية ٢٥/٩٦ قضية يسجلها التاريخ»، صحيفة «الأيام»، ٨/٢٥/ ١٩٩٦.

لتقديم تفسير لمجريات القضية، وأن يُطرح اقتراح يوقعه عشرة أعضاء يقضي بحجب الثقة عن الوزير. ورأى بعضهم، آنذاك، أن إحالة رئيس محكمة العدل العليا على التقاعد تمت عقوبة على قراره الإفراج عن كل الذين لم تثبت إدانتهم، مذكرين بأن أحكاماً قضائية كثيرة لم تنفذ.

وفي شباط/فبراير ١٩٩٥، وتحت ضغوط إسرائيلية وأميركية، صدر مرسوم رئاسي فلسطيني بتأسيس محكمة أمن الدولة. واستند المرسوم إلى قوانين سارية المفعول في قطاع غزة خلال فترة الحكم المصري، وإلى دستور «فلسطيني» صدر في غزة سنة ١٩٦٢. ويترأس المحكمة قضاة عسكريون. ولا تسمح أحكام المحكمة العسكرية باستئناف قراراتها، ويمكن لرئيس السلطة الفلسطينية المصادقة على قرار المحكمة أو تغييره. وتتبع المحكمة السلطة التنفيذية.

تبين الواقعتان السالفتان غياب سلطة قضائية مستقلة.(١٠) وقد عزز هذا الغياب تأخير إقرار قانون أساسي فلسطيني، وهو غياب يسهل انتهاك حقوق المواطنة، ويبيح للأجهزة الأمنية إعادة اعتقال سجناء بعد ساعات قليلة من إطلاقهم من قبَل النائب العام، ويشير إلى نهج تفردي بالسلطات والصلاحيات ظهر بوضوح في الصراع بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية.

ب) تهميش سلطة المجلس التشريعي

يمكن النظر إلى توسيع عضوية المجلس الوطني وظروف عقده في غزة في نيسان/أبريل ١٩٩٦ (أول مرة يعقد على أرض فلسطين منذ إعادة تشكيل م.ت.ف. في شباط/فبراير ١٩٦٩)، بعد أعوام على غياب المجلس، من زاوية انتهاء دوره كمؤسسة وطنية. لقد انتقل مركز الثقل الوطني إلى الأراضي الفلسطينية، وانتقل مركز الثقل المؤسساتي الوطني إلى المجلس التشريعي، لكونه منتخباً ديمقراطياً ويتمتع بشرعية محلية ودولية، من جهة، ولطبيعة مهماته التشريعية والرقابية وانتظام حياته الداخلية، من جهة أُخرى. لذا، كان من المتوقع بعد الشلل الذي أصاب مؤسسات م.ت.ف. أن يشكل قيام مجلس تشريعي، يتمتع

(١٠) أنظر المقابلة التي جرت مع رئيس المحكمة العليا (القاضي قصي العبادلة)، واعتبرت سبباً في إقالته في: صحيفة «الرسالة»، العدد ٣٥، ١٥/١/١٩٩٨. وقد ورد على لسان القاضي المذكور أن «بعض الأجهزة في السلطة التنفيذية حاولت أن تغتصب صلاحيات السلطة القضائية.. وأن بعض هذه الأجهزة تدخلت وتقوم بالتدخل في شؤون قضايا مدنية بحتة...»

بصلاحيات التشريع والرقابة والمساءلة للسلطة التنفيذية، حدثاً مهماً في الحقل السياسي الفلسطيني، وأن ينجم عنه صراع بشأن صلاحيات هذه المؤسسة ودورها الوطني. ومن هنا بدأ المجلس أعماله بجدل صاخب مع رئاسة السلطة التنفيذية بشأن آلية طرح مسودة القانون الأساسي ومناقشتها. واعتبرت رئاسة السلطة، في حينه، أن المشروع ما زال «مسودة»، وأنها لم تمر على اللجنة القانونية الخاصة التي أناطت بها اللجنة التنفيذية للمنظمة مناقشة مسودة المشروع قبل تقديمها إلى المجلس. لقد جرى الجدل، في جانب منه، على خلفية أن تأخير مناقشة المشروع يهدف إلى تأخير إقراره، الأمر الذي يعني تعطيل مشاريع قوانين كثيرة تنتظر بتّها وإقرارها، وهو أمر يبقي السلطة التنفيذية من دون مرجعية قانونية، وبالتالي طليقة اليدين.[١١] أي أنه جدل تمحور حول الفصل بين السلطات

(١١) في إطار الصراع الذي دار بشأن مشروع «النظام الأساسي» بين رئيس السلطة التنفيذية وأعضاء من المجلس التشريعي، طرح عضو المجلس د. حيدر عبد الشافي (استقال لاحقاً)، تصوره للعلاقة بين المجلس التشريعي وكل من المجلس الوطني الفلسطيني والسلطة التنفيذية، كما يلي:

١ ـ المجلس الوطني هو القيادة والسلطة العليا لمنظمة التحرير، والمجلس التشريعي هو المجلس المنتخب والممثل الشرعي لجماهير الفلسطينيين في القدس والضفة الغربية وغزة، ويشكل جزءاً مهماً من المجلس الوطني. والمجلسان، في إطارهما الموحد، يشكلان المرجعية الأساسية للقضية السياسية، ويجب أن تخضع مسيرة السلام والمفاوضات لما يقرره هذا المجلس الموحد.

٢ ـ المجلس التشريعي هو المجلس المنتخب ويحمل أمانة الدفاع عن مصالح الجماهير وشؤونها الحياتية في المناطق المحتلة بالتعاون مع سلطة تنفيذية يمنحها ثقته ويشكل مرجعيتها وهي تباشر عملها ومسؤولياتها بموجب القوانين التي يقرها ويتبناها. أمّا مسؤوليته السياسية فيمارسها في إطار من التوحد والتنسيق مع المجلس الوطني. مرجعية المجلس التشريعي هي جمهور الناخبين ولا وصاية أو سلطة لأية جهة أُخرى عليه.

٣ ـ يعمل المجلس التشريعي على تكريس النهج الديمقراطي وممارسته، وهو ما يعني تأكيد سلطة الشعب وتنفيذها. والديمقراطية تعني سيادة القانون وفصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتأكيد مرجعية السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية والاستقلال الكامل لسلطة القضاء، وتأكيد احترام حقوق الإنسان بما في ذلك حرية التعبير والاجتماع وحرية الصحافة.

٤ ـ من أجل تنفيذ هذه المفاهيم وتنظيم العلاقات بين أجهزة السلطة الوطنية الثلاثة ـ التشريعية والتنفيذية والقضائية ـ على المجلس أن يتبنى ما يسمى بالدستور الموقت أو القانون الأساسي. ومن الواضح أن تبني القانون الأساسي هو من أولويات مهمات المجلس التشريعي.

٥ ـ إن إنجاز القانون هو مسؤولية أساسية للمجلس ولا تتحمل التأخير من أية جهة.

أنظر: صحيفة «الأيام»، ١٩٩٦/٧/٢١.

الثلاث، لأن وجود دستور شرط ضروري للحكم الديمقراطي ـ البرلماني. لقد استخدمت رئاسة السلطة موقعها في م.ت.ف. للاستقواء على المجلس التشريعي عبر الإصرار على أن المنظمة هي المرجعية العليا لعمل المجلس (والسلطة التنفيذية)، والتحذير من محاولات تجاوز المنظمة وشطب دورها. هذا في الوقت الذي لم تعد فيه مؤسسات المنظمة حاضرة في الحياة السياسية الفلسطينية.[١٢] ولم يكن هذا الصراع صراعاً متكافئاً، بحكم الموارد التي تتحكم فيها السلطة التنفيذية، ومصادر القوة التي يمسك بها رئيس السلطة التنفيذية باعتباره رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة، ومنتخباً بصورة مباشرة من الجمهور في الضفة الغربية وقطاع غزة كرئيس للسلطة الفلسطينية، وبحكم كونه رئيساً لحركة «فتح» ويتمتع برصيد وطني كشخصية قيادية تاريخية أولى.

اعتبر النائب الأول السابق لرئيس المجلس التشريعي أن أسباب توتر العلاقة بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية تعود إلى أن «بعض المراتب العليا [في السلطة التنفيذية] ترى أن مداولات المجلس [التشريعي] بعيدة عن تقدير حقيقة الظروف التي تمر بها البلاد، وعن مراعاة المعركة المحتدمة التي تخوضها القيادة المركزية... وبعض المراتب الرفيعة غير مرتاحة لمبدأ المساءلة أصلاً، بعد أن اعتادت أن لا يكون هناك معقب على قراراتها وأعمالها، وبعض المراتب خائفة على مناصبها وصلاحياتها، جازعة من تسليط الأضواء على ممارساتها.»[١٣] واعتبر النائب أن «لا ديمقراطية دون قاعدة توزيع السلطات (أو الفصل بين السلطات)، ولا مجلس نيابي دون صلاحية الرقابة على أعمال مجلس الوزراء.»

في الواقع، إن تأخير إقرار القانون الأساسي ارتبط بالصراع بين المجلس التشريعي ورئاسة السلطة الفلسطينية بشأن دور الأول، وفي مناخ ساده إحساس

---

(١٢) نقلت الصحف إصرار رئيس السلطة الفلسطينية، في بداية أعمال المجلس التشريعي، على التأكيد «أن منظمة التحرير هي المرجعية وأن لجنتها التنفيذية هي قيادة الشعب الفلسطيني التي فاوضت ووقعت الاتفاقيات باسمه. وهذه القيادة بدورها تستمد صلاحياتها من البرلمان الوطني لعموم الشعب الفلسطيني، الذي مجلسكم جزء منه، إنكم جزء من المجلس العام الذي يمثل جميع الفلسطينيين، ولستم جسماً منفصلاً أو مستقلاً عنه. وبالتأكيد، لستم هيئة فوقه!» أنظر: حسين حجازي، «النظام السياسي الفلسطيني الجديد: قوة الاستمرارية!»، صحيفة «الأيام»، ٢٦/ ٣/ ١٩٩٦.

(١٣) أنظر: ناهض منير الريس (النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي)، «المجلس التشريعي الفلسطيني... كشف حساب»، صحيفة «الأيام»، ٢٧/ ١/ ١٩٩٧.

بالتهميش لدى أعضاء المجلس التشريعي.[١٤] فقد احتج المجلس على سلوك السلطة التنفيذية تجاهه في مناسبات عدة، منها: عدم عرض السلطة التنفيذية بروتوكول الانسحاب من الخليل على المجلس قبل إبرامه؛ تجاهل السلطة التنفيذية الكثير من طلبات المجلس وبصورة خاصة ما يتعلق منها بالاستفسار من الوزراء أو المسؤولين عن قضايا معينة؛ تأخير عرض الحكومة ميزانية سنة ١٩٩٧ على المجلس لإقرارها؛ تجاهل رئيس السلطة الفلسطينية طلب المجلس تغيير الحكومة في ضوء دراسته لتقرير هيئة الرقابة العامة، وغير ذلك.[١٥] كما أن الإحساس العام لدى الجمهور بأن المجلس لا يحقق إنجازات ملموسة، إضافة إلى غياب العلاقة اليومية بين أعضاء المجلس ودوائرهم،[١٦] دفعا إلى تراجع مكانته الشعبية.[١٧]

---

(١٤) جاء في البيان الصادر عن دورة المجلس التشريعي الـ ٣٥ (التي عقدت في غزة يومي ٢٢ و٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧) ما يلي: «... كما يجدد المجلس التشريعي الطلب إلى السلطة التنفيذية التعاون معه من أجل الانتهاء من إقرار القانون الأساسي، الذي يشكل المرجعية القانونية للسلطة الوطنية الفلسطينية بسلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ويعزز من مبدأ الفصل بين السلطات وتحديد مهامها على أسس قانونية واضحة تفسرها مجموعة من القوانين، التي يجب على المجلس سنها لتحقيق مبدأ سيادة القانون.»

(١٥) قدم د. حيدر عبد الشافي استقالته من المجلس في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، معللاً ذلك بموقف السلطة التنفيذية غير الطبيعي من المجلس التشريعي و«أنها غير معنية بمواقف وآراء المجلس وقراراته، متجاهلة أن المجلس يمثل رأي الشعب، وهو الجهة المشرعة للقوانين والتي تسائل الدولة»، واعتبر أن السلطة «تهمش المجلس منذ انتخابه.» (أنظر المقابلة مع د. عبد الشافي التي أوردتها صحيفة «القدس» بتاريخ ٦/ ١٠/ ١٩٩٧).

يرى كثيرون أن تشكيل ثلاث لجان لدراسة تقرير هيئة الرقابة العامة عن الفساد والهدر في عدد من مؤسسات السلطة (لجنة برلمانية، وأُخرى رئاسية، ولجنة لدراسة توصيات اللجنتين السابقتين) تهدف إلى المماطلة في اتخاذ إجراءات لإصلاح الإدارات العامة ومحاسبة المسؤولين عن الفساد والتقصير.

(١٦) لا يقوم أغلبية أعضاء المجلس التشريعي بالاتصال بناخبيهم (استطلاع آراء كانون الأول/يناير ١٩٩٦ ـ نابلس).

(١٧) تشير استطلاعات الرأي إلى تراجع نسبة الجمهور التي تقوِّم أداء المجلس التشريعي بالجيد جداً والجيد من ٤٧,٥٪ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ إلى ٤٢,٤٪ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، إلا إن النسبة ارتفعت إلى ٦٤,٣٪ في آذار/مارس ١٩٩٨ بعد موقف المجلس من الفساد في أجهزة السلطة ومؤسساتها. وارتفعت نسبة الجمهور التي قوّمت أداء المجلس كسيىء وسيىء جداً من ١٣,٣٪ إلى ١٧٪، ثم انخفضت إلى ٩,٢٪ في آذار/مارس ١٩٩٨. إلا إن نسبة عالية من الجمهور (٨٢,٧٪) أيدت طلب المجلس التشريعي من رئيس السلطة الفلسطينية إعادة تأليف =

السؤال هنا هو: لماذا تسود حالة صراع بين المجلس التشريعي ورئاسة السلطة الفلسطينية على الرغم من أن أغلبية أعضاء المجلس من حركة «فتح»؟ والجواب لا يكمن في أن المجلس يطرح تصوراً لسياسة اجتماعية أو اقتصادية تتعارض مع سياسة السلطة التنفيذية أو رئيس السلطة الفلسطينية. فلا تكوينه السياسي أو الاجتماعي، ولا قيود اتفاق أوسلو تؤهله لذلك. وإنما يكمن الجواب في كون المجلس هو المؤسسة الوطنية التمثيلية الوحيدة التي تتمتع بشرعية ديمقراطية والتي تعمل بآلية منتظمة (بمعنى أنها تعقد اجتماعات منتظمة وتتخذ قرارات وتدعو إلى المحاسبة والمساءلة)، في حقل غابت عنه المؤسسات الوطنية الجامعة لـ م.ت.ف. أي، إنه مؤسسة أخذت تمارس دورها وفقاً لمبدأ فصل السلطات وحكم القانون ومبدأ مساءلة السلطة التنفيذية والرقابة عليها. بتعبير آخر، يسعى المجلس التشريعي، موضوعياً، لأخذ دور في الحقل السياسي الفلسطيني يقيد نظاماً يقوم على حكم الفرد.[١٨] ويمكن رؤية الصراع بين المجلس

= مجلس الوزراء خلال فترة شهر بسبب تورط بعض الوزراء في قضايا فساد وسوء إدارة. في الفترة نفسها، حافظ تقويم أداء مؤسسة الرئاسة الإيجابي (جيد وجيد جداً) على وتيرة مرتفعة: ٧٢٪ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦؛ ٧٣,٣٪ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧؛ ٧٣,٧٪ في آذار/مارس ١٩٩٨. في الوقت نفسه، تراجع تقويم أداء الحكومة الإيجابي (جيد وجيد جداً) من ٦٢,٦٪ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ إلى ٥٦,١٪ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ثم عاد وارتفع إلى ٦١,٩٪ في آذار/مارس ١٩٩٨. أنظر: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ـ نابلس، استطلاع رقم ٢٤ و٢٩ و٣٢. وفي استطلاع للرأي لمركز القدس، في آب/أغسطس ١٩٩٧، عبّر ٥٥,٨٪ عن عدم رضاهم عن أداء المجلس التشريعي في مقابل ٣٨,٣٪ عبروا عن رضاهم. وفي استفتاء أجراه مركز القدس في كانون الأول/يناير ١٩٩٦، اعتبر ٢٤٪ من الجمهور أن المجلس التشريعي يمثل طموحات الشعب الفلسطيني بشكل جيد، و٤٨,٣٪ أنه يمثله لكن من دون تأثير، و١٤,٨٪ أنه يمثله بشكل سيىء، وامتنع ١٣٪ من الإجابة.

(١٨) اعتبرت النائبة راوية الشوا أن «تأخير إقرار القانون الأساسي للسلطة الوطنية يشكل إعاقة واضحة لتطبيق الفصل بين عمل السلطات الثلاث.» ورأت أن الحذر ما زال يشوب «طبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، خاصة وأن الأخيرة تجد نفسها ولأول مرة أمام مساءلة نواب التشريعي، وفي الوقت نفسه وجدت أنها أمام معاهدة سلام تحتضر بتأثير الإجراءات الإسرائيلية المشددة على المناطق الفلسطينية...» أنظر: صحيفة «الأيام»، ١٩٩٦/٨/٢٠. واعتبرت النائبة الشوا أن مهمة المجلس تنحصر في نقطتين أساسيتين هما: التشريع، ومراقبة أداء السلطة التنفيذية. أنظر: صحيفة «الأيام»، ١٩٩٦/٥/٣٠. وتستخلص الشوا، أنه لن يكون للمجلس التشريعي دور سياسي مؤثر «على المدى المنظور في ظل المعطيات الدولية وسيطرة أميركا (كراع واحد) على عملية السلام.» أنظر: صحيفة «الأيام»، ١٩٩٧/٦/٢٦.

التشريعي ورئاسة السلطة الوطنية كصراع بشأن شكل النظام السياسي الفلسطيني.

وفرت م.ت.ف. وفصائلها وامتداداتهما التنظيمية صلات ترابط وتخاطب بين تجمعات الشعب الفلسطيني المتباينة الأوضاع، والظروف السياسية والاقتصادية والقانونية، في فلسطين والشتات. وأعطت شبكة علاقاتها الهوية الفلسطينية والمجموعة الفلسطينية «المتخيلة» تعريفاً جديداً (أي من هو الشعب الفلسطيني). ولذا يطرح غياب دور المنظمة مخاوف من فرض تعريف جديد للهوية الفلسطينية يستثني مجموعات الشعب الفلسطيني في الشتات. فإسرائيل تطرح تعريفاً للفلسطينيين يستثني اللاجئين، ويضع قيوداً على عودتهم إلى الكيان الفلسطيني. وللأردن إشكالياته في تعريف الفلسطينيين المجنسين في الأردن وعلاقاتهم بالدولة الفلسطينية عند قيامها. وهناك إشكاليات تخص الفلسطينيين في إسرائيل وعلاقاتهم بالدولة الفلسطينية العتيدة. وتتركز المخاوف بشأن أثر غياب م.ت.ف. قبل تشكّل دولة فلسطينية مستقلة قادرة على الدفاع عن مصالح وحقوق مجموعات الشعب الفلسطيني في الشتات وإيجاد تواصل معها. لقد احتوت السلطة الفلسطينية، عملياً، دوائر وكوادر م.ت.ف. من دون احتواء وظائفها الجامعة.

لقد انتقل جانب من حلبة الصراع داخل الحقل السياسي الفلسطيني، بعد اتفاق أوسلو، من داخل مؤسسات م.ت.ف. وأطرها وفصائلها إلى حلبة جديدة تشمل رئاسة السلطة الفلسطينية (أو ما يعرف أحياناً بمؤسسة الرئاسة) والمجلس التشريعي بعد انتخابه ديمقراطياً.[١٩] كما انتقل من تنافس وتصارع بين التشكيلات السياسية للمنظمة إلى صراع وتنافس ومحاولات احتواء بين السلطة الفلسطينية والمعارضة غير المشاركة في السلطة، وتحديداً مع الاتجاه الإسلامي.

---

(١٩) يتحدد دور المجلس التشريعي، من وجهة نظر أحمد قريع «أبو علاء»، رئيس المجلس التشريعي، في ممارسة «دوره الكامل كأداة رقابة على أجهزة السلطة التنفيذية وكأداة ومصدر تشريع للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني برمته... كما أن المجلس يشكل أداة مراجعة لجميع المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات التي تبرمها السلطة مع الدول الأُخرى.» واعتبر أن «الصعوبة الأولى التي يواجهها المجلس تأتي من أننا في مرحلة انتقالية وليس في ظل سيادة. فالمرحلة الانتقالية... تضع قيوداً على قضايا التشريع وقضايا أعمال المجلس... أمّا الصعوبة الثانية فتتمثل بأننا ما زلنا في بداية المجتمع المدني الديمقراطي الفلسطيني، وفي مرحلة البناء الأولى تواجهنا صعوبات تتعلق بتداخل عمل السلطات حيث تجري محاولات لطغيان سلطة على أُخرى... فمن حق السلطة التنفيذية أن تضع برنامجها وخططها وتدير أعمالها ومن حق السلطة التشريعية أن تقيّم هذا البرنامج وهذه الخطة... وكذلك القضاء المستقل يظل قضية مقدسة لا يجوز العبث بها.» أنظر: صحيفة «الأيام»، ٣٠/٥/١٩٩٦.

خامساً: التشكيلات السياسية
بعد قيام السلطة الفلسطينية: تعددية، لكن تحت خيمة نظام الحزب الواحد

ورث الحقل السياسي الفلسطيني القائم تعددية سياسية وحزبية وفكرية من الحقل السابق، الذي هيمنت عليه م.ت.ف. كما دخلت تشكيلات سياسية جديدة هذا الحقل تمثلت في منظمات الإسلام السياسي. لكن هذه التعددية تعرضت، ولا تزال، لتحولات مهمة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وإن هيأت لها فترات سابقة. وسأعتمد في رصد هذه التحولات على نتائج مسوح (لمركزي نابلس والقدس) في الضفة والقطاع، منذ أواخر سنة ١٩٩٤ حتى أواخر صيف سنة ١٩٩٧. أي أن هذا الرصد يتعلق بلحظة محددة يمر بها الحقل السياسي. وسأتعامل مع هذه النتائج كمؤشرات على واقع التشكيلات السياسية الفلسطينية، وكمدخل لتفحص المكونات السياسية للحقل السياسي الفلسطيني المتشكّل بعد نشوء سلطة فلسطينية. وتشير نتائج هذه المسوح إلى ما يلي:[٢٠]

١ ـ مراوحة في حجم التأييد الجماهيري لحركة «فتح» بدأت تأخذ مساراً انحدارياً في صيف سنة ١٩٩٧ مع توقف العملية التفاوضية وتصاعد الإجراءات الإسرائيلية الاستيطانية والعقابية. لكن «فتح» تبقى التنظيم الأكبر من حيث حجم التأييد الجماهيري متقدمة، بمسافة واسعة، على أي من الأحزاب أو الحركات أو الكتل السياسية الأُخرى. ولا شك في أن الحركة استفادت من موقعها كتنظيم ممسك بالسلطة وما توفره هذه من موارد. كما استفادت من كونها الطرف الذي قاد العملية التفاوضية مع إسرائيل وما حملته بعض القراءات لاتفاق أوسلو من إشارات إلى تراجع الاحتلال الإسرائيلي، وتوقعات إمكان قيام دولة مستقلة في فترة قريبة. لكن حركة «فتح» تبقى، وللسبب ذاته، عرضة لانتكاسات إذا ما استمر الاحتلال وإجراءاته الاستيطانية والعقابية ـ وهو ما أخذ في الظهور بعد تولي حكومة الليكود مقاليد السلطة في إسرائيل ـ وإذا ما استفحل الفساد وسوء الإدارة، وإذا ما فشل المجلس التشريعي في أخذ دوره. فوفقاً لمسوح أحد مراكز الاستطلاع (نابلس) كان التأييد الأقصى لحركة «فتح» في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (أي، عشية الانتخابات التشريعية) إذ كانت نسبة التأييد ٥٥,٣٪، وبلغ أدناه

(٢٠) بالنسبة إلى منهجية هذه المسوح أنظر المنشورات الصادرة بشأن الموضوع عن مركز البحوث والدراسات في نابلس، ومركز القدس للإعلام والاتصال.

في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، إذ تراجعت النسبة إلى ٣٧,٩٪، ثم ارتفعت نسبة التأييد إلى ٤٥,٦٪ في آذار/مارس ١٩٩٨ لاعتبارات قد تتعلق برفض السلطة قبول إملاءات إسرائيل وتوقف عملية المفاوضات. ووفقاً لمركز استطلاع آخر (القدس) كان، في الفترة نفسها، أعلى تأييد لحركة فتح في حزيران/يونيو ١٩٩٥، إذ بلغت نسبة التأييد للحركة بين الجمهور الفلسطيني في الضفة والقطاع ٤٦,٦٪، ووصلت أدناها في نيسان/أبريل ١٩٩٦ (بعد إجراءات إسرائيل الحصارية والعقابية)، إذ انخفضت إلى ٣٣,٤٪، وبلغت في تموز/يوليو ١٩٩٧ نحو ٣٤,٨٪، وهو ما يعني انخفاضاً (بين حزيران/يونيو ١٩٩٥ وتموز/يوليو ١٩٩٧) بنسبة ٢٥٪.[٢١]

٢ ـ تراجع حجم تأييد حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» بنسبة تتراوح بين ٤١٪ و٤٧٪ في الفترة ما بين أواخر سنة ١٩٩٤ وصيف سنة ١٩٩٧ (من ١٩,٢٪ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إلى ١٠,١٪ في حزيران/يونيو ١٩٩٧ بحسب مركز نابلس، ومن ١٩,٩٪ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ إلى ١١,٧٪ في أيار/مايو ١٩٩٧ بحسب مركز القدس). وقد وصل التأييد الشعبي إلى أدناه في آذار/مارس ١٩٩٦ (إلى نحو ٦,٨٪، أو نحو ثلث ما كان عليه في أواخر سنة ١٩٩٤) بعد الانتخابات التشريعية والانسحابات الإسرائيلية من عدد من المدن الفلسطينية، وعاد إلى الارتفاع بعد عودة الليكود إلى الحكم في إسرائيل وتأزم العلاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية. وتراوح تأييد حركة «حماس» خلال سنتي ١٩٩٦ و١٩٩٧ ما بين ٦٪ و١٠٪ بحسب مركز نابلس، وبين ٦,٥٪ (آب/أغسطس ١٩٩٦) و١٥٪ (أيار/مايو ١٩٩٧) بحسب مركز القدس. في حين بقي تأييد الجهاد الإسلامي بحدود ٢٪ مع تذبذبات بسيطة بحسب استطلاعات المركزين السابقين.

٣ ـ تراجع حجم تأييد الجبهتين الشعبية والديمقراطية (المعارضة اليسارية) خلال الفترة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٧ نحو ٥٤٪ بحسب مركز نابلس (من ٨,١٪ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إلى ٣,٧٪ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وإلى ٣,٦٪ في آذار/مارس ١٩٩٨) ونحو ٦٢,٥٪ بحسب مركز القدس (من ١٠,٤٪ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ إلى ٣,٩٪ في تموز/يوليو ١٩٩٧). ويلاحظ أن هذا التأييد انخفض في نيسان/أبريل ١٩٩٦ (بعد الانتخابات الرئاسية) إلى ربع ما كان عليه في بداية سنة ١٩٩٤ (من ١٠,٤٪ إلى ٢,١٪) بحسب استطلاعات مركز القدس. وتراوحت نسبة تأييد هاتين الجبهتين في سنتي ١٩٩٦ و١٩٩٧ ما بين ٣٪ و٥,٥٪ بحسب

(٢١) أنظر: مركز القدس للإعلام والاتصال (JMCC)، «نتائج استطلاعات الرأي، ١٩٩٣ ـ ١٩٩٧».

استطلاعات مركز نابلس، وما بين ٢٪ و٤٪ بحسب استطلاعات مركز القدس للفترة ذاتها.

وبحسب استطلاعات مركز نابلس تراجع حجم تأييد المعارضة المنظمة، بشقيها الإسلامي والعلماني، من ٢٧,٣٪ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إلى ١٠٪ في نيسان/أبريل ١٩٩٦، ليرتفع إلى ١٤,٨٪ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وإلى ١٥,١٪ في آذار/مارس ١٩٩٨. وبحسب استطلاعات مركز القدس انخفض تأييد المعارضة المنظمة، بشقيها الإسلامي والعلماني، من ٣٠,٣٪ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، إلى ١٣,٨٪ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وارتفع إلى ١٧,٨٪ في تموز/يوليو ١٩٩٧.

٤ ـ شهدت الفترة تراجعاً في تأييد الأحزاب اليسارية المتقبلة لاتفاق أوسلو والمشاركة في السلطة (فدا وحزب الشعب تحديداً). فبحسب استطلاعات مركز القدس انخفضت نسبة تأييد هذين التنظيمين من ٧,٢٪ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ إلى ٢,٥٪ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، ثم إلى ١,٥٪ في تموز/يوليو ١٩٩٧. وانخفضت وفقاً لاستطلاعات مركز نابلس، من ٤٪ في آب/أغسطس ١٩٩٤ إلى ٢,٢٪ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، لترتفع إلى ٣,١٪ في حزيران/يونيو ١٩٩٦ (ربما في إثر الانتخابات التشريعية حيث حصل بعض مرشحيهما على نسب عالية من الأصوات) لتعود إلى الانخفاض بعد ذلك حيث وصلت إلى ١,٢٪ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ولم تتجاوز ١,٤٪ في آذار/مارس ١٩٩٨.

وتناقص حجم تأييد الأحزاب والقوى الأُخرى ما بين نهاية سنة ١٩٩٤ وأيلول/سبتمبر ١٩٩٧ إلى أكثر من النصف (من ٧,٧٪ إلى ٢,٦٪، ولم يتجاوز ٢,٥٪ في آذار/مارس ١٩٩٨) بحسب استطلاعات مركز نابلس.

٥ ـ تزايد حجم الذين لا يؤيدون أياً من الأحزاب والقوى السياسية الموجودة على الساحة بصورة سريعة، نسبياً، بحسب استطلاعات مركزي نابلس والقدس. فبحسب استطلاعات المركز الأول، ارتفعت نسبة الذين لا يؤيدون أياً من التنظيمات القائمة (العلمانية والدينية) من ١٤,٨٪ في حزيران/يونيو ١٩٩٤، إلى ١٥,٢٪ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وإلى ٢٨,١٪ في حزيران/يونيو ١٩٩٦، وإلى ٣٥,٣٪ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ثم انخفضت إلى ٢٩,٤٪ في آذار/مارس ١٩٩٨. وتظهر استطلاعات مركز القدس الاتجاه ذاته؛ فنسبة الذين لا يؤيدون أياً من التنظيمات القائمة ارتفعت من ٩,٢٪ في أيار/مايو ١٩٩٥، إلى ٢٠,٩٪ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وإلى ٢٩,٣٪ في نيسان/أبريل ١٩٩٧، وإلى ٣١,٢٪ في تموز/يوليو ١٩٩٧. من الواضح، أن مصدر الجسم الأساسي لهذه الزيادة

الكبيرة، خلال الفترة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٧، في حجم كتلة الذين لا يؤيدون أياً من التنظيمات القائمة، وهو تقلص أعداد المؤيدين لها. وقد شمل هذا التقلص أحزاب وتنظيمات المعارضة بشقيها، كما شمل خلال سنة ١٩٩٧ حركة «فتح». ويوضح الجدول التالي هذه التغييرات:

تأييد الأحزاب والاتجاهات السياسية
في الضفة الغربية وقطاع غزة
منذ أواخر سنة ١٩٩٤ حتى آذار/ مارس ١٩٩٨

الاتجاه السياسي*	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥	آذار/ مارس ١٩٩٦	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦	نيسان/ أبريل ١٩٩٧	آذار/ مارس ١٩٩٨
فتح	٪٤٣,١	٪٥٥,٣	٪٤٧,٥	٪٤٥,٤	٪٤١,٣	٪٤٥,٦
حماس	٪١٦,٦	٪٩,٧	٪٥,٨	٪١٠,١	٪١٠,٣	٪٩,١
الجهاد الإسلامي	٪٢,٦	٪٢,٠	٪١,٠	٪٢,٠	٪٢,٢	٪٢,٤
حماس والجهاد	٪١٩,٢	٪١١,٧	٪٦,٨	٪١٢,١	٪١٢,٥	٪١١,٥
الجبهة الشعبية	٪٦,٧	٪٣,٨	٪٢,١	٪٣,٣	٪٤,٥	٪٢,٥
الجبهة الديمقراطية	٪١,٤	٪١,٥	٪١,١	٪٠,٩	٪١,١	٪١,١
الشعبية والديمقراطية	٪٨,١	٪٥,٣	٪٣,٢	٪٤,٢	٪٥,٦	٪٣,٦
حزب الشعب وفدا	٪١,٦	٪٢,٢	٪١,٩	٪١,٧	٪١,٤	٪١,٤
لا تأييد لأحد	٪١١,٧	٪١٣,٨	٪٢٥,٠	٪٢٦,٥	٪٢٩,٣	٪٢٩,٤
تنظيمات أُخرى	٪٧,٧	٪٤,٨	٪٥,٣	٪٣,٥	٪١,٥	٪٢,٥

المصدر: استطلاعات الرأي لمركز البحوث والدراسات الفلسطينية ـ نابلس.

* لا تشمل القائمة من صنفوا أنفسهم كـ «مستقل إسلامي»، أو «مستقل وطني»، وقد بلغت نسبتهم في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، ٣,٧٪ و٤,٩٪ على التوالي (أو ما مجموعه ٨,٦٪)، وبلغت النسبة نفسها في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، ٣,١٪ و٦٪ على التوالي (أو ما مجموعه ٩,١٪)، في حين بلغت النسبة في آذار/ مارس ١٩٩٨، ٢,٩٪ و٣,١٪ على التوالي (أو ما مجموعه ٦٪). ولا يدخل في حساب استطلاعات الرأي في مركز البحوث والدراسات في نابلس الذين لا يجيبون عن السؤال بشأن اتجاه تأييدهم السياسي، بعكس مركز القدس.

ـ تراجع تنظيمات وفصائل م.ت.ف. ودخول التيار الإسلامي الحقل السياسي الوطني

تشير الظواهر التي سجلتها استطلاعات الرأي ومشاهدات الحركة السياسية، على أرض الواقع، إلى تعرض التشكيلات السياسية الفلسطينية لتحولات مهمة. ويأتي في مقدمة هذه التحولات التراجع في تأييد تنظيمات م.ت.ف. وفصائلها. ويظهر هذا التراجع في حجم تأييد فصائل اليسار، سواء المعارضة لاتفاق أوسلو

أو المتقبلة له. وانعكس هذا التراجع في الدور اليومي الملموس لهذه الفصائل وتأثيرها في مجريات الحياة السياسية. ويتمثل، ثانياً، في دخول الأحزاب الإسلامية الأصولية الحقل السياسي الفلسطيني، وامتلاكها حيزاً مؤثراً فيه ما زال شكله في قيد «التفاوض». وتمثل التحول الثالث في تولي حركة «فتح» دور ومهمات التنظيم المسيطر على مقاليد السلطة، ومساعيها لتحديد قوانين «اللعبة» السياسية في هذا الحقل: أولى هذه «القوانين» أن في الحقل سلطة مركزية فلسطينية واحدة وأن السلطة لا تسمح بازدواجية فيه؛ ثانيها أن العمل المسلح ضد أهداف إسرائيلية انطلاقاً من مناطق السلطة الفلسطينية، ومن دون موافقتها، أمر غير مقبول؛ ثالثها أن المجال متاح لمعارضة وتعددية سياسية وحزبية سلمية في إطار سيطرة «فتح» على الحكم.

لقد نجحت السلطة الفلسطينية، إلى حد ما، في فرض قوانين «اللعبة» السياسية بالاستناد، أولاً، إلى تنظيم حركة «فتح» الذي ما زال يتمتع بالتأييد الأوسع بين التنظيمات والقوى السياسية في الضفة والقطاع، حيث الفارق بينه وبين التنظيم السياسي الثاني (حركة «حماس») ما زال واسعاً. وبالاعتماد، ثانياً، على تحكمها في موارد مادية وإدارية وسياسية كبيرة قياساً بالقوى الأُخرى. غير أن هذا، على الرغم من أهميته، لا يعني أن الحقل السياسي بات مغلقاً. فحجم التأييد الجماهيري هو أحد العوامل المهمة، لكنه ليس العامل الوحيد. فالقدرة على التأثير والتعبئة ترتبط كذلك بمستوى التنظيم، والفئات الاجتماعية التي يستند إليها التنظيم السياسي. فنتائج انتخابات مجالس الطلبة الجامعيين تدل، على سبيل المثال، على تمتع «حماس» بنسبة تأييد عالية بين فئات الطلبة الجامعيين من النسبة التي تكشفها استطلاعات الرأي بين الجمهور بصورة عامة. كما أن «الرأي العام» عرضة لتأثيرات عدة بما فيها رؤيته لأداء السلطة، والأوضاع الاقتصادية، ومسار المفاوضات وسياسة إسرائيل، والمناخات الإقليمية والدولية.

لقد سعت «حماس» بدخولها الحقل السياسي للتأثير في قوانين «اللعبة» السياسية، وأعادت صوغ تكتيكاتها في ضوء مجريات الأحداث وموازين القوى الداخلية والتأثيرات الخارجية. وهي إن فشلت في فرض الكثير من شروطها على الحقل السياسي، إلا إنها نجحت في التكيف السريع نسبياً وفق متطلبات الحقل وفرض تأثير في الحقل الثقافي العام (اللباس، ومظاهر التدين، وبعض مفردات الخطاب السياسي العام...)، وباتت تتمتع باعتراف مختلف القوى الفاعلة في الحقل السياسي كلاعب رئيسي فيه.

سادساً: هيمنة مفردات بناء الدولة المستقلة على لغة الحقل السياسي

شهد الحقل السياسي الفلسطيني، بعد فترة قصيرة من قيام سلطة وطنية فلسطينية في الضفة والقطاع، حالة من الجدل المستمر في شأن عدد من القضايا تتركز على طبيعة نظام الحكم القائم وشكله المطلوب. وتطرق هذا الجدل إلى واقع فصائل م.ت.ف.، وأوضاع أحزاب المعارضة، والعلاقة بالسلطة، ودور السلطة على الصعيدين الوطني والاجتماعي. وقد شارك في هذا الجدل مختلف القوى السياسية، ومثقفون، ومحللون سياسيون، كما أن هذا الجدل جرى في مداولات جلسات الحوار الوطني.(٢٢) وسأتعرض هنا لبعض جوانب هذا الجدل ودلالاته فيما يختص ببلورة مفردات سياسية لتشخيص مرحلة ما بعد اتفاق أوسلو وتداعياتها.(٢٣) ويلاحظ أن تعبيري «السلطة» و«المعارضة» أصبحا من مفردات لغة الحقل السياسي الجديد.

ينطلق عزمي بشارة ـ الباحث وعضو مجلس أمناء المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، وعضو الكنيست الإسرائيلي ـ في تحليل واقع الأحزاب والحركات والفصائل السياسية الفلسطينية بعد قيام السلطة الفلسطينية، من انهيار بنى

---

(٢٢) كما حدث في جلسة الحوار الوطني الأولى التي عقدت في نابلس بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٧، وحضرها مندوبون عن فصائل المعارضة التي لها وجود تنظيمي في الأراضي الفلسطينية (حماس، وجناح عن الجهاد الإسلامي، وحزب الخلاص الإسلامي، والجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية)، إضافة إلى الفصائل المشاركة في السلطة (فتح، وفدا، وحزب الشعب، وجبهة النضال الشعبي)، وعدد من القوى والمستقلين. وقد هيمن على جلسات الحوار خطاب «الوحدة الوطنية» و«التفاهم»، وتحديد «القواسم المشتركة»، وحل الخلافات عبر «الحوار والأساليب الديمقراطية» مع التشديد على احترام حق التنظيم والتعددية والوصول إلى المعلومات التي تهم الشأن الوطني. وباستثناء مداخلة «حماس» لم تتطرق المداخلات إلى المقاومة العسكرية للاحتلال، حتى مداخلة حركة «حماس» تطرقت إلى الموضوع بشكل عابر. كما لم تتطرق مداخلة «حماس» إلى منظمة التحرير. وبرزت مطالبة شبه جماعية بضرورة تعزيز الديمقراطية، ووقف تدخل الأجهزة الأمنية في الحياة المدنية، ووقف تضخم الجهاز الإداري البيروقراطي، ومحاربة الفساد، واحترام استقلالية القضاء، وتحريم الاعتقال السياسي.

(٢٣) أنظر على سبيل المثال: «الحوار حول دور المعارضة»، في: «شؤون تنموية»، المجلد السادس، العدد الأول والثاني، شتاء ١٩٩٦/١٩٩٧. وكذلك النقاش الذي شارك فيه عدد من قادة الفصائل والأحزاب وشخصيات أكاديمية بشأن السؤال «هل انتهى عصر الفصائل؟»، في: صحيفة «الأيام»، ١٩٩٧/٩/١٥، و١٩٩٧/٩/١٧.

الحركة الوطنية الفلسطينية لأسباب متنوعة.[٢٤] ويرى أن أحزاب وقوى المعارضة الوطنية شكلت جزءاً من النظام السياسي الفلسطيني بسماته المتعددة. ويعتبر أن طريق الخروج من «أزمة الحزب السياسي» تكمن لا في التنفير من الأحزاب القائمة، وإنما في إصلاح هذه الأحزاب أيديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً. وتنطلق دعوة التغيير هذه من الاقتناع بـ «أهمية مصيرية للحفاظ على التنظيم السياسي الحزبي رغم كل الأزمات والهزات...»[٢٥]

ويعتقد بشارة أن من الصعب تخيل أي نوع من التعددية والتوازن من دون وجود «القطب القومي الديمقراطي العلماني» في مواجهة السلطة والحركة الإسلامية في مرحلة ما قبل الدولة، أي، مرحلة السيادة المنقوصة، انطلاقاً من أن المجتمع السياسي يشكل شرطاً أساسياً لوجود المجتمع المدني، وانطلاقاً من نظرية مفادها أن في حال غياب المجتمع المدني فإن التعددية القائمة في المجتمع السياسي تنوب عن بعض أدواره في إحداث توازن مع سلطة الدولة. ويعتبر هذا الرأي أن الأوضاع الحالية غير متوازنة «لأن حزباً واحداً هو حزب السلطة، يسيطر على مقدراتها، خاصة التوظيف، وقيادته الأساسية موجودة في الداخل... وأن قدرة حزب السلطة على إعادة بناء ذاته كحزب سلطة تفوق بما لا يقاس قدرة الأحزاب الأُخرى على بناء ذاتها... في ظروف التنسيق بين السلطة والاحتلال.»[٢٦] ويخلص الكاتب إلى دعوة المعارضة اليسارية القومية القديمة إلى تنظيم صفوفها من جديد، واستثمار كل قدرات التنظيم النضالية والرمزية في المجتمع السياسي، وإلى أن ترسل بأكبر قدر ممكن من قيادات الخارج إلى الداخل، حيث مركز ثقل الحياة السياسية الفلسطيني لتشكل نواة سياسية مع قيادات الداخل لإعادة بناء التنظيم كحزب سياسي يباشر خوض المعارك السياسية.[٢٧]

---

(٢٤) اعتبر د. حيدر عبد الشافي أن ذلك يعود إلى غياب الديمقراطية عن الساحة الفلسطينية ورأى فيه تعبيراً عن مشكلة «أخلاقية» تتمظهر في العصبية العائلية والفئوية والجهوية. أنظر: د. حيدر عبد الشافي، «الديمقراطية ومشاكل ممارستها في الوسط الفلسطيني»، في: «أزمة الحزب السياسي الفلسطيني» (رام الله: مواطن، ١٩٩٦).

(٢٥) عزمي بشارة، في: «أزمة الحزب السياسي الفلسطيني» (رام الله: مواطن، ١٩٩٦)، ص ١٨.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٢٧) في الواقع، قام معظم التنظيمات الفلسطينية بإدخال أعداد غير قليلة من قياداته إلى الأراضي الفلسطينية مستفيداً من تسهيلات عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في غزة في ربيع سنة ١٩٩٦. لكن بعد عامين على عودة هذه القيادات لم يظهر تغير يذكر على واقع هذه الأحزاب أو التنظيمات السياسية الأمر الذي يشير إلى أن المعضلة لا تكمن في هذا الجانب.

ويرى سعيد زيداني، الأستاذ الجامعي في بير زيت، أن كل الأحزاب والفصائل في أزمة سواء الداعمة للسلطة أو الناقدة أو المعارضة لها. ويرى أن المعارضة العلمانية لم تجد ملجأ لها ـ كونها تبتعد عن التنظيمات الإرثية وفي تنافر مع السلطة ـ سوى في منظمات «المجتمع المدني» ومؤسساته. وهو يشخص مشكلة هذه الأحزاب في انهماكها في قضايا «المجتمع المدني» لا بالعمل السياسي. ويقترح على المعارضة العلمانية تجميع قواها المبعثرة حول برنامج عمل جديد وقيادة جديدة، وأن يدور برنامجها حول القضايا المعيشية (الصحة والتعليم والإسكان والمياه والمجاري والمحاكم والشرطة والسياحة وتخطيط المدن والضمان الاجتماعي والمرأة والضرائب) والثقافية. ويعتبر أن ثلاث مهمات جسيمة تواجه الأحزاب السياسية، هي: دمقرطة النظام السياسي، ووقف زحف «مجتمع العائلات/ الحمايل/العشائر»، وتعزيز منظمات «المجتمع المدني» التي ما زالت هشة في المدن وشبه غائبة عن القرى، واستكمال المشروع الوطني.[٢٨]

ويجد البعض ضرورة في تأكيد أن طبيعة المرحلة لم تتغير انطلاقاً من أن مهمة التحرر الوطني ما زالت تشكل سمة المرحلة، ولذا يدعو إلى منح المهمات الوطنية الأولوية في برامج ومهمات الأحزاب الفلسطينية، باعتبار أن «الصراع ضد العدو الوطني هو الأساس، حيث تبقى مجالات هذا الصراع قائمة مع كل التعقيدات التي سببتها الاتفاقات من خلال وجود سلطة فلسطينية ستظل لمرحلة طويلة تشكل عائقاً بسبب القيود المفروضة عليها، والالتزامات التي قطعتها على نفسها... وستبقى بسبب قيود الاتفاقات تقوم بذات الدور الذي قامت به الأنظمة العربية خلال وصايتها على الشعب الفلسطيني، وهذا بدوره سيقود، آجلاً أم عاجلاً لتصادم هذه الأحزاب والسلطة الفلسطينية.»[٢٩] ومن هنا يُحمّل هذا الرأي الأحزاب مسؤولية، وخصوصاً فيما آلت إليه الأوضاع في الساحة الفلسطينية عبر تكريس هيمنة التنظيم الواحد والفرد الواحد، من خلال تغطيتها على هذا التوجه وعدم إنجاز عملية إصلاح ديمقراطي في صفوف م.ت.ف.، وفشلها في تعزيز الديمقراطية، سواء في علاقتها الداخلية أو في علاقتها بالجماهير، وعدم إدراكها مبكراً أن ثقل النضال الوطني انتقل إلى الأرض الفلسطينية، وما ينجم عن ذلك من استحقاقات تنظيمية ونضالية.

---

(٢٨) سعيد زيداني، في: «أزمة الحزب السياسي...»، مصدر سبق ذكره.

(٢٩) عمر عساف (عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية)، في: «أزمة الحزب السياسي...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

ويخشى البعض أن يقود ضعف أو غياب الأحزاب السياسية إلى عودة العائلية والعشائرية، انطلاقاً من أن دور الأحزاب والتنظيمات السياسية الفلسطينية كان حاسماً في إضعاف العشائرية والعائلية، وفي إضعاف الوجهاء والبورجوازية التقليدية.[٣٠]

وراهن بعض المحللين على المجلس التشريعي في تسريع تخطي مرحلة م.ت.ف.، بعد أن أصبحت «الأزمة شاملة وعميقة لكل الأحزاب والتنظيمات السياسية الفلسطينية»، وبعد أن قاربت المرحلة التي مثلتها م.ت.ف. على النهاية، وبعد أن قوّضت حرب الخليج «الأعمدة الأساسية» في اعتبارات المنظمة، وهي المكانة والمكان والمال. واعتبر هذا البعض أن ظاهرة ولادة أحزاب وحركات سياسية جديدة بعد قيام السلطة الفلسطينية هدفت إلى إجهاض عملية تبلور قطب سياسي ثالث انطلاقاً من أن القطبين القائمين («فتح» والحركة الإسلامية الأصولية) لا يستجيبان للطموحات السياسية والديمقراطية والعلمانية والاجتماعية والاقتصادية لقطاع واسع من الجمهور.[٣١]

اعتبر د. خليل الشقاقي،[٣٢] أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح، أن نتائج استطلاعات الرأي الصادرة تباعاً تشير إلى أن «قوى المعارضة» تشهد تراجعاً مستمراً في مستوى التأييد الذي تتمتع به في الشارع الفلسطيني منذ اتفاق أوسلو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ولاحظ أن قوى المعارضة الإسلامية والوطنية حظيت بتأييد ثلث الجمهور الفلسطيني، في سنة ١٩٩٤، لكن هذا التأييد تراجع إلى النصف في بداية سنة ١٩٩٧، على الرغم من أن الخسارة كانت أقل بين الشباب والمثقفين. وعزا محافظة حركة «فتح» على نسبة تأييد عالية إلى إعادة الانتشار من المدن الفلسطينية وإلى استمرار العملية السلمية، وإلى شعبية السلطة الفلسطينية. وأرجع الاهتزاز الذي تتعرض له حركة «فتح» إلى كونها حزب السلطة. ورأى أن تأييد التنظيمات الصغيرة المشاركة في السلطة تراجع بسبب عدم قدرتها على تمييز ذاتها من «فتح».

ويعزو الشقاقي تراجع المعارضة إلى مجموعة من الأسباب يضع في مقدمتها

---

(٣٠) جورج جقمان (الأستاذ في جامعة بير زيت)، في: «أزمة الحزب السياسي...»، مصدر سبق ذكره.

(٣١) تيسير العاروري (عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني)، في: «أزمة الحزب السياسي...»، مصدر سبق ذكره.

(٣٢) أنظر: صحيفة «الأيام»، ٢١/١/١٩٩٧، ص ٨.

فشلها في أخذ زمام المبادرة وطرح بدائل مقبولة. واعتبر أن رفض الشارع للعمليات المسلحة، وخصوصاً الانتحارية، ترك المعارضة من دون استراتيجيا واضحة، وأدى إلى تخبط مواقف هذه القوى تجاه القضايا الناشئة، ومنها الانتخابات، إذ أيدت نسبة كبيرة من أنصار المعارضة المشاركة فيها. هذا إضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها السلطة تجاه قادة وكوادر هذه التنظيمات ومؤسساتها. ولم يؤد تناقص شعبية المعارضة إلى زيادة قوة حركة «فتح» أو تنظيمات أُخرى، وإنما إلى زيادة نسبة غير المنتمين إلى التنظيمات الموجودة من دون أن يكون هناك تحول أيديولوجي في مواقف هؤلاء.

كما اعتبر الشقاقي أن أياً من التيارات المتعددة التي برزت داخل «حماس»، منذ منتصف سنة ١٩٩٤، لم يتمكن من فرض نفسه على الحركة وأطرها. إلا إنه لاحظ أن التيار «المعتدل» في حماس، الداعي إلى البعد عن العنف، وإلى إيجاد علاقة ودية بالسلطة، وإلى التركيز على النضال الجماهيري، تمكن من فرض نفسه في مناطق السلطة الفلسطينية. ويقول إن القيادة في غزة تشعر أكثر بالرغبة في المبادرة، فيما القيادة في الضفة الغربية ترتبط أكثر بالقيادة في الأردن. أمّا قيادة الخارج فقد بقيت تتبنى الطرح القديم لحركة «حماس». ويرى الشقاقي وجود انقسام فكري ـ سياسي بين قوى الداخل والخارج في هذه الحركة قد ينعكس في صورة انشقاق تنظيمي.[٣٣]

وفي ردها على تحليل الشقاقي كتبت إحدى الشخصيات الموالية للحركة الإسلامية مؤكدة جماهيرية الحركة الإسلامية، دالة على ذلك بسيطرة الكتلة الإسلامية في الجامعة الإسلامية في غزة منذ أعوام عدة على كل مقاعد المجلس الطالبي من دون تراجع، وسيطرة الكتلة في جامعة الخليل على كل مقاعد المجلس أيضاً، ونجاحها في جامعة بير زيت في قيادة مجلس الطلبة، وتأثيرها بين أوساط النخب المثقفة والمتعلمة في جامعة النجاح. وأعادت أسباب ذلك إلى معارضة الحركة

(٣٣) من المبكر التكهن بوقع إطلاق الشيخ أحمد ياسين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ على موقف الحركة وعلاقتها بالسلطة الفلسطينية، لكن من المتوقع أن يتسع «إدماج» حركة «حماس» في الحقل السياسي الفلسطيني. ومن المؤشرات على ذلك تبني حركة «حماس» لغة الحقل السياسي الفلسطيني وقبولها بعض أحكامه كرفض الاحتكام إلى العنف بين القوى الفلسطينية. وهذا ما أكدته تصريحات الشيخ ياسين بعد عودته إلى قطاع غزة. فقد اعتبر أن السلطة الفلسطينية وحركة حماس تشكلان «جزءاً من الشعب الفلسطيني»، وأن كلاً منهما «يشكل وحدة واحدة»، ورفض أن «يسفك دم فلسطيني من أجل الأعداء»، وطالب إسرائيل بالاعتراف «بحقنا في وطننا وبحق الفلسطينيين المشردين في أن يعودوا إلى وطنهم لنبني دولتنا الفلسطينية ونساهم في الحضارة الإنسانية.» أنظر: صحيفة «الأيام»، ٧/ ١٠/ ١٩٩٧ (نقلاً عن وكالات الأنباء العالمية).

الإسلامية للعملية السلمية «التي يميل فيها ميزان القوى لصالح الطرف الإسرائيلي»، وإلى الهوة التي تفصل القيادة الفلسطينية عن الشعب الفلسطيني.[٣٤]

واعتبر باسم الزبيدي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح، أن التراجع الذي شهدته كل القوى السياسية خلال الأعوام الأخيرة مرده «اعتماد هذه القوى خطاباً بالغ في التوقعات وأوهم الشارع بقدراتها على إحداث تغييرات جوهرية خلال هذه المرحلة، أي مرحلة الانتفاضة، التي اتسمت بعمق المشاركة الشعبية.» ويعتبر أن الشارع خرج من الانتفاضة وقد تزعزع إيمانه بإمكانات تحقيق البرنامج الوطني، وبدأ يشهد آفاقاً مخيبة ومحبطة، الأمر الذي أوجد «أزمة ثقة» بينه وبين مختلف القوى السياسية. واعتبر أن قوى المعارضة ما زالت بعيدة عن هموم المواطن الذي يبحث عن عمل وعن تنمية. كما اعتبر أن قدوم الليكود إلى السلطة في إسرائيل دفع المعارضة إلى الخلف حيث انبرت السلطة الفلسطينية للصدام مع الحكومة الإسرائيلية، الأمر الذي همش السلاح السياسي للمعارضة.[٣٥]

وعزت ليزا تراكي، أستاذة علم الاجتماع في جامعة بير زيت، تراجع التحزب إلى نمو «الفردانية» داخل المجتمع الفلسطيني وغزو القيم الاستهلاكية له، وإلى تغيير التوجهات بشأن تحقيق المشروع الوطني من النشاط النضالي العملي إلى النشاط السياسي الدبلوماسي.[٣٦] وركز علي الجرباوي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بير زيت، على «فشل الفصائل في تجديد ذاتها بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة الجديدة»، وعلى رفعها «شعارات وطنية عامة متشابهة»، وافتقارها إلى «برامج تفصيلية تفيد المواطن في مواجهة إشكاليات حياته المختلفة.»[٣٧] ورأت

---

(٣٤) د. فريد أبو ظهير، «تصاعد التأييد للحركة الإسلامية.. والحقائق هي الشاهدة»، صحيفة «الأيام»، ٣٠/١/١٩٩٧.

(٣٥) باسم الزبيدي، تقرير صحيفة «الأيام» ٢١/١/١٩٩٧، ص ٨.

في الندوات العامة يفسر تراجع الحزبية بعد قيام السلطة الفلسطينية بطبيعة المرحلة الانتقالية الحرجة التي لم تترافق مع تغيير الأحزاب لبرامجها بما يتلاءم مع المرحلة، وبفقدان صدقية الأحزاب عند الناس لعدم تجسيد برامجها على الأرض. كما يشار إلى العلاقات التي ميزت علاقات الأحزاب بعضها ببعض، وعدم اهتمام الأحزاب بأعضائها وبتحقيق المساواة بينهم. أنظر على سبيل المثال: التقرير الذي نشرته الصحف عن ورشات العمل التي نظمها الملتقى المدني في محافظتي طولكرم وقلقيلية، صحيفة «الأيام»، ٢٣/١/١٩٩٧.

(٣٦) صحيفة «الأيام»، ١٥/٩/١٩٩٧.

(٣٧) أنظر تقرير صحيفة «الأيام»، بعنوان: «الشارع الفلسطيني ماض في هجر الفصائل والأحزاب السياسية»، ٢٦/٦/١٩٩٧.

راوية رشاد الشوا، عضو المجلس التشريعي، أن التنظيمات والأحزاب السياسية «باتت أرقاماً دون فاعلية منذ قيام السلطة الفلسطينية، سواء كانت مؤيدة أو معارضة لاتفاقيات السلام»، وأن السلطة الفلسطينية استطاعت أن تحتوي، أو تفتت وتستوعب، الكثير من رموز المعارضة «بشتى أساليب الضغط أو الإغراء»، وأنها أبقت على «خطابها السابق وآلياتها القديمة وطريقة تفكيرها، التي لم تأخذ بعين الاعتبار ذلك المفصل التاريخي الذي أدى إلى انعطاف حاد، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.»[٣٨]

مالت مداخلات مسؤولي التنظيمات السياسية بشأن تراجع الحزبية، بعد ثلاثة أعوام من قيام السلطة الفلسطينية وأربعة أعوام من اتفاق أوسلو، إلى إرجاع الأسباب إلى عوامل موضوعية. غير أن البعض لم يغفل الإشارة إلى أن «فصائل المعارضة لم تستطع التكيّف مع الواقع الذي أفرزته طبيعة المرحلة الانتقالية»، باعتبارها مرحلة جاءت بالسلطة الفلسطينية وأبقت الاحتلال، الأمر الذي جعل المعارضة «تعيش وضعية سياسية مزدوجة، تتمثل في علاقتها مع السلطة وتصادمها مع الاحتلال، ولم تستطع التكيف مع هذه الازدواجية.»[٣٩] ونفى آخرون وجود تراجع في دور الفصائل والأحزاب الفلسطينية، معتبرين أن هذا الرأي يهدف إلى إشاعة الإحباط في صفوف الجمهور الفلسطيني، وأن بعض أطراف حركة «فتح» يروج هذه الإشاعة، مع الإقرار بأن الحركة الوطنية «تعيش مرحلة إعادة بناء بعد أن دخلت بصورتها السابقة في مرحلة من التفكك فرضتها الاختلافات الواسعة حول الاتفاقيات وما ترتب عليها من تطبيقات.»[٤٠]

اعتبر بعض قياديي حركة «حماس» أن التراجع الذي شهده دور الأحزاب والقوى السياسية جاء «نتيجة عدم ثقة الجمهور، بشكل عام، بالنتائج التي يمكن الوصول إليها سواء عن طريق المفاوضات أو عن طريق المواجهة.» ومن هنا طرح هذا البعض الحوار بين الفصائل مدخلاً لاستعادة ثقة الجمهور بها «واستعادة ثقة الجمهور بنفسه.» ولم ير بعض قادة «الجهاد الإسلامي» ابتعاداً بين الجمهور عن

---

(٣٨) أنظر مقال الكاتبة بعنوان: «حول الفصائل ودور المجلس التشريعي»، صحيفة الأيام»، ٦/٢٦/ ١٩٩٧.

(٣٩) عبد الرحيم ملوح (عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير)، صحيفة «الأيام»، ١٥/٩/١٩٩٧.

(٤٠) تيسير خالد (عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير)، المصدر نفسه.

العمل التنظيمي أو تراجعاً في استجابة الجمهور للفصائل.[٤١]

واعتبر أمين عام أحد الأحزاب الصغيرة المشاركة في الحكومة وغير المعارضة اتفاق أوسلو أن «الأحزاب المؤيدة للاتفاقية تحملت أخطاء السلطة أمام الناس بالرغم من أن مشاركتها العملية في مؤسسات السلطة مشاركة ضعيفة، وهذا ترك أثراً على قواعد هذه التنظيمات وانعكس في علاقتهم مع الجمهور.» ورأى أن الأمر اختلف فيما يختص بحركة «فتح» إذ أصبح الانتماء إليها معبراً للحصول على وظيفة.[٤٢]

ويؤكد عضو قيادي في حركة «فتح» أن بعض الانتماءات إلى الحركة تم بدافع المصلحة الشخصية بحكم أن «فتح» وفّرت من خلال إقامتها للسلطة «مصالح للمواطنين». ويشير إلى انضمام شرائح اجتماعية إلى الحركة بعد اتفاق أوسلو لأسباب مصلحية لا نضالية، معتبراً أن هذا الانضمام جاء كانضمام إلى السلطة لا إلى حركة «فتح» لأن «مصالحها [الشرائح الاجتماعية] ارتبطت بالسلطة قبل أن ترتبط بحركة فتح.» واعتبر أمين سر حركة «فتح» في الضفة الغربية أن تراجع عمل الأحزاب السياسية ودورها جاء «لصالح ولادة كيان فلسطيني جديد وهو السلطة»، يتوجه لها المواطنون لحل مشكلاتهم وقضاء معاملاتهم. واعتبر أن «الألقاب السياسية السابقة مثل عضو لجنة مركزية أو مكتب سياسي تراجعت أمام ألقاب جديدة جاءت مع قدوم السلطة مثل وزير، محافظ، عقيد، وركن ومقدم وملازم... إلخ، وهذا دليل أن تراجع تلك المفاهيم جاء بشكل إيجابي لصالح بناء الدولة...» واعتبر أن «حركة فتح تتحمل مسؤولية قيادة الشعب الفلسطيني نحو قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وإذا لم تصل عملية السلام إلى نتائج لما طمح ـ ولو بالحد الأدنى ـ له الشعب الفلسطيني، ستتأثر حركة فتح وستدفع الثمن غالياً.»[٤٣]

---

(٤١) المصدر نفسه. لكن المسؤول لا يعلق على أن لغة الألقاب الجديدة باتت تحل محل لغة تخاطب مساواتية سادت داخل الحركة الوطنية مثل «أخ» و«رفيق».

(٤٢) صالح رأفت (أمين عام «فدا»)، المصدر نفسه.

(٤٣) مروان البرغوثي، «هل انتهى عصر الفصائل؟»، صحيفة «الأيام»، ١٩٩٧/٩/١٧.

سابعاً: «التضامنيات» الطوعية: ازدياد «الحرفية» وضمور القاعدة الاجتماعية

كان لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية وتولي تنظيم «فتح» إدارة شؤونها وقعهما على أوضاع المنظمات الجماهيرية والنقابات المهنية والمنظمات غير الحكومية، وتحديداً على الحركات العمالية والنسائية والطالبية. فقد شكل معظمها امتدادات لـ م.ت.ف. وفصائلها، أو تلقى الدعم منها. وغلب على دور معظمها البعد السياسي، بحكم محورية قضية التحرر الوطني على الحركة الوطنية الفلسطينية، من جهة أولى، وتشتت الشعب الفلسطيني وتباين ظروفه، من جهة ثانية، وبحكم هيمنة أيديولوجيا وطنية شعبوية على التنظيم المتنفذ في م.ت.ف.، من جهة ثالثة، واعتماد المنظمات والاتحادات والنقابات على دعم وإسناد (مالي وتنظيمي) من م.ت.ف. وفصائلها، من جهة رابعة. ولا شك في أن هذا الوضع أضعف الجانب البرنامجي الاجتماعي والنقابي للاتحادات والمنظمات الجماهيرية والمهنية.

على الرغم من المحددات السابقة، قامت هذه الاتحادات والمنظمات الجماهيرية والمهنية بدور تعبوي سياسي مؤثر، كما ساهمت في نسج روابط بين تجمعات الشعب الفلسطيني المتعددة، ووفرت أطراً للتفاعل والتنافس وطرحت برامج ساهمت في تكريس مناخ تعددي. إلا إن هذا الدور بدأ يتراجع، بعد سنة ١٩٨٢، في الخارج، بفعل تشتت المركز القيادي لـ م.ت.ف.، والانقسامات التي شهدتها المنظمة، وأسلوب تشكيل الهيئات القيادية لهذه الاتحادات. كما أخذت التنظيمات والأحزاب السياسية الرئيسية تركز، في بداية عقد الثمانينات، على بناء أطرها الجماهيرية الخاصة في الضفة والقطاع، والتوجه (في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات) نحو تشكيل مؤسسة خدماتية «وتنموية» (وخصوصاً من قبَل التنظيمات اليسارية) ازدادت وأخذت تتشكل على أساس مهني بحت، لاحقاً، الأمر الذي أبعدها عن التنظيمات السياسية الأم وغيّب دورها التنظيمي ـ التعبوي.[٤٤]

كما تراجع دور الاتحادات القطاعية (الشعبية) والمنظمات الجماهيرية والنقابات العمالية في الضفة والقطاع في مرحلة لاحقة على تراجعها في الخارج. فقد ترافق هذا التراجع مع تراجع الانتفاضة المترافق مع اعتماد هذه التشكيلات في معظمها على تنظيماتها السياسية في التمويل والتوجيه السياسي والبرنامجي، وعدم

(٤٤) أنظر: Hammami, 1995.

تنميتها قدرة خاصة بها على بناء حيز من الاستقلالية في هذه المجالات. لقد انعكست العلاقة بين التنظيم السياسي والمنظمة الجماهيرية أو المهنية على بنية التشكيلات الأخيرة، التي جنحت نحو الإدارة المركزية الشديدة، الأمر الذي أفقد قيادتها استمرار التفاعل مع قواعدها، وعرقل نمو تقاليد محاسبة ومراقبة من أدنى إلى أعلى. كما تركز اهتمامها على القضايا السياسية وبصورة ثانوية على القضايا الاجتماعية، بحكم الطبيعة الصراعية المستمرة التي حكمت علاقتها بالاحتلال، والتي تصاعدت إلى حدودها القصوى في المرحلة الأولى من الانتفاضة. كما إن الحاجة إلى تمويل المؤسسات التي أقامتها، أو ساهمت في إقامتها التنظيمات السياسية، وتحديداً بعد حرب الخليج وبدء مفاوضات مدريد، وتراجع الدعم المالي لهذه التنظيمات (اليسارية تحديداً، وم.ت.ف. بصورة عامة) بحكم تقلص مواردها، دفعتها إلى الاعتماد على تمويل المنظمات الأجنبية (الحكومية وغير الحكومية).

شد الاعتماد على التمويل الأجنبي المنظمات الجماهيرية وبعض «المنظمات غير الحكومية» إلى الاحتراف المهني استجابة، إلى هذا الحد أو ذاك، لأولويات وجدول أعمال الجهات الممولة وبرامجها وشروط تمويلها. وسرّع في هذا بدء مفاوضات مدريد واتفاق أوسلو، حيث تحولت استراتيجيا الممولين الأجانب من دعم النشاطات الجماهيرية إلى دعم مشاريع ذات «إنتاجية» قابلة للقياس ومرئية (لإظهار فوائد «السلام») تستهدف فئات محددة، لا التعبئة أو التنظيم الجماهيري.[٤٥] ومن هنا تحول عدد غير قليل من «المنظمات غير الحكومية»، في الضفة والقطاع، إلى مراكز خدماتية يعتمد، في الأساس، على التمويل الأجنبي قصير الأمد لمشاريع محددة. وأخذت هذه المنظمات تخضع لمساءلة الجهة الممولة الأمر الذي أوجد فجوة بينها وبين جمهورها (المتلقي الخدمات). كما بات التمويل مشروطاً، وإن بصورة غير معلنة، بالموقف السياسي «للمنظمات غير الحكومية» وتحديداً إزاء اتفاق أوسلو وعملية «السلام». وتركت هذه الشروط عدداً من المنظمات من دون تمويل، وعرقلت ترسخ التعددية والمساواة والديمقراطية في «المجتمع المدني» بعكس الأيديولوجيا المعلنة للممولين.[٤٦]

ظهر أثر هذا التحول في حجم القاعدة التنظيمية للأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية التي ارتبطت بها المنظمات والمؤسسات «غير الحكومية»، وخصوصاً

---

(٤٥) *Ibid.*, p. 55.

(٤٦) Roy, 1993.

الأحزاب والقوى السياسية اليسارية. فقد اضطلعت القوى السياسية الفلسطينية بدور مبادر إلى بناء وتوسيع المنظمات النسائية والنقابات العمالية والكتل الطالبية والاتحادات المهنية، وتحديداً في أواخر عقد السبعينات (بعد اتفاق كامب ديفيد) وبداية عقد الثمانينات (بعد إخراج م.ت.ف. من بيروت).[٤٧] ودفع أكثر من اعتبار هذه القوى إلى بناء تشكيلات جماهيرية ومهنية في المناطق المحتلة لتوليد روافد تنظيمية من جهة أولى، ولتشكيل أطر تستطيع عبرها العمل بأساليب علنية، من جهة ثانية، ولاعتبارات تنافسية فيما بينها على كسب تأييد جماهيري، من جهة ثالثة، وإدراكاً للأهمية الخاصة للمناطق الفلسطينية المحتلة ـ وتحديداً بعد سنة ١٩٨٢ حين فقدت المقاومة الفلسطينية قاعدتها العملياتية في لبنان ـ في حمل عبء النضال الوطني وتهيئة هذه المناطق لقيام دولة فلسطينية، من جهة رابعة.[٤٨]

مع اتفاق أوسلو وقيام سلطة فلسطينية دخل تغير على الحقلين السياسي والاجتماعي، اللذين اعتادت الاتحادات والمنظمات والمؤسسات الفلسطينية في الضفة والقطاع العمل فيهما. وقد أخذ هذا التغير المناحي التالية:

١ ـ اعتمد الكثير من المنظمات الجماهيرية والمهنية و«المنظمات غير الحكومية» قبل قيام السلطة الفلسطينية على م.ت.ف. وفصائلها. وكان محرك نشاط هذه المنظمات الأساسي الصمود في وجه الاحتلال، ولذا اعتبرتها التنظيمات والأحزاب السياسية، كما اعتبرت نفسها، مؤسسات «وطنية». أي، قامت هذه المنظمات في بيئة سادها القمع، ووضع يتسم بالقلق، ومشهد اتسم بغياب درجة عالية من التنسيق المباشر بينها، بحكم الازدواجية التي حكمت عمل الكثير منها، والتنافس الناجم عن اختلاف انتماءاتها السياسية. بتعبير آخر، لم يكن متداولاً، في تلك الفترة، مفهوم أن المنظمات تشكل جزءاً من «مجتمع مدني». فهذا المفهوم بدأ يغزو الحقل الفكري بعد بدء مفاوضات مدريد، وبصورة أشمل بعد اتفاق أوسلو، أي عشية قيام سلطة فلسطينية.[٤٩]

---

(٤٧) أنظر: Hammami, 1995; Taraki, 1989; Hiltermann, 1991.

(٤٨) أنظر: Hiltermann, 1991, p. 45.

(٤٩) ومن هنا يلاحظ أن أول اجتماع موسع للمنظمات غير الحكومية تم بعد اتفاق أوسلو وقبل قيام السلطة الفلسطينية، وتمحور موضوع الاجتماع حول دور هذه المنظمات بعد قيام السلطة الفلسطينية. ومن هنا بدأت مقولة «المجتمع المدني» الفلسطيني تأخذ منحى مختلفاً عن السابق، أي من كونها «البنية التحتية» والأرضية للدولة الفلسطينية العتيدة، إلى المدافع عن الديمقراطية، والواقي من تسلط الدولة. أنظر: Bosman, 1996.

٢ ـ اختلف تصوير العلاقة التي قامت بين المنظمات غير الحكومية وم.ت.ف. وفصائلها بعد قيام سلطة فلسطينية. فقد تحول هذا التصوير ـ عند «المنظمات غير الحكومية» ـ من تصوير مبني على علاقة وثيقة تقوم على اعتبار أن دور هذه التشكيلات يتمثل في مقاومة الاحتلال، وأنها تشكل، بالتالي، امتداداً للحركة الوطنية الفلسطينية، إلى تصوير للسلطة المتشكلة كنواة دولة تسلطية تنقض على «مجتمع مدني ضعيف». وتحول هذا التصوير، عند أطراف من السلطة، من تصوير لهذه التشكيلات كامتداد للمنظمة وفصائلها إلى اعتبارها معرقلاً ومشتتاً لجهود بناء الدولة، أي، إلى تصوير لا يقر بوجود تمييز بين الدولة و«المجتمع المدني».[٥٠]

٣ ـ من التسرع قراءة الميل الذي تبلور عند أطراف من السلطة بعد الانتخابات التشريعية، في بداية سنة ١٩٩٦، إلى الاعتراف بحيز خاص للمنظمات غير الحكومية، باعتباره يعكس الوزن السياسي المحلي لهذه المنظمات. فقد أثر في هذا الميل اعتبارات عدة، منها: موقف الممولين الأجانب، بما في ذلك البنك الدولي الداعم لهذه المنظمات؛ الدور الإعلامي النشيط الذي قامت به شبكة المنظمات الأهلية؛ إدراك أطراف في السلطة أن في الإمكان إيجاد صيغ لتقسيم العمل بين المنظمات والسلطة تخفف بعض الأعباء عن الأخيرة، كما حدث، على سبيل المثال، في العلاقة بين المنظمات غير الحكومية التعليمية ووزارة التربية والتعليم. لكن هذه الاعتبارات قد لا تدوم، فالتمويل الأجنبي قد يتوقف، وتأثير الحملات الإعلامية قد يتلاشى. غير أن العامل الأهم، في هذا المضمار، يتعلق بغياب القدرة التمثيلية لجسم رئيسي من «المنظمات غير الحكومية»، وباستمرار

---

(٥٠) ومن هنا الحملة التي شنت من جانب أطراف من السلطة على هذه المنظمات باعتبار أنها «دكاكين»، وأن بعضها «عناوين فقط»، إلخ، وأن عليها التصرف كمؤسسات «وطنية»، أي كامتداد للسلطة. ولهذا السبب تم تشكيل مكتب المنظمات الوطنية المرتبط بمكتب رئيس السلطة الفلسطينية، والذي يضم منظمات داعمة للسلطة (معظمها تقوده حركة «فتح») كمنافس لشبكة المنظمات الأهلية. في المقابل، شنت «المنظمات غير الحكومية» حملة دعائية ضد السلطة باعتبارها تسعى لتدمير «المجتمع المدني» وتتجاهل دور هذه المنظمات في العمل الجماهيري وتجربتها التنموية وقدراتها التعبوية. لقد أثمرت الحملة التي قامت بها شبكة المنظمات الأهلية (والتي دعمتها جهات ممولة أجنبية) في وقف مشروع قانون الجمعيات الذي استقته السلطة من القانون المصري، وفي طرح صيغ أكثر مرونة للعلاقة بين السلطة و«المنظمات غير الحكومية»، وبدأت جهات في السلطة تقر باستقلالية هذه المنظمات مع التشديد على الحاجة، في الوقت نفسه، إلى آليات تنظم عمل هذه المنظمات لحماية المجتمع من «ميول سلبية»، وإلى آليات تنسيق بين الطرفين تحدد وتراعي تقسيم العمل بينهما.

علاقة فوقية وضعيفة، ذات طابع خدماتي تغيب عنها المساءلة أو الرقابة، مع جمهورها. كما أن الكادر الرئيسي لهذه المنظمات كادر فني أو مهني. وبحكم عملها فإن جزءاً مهماً من هذه المنظمات يتعامل مع فئات وشرائح اجتماعية ذات حاجات خاصة، أو مع فئات مهمشة، ومن هنا فإنها لا تستطيع الاستغناء عن قنوات السلطة ومؤسسات «المجتمع السياسي» (مجلس تشريعي، وأحزاب سياسية، ووسائل إعلام، وقضاء...).[٥١] ولذا فهي لا تستطيع مواجهة سلطة منتخبة تتمتع بأجهزة بيروقراطية وأجهزة أمنية واسعة وعلاقات متشعبة بالقطاع الخاص والعائلات البورجوازية التقليدية. كما أن الكثير من «المنظمات غير الحكومية» (وتحديداً ذات الطابع الخيري) يديرها أفراد من هذه العائلات التقليدية وهي، بالتالي، غير مهيأة للدخول في صراع مع السلطة.

٤ ـ تكمن المعضلة الحقيقية في الضعف الذي أصاب الاتحادات الشعبية والنقابات العمالية والمنظمات الجماهيرية، التي تمثل مصالح وحقوق شرائح اجتماعية واسعة وحيوية في المجتمع (نساء، وعمال، وطلاب..)، لأسباب أتيت إلى ذكرها. فلقد أدخل قيام سلطة فلسطينية هذه المنظمات في حقل تطلّب برامج وأشكالاً تنظيمية وأساليب عمل ومصادر تمويل لم تكن قد هيأت نفسها لها، أو لم تكن في حيازتها. فتحول الكثير من كوادرها إلى العمل في مؤسسات السلطة وإداراتها، وتولّى مواقع مهمة (فيما يتعلق بالتصنيف الوظيفي)، وبات من غير الممكن التوفيق بين موقعه في هيئة جماهيرية ومهنية وموقعه في السلطة. كما لا يزال معظم هذه التشكيلات قائماً على أساس الانتماء السياسي، ويعاني قصوراً في انتظامه على أسس ديمقراطية، كما أن معظمها لم يمارس الانتخابات من أعوام عدة.[٥٢] ومن هنا يفتقد معظم هذه التشكيلات برامج وخططاً ملموسة في مرحلة تجمع بين مهمتي استكمال عملية التحرر وبناء الدولة الحديثة. كما يفتقد الاستقلالية الضرورية لصوغ دور مدافع عن مصالح وحقوق الفئات التي يمثلها،

---

(٥١) أنظر: Bosman, 1996.

(٥٢) يُستثنى من هذا الكتل الطالبية ومجالس الطلبة الجامعيين في الضفة الغربية والقطاع التي تجري فيها منذ أعوام انتخابات ديمقراطية وتنافسية بين الكتل الطالبية (المتشكلة على أسس سياسية) وتعتمد مبدأ التمثيل النسبي. لكن هذه الكتل تفتقد أطراً توحد عملها على صعيد وطني. وساعد في سيادة هذا الوضع الدور المؤثر للطلبة، والطابع الأهلي للجامعات واستقلالية هذه عن السلطة، وتمكن الطلبة والهيئات الجامعية من فرض احترام حرمة الجامعة على أجهزة السلطة الأمنية وعلى السلطة، بعد مواجهات ساخنة.

وطرح ذلك على «المجتمع السياسي» ومؤسسات السلطة.[٥٣] ومن هنا الخشية من تحول هذه التشكيلات، أو معظمها، إلى واجهات للسلطة على غرار ما جرى في الكثير من الأنظمة العربية. لقد أدت الحركات النسائية والعمالية والحركات الطالبية دوراً مؤثراً في عدد من الدول، وفي مراحل معينة، في التأثير في شكل الدولة وطبيعة النظام السياسي، وتحديداً في ترسيخ مفاهيم وقوانين وتدابير ذات طابع ديمقراطي، وفي ترسيم أشكال من العدالة الاجتماعية في المجتمع.

خلاصة

يمكن النظر إلى دائرة الجدل والحوار، التي نشأت عشية قيام سلطة فلسطينية، بشأن واقع التنظيمات السياسية ودورها، وبشأن العلاقة بين السلطة، من جهة، والتنظيمات السياسية و«المجتمع المدني» (ممثلاً بالاتحادات الشعبية والنقابات العمالية والمهنية و«المنظمات غير الحكومية») من جهة أُخرى، والعلاقة بين السلطة التنفيذية، من جهة، والمجلس التشريعي، من جهة أُخرى، من منظور هيمنة هدف ومسعى التحول الدولاني على الحقل السياسي الفلسطيني. وهو جدل يعكس حالة صراع وقلق بشأن مسار هذا التحول وبشأن شكل الدولة العتيدة، ومعالم نظام الحكم فيها. كما يعكس رغبة في التأثير في قوانين «اللعبة» في الحقل السياسي الوطني ومفرداته. ويمكن الاستدلال على هذا من قراءة أبرز عناوين القضايا التي أثارت وتثير جدلاً داخل هذا الحقل، والتي تمثلت في:

- سيادة خطاب «المجتمع المدني» والديمقراطية وحقوق المواطن والإنسان.[٥٤] وشارك في الجدل والنقاش في شأن تشكل الدولة والنظام

---

(٥٣) بشأن واقع الاتحادات الشعبية ومشكلاتها، أنظر: إصلاح جاد، «الحركات الشعبية الاجتماعية في واقع متغير»، صحيفة «الأيام»، ١٩٩٦/١٢/٢٥؛ التقرير الذي نشرته صحيفة «الأيام» عن الاتحادات الشعبية في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦؛ خالد الجندي، «حول واقع الحركة العمالية الفلسطينية وآفاقها»، صحيفة «الأيام» ١٩٩٦/١٢/٢.

(٥٤) في مراجعة لعناوين موضوعات الندوات والمؤتمرات التي عقدت في الضفة والقطاع خلال سنة ١٩٩٦، كما رصدتها مجلة «السياسة الفلسطينية» يتبين ما يلي: شكلت قضية الديمقراطية والانتخابات وحقوق الإنسان والعلاقة بالسلطة ثلث هذه الموضوعات (٣٣,٢٪)؛ قضايا الاقتصاد الفلسطيني وحاجات المجتمع المحلي خُمس الموضوعات (٢١,٩٪)؛ قضايا المرأة ١١,٧٪؛ الموضوعات السياسية والثقافية العامة ٣٤,٢٪. وفيما يتعلق بالجهة المنظمة كان المبادر إلى =

السياسي: قوى المعارضة، والمنظمات غير الحكومية، والمجلس التشريعي والتنظيم الحاكم، ورموز السلطة.[٥٥] وتقع في هذا السياق الإجراءات التي اتخذتها السلطة ضد المعارضة، وكذلك تجاوزات الأجهزة الأمنية، وتناقل الأخبار والأقاويل بشأن سلوك مسؤولي السلطة، وقضايا الفساد والمحسوبية والواسطة، بالإضافة إلى حالة الصراع التي سادت بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية.

● هيمنة لغة «تنموية» (بمفاهيم المؤسسات الدولية) على التفكير في شأن دور القطاعين الخاص والعام والمنظمات الأهلية والمساعدات الخارجية، وما يتفرع منها. وتؤدي المنظمات الدولية (منظمات الأمم المتحدة، والدول المانحة، والبنك الدولي)، والمنظمات غير الحكومية، والوزارات الفلسطينية، دوراً محورياً في توليد هذه اللغة وإدامتها. لقد تحولت هذه اللغة إلى «أيديولوجيا» توهم بالتنمية في الوقت الذي يتراجع فيه الاقتصاد الفلسطيني ويزداد تهميشه وتتسع دائرة الفقر والعوز.

● هيمنة عملية التفاوض مع إسرائيل وأساليب مواجهة العراقيل والصعوبات التي تضعها أمام تشكل دولة فلسطينية على هموم الحقل السياسي. ويترك مسار العلاقة الفلسطينية ـ الإسرائيلية، غير المتكافئة، وقعه على الدعوات إلى الحوار والوحدة الوطنية وترتيب «البيت الفلسطيني» والعلاقة بالمعارضة.[٥٦] وستطغى طبيعة وأبعاد هذه العلاقة على شؤون الحقل السياسي مع بدء المفاوضات النهائية، كونها المحددة لشكل الكيان الفلسطيني وحدود الولاية والصلاحيات التي يتمتع بها. ويمكن النظر إلى

= تنظيم نحو ثلثي (٦٥,٨٪) هذه الندوات والمؤتمرات، خلال العام نفسه، منظمات غير حكومية، والمنظم لنحو خمسها (٢١,٣٪) مؤسسات حكومية، ونظمت الأحزاب والتنظيمات السياسية نحو ١٢٪ منها. أنظر: «مجلة الدراسات الفلسطينية»، الأعداد ٥ ـ ١٣.

(٥٥) من الأمثلة على هذا، الخطاب الذي ألقاه رئيس السلطة الفلسطينية في المجلس التشريعي عند زيارة الرئيس الفرنسي شيراك (٢٤/١٠/١٩٩٦)، ونشرته الصحافة المحلية. وقد جاء في الخطاب: «إن الخيار الديمقراطي على أساس التعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان وصون حرية التعبير عن الرأي واستقلال القضاء ومساواة المرأة بالرجل في كافة المجالات، هي القواعد الراسخة لسلطتنا الوطنية الوليدة ولكياننا الوطني المستقل، وعهدنا لشعبنا ولكل الشعوب الديمقراطية أن تكون فلسطين الديمقراطية واحة الديمقراطية والسلام في الشرق الأوسط.» وكذلك البيان الوزاري المقدم إلى المجلس التشريعي (حزيران/يونيو ١٩٩٦) الذي اعتبر: «أن الديمقراطية التي يبنيها شعبنا اليوم كخيار وحيد لحكم نفسه بنفسه، ولنفسه، هي أعظم إنجازات هذه السلطة، وأعظم إبداعات هذا الشعب وهو يشق طريقه نحو الاستقلال الوطني.»

(٥٦) من هنا قول محمود درويش في وصف حال الحكم الذاتي: «فليس السلام سجناً أو معسكر اعتقال وليست السلطة نقابة وطنية لإدارة شؤون السجناء وليس الوطن مشهداً طبيعياً للزيارة العابرة.»

الحوار الوطني ـ وهو حوار، في الأساس، بين التنظيمات السياسية ـ بغض النظر عن أهداف الأطراف المشاركة فيه، كجزء من عملية بلورة لغة مشتركة للحقل السياسي، وبلورة توافق على قوانين «اللعبة» السياسية. وهي «قوانين» يرسم حدودها ومضمونها، في النهاية، موازين القوى الاجتماعية والسياسية المحلية.

لقد تبلور في الحقل السياسي الفلسطيني نظام الحزب الواحد. ويقيم هذا الحزب، على ساحة واحدة، مع أحزاب مؤتلفة صغيرة (حزب الشعب، وفدا، وجبهة النضال الشعبي، وغيرها)، وأحزاب معارضة علمانية ذات حجم صغير (الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، وجبهة التحرير العربية، وغيرها)، وتنظيمات إسلامية راديكالية ما بين متوسطة (حماس) أو صغيرة الحجم (الجهاد الإسلامي). ويجعل التكوين السياسي الحالي إمكان قيام نظام حزبين يتنافسان ديمقراطياً بشأن السلطة، إمكاناً ضعيفاً في المستقبل القريب. على الرغم من ذلك، فإنه يمكن أن يدخل تغيير على النظام السياسي القائم في حال حدوث انشقاق حركة «فتح»، أو ازدياد سريع في تأييد حركة «حماس» وتشكل قطب إسلامي موحد، أو تشكل قطب علماني ديمقراطي موحد ذي وزن جماهيري مؤثر.

يمكن تحديد الأطراف الفاعلة في الحقل السياسي الفلسطيني بعد قيام سلطة فلسطينية كالتالي: رئيس السلطة الفلسطينية، وتنظيم «فتح»، والمجلس التشريعي، والمعارضة الإسلامية (حركة «حماس» تحديداً)، وأخيراً المعارضة العلمانية وهي الطرف الأضعف. ولا تقوم الحركات العمالية والنسائية والمهنية بأي دور ملموس أو فاعل في هذا الحقل. لكن الأوضاع التي تسود الحقل الاجتماعي تطرح إمكان نشوء حركات جماهيرية احتجاجية أو ذات مطلب رئيسي واحد، في حال استمرار تفاقم الأزمة المعيشية والمأزق الوطني. ويخضع الحقل السياسي لا لتأثيرات اللاعبين السياسيين داخله، فحسب، بل أيضاً لتأثيرات خارجية، أبرزها: السياسة الإسرائيلية ورؤيتها لشكل وحدود وصلاحيات الكيان الفلسطيني ونتائج المفاوضات النهائية في حال تم التوصل إلى نتائج (وتحديداً بشأن مصير القدس، واللاجئين، والمستعمرات، والسيطرة على الموارد الطبيعية، والحدود)؛ تأثيرات الحقل الاجتماعي الفلسطيني وتحولاته؛ السياسة العربية، وتحديداً العلاقة الأردنية ـ الإسرائيلية والمصرية ـ الإسرائيلية؛ مصير المفاوضات مع سورية ولبنان؛ دور الدول المانحة والبنك الدولي، وإحجام أصحاب رؤوس الأموال الفلسطينيين في الخارج عن الاستثمار في مناطق السلطة الفلسطينية.[٥٧]

(٥٧) بشأن المواقف السياسية لأصحاب رؤوس الأموال الفلسطينيين في الخارج، أنظر: حنفي، ١٩٩٧.

الفَصْلُ الثّامِن
خَاتِمَـــة

أولاً: ملامح الحقل السياسي الفلسطيني بعد أوسلو

الدولة المستقلة هي الحلم/المشروع الذي راود الفلسطينيين منذ تبلور حركة وطنية فلسطينية في بدايات القرن العشرين. وهو الحلم/المشروع الذي رفضت، ولا تزال، قوى استعمارية التسليم بشرعيته. وهي تسعى، بعد اتفاق أوسلو، لتشويهه وتحويله إلى «حكم ذاتي» محاصر بالمستعمرات السكانية، يتأسس على بقع محدودة من فلسطين تشكل «كنتونات» خاضعة للرقابة الأمنية الإسرائيلية والفصل العنصري. كما تصر هذه القوى على تهويد عاصمته ذات القيمة الدينية والثقافية والحضارية، وعلى ضمها.

ومن هنا إشكالية دقة تحديد وزن وتأثير كل من العوامل الخارجية (على تنوعها) والعوامل الداخلية (المتعددة) في الحقل السياسي الفلسطيني وشكله الكياني ونظامه السياسي. إذ لكلا نوعي هذه العوامل تأثيره. فالعوامل الخارجية تظهر كمحدد ذي ثقل في مسار عملية تشكيل الكيان الفلسطيني ومستقبله، في حين تظهر العوامل الداخلية باعتبارها المحدد الأكثر تأثيراً في شكل النظام السياسي الفلسطيني، من دون أن يعني هذا إغفال تأثير تداخل هذه وتلك وتفاعلهما. وهذه العوامل مجتمعة تفعل وتتفاعل في تحديد تضاريس الحقل السياسي الفلسطيني ولغته وأنظمته وحركته.

أدخل اتفاق أوسلو تحولاً مهماً في تضاريس الحقل السياسي الفلسطيني تجسد في قيام سلطة وطنية على مناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهي سلطة تجد مبرر وجودها في استكمال تحولها إلى دولة مستقلة، معتمدة، في الدرجة الرئيسية، على التفاوض مع الدولة المستعمرة التي تسعى من جانبها، عبر الاستيطان والضم والسيطرة على الحدود والمعابر والموارد الطبيعية المهمة، لتقليص وتجزئة رقعة سيطرة السلطة الفلسطينية إلى أقصى الحدود، إضافة إلى التنكر لحقوق الفلسطينيين في الشتات.

لقد نشأ في الحقل السياسي الفلسطيني، بعد اتفاق أوسلو، نظام سياسي جديد له تنظيمه الحاكم، وأحزابه وتنظيماته المعارضة. كما يشهد هذا النظام أشكالاً من الصراع بشأن تحديد قواعد اللعبة السياسية في الحقل الجديد. من هذه الأشكال الصراع بين السلطة والمعارضة بشأن هذه القواعد، بعد أن دخل الحقلَ «لاعبون» سياسيون جدد؛ ومنها الصراع الذي برز بين رئاسة السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي المنتخب لتحديد العلاقة والفواصل بينهما. وقد اختفت من هذا الحقل تنظيمات سياسية شكلت، في السابق، امتداداً لأنظمة عربية، وضعف تأثير تنظيمات أُخرى. كما تلاشى كلياً دور مؤسسات م.ت.ف.، وتراجع دور تجمعات الشتات الفلسطيني. إلا إن الحقل الجديد ورث «ثقافة سياسية» تعطي التعددية الحزبية والتنظيمية والفكرية قيمة إيجابية.

لكن هيمنة ثقافة سياسية ديمقراطية الميول والاتجاهات ليست شرطاً كافياً لقيام نظام ديمقراطي. وهي ثقافة قد تفرغها النخبة الحاكمة من مضامينها الحقيقية، كما أنها لا تعطل تطور علاقات «زبائنية» وإن سهلت كشفها. كما يجب ألاّ يطمس إجراء الانتخابات العامة الدورية، كوسيلة لتداول السلطة، حقيقة أن القضية الأبرز في الواقع السياسي الفلسطيني الراهن تتمثل في إحياء وإيجاد المؤسسات الوطنية، كأطر لاتخاذ القرار، من جهة، وفي نمو أحزاب سياسية وطنية ذات قاعدة جماهيرية، من جهة ثانية، ومنظمات واتحادات جماهيرية ومهنية نشيطة، من جهة ثالثة. فالانتخابات والمجالس التشريعية هي، في أحسن أحوالها، أدوات تمثيل، في حين تشكل الأحزاب السياسية والمنظمات والاتحادات الجماهيرية والمهنية أدوات تعبئة. لذا فإن وجود مجلس تشريعي منتخب ليس، في حد ذاته، مؤشراً إلى حداثة النظام السياسي أو عصريته. ويسري الحكم ذاته على الانتخابات العامة. فإجراء انتخابات عامة، من دون تنافس أحزاب سياسية ذات قاعدة جماهيرية تطرح رؤى مجتمعية انعتاقية، قد لا يتعدى مجرد كونه إجراء يعيد إنتاج النظام القائم، أي لا ينجم عنه تغيير في توزيع السلطة في المجتمع. فمن دون أحزاب سياسية جماهيرية تحمل مشاريع تغييرية، أو حركات شعبية تمثل مصالح فئات اجتماعية، تتحول الانتخابات إلى أداة محافِظة، كونها توفر غطاء لشرعية النظام القائم ومشروعه.

للحقل السياسي الفلسطيني تاريخ قام على بنى التجمعات الفلسطينية المتعددة وعلى التفاعل مع «أحداث» إقليمية ودولية تركت آثاراً بعيدة المدى في واقع هذه البنى. فقد تشكل الحقل السياسي الفلسطيني من تنظيمات سياسية وبنى عسكرية وجماهيرية وخدماتية وبرامج سياسية وثقافية، ومن صدامات دموية مع إسرائيل،

ومن صدامات عسكرية وسياسية مع أنظمة عربية. وتأثر هذا الحقل بمناخات دولية شهدت تحولات دراماتيكية، وبتحالفات وعلاقات عربية ودولية متغيرة. كما أن له تاريخاً سقط فيه عشرات الآلاف من الشهداء ومئات الآلاف من الجرحى والمعتقلين، ودُمرت فيه مخيمات، وهُجّرت جوال، وتعرض الآلاف للإبعاد، وحوصرت فيه مجتمعات بكاملها.

وهذا الحقل المعجون بالأحداث المحلية والإقليمية والدولية المتتابعة والمستند إلى بنى اجتماعية ـ اقتصادية وتيارات سياسية وفكرية وثقافية ورواية تاريخية، هو الذي حدد مضمون الهوية الوطنية الفلسطينية ببعدها التحرري والعربي والإنساني. وهي هوية حُرمت «إقليمها» وفق مقتضيات الدولة القطرية الحديثة. لقد أعطى حرمان «الإقليم» الكفاحَ المسلح مدلولاته الاستثنائية، في مرحلة الستينات والسبعينات، وهي مدلولات أخذت بعداً رمزياً محورياً في عملية بناء الهوية الفلسطينية. وهو أمر ولّد، في الوقت ذاته، مواجهات مع المحيط الإقليمي، وكان له أثره المهم في توليد أشكال نضالية جديدة كان أبرزها الانتفاضة الشعبية، في أواخر سنة ١٩٨٧، وهي انتفاضة اصطدمت ببنية م.ت.ف. البيروقراطية وأساليبها القيادية وتمركزها في الخارج. كما اصطدمت بالآلة العسكرية والأمنية الإسرائيلية التي ألقت بكل ثقلها لقمع الانتفاضة، وبغياب الفعل العربي الرسمي المساند.

جعل قيام سلطة فلسطينية على «إقليمها» المنقوص السيادة الصراع يدور بشأن حدود هذا الإقليم، وأشكال السيادة الفلسطينية عليه وفق سقف اتفاق أوسلو، عملياً. كما ترك آثاراً في تضاريس الحقل السياسي الفلسطيني من حيث الخطاب والعلاقات بين اللاعبين السياسيين. فباتت مفردات الخطاب تتسع لشمل قضايا الديمقراطية، والمواطنة، وحقوق الإنسان، والانتخابات، والعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، واستقلالية القضاء، وحرية الصحافة والإعلام، والتنمية الاقتصادية، وبرامج التعليم، والنظام الاقتصادي، والعلاقة بين سلطة ومعارضة، والانسحاب الإسرائيلي، والمفاوضات، والسيطرة على الموارد الطبيعية والمعابر... كما أن الرموز المسيطرة باتت تقيم بفضاء بناء الدولة والسيادة: جوازات سفر؛ مجلس وزراء؛ مجلس تشريعي؛ انتخابات لمجالس محلية؛ هيئة إذاعة فلسطينية؛ استعراض حرس الشرف؛ مكتب رئاسة؛ دائرة إحصاء مركزية فلسطينية؛ شرطة فلسطينية؛ أجهزة أمن، ضرائب؛ برامج تعليم فلسطينية؛ اتفاقات دولية... إلخ.

ويحمل تكوين الحقل السياسي وبنية الحقل الاجتماعي احتمالات قيام مواجهات ساخنة مع إسرائيل، كما أشارت أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وهي

احتمالات تبقى قائمة ما دامت حدود الإقليم الفلسطيني لم تتحدد، وعلاقاته بالدولة المستعمرة في حالة توتر وصراع، وقضية القدس واللاجئين الفلسطينيين معلقة. لكن من المؤكد أن نمط هذه المواجهات وحجمها ونتائجها ستختلف عن مرحلة ما قبل تأسيس إقليم فلسطيني.

كما أن تضاريس الحقل السياسي، والتحولات التي شهدها الحقل الاجتماعي، تطرح احتمالات قيام اصطفافات اجتماعية وسياسية جديدة. وتطرح، في الوقت نفسه، ازدياد محاولات صوغ مؤسسات «المجتمع المدني» وفق رؤية السلطة الفلسطينية. ويسرّع في هذا وذاك، القلق المعيشي وتراجع الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في مناطق السلطة الفلسطينية. فمن جهة، برز اتجاه ديني سياسي أصولي ذو قاعدة جماهيرية، ومن جهة أُخرى، بات هذا الطرف لاعباً في الحقل السياسي الوطني المتمحور حول مشروع الدولة المستقلة، بكل ما نجم عن دخوله الحقل الوطني من تغييرات تنظيمية وسياسية وفكرية في بنيته وخطابه، ومن تأثير، في الوقت نفسه، في الحقل الوطني ذاته. كما باشرت النخبة التكنوقراطية ـ الأمنية المتنفذة في السلطة بناء نفوذ اقتصادي ملموس لها. وبرز في الجانب الآخر تململات احتجاجية لفئات وشرائح اجتماعية شعرت بالغبن أو بالتهديد (التحركات الطالبية، وإضراب المعلمين).

إن استمرار الوضع القائم سيفاقم من أوضاع فئات اجتماعية واسعة، وقد يدفعها إلى البحث عن ممثلين سياسيين لها. كما أن تضرر فئات واسعة من الفلسطينيين من الوضع القائم قد يدفع السلطة إلى الاعتماد، أكثر فأكثر، على أجهزة الأمن والشرائح العليا من البيروقراطية وشرائح من البورجوازية المحلية وممثلي مصالح رأس المال الأجنبي المحليين، في مسعى لإدامة النظام السياسي. وعادة، تترافق هذه العملية مع اتساع سطوة «بيروقراطية» السلطة على المجتمع، من جهة، وتكريس علاقة تابعة لمصادر الدعم الخارجي، من جهة أُخرى. إن تعبير «الدول المانحة» تعبير له دلالاته السياسية والاقتصادية، فهو يشير إلى طبيعة الاقتصاد الفلسطيني الناشىء الطرفية والتابعة، وإلى وجود سمة «ريعية» للسلطة الناشئة؛ وهي سمة ستزول مع توقف دعم الدول المانحة.

لقد تراجع نفوذ المعارضة العلمانية في حين يستمر تشرذمها. وهو تراجع لا تقتصر أسبابه على عوامل ذاتية فحسب (على الرغم من أهميتها)، بل هناك أيضاً عوامل موضوعية تتصل بتراجع ميزان القوى الطبقي بفعل التغييرات التي دخلت على أوضاع الطبقة العاملة وصغار الفلاحين. وهي تغييرات ساهم في توليدها: حرب الخليج، وتوقف استيراد العمل الفلسطيني في الدول النفطية، وإغلاق

إسرائيل المتكرر لأسواق عملها، وغياب استراتيجيا ناجعة من قبَل السلطة للنهوض باقتصاد مهمش وتابع ومفكك. لكن اتساع دائرة الفقر والعوز يطرح واقعاً جديداً يحمل في طياته ميزان قوى اجتماعية جديدة، إذا ما توفرت الأداة التنظيمية والبرنامجية للتعامل معه، وإلا فإن تيار الإسلام السياسي سيبقى الطرف الوحيد المرشح لاستثمار الواقع الجديد.

لقد نشأ داخل الحقل السياسي الفلسطيني مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية «تصويرات» عدة، منها: إن الشعب الفلسطيني أكثر ديمقراطية من الشعوب العربية الأُخرى؛ إن الدولة الفلسطينية باتت حقيقة قائمة أو على وشك؛ تصويرات «العائدين» في مواجهة «المقيمين»؛ تصويرات تقدم رؤية «رومنطيقية» لمؤسسات «المجتمع المدني» الفلسطيني القائمة كضمانة للديمقراطية ضد التسلط والتفرد وخرق حقوق المواطن والإنسان؛ تصويرات ترى أن الحل لمشكلات الفساد والمحسوبية وسوء الإدارة يكمن في تولي التكنوقراط إدارة مؤسسات السلطة. لكن ثمة «تصويرات» جديدة مرشحة للظهور مع تأزم المفاوضات واشتداد المأزق الذي يواجه المشروع الوطني، قد يكون أبرزها «تصوير» ديني أصولي. وقد تأخذ «تصويرات» أُخرى مناحي سلبية هروبية تتغذى من الشعور بهزيمة هذا المشروع.

ثانياً: الحقل الاجتماعي وتحولاته

اتسم تاريخ الضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنة ١٩٤٨ بالتقطع. وترك هذا التقطع تأثيراته القوية في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية لهاتين المنطقتين. وشملت هذه التأثيرات، عملياً، توقف حركة التمدين (التحضر) وازدياد طبقة وسطى قياساً بالدول العربية المجاورة. وترافق غياب حركة تمدينية فلسطينية مع تراجع سريع لدور الزراعة في حياة القرى وفي الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع. كما خضعت هاتان المنطقتان لسياسة تدعيم البنى التقليدية العشائرية، ولعملية عزل عن الفضاء العربي، وخضع اقتصادهما لعملية تهميش منظمة. في ظل هذه الشروط تكونت الطبقات والفئات الاجتماعية الفلسطينية في الضفة والقطاع واكتسبت سماتها الخاصة.

لقد دخلت السلطة الوطنية على مجتمع تعاني فئاته العمالية الانكشاف الشديد، والتبعثر في منشآت وورش عائلية صغيرة جداً، وانكماشاً واسعاً في حجم العمل المهاجر، سواء إلى إسرائيل أو إلى الدول العربية النفطية. كما تتسم الطبقة العاملة بضعف ترابطها التكويني بحكم غياب أو هشاشة العلاقات البينية لاقتصاد

الضفة والقطاع، وهي سمة ترسخت منذ سنة ١٩٤٨. ويتميز معظم مهن العمال بغياب الأمان الوظيفي وبعدم الاستقرار في الدخل. وتنتمي نسبة محدودة جداً من العمال إلى لجان نقابية، ما زال معظمها محدود الفعالية، ويفتقد إطاراً نقابياً موحداً وفاعلاً.

وتميز وضع الفئات العمالية منذ قيام سلطة فلسطينية بتراجع ملموس في مستويات المعيشة الفعلي. فقد اتسعت الهوة في مستويات المعيشة بين الفئات العمالية والفئات الاجتماعية الأُخرى بحكم القيود التي فُرضت على سوق العمل الإسرائيلي، وبحكم تشكّل قطاع عام يتمتع العاملون فيه بدرجة أكبر من الاستقرار الوظيفي من العاملين في القطاع الخاص. كما تتمتع الفئات العليا منه بدخول عالية نسبة إلى أجور العمال، وبضمانات وظيفية لا يتمتع بها معظم العمال في القطاع الخاص، حيث سادت منذ قيام السلطة الفلسطينية نسب بطالة عالية. ويزيد في سوء هذا الوضع رؤية النظام السياسي القائم كنظام يتفشى فيه الفساد والمحسوبية، ويسير في اتجاه توسيع اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية وظهور أشكال من الاستهلاك الاستعراضي لم تكن معهودة سابقاً، وتحديداً في مرحلة الانتفاضة.

يغلب على رأس المال الفلسطيني المستثمر في الضفة الغربية وقطاع غزة الطابع الحرفي والخدماتي العائلي الصغير، أي أن طابعه، في الغالب، محلي (أي يعمل على نطاق جغرافي محدود) فيما يتعلق بالتشغيل والتوزيع والتسويق. وهو أمر يشكل القاعدة المادية لغياب السمة الموحدة للبورجوازية الفلسطينية في الضفة والقطاع ونزوعها إلى التكيف غير المقاوم وفق التقلبات السياسية؛ مع الحكمين الأردني والمصري، ومع الاحتلال، وأخيراً مع سياسة السلطة الفلسطينية. وشكّل ضعف الترابط البنيوي للاقتصاد الفلسطيني، وتكوينه القائم على المنشآت الصغيرة ذات الصبغة المحلية، ومحدودية حجم ونطاق التوظيفات الرأسمالية، مصدر ما يمكن تسميته النزعة المحلية التي تميز جوانب من حياة مجتمع الضفة والقطاع. ويساهم في استمرار هذه النزعة الضعف الذي أصاب الأحزاب الفلسطينية الوطنية، منذ مطلع التسعينات واستمراره بعد قيام السلطة الفلسطينية.

في المقابل يجب الأخذ بعين الاعتبار تأثير قيام سلطة وطنية مركزية في هذه المناطق (وإن بصلاحيات منقوصة ومقيدة) لها مؤسساتها الموحدة (وزارات، وأجهزة، ومجلس تشريعي...). ويعتمد استمرار النزعة المحلية أو تلاشيها على دور السلطة الفلسطينية في مواجهة السياسة الإسرائيلية التفتيتية تجاه الإقليم الفلسطيني، وعلى قدرتها على استحداث شروط نمو رأس مال وطني (في مقابل رأس مال محلي ضيق)، وعلى حجم حيوية المؤسسات الجامعة كالمجلس

التشريعي. ومن البديهي القول إن أفول مؤسسات م.ت.ف.، وتلاشي دورها، يطرحان إشكاليات حقيقية على صعيد توفير آليات إعادة إنتاج الهوية الوطنية الفلسطينية الجامعة وتعبيراتها المؤسساتية.[1] كما نمت شرائح جديدة من أصحاب رؤوس الأموال بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. وعبّر هذا النمو عن نفسه عبر «ظهور العديد من الشركات الخاصة التي تشارك فيها شخصيات عامة نافذة في السلطة دون وضوح الصفة القانونية لشراكة هذه الشخصيات فيها.» وقد أخذ بعض هذه الشركات أبعاداً احتكارية.

تضم الطبقة الوسطى في الضفة الغربية وقطاع غزة شرائح متعددة ومتباينة فيما يتعلق بشروط وأوضاع العمل والدخل وأسلوب الحياة. وتتكون فئاتها الحديثة من الشرائح العليا من بيروقراطية السلطة الوطنية، ومن مديري المنظمات غير الحكومية، والفئات العليا من موظفي المؤسسات الأجنبية والدولية، ومن مديري البنوك والشركات المتعددة، وأساتذة الجامعات، ومن قيادات وكوادر القوى السياسية. كما تضم الفئات العليا من الفنيين والمختصين (التكنوقراط)، وقد ازداد حجم هذه الفئة بعد قيام السلطة الفلسطينية. وتتشكل فئات الطبقة الوسطى التقليدية من أصحاب المشاريع الصغيرة، الذين يوظفون أعداداً صغيرة من المستخدمين في مؤسساتهم. ومن الواضح أن هذه الفئات غير متجانسة من حيث علاقتها بالسلطة، لكن فئة مهمة منها تعتمد في مصادر دخلها، وإلى حد ما في مكانتها، على السلطة. وهي فئة (إذا ما استثنينا القسم الذي يتمتع بامتيازات خاصة)، وإن كانت تقف مع الدمقرطة السياسية، إلا إن قدرتها على التحرك المنظم في هذا المجال تبقى محكومة بموقعها في السلطة، وإن بقي بعضها بحكم هذا الموقع (أعضاء المجلس التشريعي على سبيل المثال) أقدر على الحركة من غيره. ويتباين موقف الفئات الأُخرى من

---

(١) تظهر إشكالية توليد هوية جامعة، فيما تظهر، في وسائل الإعلام الفلسطينية التي تأسست بعد أوسلو (الصحف، والإذاعة، والتلفزة) في مناطق السلطة الفلسطينية، حيث تتناول هذه قضايا وأخباراً وأحداثاً تختص، في معظمها، بما يجري في هذه المناطق؛ وقلما تتناول قضايا وأحداث وأوضاع الفلسطينيين في الشتات. كما تعكس في خطابها ازدواجية وضع هذه المناطق المتناقض، فيما يتعلق باستمرار الاحتلال (ومن هنا الخطاب الدائم بشأن الاستيطان، والإجراءات الإسرائيلية التقييدية والقمعية، إلخ)، وفيما يتعلق بالتعامل مع اتفاق أوسلو كمدخل لبناء الدولة ذات السيادة، والشرعية الدولية والوطنية لهذا الهدف (ومن هنا التركيز على الرموز الدولانية المتعددة والشبيهة، إلى حد بعيد، بالخطاب السائد في الإذاعات الرسمية العربية). بشأن تعامل إذاعة «صوت فلسطين» مع هذا الوضع المتناقض، أنظر:
Jayyusi, in Giacaman, 1998.

موضوعة دمقرطة النظام السياسي بحسب توقعاتها من السلطة والقيود أو التسهيلات التي توفرها الأخيرة، وحجم تدخل أجهزتها في عمل مؤسسات هذه الفئات.

لذا يمكن القول إن التشكل الطبقي القائم، إذا ما أخذنا في الاعتبار أوضاع وبنية الطبقات والشرائح الاجتماعية الراهنة ودرجة بلورتها ومستويات تنظيمها، لا يضغط في اتجاه قيام وترسيخ نظام سياسي ديمقراطي. كما أن ضعف الأحزاب السياسية ذات التوجهات الديمقراطية، وضعف النقابات العمالية ووهن دورها، وضعف حركة نسائية جماهيرية، وغياب حركة طالبية موحدة؛ كل هذا حصر النشاط المنظم والهادف في اتجاه دمقرطة النظام الفلسطيني في أطر ضيقة ونخبوية على الرغم من هيمنة ثقافة عامة مؤيدة للديمقراطية السياسية والاجتماعية، وعلى الرغم من نشاط المجلس التشريعي في هذا المجال. فلا المجلس ولا المنظمات غير الحكومية المعنية بالدمقرطة وحقوق الإنسان يتمتعان بقدرة تعبوية، إضافة إلى القيود التي تحكم نشاطهما.

في المقابل، تضغط إسرائيل (وتساندها، عملياً، الولايات المتحدة)، تحت شعار «الأمن» ومحاربة «الإرهاب»، لدفع السلطة الفلسطينية إلى تبني أساليب غير ديمقراطية في التعامل مع المعارضة الفلسطينية، ولا توفر الدول العربية المحيطة نماذج يحتذى بها على هذا الصعيد.

ثالثاً: سمات النظام السياسي الفلسطيني المتكوّن

من غير المفيد البحث عن سمات النظام السياسي الفلسطيني القائم في هيمنة «الحمائلية»، أو العشائرية، ولا في سيادة ثقافة سياسية غير ديمقراطية، ولا في سيطرة «العائدين» على المواقع القيادية في السلطة. وإن كانت «الزبائنية» المحدثة من سمات نظام الحكم القائم، فإن تفسيرها لا يتم عبر سمات شخصية هذا الفرد أو ذاك، بقدر ما يتم في التدقيق في العمليات السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية والثقافية الفاعلة في واقع التشكيلة الاجتماعية. ويمكن تلخيص أبرز هذه العمليات تحت العناوين التالية:

(أ) أفول دور المؤسسات الوطنية (مؤسسات م.ت.ف.)، وجهود تهميش المؤسسات التي نشأت مع قيام سلطة وطنية فلسطينية؛

(ب) قيام سلطة فلسطينية اعتمدت، في الأساس، على قاعدة تنظيمية فئوية. وهي سلطة نشأت على إقليم مجزأ وغير محدد التخوم، قبل قيام الدولة، وتستخدم الموارد التي في حيازتها (المالية والتنظيمية والأمنية) لتثبيت نفسها وتوسيع

سيطرتها، قبل قيام سلطة تشريعية وقضائية مستقلتين وفاعلتين؛

(ج) انحسار الدور التعبوي والقاعدة الجماهيرية للأحزاب والتنظيمات السياسية، وتحديداً أحزاب المعارضة العلمانية، وبدرجة أقل المعارضة الإسلامية. ومن هنا كان ضعف تأثيرها في نظام الحكم المتشكل، بما في ذلك تأثيرها في دمقرطة النظام السياسي، إضافة إلى سيادة أيديولوجيا شعبوية وطنية عامة وأشكال تنظيمية فضفاضة لدى حركة «فتح»، التي تولت دور التنظيم الحاكم؛

(د) وهن الاتحادات الجماهيرية والنقابات (وتحديداً الحركة النقابية العمالية والنسائية) التي تمثل مصالح فئات اجتماعية لها مصلحة في دمقرطة النظام ومأسسته، ومساعي السلطة للهيمنة على المنظمات غير الحكومية الأُخرى؛

(هـ) هشاشة الاقتصاد الفلسطيني وتفككه وتبعيته شبه المطلقة للاقتصاد الإسرائيلي. فقد نجم عن هذا ضعف البورجوازية المحلية، وتفتت الطبقة العاملة، واستيعاب أعداد كبيرة من المثقفين والإنتليجنسيا في مؤسسات السلطة والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد، إلى هذا الحد أو ذاك، على مصادر تمويل خارجية، ومن هنا سمتها «الريعية»؛

(و) اضطرار السلطة الفلسطينية إلى الاعتماد، إلى درجة مؤثرة، على مساعدات الدول المانحة. وهذا الاعتماد من قبل السلطة على موارد خارجية يجعلها عرضة لاعتماد سياسات وتوجهات ومفاهيم قد تتعارض مع الأولويات الوطنية، سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي. كما منحت هذه الموارد النظام قدرة على توليد علاقات زبائنية؛

(ز) التأثيرات المباشرة للسياسة الإسرائيلية في وضع السلطة الفلسطينية، بما في ذلك التجزئة الإقليمية للأراضي الفلسطينية، وخصوصاً الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين هاتين والقدس العربية، ومواصلة الاستيطان والتهويد والفصل العرقي.

لكن هذه العمليات وتفاعلاتها تولدان، في الوقت نفسه، تناقضات وصراعات داخل النظام السياسي. وهي تناقضات ناجمة، في جزء منها، عن أن مبرر وجود واستمرار السلطة يكمن في إنجاز الاستقلال (إقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس العربية)، وفي صون الحقوق الوطنية للفلسطينيين بما فيها حق العودة. كما أن هذه التناقضات ناجمة عن اتساع الهوة الاجتماعية بحكم تراجع مستويات المعيشة لفئات واسعة، وبروز فئات غنية جديدة، وعن السياسة الاقتصادية المعتمدة والقيود والمعوقات الإسرائيلية المستندة، في جانب منها، إلى اتفاق أوسلو.

ويعكس الجدل الذي يدور منذ قيام سلطة فلسطينية جوانب من هذه التناقضات. وهو جدل يدور في شأن مواجهة السياسة الإسرائيلية المقيدة والمعترضة على قيام الدولة الفلسطينية وعلى حق تقرير المصير الفلسطيني، كما يدور في شأن مسار التحول الدولاني والنظام السياسي الفلسطيني، والعلاقة بين المعارضة والسلطة.

يرى أحد الباحثين الاجتماعيين[٢] أن التحول الدولاني الفلسطيني الراهن يتسم بما يلي: السلطوية في اتخاذ القرار؛ شخصنة للسلطة معادية للمأسسة؛ تفشي العنف في النظام القائم. ويعتبر أن هذه السمات السياسية ناجمة عن المهمة السياسية الرئيسية التي تواجه السلطة الفلسطينية ورئيسها، والمتمثلة في إضعاف سلطة ومكانة النخبة الجديدة التي نشأت في الضفة والقطاع في الثمانينات، من أجل توطيد سلطة م.ت.ف. في «الخارج»، عبر توليد ممارسة سياسية تشكل نقيض سياسة النخبة الجديدة. ويعتبر أن هذا «المنطق» يحكم التحول الدولاني بعد أوسلو. تتمثل المشكلة، في طرح كهذا، في إغفاله التنوع السياسي والتنظيمي في كل من «الداخل» و«الخارج»؛ فلم تكن نخبة «الداخل» متجانسة، ومن هنا ظهور أكثر من قيادة للانتفاضة: «القيادة الموحدة»، و«حماس»، وإلى حد ما «الجهاد الإسلامي». كما ظهرت اختلافات في الرأي داخل «فتح» الداخل، وإن ارتبط بعض هذه الاختلافات بقيادات «فتح» في الخارج وداخل الفصائل الأُخرى، أدت إلى انشقاقات عند بعضها. أي أن هذا الطرح يتعامل مع نخبة «الداخل» باعتبارها كلاً متجانساً، كما يقفز عن الاختلافات السياسية بين القوى المشكلة لـ «الخارج»، ويتجاهل التداخل التنظيمي والسياسي بين «الداخل» و«الخارج» (عبر فصائل المنظمة)، واعتماد السلطة، كركيزة أساسية، على تنظيم «فتح» في تشكيل الأجهزة الأمنية وفي الإدارات المدنية، إضافة إلى الاستعانة بالفئات والعائلات التقليدية ورموزها (الشوا، والآغا، والنتشة، والمصري، والحسيني، وأبو مدين، والشكعة...). كما يتجاهل هذا الطرح التحولات التي شهدتها مؤسسات م.ت.ف. المتمركزة في الخارج خلال الثمانينات والسنوات الأولى من التسعينات. وهو لا يولي تأثيرات إسرائيل، بصورة خاصة، والمناخ الإقليمي، بصورة عامة، أهمية. ولا يعطي التحولات التي دخلت على بنية «المنظمات غير الحكومية» في التسعينات اهتماماً، والتي يعتبرها الكاتب المذكور مأوى النخبة السياسية الجديدة في «الداخل».

---

(٢) أنظر: Robinson, 1997.

ويعكس الجدل الدائر في شأن المسار الدولاني والنظام السياسي الفلسطيني محاولات للتأثير في قوانين «اللعبة» في الحقل السياسي الوطني ومفرداته. ويمكن الاستدلال على هذا من قراءة أبرز عناوين القضايا التي أثارت وتثير جدلاً داخل الحقل السياسي الفلسطيني منذ أوسلو:

(أ) صعود خطاب «المجتمع المدني» والديمقراطية وحقوق المواطن والإنسان. ويشارك في هذا الخطاب أحزاب وقوى المعارضة، والمجلس التشريعي، والتنظيم الحاكم، ورموز السلطة، والمنظمات غير الحكومية. ويتناول هذا الخطاب الإجراءات التي تتخذها السلطة ضد المعارضة، وتجاوزات الأجهزة الأمنية. ويتناقل هذا الخطاب الأخبار والأقاويل عن سلوك مسؤولي السلطة وقضايا الفساد والمحسوبية والواسطة؛ كما يتغذى من الصراع الدائر بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية.

(ب) هيمنة لغة «تنموية» (بمفاهيم المؤسسات الدولية) فيما يختص بدور القطاعين الخاص والعام والمنظمات الأهلية، ومجالات استخدام المساعدات الخارجية. وتمارس المنظمات الدولية (منظمات الأمم المتحدة، والدول المانحة، والبنك الدولي)، والمنظمات غير الحكومية، والوزارات الفلسطينية، دوراً محورياً في توليد هذه اللغة وإدامتها. وهي لغة آخذة في التحول إلى «أيديولوجيا» أمام تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وازدياد اللامساواة في مجتمع الضفة والقطاع.

إن الضغط المستمر على السلطة الوطنية الفلسطينية للامتثال لمتطلبات المفهوم الإسرائيلي للأمن بديلاً من المضمون السياسي للسلام، يضعها أمام مآزق جدية. ويحمل هذا الضغط، وما يرافقه من عملية إفقار، في طياته احتمالات وقوع انفجارات اجتماعية وسياسية في المناطق الفلسطينية. كما يهدد بانهيار المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية ودفن اتفاق أوسلو نهائياً، وفرض ترتيبات بالقوة العسكرية.

(ج) هيمنة عملية التفاوض مع إسرائيل وأساليب مواجهة سياستها المعطلة لقيام دولة فلسطينية على مناخات الحقل السياسي. ويترك هذا وقعه على الدعوات إلى الحوار والوحدة الوطنية وترتيب «البيت الفلسطيني» والعلاقة بالمعارضة. وستتسع هذه الهيمنة مع بدء المفاوضات النهائية، كونها ستحدد شكل الكيان الفلسطيني وحدود ولايته وصلاحياته. ويمكن النظر إلى جلسات الحوار الوطني، بغض النظر عن الأهداف الآنية للأطراف المشاركة فيها، كجزء من عملية بلورة لغة مشتركة للحقل السياسي وإيجاد توافق على قوانين «اللعبة» السياسية داخله.

لكن مهما يكن المسار المستقبلي للمفاوضات مع إسرائيل، فقد اتضح أن السياسة الإسرائيلية تهدف إلى دفع السلطة الفلسطينية بعيداً عن النهج الديمقراطي، وفي اتجاه تحويل النظام الفلسطيني إلى نظام تسلطي يدور في الفلك الإسرائيلي، وإلى نظام مجوف من إمكانات التطور الديمقراطي والاقتصادي والحضاري. وهي تأثيرات لن يكون في إمكان مؤسسات السلطة التصدي الناجح لها، أو تحييدها، من دون ترسيخ الديمقراطية السياسية، وأشكال من الديمقراطية الاجتماعية كجزء مكون للنظام الفلسطيني، ومن دون اعتماد استراتيجيا تفاوضية تحررية ذات مضمون استقلالي وتنموي وثقافي ديمقراطي، ومن دون الاستناد إلى خطة تفصيلية لتعبئة الإمكانات السياسية والاقتصادية والفكرية ـ الثقافية للفلسطينيين في الوطن والشتات، وإلى تقوية علاقاتها العربية ثم الدولية في خدمة هذه الاستراتيجيا.

لقد ولدت السلطة الفلسطينية، بما هي مشروع للتحول إلى دولة، في زمن كوني مختلف عن معظم الدول الطرفية الأُخرى. فهي ولدت نتيجة مفاوضات في لحظة كانت فيها م.ت.ف. في أضعف حالاتها، وفي ظل سيطرة مناخات دولية وإقليمية غير داعمة أو ضاغطة من أجل قيام دولة فلسطينية مستقلة. وهو مشروع تعارضه نخب وأحزاب نافذة في الدولة المستعمرة. كما يلقى المشروع معارضة من أطراف فلسطينية تعتبره مشروعاً منقوصاً، أو يحمل تقييدات كثيرة لا تلبي الحدود المقبولة للحقوق الوطنية الفلسطينية، وخصوصاً أن المشروع مطروح على إقليم مزروع بمستعمرات تابعة لدولة استعمارية.

كما تقيم السلطة الفلسطينية بمناخ تأثيرات دولية (البنك الدولي والدول المانحة) تهيمن عليها أيديولوجيا «الإصلاح الاقتصادي» و«التعديل الهيكلي» وتقليص دور الدولة إلى حدوده القصوى. ويأتي هذا قبل تحولها إلى دولة ذات سيادة، الأمر الذي يؤثر في مسار هذا التحول وطبيعته. إن الواقع الذي تقيم به السلطة المحاصرة بعملية تفاوض تحيل قضايا السيادة والحدود والمستعمرات والقدس على زمن لاحق، والمحاصرة بسياسة فرض الأمر الواقع، يولد أجواء تتسم بغياب اليقين الإقليمي الذي يقوم عليه مشروع السلطة الفلسطينية، كما يولد مناخاً ملائماً لنمو العلاقات الزبائنية والمحسوبية والفساد؛ وهو المناخ الذي يميز الكثير من الأنظمة في المنطقة.

لقد نمّت حالة الانكشاف، والتقلقل المعيشي، والمأزق الذي يعيشه المشروع الوطني، أنماطاً جديدة من «التدين» بين صفوف الشعب الفلسطيني، وحالة من النفور من الأحزاب السياسية، وعقلية تجنح نحو المهنية المفرطة. ومن هنا نلاحظ بروز تيارين رئيسيين بين صفوف «الإنتليجنسيا»: يتبنى الأول نبرة «خلقية» عالية

ترتدي، في معظم الأحيان، لباساً دينياً، وتركز على السلوك الخاص والعام، وتتعامل مع الظواهر الاجتماعية والسياسية من منظور ديني خلقي يقيني مطلق، وتخاطب الفئات المهمشة والمستثناة بلغة تعبوية «تمكينية»، وتطرح «التدين» ـ باعتباره قضية مجتمعية (أي تخص الحيز العام لا الحيز الخاص فقط) ـ طريقاً للخلاص الوطني.

ويميل التيار الثاني إلى نظرة تجنح نحو التعامل مع المشكلات الاجتماعية والسياسية من منظور مهني أو فني بحت. وبرز هذا في التحول الذي شهدته المنظمات الجماهيرية وغير الحكومية خلال التسعينات، كما يبرز في الدعوة إلى إعطاء «التكنوقراط» الدور الأكبر في إدارة المجتمع على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي الاهتمام المبالغ فيه بتوكيل «الخبراء» بمهمات تستدعي رؤية مجتمعية شمولية. وتأخذ هذه النظرة «التكنوقراطية» أشكالاً متعددة، منها دعوة (تبناها المجلس التشريعي وآخرون) إلى تأليف مجلس وزاري من «تكنوقراط».

لكن المشكلة لا تكمن في غياب «التدين» أو حضوره، ولا في تولي «التكنوقراط» إدارة شؤون السلطة أو عدم توليهم، وإنما في المأزق الذي يحيط بالمشروع الوطني، وفي تخلف النظام السياسي الفلسطيني الراهن عن طرح حلول للخروج من هذا المأزق.

قائمة المراجع

باللغة العربية

أبو زيد، نصر حامد. «مفهوم النص: دراسة في علوم القرآن». بيروت: المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

أبو عمرو، زياد. نقاش علي الجرباوي وعزمي بشارة. «المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين». رام الله: موطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥.

أبو النمل، حسين. «قطاع غزة: ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧: تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية». بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٧٩.

أركون، محمد. «تاريخية الفكر العربي الإسلامي». بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٩٦.

الأزعر، محمد خالد. «النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين». رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

الأيوبي، نزيه نصيف. «العرب ومشكلة الدولة». لندن: دار الساقي، ١٩٩٢.

البرغوثي، مصطفى. «منظمات المجتمع المدني ودورها في المرحلة المقبلة». ورقة قدمت في مؤتمر عقد في جامعة بير زيت، بين ١٣ و١٥ أيار/مايو ١٩٩٤.

بشارة، عزمي. «مساهة في نقد المجتمع المدني». رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦.

بشارة، مروان. «مستقبل العملية السلمية، قراءة في الانتخابات الإسرائيلية». نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

تماري، سليم. «الهوية وبناء الدولة في الكيان الفلسطيني». «مجلة الدراسات الفلسطينية». العدد ٣٢، خريف ١٩٩٧.

الجابري، محمد عابد. «فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي». الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٢.

جامعة بير زيت. «فلسطين: ملف التنمية البشرية ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧». بير زيت: جامعة بير زيت، ١٩٩٦.

الجرباوي، علي. «الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة: بحث في النخبة السياسية». بيروت: دار الطليعة، نيسان/أبريل ١٩٨٩.
ـــــــ. «أي نوع من السلطة المحلية نريد؟ دراسة الحالة الفلسطينية». نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.
ـــــــ. ««حماس»: مدخل الإخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣.
جقمان، جورج. «المجتمع المدني والسلطة». في: موسى البديري وآخرين. «الديمقراطية الفلسطينية، أوراق نقدية». رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥.
الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة (القانون). «التقرير السنوي حول خروقات حقوق الإنسان في فلسطين ١٩٩٦». القدس، ١٩٩٧.
الحروب، خالد. «حماس: الفكر والممارسة السياسية». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.
الحمد، جواد وإياد البرغوثي (تحرير). «دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٦». عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٧.
حنفي، ساري. «بين عالمين: رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني». رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٧.
حوراني، فيصل. «الديمقراطية الفلسطينية في الممارسة». «شؤون فلسطينية»، آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.
ـــــــ. «الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤: دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية». بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٨٠.
خلوصي، محمد علي. «التنمية الاقتصادية في قطاع غزة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧». القاهرة، ١٩٦٧.
دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. «التعداد العام للمنشآت ١٩٩٤، النتائج الأولية». آذار/مارس ١٩٩٥.
ـــــــ. «سكان التجمعات الفلسطينية، تقديرات منقحة لعام ١٩٩٦». نيسان/أبريل ١٩٩٦.
ـــــــ. «سلسلة مسح القوى العاملة (دورة تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)». رقم ٧.
ـــــــ. «مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي (تشرين الأول/

أكتوبر ١٩٩٥ ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)». رام الله، ١٩٩٦.
ـــــــ. «المسح الصناعي، ١٩٩٤: نتائج أساسية». التقرير الأول، رام الله، ١٩٩٦.
ـــــــ. «مسح القوى العاملة: النتائج الأساسية (دورة أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥)». رام الله، نيسان/أبريل ١٩٩٦.
ـــــــ. «مسح القوى العاملة: النتائج الأساسية (دورة تشرين الأول/أكتوبر ـ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)». رام الله، أيار/مايو ١٩٩٧.
درويش، مروان. «الجذور التاريخية لحزب الليكود (التكتل)». نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.
الزعاترة، ياسر. «حوار المرحلة مع الشيخ راشد الغنوشي». لندن: منشورات «فلسطين المسلمة»، ١٩٩٦.
سعيد، إدوارد. «تعقيبات على الاستشراق». ترجمة وتحرير صبحي حديدي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٦.
سلامة، غسان. «الديمقراطية كأداة للسلام المدني». في: «ديمقراطية من دون ديمقراطيين». بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.
ـــــــ. «مقدمة، أين هم الديمقراطيون؟». في: «ديمقراطية من دون ديمقراطيين». بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.
السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة العمل (الإدارة العامة للتخطيط والمعلومات). «سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة: معالم وملامح أولية». رام الله، تموز/يوليو ١٩٩٧.
سلفيتي، فريدة. «دوري غولد». نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، آذار/مارس ١٩٩٧.
شرارة، وضاح. «الأهل والغنيمة: مقومات السياسة في المملكة العربية السعودية». بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.
ـــــــ. «حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين». بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠.
الشريف، ماهر. «البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨ ـ ١٩٩٣». نيقوسيا، قبرص: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٥.
الشقاقي، خليل (محرر). «الانتخابات الفلسطينية الأولى: البيئة السياسية، السلوك الانتخابي، والنتائج». نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، آذار/مارس ١٩٩٧.

ـــــــ. «التحول نحو الديمقراطية في فلسطين: عملية السلام، والبناء الوطني، والانتخابات». نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦.
ـــــــ. (تقديم). «المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية: مواقف إسرائيلية من قضايا الحل النهائي». نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، آذار/ مارس ١٩٩٥.
صالح، سمير عبد الله. «مشكلة التعطل في الأراضي الفلسطينية المحتلة». في: «وقائع اجتماع الخبراء حول التعطل في دول الإسكوا، عمان، ٢٦ ـ ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٩٣». شباط/ فبراير ١٩٩٤.
عبد الرازق، علي. «الإسلام وأصول الحكم». القاهرة، ١٩٢٥.
العروي، عبد الله. «مفهوم الدولة». بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٨.
العظمة، عزيز. «الشعبوية ضد الديمقراطية: خطاب الديمقراطية المعاصر في الوطن العربي». في: «ديمقراطية من دون ديمقراطيين». بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.
ـــــــ. «العلمانية من منظور مختلف». بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.
علوش، ناجي. «فكر حركة المقاومة الفلسطينية (١٩٤٨ ـ ١٩٨٧)، نظرة عامة». رام الله، لجنة تراث بير زيت، ١٩٩٣.
كناعنة، شريف. «التغيير والاستمرارية: دراسات في تأثير الاحتلال على المجتمع العربي الفلسطيني». بير زيت: مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بير زيت، ١٩٨٧.
ماس (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني). «المراقب الاقتصادي». رام الله، العدد ١، حزيران/ يونيو ١٩٩٧.
ماس والبنك الدولي. «تنمية رغم الصعاب: الاقتصاد الفلسطيني في طور الانتقال». رام الله، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧.
المركز الوطني للدراسات الاقتصادية. «التقرير الاقتصادي الفلسطيني لعام ١٩٩٦». حزيران/ يونيو ١٩٩٧.
«المعارضة الفلسطينية بين الجمود السلبي والتفاعل الإيجابي» (حوار). «شؤون تنموية»، المجلد السادس، العدد الأول والثاني، شتاء ١٩٩٦/ ١٩٩٧.
مواطن (المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية). «أزمة الحزب السياسي الفلسطيني في المرحلة الراهنة». رام الله، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦.
ميتشل، تيموثي. «الديمقراطية والدولة في العالم العربي». القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٦.
نصر، محمد وعمر عبد الرازق. «قراءة أولية في التقارير الإحصائية لدائرة الإحصاء

المركزية». رام الله: ماس (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني)، نيسان/ أبريل ١٩٩٧.
النقاش، فريدة. «مجتمع مدني أم معارضة يسارية». مجلة «اليسار» القاهرية، العدد ٧١، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، ص ٧٨ ـ ٧٩.
النقيب، فضل. «الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيسان/ أبريل ١٩٩٧.
نوفل، ممدوح. «قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة، ‹طبخة أوسلو›». عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.
هلال، جميل. «استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تموز/ يوليو ١٩٩٥.
ـــــ. «قراءة في مسح لتوجهات الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تجاه نظام الحكم». في: نادر عزت سعيد وريما حمامي. «دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين». نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، آب/ أغسطس ١٩٩٧.
ـــــ. «المجتمع المدني العصي». مراجعة كتاب زياد أبو عمرو، «المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين». مجلة «السياسة الفلسطينية»، العدد التاسع، شتاء ١٩٩٦.
ـــــ. «المجلس التشريعي الفلسطيني: البنية السياسية والاجتماعية». في: د. خليل الشقاقي (محرر). «الانتخابات الفلسطينية الأولى: البيئة السياسية، السلوك الانتخابي، والنتائج». نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، آذار/ مارس ١٩٩٧.
هلال، جميل ومجدي المالكي. «مؤسسات الدعم الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة». معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧.
ـــــ. «نظام التكافل الاجتماعي غير الرسمي (غير الممأسس) في الضفة الغربية وقطاع غزة». معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧.
ووتربوري، جون. «إمكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الأوسط». في: «ديمقراطية من دون ديمقراطيين». بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.
ياسين، عبد القادر. «حماس: حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين». القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٠.

Abed, T. George (1988). *The Palestinian Economy*. London: Routledge.

Abu-Amr, Ziad (1997). «The Palestinian Legislative Council: A Critical Assessment.» *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXVI, No. 4, Summer 1997.

Amin, Samir (1976). *Unequal Development*. Sussex: Harvester Press.

—— (1997). *Capitalism in the Age of Globalization*. London: Zed Books.

Anderson, Benedict (1983). *Imagined Communities: Reflections on the Origins and the Spread of Nationalism*. London: Verso.

Anderson, Perry (1974). *Lineages of the Absolutist State*. London: New Left Books.

Andoni, Lamis (1996). «The Palestinian Elections: Moving Toward Democracy or One-Party Rule?» *Journal of Palestine Studies,* Vol. XXV, No. 3, Issue 99, Spring 1996.

Arat, Zehra F. (1991). *Democracy and Human Rights in Developing Countries*. London & Boulder: Lynne Rienner Publisher.

Aruri, Naseer (ed.) (1989). *Occupation: Israel Over Palestine*. Belmont, Massachusetts: AAUG Press.

—— (1995). «The Serious Challenges Facing Palestinian Society.» *Middle East International*, 25 August 1995.

Badie, Bertrand & Pierre Birnbaum (1983). *The Sociology of the State*. Chicago: University of Chicago Press.

Bobbio, Norberto (1989). *Democracy and Dictatorship: The Nature and Limits of State Power*. Cambridge: Polity Press.

Bosman, Jannetje Marieke (September 1996). *PA vs NGOs: A Phantom Political Struggle*. MA Thesis, School of Oriental and African Studies.

Bourdieu, Pierre (1993). *Sociology in Question*. London: Sage Publications.

Brynen, Rex (1995). «The Neopatrimonial Dimension of Palestinian Politics.» *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXV, No. 1, Autumn 1995.

Clarke, Colin & Tony Payne (eds.) (1987). *Politics, Security and Development in Small States*. London: Allen & Unwin.

Cobban, Helena (1984). *The Palestinian Liberation Organization: People, Power, and Politics*. Cambridge: Cambridge University Press.

Crawford, Gordon (1995). *Promoting Democracy, Human Rights and Good Governance through Development Aid: A Comparative Study of Policies of Four Northern Donors*. Leeds: Centre for Democratization Studies,

University of Leeds.

Crystal, Jill (1994). «Authoritarianism and Its Adversaries in the Arab World.» *World Politics*, Vol. 46, January 1994.

Foucault, Michael (1980). *Power/Knowledge*. Colin Gorden (ed.). New York: Pantheon.

Frisch, Hillel (1997). «Modern Absolutist or Neopartriarchal State Building? Customary Law, Extended Families, and the Palestinian Authority.» *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 29, No. 3, August 1997.

Fukuyama, Francis (1989). «The End of History.» *The National Interest*, No. 16.

Gellner, Ernest (1981). *Moslem Society*. Cambridge: Cambridge University Press.

—— (1991). «Civil Society in Historical Context.» *International Social Science Journal*, No. 129, August 1991.

Giacaman, George & Dag Jorund Lonning (1998). *After Oslo: New Realities, Old Problems*. London: Pluto Press.

Giddens, A. (1981). *A Contemporary Critique of Historical Materialism*. London: Macmillan.

Graham-Brown, Sarah (1984). «Impact on the Social Structure of Palestinian Society.» in *Occupation: Israel Over Palestine*. Naseer Aruri (ed.). London: Zed Books.

Gramsci, Antonio (1971). *Selections from The Prison Notebooks of Antonio Gramsci*, Trans. & edited by Quintin Hoare and Geoffrey Nowell Smith. London: Lawrence and Wishart Limited.

—— (1977). *Selections From Political Writings 1910-1920*. London: Lawrence and Wishart Limited.

Gresh, Alain (1988). *The PLO: The Struggle Within*. London: Zed Books Ltd.

Hall, John A. (1985). *Powers and Liberties: The Causes and Consequences of the Rise of the West*. Oxford: Blackwell.

Hammami, Rema (1995). «The Professionalization of Politics.» *Race and Class*, Vol. 37, No. 2, October-December 1995.

Held, David (1989). *Political Theory and The Modern State*. Cambridge: Polity Press.

—— (ed.) (1993). *Prospects for Democracy*. Cambridge: Polity Press.

Hilal, Jamil (1992). «West Bank and Gaza Strip: Social Formation Under

Jordanian and Egyptian Rule (1948-1967).» in *Review of Middle East Studies*. No. 5. London: Scorpion Publishing Ltd.

Hiltermann, Joost R. (1991). *Behind the Intifada*. Princeton, New Jersey: Princeton University Press.

Ignatieff, Michael (1995). «On Civil Society.» *Foreign Affairs*, March-April 1995.

Jackson, Robert H. (1990). *Quasi-states: Sovereignty, International Relations and the Third World*. Cambridge: Cambridge University Press.

Jerusalem Media & Communication Centre (JMCC) (June 1997). «Foreign Aid and Development in Palestine.» Jerusalem.

Kamel al-Sayyid, Mustapha (1995). «The Concept of Civil Society and the Arab World.» in *Political Liberalization and Democratization in the Arab World*. Rex Brynen, Bahgat Korany and Paul Noble (eds.). Colorado: Lynne Rienner.

Kaplan Marcos (1986). «The Theory of the State and the Third World.» in *The State in Global Perspective*. Ali Kazancigil (ed.). Aldershot: Gower Publishing Co. Ltd.

Kazancigil, Ali (1986). «Paradigms of Modern State Formation in the Periphery.» in *The State in Global Perspective*. Ali Kazancigil (ed.). Aldershot: Gower Publishing Co. Ltd.

—— (ed.) (1986). *The State in Global Prespective*. Aldershot: Gower Publishing Co. Ltd.

Keane, John (1988). *Democracy and Civil Society*. London: Verso.

Khalidi, Rashid (1997). *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness*. New York: Colombia University Press.

Kimmerling, Baruch & Joel S. Migdal (1993). *Palestinians: The Making of a People*. Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press.

Kramer, Gudrum (1993). «Islamist Notions of Democracy.» *Middle East Report*, No. 183, July-August 1993.

Kuran, Timur (1996). *Islam and Underdevelopment: An Old Puzzle Revisited*. Economic Research Forum, University of Chicago, Working Paper 9640.

Lerner, Daniel (1958). *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East*. New York.

Lewis, Bernard (1964). *The Middle East and the West*. New York: Harper Tourchbooks.

—— (1993). «Islam and Liberal Democracy.» *Atlantic Review*, February 1993.

Linz, Juan (1978). *The Breakdown of Democratic Regimes*. Baltimore: John Hopkins University Press.

Lipset, Seymour et al. (1989). *Democracy in Developing Countries: Asia*. London: Adamantine Press.

Martinussen, John (1997). *Society, State and Market: A Guide to Competing Theories of Development*. London & New Jersey: Zed Books Ltd.

Marx, Karl (1959). «The 18 Brumaire of Louis Bonaparte.» in *Basic Writings on Politics and Philosophy*. L. Feuer (ed.). Garden City, NY: Doubleday.

Migdal, Joel S. (1988). *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World*. Princeton: Princeton University Press.

Mitchell, Timothy (1991). «The Limits of the State: Beyond Statist Approaches and their Critics.» *American Political Science Review*, Vol. 10, No. 1, March 1991.

Mittelman, James H. (ed.) (1996). *Globalization: Critical Reflections*. New York: Lynne Rienner Publishers.

Modelski, G. (1978). «The Long Cycle of Global Politics and the Nation State.» *Comparative Studies in Society and History*, Vol. 20, No. 2.

Moore, Barrington (1996). *Social Origins of Dictatorship and Democracy*. London: Allen Lane, The Penguin Press.

Muslih, Muhammad (1993). «Palestinian Civil Society.» *Middle East Journal*, Vol. 47, No. 2, Spring 1993.

Odeh, Hanna S. (1973). *Economic Development of Jordan 1954-1971*. Amman.

Owen, Roger (1992). *State, Power & Politics in the Making of the Modern Middle East*. London: Routledge.

Potter, David (1993). «Democratization in Asia.» in *Prospects for Democracy*. David Held (ed.). Cambridge: Polity Press.

Poulantzas, Nikos (1978). *State, Power, Socialism*. London: New Left Review.

Robinson, Glenn E. (1997). *Building a Palestinian State*. Bloomington: Indiana University Press.

Rodinson, Maxime (1973). *Islam and Capitalism*. New York: Pantheon Books.

Roy, Sarah M. (1993). «Gaza: New Dynamics of Civic Disintegration.» *Journal of Palestine Studies*, Vol. 22, No. 4, Summer 1993.

Rueschemeyer, D. et al. (1992). *Capitalist Development and Democracy*. Cambridge: Polity Press.

Sadowski, Yahya (1993). «The New Orientalism and the Democracy Debate.» *Middle East Report*, No. 183, July-August 1993.

Said, Edward W. (1978). *Orientalism*. New York: Pantheon Books.

Sayigh, Yezid (1995). «Redefining the Basics: Sovereignty and Security of the Palestinian State.» *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXIV, No. 4, Summer 1995.

—— (1997). «Armed struggle and State Formation.» *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXVI, No. 4, Summer 1997.

Shakaki, Khalil (1996). «The Palestinian Elections: An Assessment.» *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXV, No. 3, Issue 99, Spring 1996.

Sharabi, Hisham (1988). *Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society*. Oxford: Oxford University Press.

Skocpol, T. (1979). *States and Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia, and China*. Cambridge, Mass.: Cambridge University Press.

Taraki, Lisa (1989). «Mass Organizations in the West Bank.» in *Occupation: Israel Over Palestine*. Naseer Aruri (ed.). Belmont, Massachusetts: AAUG Press.

Taylor, Mark (1995). «The Economics of Defeat.» *Race and Class*, Vol. 37, No. 2, October-December 1995.

Tilly, Charles (ed.) (1975). *The Formation of National States in Western Europe*. Princeton: Princeton University Press.

United Nations Office of the Special Coordination in the Occupied Territories (1998). «The West Bank and Gaza Strip, Private Economy: Conditions and Prospects.» Special Report, Gaza, February 1998.

Usher, Graham (1995). *Palestine in Crisis*. London: Pluto Press.

Vincent, Andrew (1987). *Theories of the State*. Oxford: Basil Blackwell.

Wallerstein, Immanuel (1974). *The Modern World System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century*. New York: Academic Press.

—— (1979). *The Capitalist World-Economy*. Cambridge: Cambridge University Press.

Weber, Max (1930). *The Protestant Ethic and the Rise of Capitalism*. London: Unwin.

____ (1947). *The Theory of Social and Economic Organization*. New York: Oxford University Press.

____ (1968). *Economy and Society*. Vol. 1, Berkeley: University of California Press.

Women's Studies Program (September 1995). *Gender and Public Policy*. Beir Zeit: Beir Zeit University Press.

____ (1997). *Palestinian Women: A Status Report*. Beir Zeit: Beir Zeit University Press.

Zubaida, Sami (1993). *Islam: The People and the State*. London: I.B. Tauris.